

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول



أحكام الحج والفقه الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

أشرف

الأستاذ الدكتور أحمد علي طه ريان

١٤٢٧/٠٣



أعداد

الطالب: حميش عبد الحق

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

✽ ملخص الرسالة ✽

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد :
فإن للأب أهمية كبيرة في الأسرة والمجتمع مما استوجب تجميع وإيضاح ما يتعلق
به من أحكام حتى يسهل على كل أب أن يتعرف على حقوقه وواجباته ويقوم بسدوره
في بناء المجتمع الإسلامي .
فهذه الرسالة تتناول جميع ما يتعلق بالأب من فروع وأحكام فقهية وقد جاءت في
تسديد وأربعة أبواب على النحو التالي :

ففي التسديد أبدأ بتعريف الأب لغة واصطلاحاً ثم أذكر طرق ثبوت الأبوة
النسبية ثم إثبات الأبوة بالقافة وبالوسائل الطبية الحديثة ومدى جواز إلحاق
الولد بأكثر من أب .

وفي أحكام الأب في العبادات بينت مدى أولوية الأب بماء الوضوء
من ولده ، وأمر الأب أولاده بالصلاة ، وزكاة الفطر عنهم ، ومدى جواز دفع الزكاة
لأولاده وأخذها منهم كما يعرف مدى صحة هبة الأب مالا لولده ليحج به .
ومدى صحة صوم الولد عن والده واشتراط إذن الأب لابنه في الجهاد والحج
وفي السفر لطلب العلم وهل يجوز قتل الابن أبا الكافر في الحرب ويتناول البحث
أيضا عقيقة الأب عن مولوده وماهي السنن المطالب بها له ، وأضحية الأب عن أولاده ،
هذا في الباب الأول .

أما الباب الثاني وهو في أحكام الأب في البيوع فبعد معرفة الولاية
وشروطها والقاعدة العامة في تصرفات الأب في أموال أولاده تناولت تفصيل تلك التصرفات
من بيع وشراء ومضاربة وقرض وإعارة وشفعة ورهن وتولي طرفي عقد البيع في أبحاث
مستقلة ، ثم مدى جواز أكل الأب من مال ولده ، كما تناولت في البحث أيضا أحكام إجارة
الأب مال الصغير ومدى جواز استئجار الأب أو الابن للخدمة واستئجار الأب . رضة
لولده وما يتعلق بذلك من أحكام .

كما يعرض البحث أيضا لأحكام هبة الأب مال ولده ، وهبة الأب لأحد أبنائه دون
الآخرين ورجوع الأب فيما وهبه لولده ومدى أحقية الأب في التملك من مال ولده .

وفي الباب الثالث وهو في أحكام الأب في النكاح تحدث فيه - بعد التمهيد في الولاية على النفس عن ولاية الأب في تزويج أولاده ومدى جواز إجبارهم على النكاح وتولي الأب طرفي عقد الزواج وتزويج الأب ابنته من غير كفء ، أو بغيبس في المهر واشتراطه جزءا من المهر لنفسه .

وأتناول في هذا الباب أيضا جواز طلاق الأب عن ابنه الصغير والخلع وأسر الأب ابنه بتطليق زوجته ، وبعد ذلك ذكرت أحكام نفقة الأب والابن ونفقة زوجتيهما ثم طبيعة الحضانة بالنسبة للأب متى يستحقها وشروط ذلك وأجرتها .

أما الباب الرابع والأخير فيعرض للأحكام الجنائية في قذف الأب ولده أو سرقة من مال ولده وقتله ولده ، ثم تعزير الأب ولده .

ومدى جواز شهادة الأب لابنه أو الابن لأبيه وإقرار الأب على ابنه ، وكذلك القضاء للابن أو للأب .

وأخيرا أتناول أحوال الأب في الميراث وأحكامه في ديونه وكيفية سدادها وفي العمل بما أوصى به الأب ومدى جواز وصيته لأحد أبنائه دون الآخرين .

* شكر وتقدير *

هذا العمل لم يكن إلا ثمرة جهد قمت به بإشراف ومساعدة فضيلة الشيخ
 أحمد الخطم ريان ، فأقدم إليه بخالص تهنيتي وجزيل شكرى فإنه لم يأل جهدا
 فى إرشادى وتوجيهي ونصحي ، كما أقدم بالشكر للقائمين على جامعة أم القرى
 بمكة المكرمة وعلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بها على ما يبذلونه من
 عناية وخدمة للمعلم وطلابه ، كما أقدم الشكر الجزيل لكل من ساعدني في إعداد
 هذه الرسالة من إخواني الطلاب وغيرهم .

المقدمة

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله . وبعد : فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالمجتمع عموما اهتماما كبيرا وبالأُسرة بصفة خاصة لأن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع .

وأحكام الأسرة - في هذا العصر - تتعرض لضربات عديدة تريد أن تهزم من هذا الحصن الحضارى للإسلام الذى يعد أحد ركائز صياغتنا الإسلامية للحياة ، وإن تداعى الأسرة من شأنه أن يقوّض دعائم المجتمع ، بل من شأنه أن يفسد مسار الحضارات وكم من حضارة سقطت لا انتشار الفساد الأخلاقى فيها ولا نهيار كيان الأسرة لهذا يجب المحافظة على هذا الكيان ، لأنه لا سبيل للإصلاح - إصلاح البشرية كلها - وإصلاح المجتمعات الإسلامية التى انسحقت أمام الغزو العلماني للأسرة إلا بالعودة الرشيدة إلى نظام الإسلام الشامل عقيدة وشريعة وإلى نظام الأسرة بخاصة .^(١)

ونظرا لهذه المسؤولية العظيمة ومن أجل الوقوف فى وجه رياح السوم التى تهب علينا من كل الأصقاع الزاخرة بتيارات الهدم ، فقد اخترت هذا الموضوع وهو بعنوان " أحكام الأب فى الفقه الإسلامى " وذلك للأسباب التالية :

أسباب اختيار هذا الموضوع :

١- وذلك لأن الأب هو أهم دعامة من دعائم الأسرة فهو رب الأسرة وهو المسؤول عنها وراعيها لهذا كانت مسؤوليته عظيمة وواجباته كثيرة مما ينبغى أن تظهر أهميته فى جميع وبيان أحكامه حتى ينهض بهذه المسؤولية على أحسن وجه .

(١) توجيهات الإسلام فى نطاق الأسرة - ص : ٤ ، ٥ .

٢- ومن الأسباب التي دعيتي لاختيار هذا الموضوع أيضا اطلاعي على كتب كثيرة ومؤلفات عديدة وأبحاث متنوعة كتبت في أحكام الجنين وأحكام الطفل وأحكام المرأة وغيرها ما أفرد بالبحث والدراسة لكن الفقهاء سواء منهم المتقدمون أو المتأخرون لم يخصصوا لمسائل الأب بابا جامعاً أو مؤلفاً خاصاً ، لهذا ولأن الفروع والأحكام المتعلقة بالأب متناثرة في أبواب الفقه المختلفة فقد بذلت جهدي في أن أجمع هذه المسائل من مختلف الأبواب ، فجعلت كل مسألة مع نظائرها يجمعها فصل مستقل وجمعت الفصول تحت باب واحد على أن يكون بينها قدر مشترك يسوغ اجتماعها في مكان واحد .

٣- وكذلك لأن الأب تعرضه مسائل ومشكلات ويصعب عليه الرجوع إلى نظامها في كتب الفقه سواء لقصر بابه في الفقه أو لأن الوقت غير كاف للبحث والدراسة ولأن الأحكام مبثورة - كما سبق إيضاحه - في كتب الفقه مع تعدد ها واختلاف المذاهب فيها ، فبواسطة هذا البحث يصبح من اليسر على كل أب الرجوع إلى ما يحتاجه من الأحكام والمسائل التي تعنته فتوفر عليه مؤنة قراءة كتب وأبواب بكاملها ليظفر بالمسألة والحكم الذي يريد .

خطة البحث :

قسمت البحث إلى هذه المقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة وفهارس التمهيد :
خصصته لتعريف الأب في اللغة والاصطلاح .

وجعلته لما تثبت به الأبوة النسبية وكان في المسائل التالية :

- الفراش والإقرار والبيئة .

ثم تعرضت إلى إثبات النسب بالطرق الطبية الحديثة وبالقافة ومدى جواز إلحاق الولد بأبوين .

وختمت هذا التمهيد في مدى اشتراط إسلام الأب حتى تثبت له هذه الأحكام .

الباب الأول : جعلته في أحكام الأب في العبادات وكان في ثلاثة فصول :-

الفصل الأول : في الصلاة والزكاة وتناولت فيه المباحث الآتية :-

- ١- أولوية الأب بماء الوضوء من ولده .
- ٢- أمر الأب بأولاده بالصلاة .
- ٣- زكاة الفطر عن أولاده .
- ٤- دفع الأب الزكاة لأولاده وأخذها منهم .

أما الفصل الثاني : فكان في الصيام والحج والجهاد وتناولت فيه المباحث الآتية :

- ١- مدى صحة صوم الولد عن والده .
- ٢- إذن الأب لابنه في الجهاد والحج والسفر لطلب العلم .
- ٣- هبة الأب مالا لابنه ليحج به .
- ٤- قتل الابن أباه الكافر في الحرب .

الفصل الثالث والأخير من هذا الباب كان في العقيدة والأضحية وجاء

في ثلاثة مباحث :-

- ١- الأب والعقيدة عن ولده .
- ٢- السنن التي يطالب بها الأب لمولوده .
- ٣- أضحية الأب عن أولاده .

الباب الثاني : وكان في أحكام الأب في البيوع وقدمت الباب بتسهيده

عن الولاية المالية ثم جعلته ثلاثة فصول كانت على النحو التالي :

الفصل الأول : في البيع وجاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : بعنوان تصرف الأب في مال ولده بالبيع والشراء وتناولت
ضمنه المسائل الآتية :

- بيع الأب عقار ولده .
- تصرف الأب في مال ولده بالمضاربة ، والقرض ، والإعارة ، والشفعة ، وبالرهن .

المبحث الثاني : بعنوان تولي الأب طرفي عقد البيع وفيه مسألتان :

الأولى : بيع أو شراء الأب مال صغيره لنفسه .

الثانية : بيع الأب مال أحد ولديه للآخر .

المبحث الثالث : في أكل الأب من مال ولده .

أما الفصل الثاني : وهو في الإجارة وجاء في ثلاثة مباحث وبعض المسائل التي تتعلق بالمبحث كانت على النحو التالي :

المبحث الأول : إجارة الأب مال وعقار الصغير ونفسه .

والمبحث الثاني : استئجار الأب أو الابن للخدمة .

المبحث الثالث : استئجار الأب مرضعة لابنه والمسائل التي تتعلق ^{به} كانت

على النحو التالي :

الأولى : في مدى إلزام الأب باستئجار مرضعة لولده .

الثانية : المكلف بأجرة الرضاع .

الثالثة : المدة التي يجبر فيها الأب بدفع الإجرة .

ثم الفصل الثالث والأخير في هذا الباب : في أحكام الهبة وجاء في أربعة مباحث :

الأول : في هبة الأب مال ولده .

والثاني : في هبة الأب لأحد أبنائه دون الآخرين .

الثالث : رجوع الأب فيما وهبه لولده .

الرابع : مدى أحقية الأب في التملك من مال ولده .

الباب الثالث : وكان في أحكام الخاصة الأب في النكاح : وقدمت الباب بتمهيد

جعلته في الولاية على النفس ثم قسمته إلى أربعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : في الحضانة وكانت مباحته كما يلي :

مقدمة عن طبيعة الحضانة بالنسبة للأب وأربعة مباحث :

الأول : متى يستحق الأب حضانة أولاده .

الثاني : رؤية الولد .

الثالث : أجرة الحضانة .

الرابع : ولاية الأب على الجنين .

أما الفصل الثاني : فكان في الزواج وجاء في أربعة مباحث وبعض مسائل لها تعلق ببعض ما جاء به .

المبحث الأول : بعنوان ولاية الأب في تزويج أولاده ومدى حقه في إجبارهم على ذلك .

وجاء هذا المبحث في ست مسائل :

في ولاية تزويج ابنه الصغير ، وابنته البكر الصغيرة ، وابنته الشيب الصغيرة ، وابنه البالغ الكبير ، وابنته البكر البالغة ، وابنته الشيب الكبيرة .

المبحث الثاني : في تولي الأب طرفي عقد الزواج .

المبحث الثالث : في تزويج الأب ابنته من غير كف .

المبحث الرابع : وكان في المهر وجاءت أحكامه في أربع مسائل :

- تزويج الأب ابنته بغيره في المهر - ثم ولاية قبض المهر - اشتراط الأب جزءاً من المهر لنفسه - ومدى جواز إبراء الأب زوج ابنته من المهر على أن يخالعها .

الفصل الثالث : في الطلاق والخلع وجاء في ثلاثة مباحث هي :

الأول : طلاق الأب عن ابنه الصغير .

الثاني : أمر الأب ابنه بتسليم زوجته .

الثالث : مخالعة الأب عن أولاده .

الفصل الرابع : في النفقة وهو في ثلاثة مباحث كذلك :

الأول : في نفقة الأب ونفقة الابن .

الثاني : في نفقة زوجة الأب ونفقة زوجة الابن .

الثالث : حكم إعفاف الأب والابن .

أما الباب الرابع والأخير : فكان في أحكام الخاصة الأب في الجنائيات والموارث

وجاء هذا الباب في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في الحدود والقصاص والتعزير وجاء في أربعة مباحث :

الأول : في قذف الأب ولده .

الثاني : سرقة الأب من مال ولده .

الثالث : قتل الأب ولده .

الرابع : تعزير الأب ولده .

أما الفصل الثاني : فكان في الإثبات والقضاء وجاء في ثلاثة مباحث :

الأول : في شهادة الأب لابنه وشهادة الابن لأبيه .

الثاني : وإقرار الأب على ابنه .

الثالث : قضاء الأب لابنه وقضاء الابن لأبيه .

وأخيراً الفصل الثالث : وكان في الميراث والدين والوصية : جاء في ثلاثة مباحث :

الأول : في أحوال الأب في الميراث .

الثاني : قضاء ديون الأب .

الثالث : وجاء هذا المبحث في تمهيد عن وصايا الأب .

ثم مسألة وصية الأب لأحد أولاده من الورثة دون الآخرين .

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج خلال عملي

في هذه الرسالة .

ثم صنعت مجموعة من الفهارس تشتمل على ما يلي :

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣- فهرس الآثار .
- ٤- فهرس لتراجم الأعلام الوارد ذكرهم في صلب البحث .
- ٥- فهرس المصطلحات التي تم التعريف بها في ثنايا البحث .
- ٦- فهرس المراجع .
- ٧- فهرس الموضوعات .

منهجي في كتابة الرسالة :-

اقتصرت في هذا البحث على إبراز المذاهب الفقهية الأربعة وعدت السي
المراجع الموثقة لكل مذهب ، وبعد أن أذكر أمثلة لأراء الفقهاء في كل مسألة
أنظر في أدلتهم وماورد عليها من مناقشات وردود ثم اختار ما يبدو لي
أنه أقوى دليلا مبينا وجه ترجيحي .

إلا أنه في بعض الأحيان أذكر بعض الآراء لمجتهدين من غير المذاهب الأربعة
إذا كان هذا المجتهد ذا رأي مهم فأثبت قوله للاستفادة من رأيه .
وقد أذكر من عندي أدلة يمكن أن يستدل بها لقول بعض الفقهاء التي لم تسرد
في كتبهم حرصا على الحياد في المناقشة والترجيح إذا كانت تتفق مع أصولهم .

وذكرت رقم الآيات القرآنية وسورها الواردة في البحث وحرصت على أن تكون
تلك الآيات مضبوطة حسب الرسم العثماني .

أما بالنسبة لتخريج الأحاديث والآثار ، فقد حرصت على ذكر روايتها وتخرجها
على النحو الآتي :

فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما ^{متفق} أكتفى بتخريجه أو من أحدهما إلا إذا كانت
الفاظه تختلف قليلا فأذكر جميع من خرجه .

أما إذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنني أخرجه من مظانه من
كتب السنن الأربعة وأستعين في الحكم عليه إما بقول من خرجه أو بقول علماء الحديث
كأبن حجر في التلخيص أو الزيلعي في نصب الراية وغيرها .

أما إذا كان الحديث في غير الكتب الستة أكتفى - غالبا - بما ذكره ابن حجر
أو الزيلعي في ذلك الحديث .

كما أنني وضحت بعض المصطلحات الغامضة قدر المستطاع ، وقد ترجمت لمعظم
الأعلام الذين ورد ذكرهم - في صلب - الرسالة وجعلت تلك التراجم ضمن فهرس
الرسالة .

ولا أستطيع القول بأن هذا البحث كان سهلا ميسرا فقد قابلتني بعض
الصعوبات والمشكلات التي أخصها فيما يلي :

أولها : كثرة فروع البحث وتشعبها مما اضطرني إلى تلخيص عدة مواضيع كنت
قد توسعت فيها كثيرا ومن هذه المواضيع : التمهيد الذي كان في النسب فقد
كان بحثه طويلا جدا ما جعلني اختصره حتى لا تطول الرسالة خاصة وأنه تمهيد فقط .
وكذلك موضوع الولاية فقد اختصرته خشية الإطالة أيضا وإني أعلم جيدا أن
هذين الموضوعين - النسب والولاية - يحتاجان إلى رسائل وبحوث خاصة .
ومن الصعوبات كذلك بعض المسائل التي لا أجد لها رأيا عند بعض المذاهب
الفقهية رغم بحثي الحثيث في بطون كتب الفقه ما قد يعوق المقارنة في تلك
المسائل .

وآخر هذه الصعوبات أن هناك بعض الآراء الفقهية المبنية على قواعد معتبرة تصطدم
بأحاديث ظاهرها الصحة مما يصعب معه الترجيح فحاولت التوفيق قدر الامكان ،
ويعلم الله أنني قد بذلت غاية الجهد حتى يظهر هذا البحث متكاملا
من جميع جوانبه محتويا على جميع أحكام الأب لينتفع به كل طالب علم .
فإن وفقت إلى ما قصدت فهذا من توفيق الله فله الحمد والشكر والمنة ، وإن أخطأت
أو قصرت فمن نفسي ومن الشيطان - والعيان بالله - فنسأله تعالى العفو عن كل
سهو أو خطأ أو تقصير إنه غفور رحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا .



الشَّهِيدُ

- المبحث الأول -

* تعريف الأب *

١- التعريف اللغوي:^(١)

الأب من غير تشديد الباء - أصله أبو- بالتحريك بوزن جمل ، جمعه آباء ، وتنثيته أبوان .

وهو الوالد ويطلق على الجد والعم والصاحب ، وأبو من أبوته ، تقول " أبسوت فلانا وأسته أي كنت له أبا وأما .
قال الشاعر :-

توسم وتأبوههم جميعا .: كما قد السور من الأديم
وانه لما أبو يتيما - أي يغذوه ويربيه فعل الآباء وتأبيت فلانا : تنثيته .
وأما الأب بالتشديد فهو المرعى ، قال تعالى : * وفكهة وأبا *^(٢) .
ونخلص ما سبق أن المعنى اللغوي لكلمة أب هو التربية والرعاية والتبني .

٢- التعريف الاصطلاحي :

عرف الجرجاني الأب بقوله : " هو حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه"^(٣)
وعرفت الموسوعة الفقهية الأب : " هو رجل تولد من نطفته الباشرة على وجه شرعي أو على فراشه إنسان آخر"^(٤) .

(١) انظر: تاج المروس - مادة أبوت - : ١٠ / ٤ . ، الصحاح - مادة الأب :-
١ / ٨٦ ، أساس البلاغة - مادة أبو - الصفحة : ١٠ ، المرصع في الأبياء
والأمهات والبنين والبنات والأزواء والذوات : ص ٤٧ ، ومعجم متن اللغة :
مادة الأب : ١ / ١٣٢ .

(٢) سورة عبس ، الآية ٣١ .

(٣) التعريفات : ص ٤٨ .

(٤) الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف بالكويت - : ١ / ١٢٦ .

والتعريف الأخير أخص من تعريف الجرجاني الذي يشمل الانسان وغيره من الحيوانات ، كما أن تعريف الجرجاني يشمل الولد الشرعي وغير الشرعي ، لهذا كان تعريف الموسوعة أخص وأضبط. (١)

٣- المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي :

بالنظر إلى التعريفين اللغوي والاصطلاحي نجد بينهما علاقة كبيرة ، فكما أن الأب هو الوالد في اللغة فكذلك هو في الاصطلاح غير أنه يجب أن يكون شرعياً . ومن التعريف اللغوي عرفنا أن الأب هو الذي يرعى ويربي ابنه فكذلك فسي الاصطلاح الشرعي فهو الذي يرعى ويحفظ وينفق على ابنه كما سوف نعرف ذلك في ثنايا البحث . والله أعلم .

- البحث الثاني -

* في ما تكون به الأبوة -

تمهيد :

إن النسب أحد الأمور التي جبل على المحافظة عليها البشر فلا تجد إنساناً إلا وهو يحب أن ينسب إلى أبيه ويكره أن يقدح في نسبه إليه ، ويجب أن يكون له أولاد ينسبون إليه ، فما اتفقت آراء الناس على هذه الخصلة إلا لمعنى من جبلتهم ، وجاءت الشريعة الإسلامية على إبقاء هذه المقاصد التي تجري بجري الجبل. (٢)

إن صلة الأبوة والنسب صلة سامية ورابطة عظيمة ، لذلك اهتم بها الشارع الحكيم فلم يهملها ولم يدعها نهياً للأهواء والعواطف بل جعل لها قواعد وأسساً تثبت

(١) مع الإشارة أنني بحثت في كتب الفقه المختلفة ولم أحصل على تعريف الأب إلا ما ذكره الجرجاني في تعريفاته .

(٢) حجة الله البالغة : ٢ / ١٤٣ .

بها وأحاطها بسياج منيع يحميها من الفساد والاضطراب والاختلاط ، لأنها رابطة تترتب عليها أحكام وحقوق والتزامات .

وقد است الحديث عن طرق ثبوت الأبوة - النسب - لأن جميع الأحكام التي سوف أتناولها بالبحث والدراسة مترتبة عليها وهذا ما ذكره أحد العلماء بقوله : " يترتب على النسب اثنا عشر حكما : توريث المال ، والولاية ، وعدم صحة الوصية ، والإقرار بالدين في مرض الموت ، وتحمل الديّة ، وولاية التزويج ، وولاية غسل الميت والصلاة عليه ، وولاية المال ، وولاية الحضانة ، وطلب الحد وسقوط القصاص ^(١) . وغيرها من الأحكام التي سوف أتناولها بالبحث في الأبواب الأربعة من هذه الرسالة .

هذا وقد اتخذ الشارع احتياطات هامة من أجل حماية النسب من الضياع أو الاختلاط وأهم هذه الاحتياطات نهى الشارع عن التبني الذي كان مشهورا في الجاهلية وصدر الاسلام ، قال تعالى : ﴿ وما جعل أديعآكم أبناءكم ذلّكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبآهم فإخوانكم في الدين وموليككم ﴾ ^(٢) فجاءت هذه الآية مانعة وناسخة لما كانوا عليه من التبني ^(٣) .

وحرم التبني لأنه كذب وافتراء على الله والناس ، وفيه خلط بين الأنساب تضيع معه معالم الحق ، ويؤدي إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال وكما يتخذ وسيلة للكيد والاضرار بالأقارب وغيرهم . ^(٤)

ومن الاحتياطات أيضا نهى الشارع الآباء عن انكار نسب أولادهم لما يترتب على هذا الانكار من تعريض الولد للضياع والذل والعار ، قال - صلى الله عليه وسلم -

(١) الأشباه والنظائر - ابن نجيم - ص : ٣٩٥ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية ٤ و ٥ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - ١٤ : ١١٩ .

(٤) الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية : ص ١٩٩ .

"أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه - أى يعلم أنه ابنه - احتجب الله منه يوم القيامة وفصح على رؤوس الخلائق " ، وفى رواية ابن ماجه " على رؤوس الأشهاد " (١) .
كما نهى الشارع الأولاد عن أن ينتسبوا إلى غير آبائهم لأنه ظلم وعقوب ، كما أن فيه خيبة أمل للأب الذى كان ينتظر المعاونة والمناصرة ، قال - صلى الله عليه وسلم -
" من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام " (٢) .
والعلة فى هذا التحريم وشدة الوعيد لفاعله هي عقوب الأب والاساءة إليه وترك الشكر لنعمته ، ولاختلاط الأنساب وضياعتها (٣) .
وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ولا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر " (٤) .

فكل من يرغب عن أبيه يعد ذلك كفران لنعمة الأبوة

٢- طرق اثبات الأبوة :

اتفق الفقهاء على أن الأبوة النسبية تتحقق بواحد من الطرق الآتية :

١- الفرائض . ٢- الاقرار . ٣- البينة .

وسوف أتحدث عن كل طريق بإيجاز .

(١) رواه أبو داود (كتاب الطلاق ، باب التغليب في الانتفاء) رقم الحديث ٢٢٦٣ ٦٩٥/٢

والنسائي (طلاق التغليب في الانتفاء من الولد) ٣٤٨١ ، ١٧٦/٦ ،

وابن ماجه (فرائض من أنكر ولده) ١٧٤٣ ، ٩١٦ / ٢ ،

وصححه الدارقطني في العلل وأخرجه الطبراني في الأوسط (تلخيص

الحبير : ٢٢٦ / ٣) .

(٢) رواه البخاري (الفرائض : من ادعى إلى غير أبيه) ٦٧٦٦ ، فتح الباري ٥٤/١٢

مسلم (إيمان : بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم) ١١٤ ، ١٠٨٠ / ١ ،

(٣) انظر : حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون : ص ٤ ، حجة

الله البالغة : ١٤٤ / ٢ .

(٤) رواه البخاري (الفرائض : من ادعى إلى غير أبيه) ٦٧٦٨ ، ٥٤ / ١٢ .

الطريق الأول : الفراش (١)

اتفقت آراء الفقهاء على ثبوت النسب بالفراش واستدلوا على ذلك (٢) بما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " الولد للفراش وللعاهر الحجر (٣) . أي أن الزاني يرجم

وعن ابن شهاب الزهري عن عروة أن السيدة عائشة أم المؤمنين قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، فقال سعد : هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يارسول الله ، ولد على فراش أبي من وليدته ، فنظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى شبهه فرأى شيها بينا بعتبة فقال : " هولك يا عبد ، الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة بنت زمعة ، قالت : فلم يرسودة قط (٤) .

هذان الحديثان يدلان دلالة واضحة على اعتبار الفراش طريقا لثبوت النسب .

(١) اختلفت آراء العلماء في معنى الفراش فالجمهور على أنه اسم للمرأة ويعبر به عن حالة الافتراش ، وقيل اسم للزوج .

انظر : (نيل الأوطار : ٦ / ٣١٣-٣١٤ ، سبل السلام : ٣ / ١١٤٧ ، المنتقى : ٨ / ٦) .

أما في اللغة : الفراش يدل على تهيد الشيء وسطه (معجم قاييس اللغة - مادة فرش : ٤ / ٤٨٦) .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٥١ .

التاج والاكلیل : ٤ / ١٣٣ .

تحفة المحتاج : ٨ / ٢١٤ .

كشف القناع : ٥ / ٤٠٥ .

بداية المجتهد : ٢ / ٢٦٩ .

(٣) رواه مسلم (الرضاع : الولد للفراش وتوفي الشبهات) ١٤٥٨ ، ١٠٨١ / ٢ .

البخاري (الحدود : للعاهر الحجر) ٦٨١٨ ، ١٢ / ١٢٧ .

(٤) رواه البخاري (الحدود : للعاهر الحجر) ٦٨١٧ ، ١٢ / ١٢٧ .

مسلم (الرضاع ، الولد للفراش وتوفي الشبهات) ١٤٥٧ ، ١٠٨٠ / ٢ .

شروط ثبوت الأبوة النسبية بالفراش :

حتى تتحقق الأبوة النسبية بالفراش لابد من توفر شروطها وهي : (١)

- ١- عقد الزواج : اتفق الفقهاء على أن العقد الصحيح هو السبب في ثبوت النسب لمن يولد حال قيام الزوجية ، إلا أنهم اختلفوا في هل يشترط إمكان الدخول أم لا ، فقال الجمهور بأن الولد يلحق بالأب بعد ثبوت الفراش وهو لا يثبت إلا بعد إمكان الوطء فلو تزوج مشرقي بمغربية وقطع بأنه لم يصل إليها لم يثبت نسبه منه . وقال الحنفية بعدم اشتراط إمكان الدخول . وقال بعض الحنابلة منهم ابن تيمية وابن القيم بأنه لابد من الدخول المحقق حتى يثبت النسب .
- ٢- أن يولد لمثله : وهو أن يكون الزوج من يولد لمثله وذلك بأن يكون بالغاً أو مراهقاً على قرب البلوغ ، وكذلك أن لا يكون بالزوج من العيوب ما يجعله من لا يولد لمثله مثل الجب والخصاء وما يمنع الانسال .

- ٣- أن تنضي أقل مدة الحمل : أي ترأقل مدة الحمل منذ الزواج وقد قال العلماء بأن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، روى أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لستة أشهر فهم عثمان - رضي الله عنه - أن يرحمها . فقال عبد الله بن عباس :

(١) في شروط ثبوت النسب بالفراش انظر المراجع الآتية :
- لاسمها ٢ -

- حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٥١ ، فتح القدير : ٣ / ٣٠١ ، البناية : ٤ / ٨١٢ ، التاج والاكلیل : ٤ / ١٣٣ ، الكافي في فقه أهل المدينة : ١ / ٥١٠ ، المذهب : ٢ / ١٢٠ ، تحفة المحتاج : ٨ / ٢١٤ ، مغني المحتاج : ٣ / ٣٩٦ ، روضة الطالبين : ٨ / ٣٧٠ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٠٥ ، المحرر في الفقه : ٢ / ١٠١ ، الاختيارات الفقهية : ص ٢٧٨ ، المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٥٨ ، المحلى : ١٠ / ٣١٦ ، زاد المعاد : ٥ / ٤١٥ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٦٩ ، الافصاح : ٢ / ٣٦٧ ، الأحوال الشخصية - عبدالعزيز عامر - : ص ١٦ ، النسب وآثاره : ص ٩ ، حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون : ص ٩ .

أما أنها لو خاصتكم إلى كتاب الله لخصتكم قال الله تعالى : ﴿ وحمله وفصله ثلاثون شهراً ﴾^(١) ، وقال سبحانه : ﴿ وفصله في عامين ﴾^(٢) فإذا ذهب للفصال - وهو القطار - عامان لم يبق للحمل إلا ستة أشهر . فأخذ عثمان رضي الله عنه بقوله ، ودرأ عنها الحد وأثبت النسب من الزوج^(٣) .

ورغم أن العلماء قد قالوا بأن أقل مدة الحمل إلا أنهم اختلفوا في أكثر مدة الحمل .

قال الحنفية - ورأى عند الحنابلة إن أكثر مدة الحمل سنتان فإن ولد الحمل لسنتين من يوم موت الزوج أو طلاقه ثبت نسبه من أبيه ، وقال الشافعية والحنابلة ورأى عند المالكية إنها أربع سنين ، وقال المالكية بعدة روايات أربع سنين وخمسين سنين وست سنين وأخيرة سبعة سنين ، وقال ابن حزم تسعة أشهر^(٤) وأقول بأن الواقع والمعتاد أن مدة الحمل هي تسعة أشهر فيكون الحكم بالمعتاد لا بالنادر خاصة إذا علم أن الآراء السابقة إنما اعتدت في مجملها على حالات جزئية ، لكسب إذا وجد أكثر من هذه المدة والقرائن تقطع بها فإنه يجب أن يعتد بها لعدم الاتفاق على تحديد مدة معينة ينتهي عندها الحمل ومن الوقائع الحديثة ، قضية حكم فيها العلامة حسن المشاط في الولد الذي ولدته امرأة تدعى خديجة بمكة المكرمة بعد خمس سنين وتسعة أشهر منذ أن أهانها زوجها المدعو صالح فقد ألحق حسن المشاط الولد بأبيه صالح إلا أن هيئة التمييز نقضت الحكم بناءً على القول بأن أكثر مدة الحمل أربع سنين ومع تصميم القاضي حسن المشاط على حكمه عرضت تفاصيل القضية على الملك عبد العزيز - رحمه الله - فأمر بإحالة ملف القضية على مفتي الديار

(١) سورة الأحقاف ، الآية ١٥ .

(٢) سورة لقمان ، الآية ١٤ .

(٣) مصنف عبد الرزاق : ٧ / ٣٥١ ، كنز العمال : ٥ / ٤١٩ ، موسوعة فقه

عبد الله بن عباس : ١ / ٤٢٣ .

(٤) انظر المراجع السابقة في ص ١٧ .

السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم لدراستها وإبداء الرأي فيما هو الحق من الموقفين وقد أيد الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - رأى القاضي حسن المشاط - رحمه الله - ووجده مستقيماً لا يسوغ نقضه لأن هذا ما يفهم من أصول الشريعة المطهرة ، ولأنه لم يوجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تحديد لأكثر مدة الحمل بل الكتاب والسنة قد أطلقا ولم يحددا ذلك كما لم يتفق الفقهاء على مدة معينة لأكثره (١)

ثبوت النسب بعد الغرة من زواج صحيح :

إذا طلق الأب زوجته بعد الدخول أو الخلوة سواء أكان الطلاق رجعياً أو بائناً أو مات عنها .

فإن أتت بالولد بعد الطلاق أو الوفاة ثبت نسبه من الأب إذا أتت به قبل مضي أقصى مدة الحمل من يوم الطلاق أو الوفاة - على الخلاف السابق ذكره - فمضي أقصى مدة الحمل - .

أما إن ولدته بعد مضي أقصى مدة الحمل من يوم الطلاق أو الوفاة فلا يثبت نسبه من الزوج المطلق أو المتوفى وهذا هو رأى الجمهور . (٢)

أما الحنفية فيفصلون بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن (٣) :

(١) انظر الجواهر الثمينة - حسن المشاط - ص : ٤٨ - ٥١ .

(٢) مواهب الجليل : ٤ / ١٣٣ - ١٣٥ ، الفواكه الدواني : ٢ / ٩٢ - ٩٣ ، نهاية المحتاج : ٧ / ١٢٦ - ١٣٠ ، مغني المحتاج : ٣ / ٣٨٤ - ٣٨٨ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، الأحوال الشخصية - أبو زهرة - : ص ٣٩٢ ، الفقه الاسلامي - وهبة الزحيلي - : ٧ / ٦٨٤ و ٦٨٦ ، الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية - عبد العزيز عامر - : ص ٣٩ - ٤٩ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٤١ - ٥٥١ ، فتح القدير : ٤ / ٣٥١ - ٣٦٠ ، الأحوال الشخصية - عبد العزيز عامر - : ص ٣٩ - ٤٥ . الفقه الاسلامي :

أ - فقالوا ان كان الطلاق رجعيا ولم تقر المرأة بانقضاء عدتها ثبت نسب الولد من أبيه سواء أتت به قبل مضي سنتين من تاريخ الطلاق أو بعد مضي سنتين أو أكثر لأن الطلاق الرجعي لا يحرم المرأة على زوجها فيجوز له الاستمتاع بها ويكون ذلك رجعة .

أما إن أقرت بانقضاء العدة وكانت المدة تحتل انقضاءها بأن كانت سنتين يوما في رأي أبي حنيفة وتسعة وثلاثين يوما في رأي صاحبين فلا يثبت نسب الولد من الزوج إلا إذا كانت المدة بين الاقرار والولادة أقل من ستة أشهر لتبين كذبها أو خطئها في إقرارها ، فإن كانت ستة أشهر فأكثر فلا يثبت نسبه من الزوج إلا إذا ادعاه .

ب - وان كان الطلاق بائنا أو كانت الفرقة بسبب الوفاة ولم تقر بانقضاء العدة فلا يثبت نسب الولد إلا إذا أتت به قبل مضي سنتين من تاريخ الطلاق أو الوفاة ، لأن أقصى مدة الحمل عند هم سنتان ، فإن أتت بالولد في هذه المدة وكان هناك احتمال بأنها حملت به من الزوج قبل الطلاق البائن أو الوفاة فيثبت نسبه منه ، وأما إن أتت به بعد مضي هذه المدة لم يكن هناك احتمال بأنها حملت به قبل الطلاق أو الوفاة .

أما إن أقرت بانقضاء العدة كوالدة تحتل انتهاء العدة فيها فلا يثبت نسب الولد من الزوج إلا إذا جاءت به قبل مضي ستة أشهر من وقت الاقرار وكانت المدة بين الطلاق والولادة أقل من سنتين .

ثبوت الأبوة النسبية في النكاح الفاسد : (١)

النكاح الفاسد هو النكاح الذي فقد شرطا من شروط الصحة ومن صورته : النكاح من غير شهود ، أو تزوج الأختين معا ، ونكاح الخامسة في عدة الرابعة .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ١٣١ ، بدائع الصنائع : ٧ / ٣٥-٣٦ ، التاج والاكليلى : ٤ / ١٣٣ ، بداية المجتهد : ٢ / ٥٥-٥٦ ، نهاية المحتاج : ١١٣-١١٥ / ٣ ، الفروع : ٢٩٠-٢٩٤ ، المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٦٧ .

وقد قال الفقهاء : بأن الأبوة النسبية تثبت احتياطاً وذلك لأن فيه أحياء للولد وحتى لا يبقى الولد من غير والد يرعاه ويربيه .

أما شروط ثبوت النسب في النكاح الفاسد فهي نفسها شروط النكاح الصحيح التي سبق ذكرها وألخصها فيما يلي :

- ١- أن يكون الزوج ممن يتصور منه الحمل .
 - ٢- أن تلد المرأة بعد ستة أشهر من تاريخ الدخول أو الخلوة .
 - ٣- واشترط المالكية في النكاح الفاسد تحقق الدخول أو الخلوة بالمرأة .
- وإذا تمت الفرقة بعد النكاح الفاسد وبعد الدخول فولدت المرأة قبل مضي أقصى مدة الحمل من تاريخ الفرقة فإن النسب يثبت من الرجل ، وإن ولدته بعد مضي أقصى مدة الحمل فلا يثبت .

ثبوت الأبوة النسبية في الوطء بشبهة^(١) :

الوطء بشبهة هو اتصال الرجل بالمرأة بغير الزنا وليس بناءً على عقد زواج صحيح أو فاسد ومثله اتصال الزوج بزوجته المطلقة ثلاثاً في عدتها على ظن أنها تحل له ، كما يتمثل في أن ترف إليه غير زوجته ، فهنا يجب التفريق بينهما ، وانفق الفقهاء على أنه إذا أتت المرأة بولد بعد مضي ستة أشهر أو أكثر من وقت الوطء يثبت نسبه من الواطئ لتأكد أن الحمل منه ، وإن أتت به قبل مضي ستة أشهر لا يثبت نسبه منه لتأكد أن الحمل حدث قبل ذلك .

(١) انظر: فتح القدير: ٤ / ١٤٢ ، بدائع الصنائع : ٧ / ٣٥ - ٣٧ ، المدونة ٦ / ٦٠٢ ، مغني المحتاج : ٣ / ٣٩٢ ، الأحكام السلطانية : ص ٢٥٤ ، المغني والشرح الكبير: ٩ / ٢٦٧ ، كشاف القناع : ٦ / ٩٦ - ٩٨ ، التشريع الجنائي - عبد القادر عودة - : ١ / ٢١٠ ، زاد المعاد : ٥ / ٤٢٦ ، الأحوال الشخصية - أبو زهرة - : ص ٣٩٠ .

وإذا تمت الفرقة بين الرجل والموطوءة بشبهة يثبت النسب من الواطئ كما يثبت بعد الفرقة من زواج فاسد .

وان حدث الوطء بغير شبهة وإنما بالزنا فإن النسب لا يثبت من الزاني لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " الولد للفراش وللعاهر الحجر ^(١) " ولأن الزنا نقمة وهو محظور شرعا فلا يكون سببا لنعمة النسب .

الطريق الثاني : الإقرار ^(٢) :

تثبت الأبوة النسبية كذلك بالإقرار المحمود وهو ما يعرف بالدعوة أو كما يسميه المالكية الاستحقاق ، أما إذا لم يتجرر الإقرار بأن قال هو ابني من زوجة أو من نكاح فاسد أو زنا فلا يثبت النسب بالدعوة ، والإقرار نوعان : إقرار ليس به تحميل النسب على الغير وهو ما يعرف بالنسب المباشر ، وإقرار فيه تحميل النسب على الغير وهو ما يعرف بالنسب على الغير وسوف أوجز الحديث عن النوعين فيما يلي :

١- الإقرار بالنسب المباشر : وهذا الإقرار قد يكون بالأبوة أو البنوة أو الأمومة ويهمننا في هذا البحث الإقرار بالبنوة والإقرار بالأبوة .

ويشترط كي يثبت هذا الإقرار أن يقول : فلان أب لفلان أو أن يقول هو ابنه لفلان - الشروط التالية ^(٣) :

(١) سبق تخريجه ص ١٦

(٢) الإقرار : هو في الشرع اخبار بحق لآخر عليه (التعريفات : ٣٣) .

(٣) يراجع في تفصيل هذه الشروط :

- حاشية ابن عابدين : ٥ / ٥٨٦ ، تكملة فتح القدير : ٧ / ١٣ ،
بدائع الصنائع : ٧ / ٢٢٨ ، مواهب الجليل وبهامشه التاج والاكلييل :
٢٣٨-٢٤١ ، الشرح الصغير : ٤ / ٧١٢ ، المهذب : ٢ / ٢٢٨ ،
المحلى على المنهاج : ٣ / ١٤ ، نهاية المنهاج : ٥ / ١٠٧-١١٢ ، كشاف القناع :
٤ / ٢٩٩ ، الأحوال الشخصية - أبو زهرة - : ص ٣٩٦ .

- ١ - أن يولد مثل المقر له بالنسب من مثل المقر .
 - ٢ - ألا يكون المقر له ثابت النسب من غير المقر لأنه لا يتصور ثبوت النسب من اثنين في آن واحد .
 - ٣ - وألا يذكر أنه ولده من الزنى ، لأن الزنى جريمة منكرة لا تكون سببا في نعمة النسب " الولد للغراش وللعاهر الحجر " .
 - ٤ - أن يصدقه المقر له بالنسب إذا كان من أهل التصديق .
- وتجدر الإشارة إلى أن الولد الذي يثبت نسبه من شخص بالإقرار يكون وليسدا حقيقيا ولا يكون متبني ، حينئذ تجب له كل الحقوق والآثار الشرعية التي تجب لكل ولد حقيقى .

لهذا يجب التفريق بين الإقرار بالنسب والتبني فليس الإقرار بالنسب هو التبني المعروف في القوانين والنظم الوضعية ، فالإقرار بالأبوة أو البنوة هو اعتراف بالنسب حقيقة لشخص مجهول وهو لا ينشئ النسب إنما هو طريق لإظهاره وإثباته ، كما أن التبني يثبت في القوانين الوضعية ولو كان للمتبنى أب معروف ، أما الإقرار فلا يتحقق إلا إذا لم يكن للولد أب معروف .

٣ - الإقرار بالنسب غير المباشر : وهو الإقرار الذى فيه تحميل النسب على غير المقر ومثاله أن يقر شخص بأخوة فلان أو عمومة أو أنه ابن ابنه ، ويشترط لثبوت نسبه أن يصدقه أبوه فيه أو تقوم المينة على صحة الإقرار أو يصدقه اثنان من الورثة إن كان الغير ميتا لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر ولولايته على نفسه دون غيره ، وقال الجمهور - وهم الشافعية والحنابلة وأبو يوسف - لا بد من إقرار جميع الورثة بنسب من يشاركهم فى الإرث حتى يثبت نسبه .

وقال أبو حنيفة ومحمد يثبت النسب بواسطة إقرار رجلين أو رجل وامرأتين لأن في الإقرار حمل النسب على غيره فاعتبر بمثابة الشهادة ،
وقال مالك : لا يثبت النسب إلا بإقرار اثنين .^(١)

(١) بدائع الصنائع : ٢٢٩ / ٧ ، الشرح الكبير : ٣٧٥ / ٣ ، مغني المحتاج : ٢٦١ / ٢ ،
المغني والشرح الكبير : ٣٢٦ - ٣٢٧ ، الأحوال الشخصية - عبد العزيز عامر :
ص : ١٠٣ ، الفقه الإسلامى - للزحيلي - : ٦ / ٦٤٣ .

الطريق الثالث : البينة :

البينة حجة متعددة تثبت في حق المدعي وحق غيره وثبوت النسب بالبينة أقوى من ثبوته بالاقرار لأن البينة من أقوى الأدلة والاقرار حجة قاصرة ، ولقد اختلف الفقهاء في نوع البينة التي يثبت بها النسب (١).

فعند أبي حنيفة وأحمد هي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، وعند المالكية هي شهادة رجلين فقط ، وعند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف هي شهادة جميع الورثة بالنسب .

فلو ادعى اللقيط رجل سواه من النقطه أو غيره وثبت نسبه منه ثم ادعاه رجل آخر وأقام البينة على دعواه يقضي له بثبوت نسبه منه وذلك لأن النسب في الحالة الأولى وإن ظهر بنفس الإقرار - الدعوى - لكنه يكون غير مؤكد فيحتل أن يبطل متى أقيمت البينة على ثبوته من أقامها .

ولقد قال الفقهاء : لجواز إثبات النسب بشهادة السماع أو التسامع - وهو استفاضة الخبر بين الناس واشتهاره - كما هو الشأن في الزواج والرضاع والولادة والوفاة ، إلا أنهم اختلفوا في بيان المراد من التسامع ، فقال أبو حنيفة والشافعية - في الأرجح - والحنابلة في الأصح - هو أن تتواتر به الأخبار حتى يحصل للسامع منه نوع من اليقين ، وقال صاحبان هو أن يخبر الشاهد رجلان عدلان أو عدل وامرأتان ويكفي عندهم أن يقول أشهد بكذا ولا يقول سمعت ، وقال المالكية : أن يكون المنقول

(١) راجع : فتح القدير : ٦ / ٩ و ٧ ، بدائع الصنائع : ٦ / ٢٥٣ - ٢٥٥ ،

المدونة : ٤ / ٨٤ ، التاج والاكلیل : ٥ / ٢٤٤ ، حاشية الدسوقي :

٣ / ٣٧٤ ، الشرح الصغير : ٥ / ٤٨٨ ، روضة الطالبين : ٥ / ٤٣٩ ،

المحرر في الفقه : ٢ / ١٠٢ ، الانصاف : ٦ / ٤٥٦ ، زاد المعاد :

عنه غير معين ولا محصور بأن ينتشر السموع به بين الناس العدول ، وأرى أن هذا الرأي جدير بالاعتبار لأنه ^(١) وسط ، إذ يصعب تحقق النسب على القول الأول كما أنه يسهل التأثير على العدلين .

٣- اثبات النسب بالطرق الطبية الحديثة :

جاء في كتاب الانصاف : إن امرأة ولدت ذكرا وأخرى أنثى وادعت كل واحدة أن الذكر ولدها دون الأنثى ، فقال يحتل وجهين :

أحد هما : العرض على القافة* مع الوالدين وهو المذهب .

والثاني : عرض لبني كل أم على أهل الطب والمعرفة فإن لبن الذكر يخالف لبس الأنثى في طبعه وزنته ، قال الحارثي وهذا الاعتبار وإن كان مطردا في العادة غير مختلف فهو ان شاء الله أظهر من الأول ^(٢) .

انطلاقا من هذا النص يمكن القول بأن اعتماد قول الأطباء محل اعتبار عند الفقهاء ، وإذا كان اثبات النسب قائما على مقارنة العلامح والشبه فقد تطور هذا إلى التصوير الضوئي فأصبحت المقارنة قياسية ، ثم اكتشفت فصائل الدم فأصبح من الممكن معرفة النسب بواسطة ذلك ^(٣) ، واستطاع الأطباء أيضا أن يحددوا النسب ببصمات الأصابع وبشكل الوجه وبشعر الرأس من حيث لونه وتوزيعه وبمقاييس العظام وبلون العين ولون الجلد ، ولكن يبقى رأي الشرع في هذه المسألة هو الفيصل فما هو موقف الشريعة الإسلامية من اثبات النسب أو نفيه بالوسائل الطبية :

والحقيقة أن هذا الموضوع يحتاج إلى اجتهاد جماعي وبحث استقصائي من الناحية الطبية والشرعية إلا أنه يمكن الاستئناس بأعمال القيافة التي تؤخذ دليلا فسي

(١) راجع هذا في : المبسوط : ١٦ / ١١١ ، فتح القدير : ٢١٩٢٠ / ٦ ،

بدائع الصنائع : ٢٦٦-٢٥٤ / ٦ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ١٩٨ / ٤ ،

مغنى المحتاج : ٤٤٧ / ٤ ، المغني والشرح الكبير : ١٦١ / ٩ .

(٢) الانصاف : ٤٥٧ / ٦ .

(*) القافة في اللغة هي معرفة الآثار .

وفي الاصطلاح : فهي الحاق الولد بأصوله لوجود الشبه بينه وبينهم ، والقائف : هو الذي يعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود .

(٣) لكن هذا لا يثبت به النسب شرعا

مسائل النسب والقياس عليها في جواز الأخذ بالوسائل الطبية الحديثة على أنه يجب مراعاة تحقق الشروط المطلوبة في القائف عند الأخذ بهذه الوسائل الطبية وهي : الإسلام والذكورة والعدالة والعقل والحرية وتعدد القائفين حتى يصلوا إلى حد الشهادة والخبرة الكافية في مجال القيافة^(١).

٤- اثبات النسب بالقافة :

اختلفت آراء الفقهاء في العمل بالقافة لاثبات النسب فالجمهور يقولون بمشروعية ذلك واستدلوا على رأيهم بحديث عائشة - رضي الله عنها - التي قالت فيه دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم مسرورا تبق أسارير وجهه فقال : " ألسم تري أن مجزرا المدلجي نظر آتفا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما ودت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض^(٢) ". فسرور النبي يدل على تقرير عمل القائف وليس ذلك من أمر الكهانة لأنهم - صلى الله عليه وسلم - شدد في وعيد من صدق كاهنا والنبي - صلى الله عليه وسلم - إذا أثبت القيافة ولم ينكرها فهو دليل على صحتها ولو كانت خطأ لأنكرها لأن في ذلك قذف المحصنات ونفي الأنساب .

(١) نظام الأسرة في الإسلام (عبد الحليم عويس) بتصرف : ص (١٢٩ - ١٣٤) ،

النسب - أحمد محمد - : ص ١٢٧ ، الطفل في الشريعة الإسلامية :

ص ١٧٤ .

وانظر نهاية المحتاج ٣٥١/٨ ، مغني المحتاج ٤٨٨/٤

المغني المعاني ٤٥٧٦ ، تبصرة الحكام ٩١/٢ ،

(٣) رواه البخاري (فضائل الصحابة : مناقب زيد بن حارثة) (٣٧٣١) ، ٨٠٧/٧ ،

وسلم (الرضاع : باب العمل بالحق القائف الولد) (١٤٥٩) ، ١٠٨١/٢ .

كما استدلووا على قولهم بالقيافة بإجماع الصحابة على العمل بها فقد اشتهر ذلك عن عمرو بن لوحي ولم ينكر عليهما أحد من المسلمين كما أن العقل لا يمنع من الاستناد إلى القافة في معرفة النسب لأنه يستند إلى دليل راجح وظن غالب وأما ظاهرة بقول أهل الخبرة فقبوله أولى والعقل يرجح قبول الولد لمن أشبهه الشبه البين ، والشارع متشدد إلى اتصال الأنساب وحفظها^(١) .

وخالف في ذلك الحنفية وقالوا يمنع القيافة في معرفة النسب واستدلووا على عدم مشروعية ذلك بالأدلة الآتية^(٢) :

أولا : بالحديث " الولد للفراش^(٣) " فطريق ثبوت النسب هو الفراش لا غير وثانيا : بما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رجلا من فزارة أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال ان امرأتي ولدت غلاما أسود فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " هل لك من ابل ؟ " قال : نعم ، قال : " فما ألوانها ؟ " قال : حمر ، قال : " فهل فيها من أوق ؟ " ، قال : إن فيها لورقا ، قال : " فأني أتاها هذا ؟ " قال عسى أن يكون نزع عرق ، قال : " وهذا عسى أن يكون نزع عرق^(٤) " .

فالرسول - صلى الله عليه وسلم - أبطل الشبه الذي يعتبره القائف واعتبره لاغيا فكان العمل بالقيافة في اثبات النسب ممنوعا .

(١) راجع في ذلك : تبصرة الحكام : ٢ / ١٠٨ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٦٩ ، الفرق : ٣ / ١٢٥ ، قوانين الأحكام الشرعية : ص ٤٠٢ ، شرح المحلى على المنهاج : ٤ / ٣٤٩ ، مفتي المحتاج : ٤ / ٤٨٨ ، كشاف القناع : ٤ / ٣٠٠ ، زاد المعاد : ٥ / ٤١٨ ، الطرق الحكيمة : ص ٢١٦-٢١٧ ، المحلى : ٩ / ٤٣٥ ، وسائل الاثبات : ص ٥٤٦ .

(٢) بدائع الصنائع : ٦ / ٢٤٤ .

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٦٧ .

(٤) رواه البخاري (الطلاق : اذا عرض لنفي الولد) ٥٣٠٥ ، ٩ / ٤٤٢ .

مسلم (كتاب اللعان) ١٥٠٠ ، ٢ / ١١٣٧ .

ونوقشت أدلة الجمهور بأن القيافة من عمل الجاهلية التي لا يقرها الإسلام
وأما نسب أسامة فلقد كان ثابتا والقيافة ما هي إلا تخمين وشبهه والشبه موجود حتى
بين الأجانب .

ويرد عليهم بأنه لو كانت القيافة من عمل الجاهلية لما سربها النبي - صلى الله
عليه وسلم - والرسول لا يقر الباطل من أعمال الجاهلية ، والشبه بين الأجانب نادر
فلا يقاس عليه والمعبرة بالغالب ، ونسب أسامة وإن كان مقررا من قبل لكن القيافة
أكدتموها لما سر لذلك النبي فدل على بطلان أقوالهم .

واستدلال الحنفية بالحديث " الولد للفراش " لا حصر فيه حتى تخرج القيافة ،
فهناك طرق أخرى يثبت بها النسب ولم يذكرها الحديث .

وحديث الرجل من فزارة دليل عليهم لأن الناس اعتادت اعتبار الشبه لانفيه
وكما أن القيافة ليست باللون الذي يسأل عنه الرجل بل بأوصاف واعتبارات أخرى .
ومنه يتضح أن رأى الجمهور هو الراجح لقوة أدلته وتصريحها بالقول بالقيافة
أما أدلة الحنفية فليس منها دليل واحد يمنع ذلك . والله أعلم .^(١)

مجال العمل بالقيافة:

إن الجمهور الذين قالوا بالقافة اختلفوا في الحالات التي يجوز اثبات النسب
بها ، فالشافعية والحنابلة والظاهرية والمحققون في المذهب المالكي يقولون بأن
القافة يجوز العمل بها عند الاختلاف والاشتباه في الولد سواء أكان حرا أم عبدا^(٢) .

(١) لمزيد من التفصيل راجع : بدائع الصنائع : ٦ / ٢٤٤ ، تبصرة الحكام :
٢ / ٩١ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٦٨ - ٢٧١ ، الطبق الحكيمة : ص :
٢١٨ - ٢٣٠ ، زاد المعاد : ٥ / ٤١٨ - ٤٢٦ .

(٢) انظر : مغني المحتاج : ٤ / ٤٨٩ ، الانصاف : ٦ / ٤٥٦ ، المغنسي
والشرح الكبير : ٩ / ٢٦٩ ، الشرح الكبير - الدردير : ٣ / ٤١٦ ، تبصرة
الحكام : ٢ / ٩٢ .

وفى رأى عند المالكية : العمل بالقافة مشروع فى الاماء فقط (١) .
وأرى اعتبار القافة فى الحر والعبد على السواء لعموم الأدلة التى جاءت فى العمل
بالقيافة التى لم تخصصها بالعبيد فقط ومنها قصة زيد وأسامة . والله تعالى أعلم .
هـ - الحاق الولد بأبوين :

يحدث النزاع فى الولد الواحد بين أبوين فى الحالتين الآتيتين : فى اللقيط (٢)
يدعيه أكثر من واحد ، أو فى النكاح بالشبهة كأن يشترك الزوج والواطيء بشبهة فسي
طهر واحد ، أو يشترك الشريكان فى وطء الأمة لطهر واحد فتأتى بولد يمكن أن
يكون منهما فيدعيه كل من الزوج والواطيء بالشبهة أو كل من الشريكين .
وقد اختلفت آراء الفقهاء فى هذين الحالتين على النحو التالى :-

فالجسور وهم الحنفية والحنابلة وبعض المالكية والأوزاعي والثوري ، وأبو ثور (٣)
يقولون بأنه يمرض على القافة ومتى ألحقته القافة بأحدهما لحق به وإن ألحقته باثنين
لحق بهما لأنه نقل عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه ألحق لقيطا بأبوين (٤) .
وأقره الصحابة على ذلك ، وبأن الولد قد ينعقد من ماء رجلين كما ينعقد من
ماء الرجل والمرأة ، مع العلم أن أبا حنيفة لا يقول بالقافة وإنما يلحق الولد بالمدعين
وإن كثروا .

-
- (١) التاج والاكلیل : ٢٤٧ / ٥ ، المنتقى : ١٤ / ٦ .
(٢) اللقيط : هو المنبؤ أو هو كل مولود ضائع لا كافل له نبذه أهله فرارا من تهمة
الزنا . (المغني : ٣٧٤ / ٦) .
(٣) انظر : البناية : ٨ / ٦ ، حاشية ابن عابدین : ٢٧٢ / ٤ ، تبیین الحقائق :
٢٩٨ / ٣ ، بداية المجتهد : ٢٦٩ / ٢ ، تبصرة الحكام : ٩١ / ٢ ، الانصاف
٤٥٦ / ٦ ، المغني والشرح الكبير : ٦ / ٤٠٠ و ٤٠١ .
(٤) ثبت أن رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة فأروا شبهه فيهما وشبهها منه
فقال عمر : هو بينكما ترثانه ويرثكما .
(مصنف عبد الرزاق : ٣٦٠ / ٧ ، المغني والشرح الكبير : ٤٠١ / ٦ ، موسوعة فقه
عمر بن الخطاب : ص (٥٢١) .

وقال الشافعية والمالكية: ^(١) لا يلحق بأبوين ولا يكون للرجل إلا أب واحد ، ومتى ألحقته القافة باثنين سقط قولهما لأن الله سبحانه وتعالى أجرى عادة على أن للولد أباً واحداً وأماً واحدة ولذلك يقال : فلان بن فلان ، ولو قيل فلان بن فلان وفلان لكان ذلك أمراً منكراً وعد قدفاً ، ولهذا إنما يقال يوم القيامة : أيمن فلان بن فلان ولم يعهد في الوجود قط نسبة ولد إلى أبوين .

وسا يؤيد هذا الرأي أن رجلين تنازعا مولوداً فاختلفا إلى عربين الخطاب - رضي الله عنه - فاستدعى لهما القافة فألحقوه بهما فعلاهما بالدره ، واستدعى عجائز من قريش فقلن خلق من ماء الأول وحاضت على الحمل فاستحشف الحمل فلمسا وطئها الثاني انتعش بمائه فأخذ شبيهاً بهما فصدقها عربين الخطاب وفسرق بينهما وقال أما إنه لم يبلغني عنكما إلا خير وألحق الولد بالأول ^(٢) . وهذا ما أرجحه . والله أعلم .

لكن القاطنين بجواز الحاق الولد بأكثر من أب ، اختلفوا هل يمكن الحاقه بأكثر من أبوين أم لا ؟

فنص أحمد في رواية مهتبا بن يحيى أنه يلحق بثلاثة ، وقال صاحب المغنسي ومقتضى هذا أنه يلحق بمن ألحقته القافة به وإن كثروا لأنه إذا جاز الحاقه باثنين جاز الحاقه بأكثر من ذلك وهذا مذهب أبي حنيفة ، وقال محمد بن الحسن والقاضي أبو يعلى ^(٣) : يجب أن لا يلحق بأكثر من ثلاثة لأن أحمد إنما نص على الثلاثة والأصل أن لا يلحق بأكثر من واحد ، وقد دل قول عمر على الحاقه باثنين مع انعقاد من ماء الأم فدل على إمكان انعقاده من ماء ثلاثة ، فكما يمكن أن ينعقد بالاثنتين ينعقد بالثلاثة وما زاد على ذلك فمشكوك فيه .

(١) روضة الطالبين : ٥ / ٤٣٩ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٦٩ ، تبصرة الحكام :

٢ / ٩١ ، الفرق - للقرافي - (الفرق ٢٣٨) : ٩٩ / ٤ - ١٠٢ .

(٢) الموطأ : ٢ / ٧٤٠ ، المغني : ٥ / ٧٦٩٧ و ٧٠١ .

(٣) حاشية ابن عابد سيم ٤ / ٤٧٤

وقال أبو يوسف : لا يلحق بأكثر من اثنين لقول عمر وأقرار الصحابة لذلك وهو ما أرجحه والله أعلم .

- البحث الثالث -

* اشتراط إسلام الأب حتى تثبت له هذه الأحكام *

عرف ما سبق أن معظم الأحكام الفقهية الخاصة بالأب والتي تثبت بعد تحقق النسب من عبادات وولاية الزواج والنسب والحضانة وولاية البيع وما يتعلق بذلك، وموارث وجنایات وغيرها إنما تثبت نتيجة لتحقيق النسب الذي سبق التعرف عليه .

فهذه الأحكام التي سوف نعرفها في ثنايا هذا البحث وهي الخاصة بالأب هل يشترط أن يكون الأب مسلماً حتى تثبت له أو عليه هذه الأحكام الفقهية ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول ان هذه المسألة سوف أتعرض لها عند كل فرع يستدعي ذلك الا أنني سأكتفي هنا ببعض الاشارات فقط وهي على النحو التالي :

فالعبادات لا تقبل إلا من مسلم .

وأما ما كان من باب الولاية كولاية البيع والتصرف في أموال الأولاد وما يتعلق بذلك فان القاعدة المعروفة عند الفقهاء أنه لا ولاية للكافر على المسلم استدلالاً بقوله تعالى : * ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً *^(١)

وكذلك يقال عن ولاية التزويج والحضانة فانه يجب أن يكون الأب مسلماً . وفي الموارث أيضاً فلا توارث بين المسلمين والكفار^(٢) .

وأما ما لا يشترط فيه إسلام الأب فسوف أشير اليه في المواطن التي يحتاج الي ذكر هذا الشرط فيها .

(١) سورة النساء ، الآية ١٤١ .

(٢) وهذا باجماع أهل العلم (انظر المغني والشرح الكبير : ١٦٥ / ٧) .

البَابُ الْأَوَّلُ

أَحْكَامُ الْأَبِّ فِي الْعِبَادَاتِ

- الفصل الأول -

* في الصلاة والزكاة *

سأتناول خلال هذا الفصل عددا من الأحكام الخاصة بالأب في هذين الركنين العظميين من أركان الاسلام : وهما الصلاة والزكاة وذلك في مجموعة من المباحث على النحو التالي :

- المبحث الأول -

* أولوية الأب بماء الوضوء من ولده *

إذا دخل وقت الصلاة والماء الذي يصح التطهر به قليل لا يكفي إلا واحدا فمن الأولي به الوالد أم الولد ؟

يقول الحنفية بأن الأب أولى به من ابنه .^(١)

أما غيرهم فيرون غير هذا ، فهم يقولون بعدم الايثار في القرب أي لو كان لأحدهما فهو أحق به ولا يجوز بذله لغيره .^(٢)

وقد استدل الحنفية لقولهم بأن الأب أولى من الولد بماء الوضوء لجواز تملكه مال ابنه .^(٣)

أما الجمهور فقد استدلوا على قولهم بأن الايثار إنما يكون فيما يتعلق بالنفوس والمهج لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات .

(١) حاشية ابن عابدين : ١ / ١٦٩ ، الفتاوى الهندية : ١ / ٣٠ .

(٢) المنشور في القواعد : ١ / ٢١٢ ، المجموع : ٢ / ٢٧٣ ، الأشباه والنظائر للسيوطي : ١١٦ و ١١٧ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ١ / ١٦٩ .

وقال السيوطي : * لا يثار في القربات ، فلا يثار بماء الوضوء ولا بستر العورة ولا بالصف الأول لأن الغرض بالعبادات التعظيم والجلال فمن آثر به فقد ترك جلال الله وتعظيمه (١) .

و أرى بأن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح وهو عدم جواز الا يثار في القربات مثل ماء الوضوء وستر العورة والصف الأول وغيرها لأنهما - الأب وابنه - سواء في العبادة ومن آثر الآخر في العبادة يكون قد ترك تعظيم الله واجلاله وهو ممنوع والله أعظم .

ولهذا إذا كان الماء لأحدهما وكان الولد كبيراً بالغاً ففي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يتوضأ به ولو وهبه لغيره ليتوضأ به لما جازله ذلك والدليل عليه ما قاله الجمهور :

لأن الا يثار إنما يشرع في حظوظ النفوس لا فيما يتعلق بالعبادات ولا فرق بين الأب وولده في هذه الحالة فهما سواء ، ومن ملك الماء تعين في حقه الوضوء فهو أحق به ولا يجوز بذله لغيره (٢) .

أما إن كان الماء بينهما بمقدار ما يتوضأ به واحد منهما ، والماء قد وجداه معاً في صحراء مثلاً ، أو وهب لهما معاً ، ففي هذه الحالة يتشاحان عليه ، ولا يجوز لأحدهما أن يبذل نصيبه لطهارة غيره ، إذا يتشاحانا عليه ، فيتقاومانه لأن المقاومة

(١) الأشباه والنظائر - السيوطي - ص ١١٦ .

(٢) انظر : الانصاف : ١ / ٣٠٨ ، المنشور في القواعد : ١ / ٢١٢ ، الأشباه

والنظائر - لابن نجيم - : ١ / ١٦٩ .

شراء وشراء الماء واجب فان ترك أحدهما المقاومة قبل بلوغه القدر الذي يجنب عليه شراؤه وصلى أعاد الصلاة أبداً^(١).

وهذا يذكروه العلماء في الأجانب لكن لا يختلف الحكم في هذا بين الأب وولده نظرا للتشاح في القرب . والله أعلم .

- المبحث الثاني -

* أمر الأب أولاده بالصلاة *

لقد أجمع فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأب يأمر أولاده بالصلاة اذا بلغوا سبعا ويضربهم عليها اذا بلغوا عشر سنوات .

فقد قال الحنفية : " ويؤدب الرجل ولده على الطهارة والصلاة إذا علقها^(٢) " .
وقال ابن عابدين : " وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا بخشية وذلك ليتخلق بفعلها ويعتاده ،

وظاهر الحديث أن الأمر لابن سبع واجب كالضرب^(٣) .

وقال المالكية : " أن الصبي ذكرا كان أو أنثى يؤمر ندبا بالصلاة إذا دخل في سبع سنين ، وإذا دخل في عشر سنين ولم يمتثل بالقول ضرب ضربا خفيفا^(٤) " .
وقال الشافعية : " ويؤمر بها لسبع ويضرب عليها لعشر^(٥) " .

(١) انظر: البيان والتحصيل - لابن رشد - ١ : ١٦٦ ، الذخيرة : ١ / ٣٦٩ -

٣٧١ ، المجموع : ٢ / ٢٢٤ .

(٢) مختصر الطحاوي : ص ٢٩ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ١ / ٣٥٢ .

(٤) الخرشي على خليل : ١ / ٢١١ .

(٥) منهاج الطالبين : ١ / ١٢١ .

وقال الحنابلة : " ويلزم الولي أمر المميز بالصلاة حين يتم له سبع سنين ذكرا كان أو أنثى . . . ولزمه أيضا ضربه على تركها لعشر سنين ^(١) .
 فيلاحظ إذا إجماع الفقهاء على أمر الولد الصغير بالصلاة لسبع وضربه عليها لعشر .

ولقد كان مستند الإجماع على هذا بما يلي : ^(٢)

أولا : من القرآن الكريم :

قال تعالى : * وأمر أهلك بالصلاة ^(٣) *

فهذا خطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - ويدخل في عموم جميع أمته وأهل بيته على التخصيص ، فقد أمره تعالى بأن يأمر أهله بالصلاة ويمتثلها معهم ^(٤) .
 وقوله تعالى : * قوا أنفسكم وأهليكم نارا ^(٥) *

قال المفسرون : دخل فيها الأولاد فعلى الرجل أن يصلح نفسه وأولاده وأهله ويعلمهم الدين والخير وما لا يستغنى عنه من الأدب ، فيخبرهم بوقت الصلاة ويؤدبهم في مصالحتهم وذلك حق عليه في نفسه وولده ^(٦) .

ثانيا : من السنة :

عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " علموا الصبي الصلاة ابن سبع واضربه عليها ابن عشر " .

(١) كشف القناع : ١ / ٢٢٦ .

(٢) انظر : حاشية ابن عابد بن : ١ / ٣٥٢ ، واهب الجليل : ١ / ٤١٣ ، الخرشي :

١ / ٢٢١ ، حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج : ١ / ١٢١-١٢٢ ، المجموع :

٣ / ١١ ، كشف القناع : ١ / ١١٩ ، شرح منتهى الأوقات : ١ / ١١٩ .

(٣) سورة طه ، الآية ١٣٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ٢٦٣ .

(٥) سورة التحريم ، الآية ٦ .

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٩٦ ، أحكام القرآن - لابن العربي :

وفي رواية أخرى : " مروهم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم
في المضاجع (١) .

ودلالة الحديث ظاهرة في أمر الصبي بالصلاة حين يصل سنة سبع سنين وضربه
على تعلمها وأدائها في سن العاشرة .

واستدلوا أيضا بالحديث الذي يقول فيه - صلى الله عليه وسلم - : " ان لولدك
عليك حقا (٢) .

ومن أهم الحقوق التي هي للأبناء على آبائهم تعليمهم أمور دينهم ومن أهمها
الصلاة .

كما استدلوا أيضا بما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : في حديث ابن عمر
- رضي الله عنه - : " كلكم راع ومسؤول عن رعيته ، والرجل راع ومسؤول عن رعيته . . . " .
الحديث (٣) .

ومن أوجه رعاية الأب في بيته تعليم أولاده الصلاة التي هي ركن من أركان
الدين .

فمن مجموع الأدلة السابقة الذكر يتضح لنا أن الصبي يأمره أبوه بالصلاة إذا أتم
السابعة من عمره ، ويضرب على تركها إذا أتم العشر سنين .

(١) رواه الترمذى : (مواقيت : ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة) ٤٠٧ / ٢ ، ٢٥٩ .

وأبو داود (الصلاة : متى يؤمر الغلام بالصلاة) ٤٩٤ ، ١ / ٣٣٤ ،
وأحمد : ٢ / ١٨٠ .

وقال الترمذى عن الحديث : بأنه حسن صحيح : (٢ / ٢٦٠) .

(٢) رواه مسلم (الصيام : النهي عن صوم الدهر) ١١٥٩ ، ٢ / ٨١٤ ،
والبخارى (الصوم : من أقسم على أخيه الفطر في التطوع) ١٩٦٨ ، ٤ / ٢٠٩ .

(٣) رواه البخارى (وصايا : تأويل قوله تعالى : * من بعد وصية يوصى بها
أولدين *) ٢٧٥١ ، ٥ / ٣٧٧ .

ومسلم (اماره : فضيلة الامام العادل) ١٨٢٩ ، ٣ / ١٤٥٩ .

فالظاهر أن الأمر بذلك يكون بعد استكمال السبع والعشر بأن يكون أول الثامنة والحادية عشر. (١)

لكن اجماع الفقهاء في أمر الأب أولاده وتعليمهم الصلاة لم يمنع من اختلافهم في نوع هذا الأمر فهل هو للوجوب أم الندب ؟

فجمهور العلماء يقولون بأن الأمر هنا للوجوب واستدلوا بنفس الأدلة التي سبقت سابقا حيث قالوا أن الأمر فيما يدل على الوجوب (٢).

وقال المالكية - في المشهور عندهم - إن الأمر للندب فقط وأن الأب لا يأثم لترك الأمر (٣) لأن الابن غير مكلف حتى يكون الأمر للوجوب ، وأرى أن الولد وإن كان غير مكلف بالصلاة في هذه السن لكن أمره بها حتى يتعودها إلى وقت الوجوب فيكون واجبا لأن الأمر إذا أطلق يستفاد منه الوجوب عند أكثر الأصوليين (٤).

وتجدر الإشارة إلى أن المالكية قالوا بأن الصبي والأب مندوبان مأجوران وقيل في رأي لهم أيضا أن الأب هو وحده المأجور ، ولا ثواب على فعل الصبي وإنما أمره بالعبادة على سبيل الإصلاح (٥).

بسم يكون هذا التأديب:

هذا التأديب يكون أولا بالوعيد والتقريع لا بالشتم ، فإن لم يفد ذلك انتقل إلى الضرب (٦) ويضربه لتدريبه عليها حتى يألفها ويعتادها فلا يتركها عند البلوغ (٧).

(١) انظر حاشية ابن عابدين : ٣٥٢/١ ، المجموع : ١١/٣ ، كشف القناع : ٢٢٧/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٥٢/١ ، المجموع : ١١/٣ ، شرح المحلى على المنهاج :

١٢١/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١١٩/١ .

(٣) مواهب الجليل : ٤١٤/١ .

(٤) نهاية السؤل : ٢٥١/٢ .

(٥) انظر الخرشي : ٢٢٢/١ ، مواهب الجليل : ٤١٤/١ .

(٦) مواهب الجليل : ٤١٤/١ .

(٧) كشف القناع : ٢٢٧/١ .

والضرب لا يكون بخشبة ونحوها فيما يكون الضرب به مبرحا ولكن باليد فقط
كما قال الحنفية (١).

أما المالكية فقالوا لا بأس إن كان بالسوط (٢).

ولا يتعدى مقدار ثلاث ضربات قياسا على المعلم الذي يعلم الصبيان فليس
له أن يجاوزها .

والصواب اعتبار الضرب بحال الصبيان ، ضربا خفيفا مؤلما حيث علم أفاد تسمه .
والله أعلم .

وقياسا على أمر الأب أولاده بالصلاة قال علماء المذاهب أن الأب مأمور بتعليم
أولاده جميع أمور دينهم ابتداء بتعليم الطهارة لأنه لا يمكن فعل الصلاة إلا إذا علمها ،
فإذا علمها احتاج إلى العلم بالطهارة ، ولأن تعلم الطهارة وسيلة لتحقيق الصلاة (٣).

(١) حاشية ابن عابدين : ١ / ٣٥٢ .

(٢) مواهب الجليل : ١ / ٤١٤ .

(٣) بناء على هذا قالوا أيضا يعلمه جميع الأمور التي يؤديها مثل الصوم والزكاة

والحج ، وبأمره بحضور الصلوات في الجماعة والطهارة والنظافة والسواك
وسائر الوظائف الدينية ويعرفه المنهيات ليجتنبها مثل تحريم الكذب
والغيبة والنميمة والخمر والسرقه ونحوها .

ويعلمه أنه بالبلوغ يدخل في التكليف ويعرفه ما يبلغ به ، وقد قيل أن هذا
التعليم مستحب ، والصحيح - الذي أراه - أنه واجب كوجوب أمره بالصلاة وإن
عين له من يعلمه فإن أجرة تعليمه تكون من مال طفله إن كان له مال ، وإلا فعلى
من تلزم نفقته - أي على الأب . والله الموفق .

(انظر في هذا : حاشية ابن عابدين : ١ / ٣٥٢ ، المجموع :

١ / ٢٢٧ ، حاشية قليوبي وعميرة : ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، كشف

القناع : ١ / ٢٢٧ ، شرح منتهى الإرادات : ١ / ١٢٠ .

- البحث الثالث -

* الأب وزكاة الفطر عن أولاده *

قال الجمهور بوجوب زكاة الفطر على الأولاد الصغار، ولم يخالف في ذلك إلا محمد وزفر من الحنفية فقالوا لا تجب فيضمنها الأب لو أداها من مالهم^(١).
ويخرج الأب زكاة الفطر عن أولاده الصغار.

فقد قال الحنفية : * ويخرج عن أولاده الصغار لأن السبب رأس يمونه ويولي عليه لأنها تضاف إليه^(٢).

وقال المالكية : * يجب على الشخص أن يخرج زكاة الفطر عنه وعن كل مسلم يمونه بقرابة أو زوجية وتلزمه نفقته^(٣).

وقال الشافعية : * ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من تلزمه نفقته إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم فضلا عن النفقة فيجب على الأب والأم فطرة ولد هما ، وعلى الولد وولد الولد فطرة الأب والأم إذا وجبت عليه نفقتهم^(٤).

ويصور صاحب المغني رأى الحنابلة بقوله : * وجملة ذلك أن زكاة الفطر تجب على كل مسلم تلزمه مؤنة نفسه ، ويلزمه أن يخرج عن نفسه وعن عياله إذا كان عنده فضل عن قوت يومه وليلته فتلزمه فطرتهم كما تلزمه مؤنتهم^(٥).

فنس العرض السابق لأقوال الفقهاء يلاحظ الآتي :

(١) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٣٥٩ ،

(٢) فتح القدير : ٢ / ٢٨٤ ، بدائع الصنائع : ٢ / ٧١ .

(٣) التاج والاكلیل : ٢ / ٣٧٠ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٧٣ .

(٤) نهاية المحتاج : ٣ / ١١٦ ، المجموع : ٦ / ١١٤ .

(٥) المغني : ٢ / ٦٧٠ .

أولا : قال جمهور العلماء بأن زكاة الفطر تجب على الصغير وخالف في ذلك محمد وزفر من الحنفية^(١) فقالوا بأن لا فطرة عليهما وذلك لأن الزكاة عبادة والعبادات لا تجب على الصبيان والمجانين كالصوم والصلاة وزكاة الأموال لكن هذا الرأي مرجوح لأنه يعارضه الحديث الصحيح الذي سوف أذكره بعد قليل .

ثانيا : قال الفقهاء كذلك على أن الأب هو الذي يخرج زكاة الفطر عن أولاده .

- والأدلة على وجوب إخراج الأب زكاة الفطر عن أولاده ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد^(٢) .

وفي رواية الدارقطني والبيهقي زيادة لفظ " من تمونون " بإسناد ضعيف^(٣) ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : " أدوا عن كل صغير وكبير^(٤) " وهذا يدل^{على} وجوب زكاة الفطر على الصغير .

(١) فتح القدير : ٢ / ٢٦٠ .

(٢) رواه البخاري (زكاة صدقة الفطر على الصغير والكبير) ١٥١٢ ، ٣ / ٣٧٧ .

والنسائي (زكاة : فرض زكاة رمضان على الصغير) ٢٥٠٢ ، ٥ / ٤٨ .

(٣) الدارقطني (كتاب زكاة الفطر) ١٢ ، ٢ / ١٤٠ .

قال : والصواب وقفه .

والبيهقي (الزكاة : باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره) : ٤ / ١٦١ ،

وقال البيهقي : إسناده غير قوي .

قال ابن حجر : وفي إسناده ضعف وإرسال ورواه الشافعي مراسلا ، ورواه

البيهقي عن علي وفيه انقطاع .

(تلخيص الحبير : ٢ / ١٨٤) .

(٤) رواه أبو داود (الزكاة : كم يؤدى في صدقة الفطر) ١٦١٢ ، ٢ / ٢٦٥ ،

ولم يسنده غير سلام الطويل وهو متروك .

وروى الحديث ابن الجوزي في الموضوعات (نصب الراية : ٢ / ٤١٢) .

واستدلوا بقولهم أن نفقة الأولاد واجبة على الأب فكذاك تجب عليه زكاة الفطر.

ولأن ولايته عليهم تامة فوجبت عليه زكاة الفطر^(١)

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : * لأنها طهارة تجرى مجرى المونة كالنفقة^(٢)

ولأن سبب اشتراط وجوب زكاة الفطر على الإنسان من أجل غيره هو رأس مئنته ويلي عليه ولاية تامة وكاملة لأن ذلك يكون في معنى رأسه فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة من هو في معنى رأسه فيجب على الأب أن يخرج زكاة الفطر عن أولاده الصغار.

ولقد قال جمهور العلماء بأن زكاة الأولاد تكون في أموالهم إن كان لهم مال لقوله - صلى الله عليه وسلم - (أدوا عن كل صغير وكبير) فيخرجها الأب كزكاة الأموال^(٣).

فإن لم يكن لهم مال فإن فطرتهم تجب على من تزمهم نفقتهم لكن خالف في هذا محمد بن الحسن وقال هي على الأب مطلقا فإن لم يكن لهم أب فلا شيء عليهم.

وأرجح رأى الجمهور لأن زكاة الفطر من النفقة والأصل أن نفقة الإنسان تكون في ماله لا في مال غيره . والله أعلم .

ويستمر الأب في إخراج الزكاة عن أولاده الذكور إلى البلوغ قادرين على الكسب ، وعن أولاده الإناث حتى الدخول بالزوج .

(١) بدائع الصنائع : ٢ / ٧١ ، مواهب الجليل : ٢ / ٣٧١ ، المجموع : ٦ / ١١٤ ،

المغنى : ٢ / ٦٧٠ .

(٢) الاشراف : ١ / ١٨٦ ، ...

(٣) المناية : ٣ / ٢٣٧ ، حاشية ابن عابدين : ٢ / ٣٥٩ ، فتح القدير :

٢ / ٢٨٥ ، الفتاوى الهندية : ١ / ١٦٢ ، بدائع الصنائع : ٢ / ٣٥٩ ،

الاشراف : ١ / ١٨٦ ، الشرح الصغير : ١ / ١٢٤ ، التاج والاكلييل :

٢ / ٣٧٠ ، مغنى المحتاج : ١ / ٤٠٩ ، كشف القناع : ٢ / ٢٤٧ ،

المغنى والشرح الكبير : ٢ / ٦٤٦ ، المحلى : ٦ / ١٣٧ ، فقه الزكاة :

٢ / ٩٢٦ ، نيل الأوطار : ٤ / ٢٠٣ .

وكذلك يؤدى الابن زكاة الفطر عن أبيه إذا لزمته نفقته وكان الأب معسراً^(١).
 وسئل الامام مالك عن الأبيوين إذا كان على الابن أن ينفق عليهما لحاجتهما
 أتزمه أداء زكاة الفطر عنهما فقال نعم^(٢).
 أما الحنفية فيقولون بأنه لا تجب على الابن صدقة فطر الأب لأنها تتبني على
 المؤنة والولاية بعكس الجمهور فإنها تتبني عندهم على المؤنة لا غير^(٣).
 وبالنظر فى الرايين وأدلتهم أرجح رأى الجمهور ، بقياس أداء الأب الزكاة
 عن أولاده ، ولأن الزكاة مبنية على المؤنة .
 كما جاء فى الحديث " من تمونون " .
 وروى الثورى عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمى عن على قال : من جبرت
 عليه نفقتك نصف صاع بر أو صاع من تمر . (٤)
 والأب من تظم نفقته فوجب إخراج الزكاة عنه . والله أعلم .

- المبحث الرابع -

* دفع الأب الزكاة لأولاده وأخذها منهم *

أجمعت آراء الفقهاء على أن الأب المزكى لا يدفع زكاته إلى أولاده ، ولا يأخذ
 زكاتهم منهم .

قال ابن المنذر : " وأجمعوا على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين والولد^(٥) .

(١) مواهب الجليل والنتاج والاكلیل : ٢ / ٣٧٠ ، نهاية المحتاج : ١١٢/٣ ،

كشاف القناع : ٢٤٩/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ١ / ٤١٢ .

(٢) المدونة : ١ / ٢٩٣ .

(٣) انظر جامع أحكام الصغار - للأسروشينى : ١ / ١٨٤ ، الهداية : ١١٥/١ ،

الاختيار : ١ / ١٢٣ . (٤) نصب الرأية ٤٢٧/٢

(٥) الاجماع - لابن المنذر : ص ٥١ .

وفىما يلي بعض أقوال المذاهب فى ذلك :

قال الحنفية : " ولا يدفع المزكى زكاته إلى أبيه وأجداده وإن علوا ، ولا إلى أولاده وأولادهم وإن سفلوا " (١)

وقال مالك : " لا تعطىها أحدا من تترك نفقته " (٢)

وقال الشافعية : " هذا متفق عليه عندنا ، فلا يجوز للإنسان أن يدفع إلى ولده ولا والده الذى تتركه نفقته " (٣)

وقال الحنابلة : " قال أحمد : لا يعطى الوالدين من الزكاة ولا الولد ولا ولد الولد " (٤)

وقال ابن قدامة : " أجمع العلماء على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين والأولاد " (٥)

والأدلة التى ذكرها علماء المذاهب على هذا المنع هي :

أولا : لأن نفقة الأولاد واجبة شرعا على المزكى وهو الأب والدفع إليهم كأنهم دفع إلى نفسه .

ولأن دفع الزكاة إليهم يغنيهم عن نفقته ويعود نفقته إليه هو ، فكأنما دفعها إلى نفسه .

وثانيا : لأن نفقة الأب واجبة شرعا على الابن المزكى ، ودفع الزكاة إليه يغنيه عن نفقته الواجبة وما دام يجبر الابن على النفقة عليه ، فلا يجوز الصرف إلى الأب من زكاته فكأنه دفع الزكاة لنفسه .

(١) شرح فتح القدير : ٢ / ٢٦٩ .

(٢) المدونة : ١ / ٢٥٦ .

(٣) المجموع : ٦ / ٢٢٩ .

(٤) كشف القناع : ٢ / ٢٩٠ .

(٥) المغني : ٢ / ٦٤٧ .

ولأن مال الولد ، مال لوالده فعن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : * أنت ومالك لأبيك ^(١) .

وبعبارة أخرى فإن الأملاك بينهما متصلة فلا يتحقق التملك على الكسب .
ولأن من يدفع إليه الزكاة سواء الابن أو الأب غني بوجوب النفقة عليه لهم ^(٢) .
أما إذا كان الولد كبيرا بالغا منفصلا عن أبيه وكان فقيرا فقد قال جمع من الفقهاء بجواز دفع الزكاة إليه خاصة إذا سقطت ولم تجب نفقته عليه فيجوز للوالد أن يدفع الزكاة إلى ولده من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأنه حينئذ صار كالأجنبي ^(٣) .

-
- (١) رواه ابن ماجه (تجارات : مال للرجل من مال ولده) ٢٢٩١ و ٢٢٩٢ ،
٧٦٩/٢ ، وأحمد : ١٧٩/٢ .
والحديث إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري . (نصب
الرأية : ٣٣٧/٣) .
- (٢) انظر في الأدلة : النهاية في شرح الهداية : ٣ / ٢١٣ ، حاشية ابن
عابدين : ٢ / ٣٤٦ ، الشرح الصغير : ١ / ٦٦٨ ، روضة الطالبين :
٢ / ٢٩٣ ، كشف القناع : ٢ / ٢٩٠ ، المغني والشرح الكبير : ٢ / ٧١٠ .
- (٣) المجموع : ٢٢٩/٦ ، الاختيارات العلمية : ص ١٠٤ ، فقه الزكاة :
٧١٩/٢ .

- الفصل الثاني -

* في الصيام والحج والجهاد *

من خلال هذا الفصل والذي هو في بقية أركان الاسلام - من الصيام والحج والجهاد - سأتناول المباحث التالية :

- الأول : منها في مدى صحة صوم الولد عن والده .
- والثاني : في إذن الأب لابنه في الجهاد والحج والسفر لطلب العلم .
- أما الثالث : فهو في هبة الأب مالا لابنه ليحج به .
- أما المبحث الرابع والأخير : فهو في قتل الابن أباء الكافر في الحرب .

- المبحث الأول -

* مدى صحة صوم الولد عن والده *

إذا كان على الأب صيام ، وكان الأب حيا فلقد أجمع العلماء على أنه لا يصح الصيام عنه سواء كان عاجزا أو غيره .^(١)

أما إن مات الأب وعليه صيام من رمضان فإن ذلك لم يخل من حالتين :
الحالة الأولى : أن يموت الأب قبل إمكان الصيام إما لضيق الوقت أو لعذر من مرض أو سفر أو عجز عن صوم : فهذا لا شيء في تركته ولا على ولده أو أي من ورثته .^(٢)
 وحكي عن طاووس وقتادة أنهما قالا : يجب الإطعام عنه لأنه صوم واجب مسقط بالمعجز عنه فوجب الإطعام عنه كالشيخ الهرم إذا ترك الصيام لعجزه عنه .

ورد على هذا القول صاحب المغني بالاستدلال الآتي :

" لنا أنه حق الله تعالى وجب بالشرع ، مات من يجب عليه قبل إمكان فعله فسقط إلى غير بدل كالحج ، ويفارق الشيخ الهرم فإنه يجوز ابتداء الوجوب عليه بخلاف الميت ."^(٣)

(١) المجموع : ٣٧١ / ٦ ، المغني : ٨١ / ٣ .

(٢) المجموع : ٣٦٢ / ٦ ، روضة الطالبين : ٣٨٢ / ٢ ، المغني : ٨١ / ٣ .

(٣) المغني : ٨١ / ٣ .

الحالة الثانية : أن يموت الأب بعد تمكنه من القضا * سواء ترك الآداء * بعد ذر
أم بغيره . ففي هذه الحالة هل يقضي عنه ولده - أو أي من ورثته - .

اختلف العلماء في هذه المسألة الى قولين :

القول الأول : - وهو للحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الجديد مسن
قولهم - : أنه يطعم من تركته عن كل يوم مسكيناً ^(١) .

لكن بعض أصحاب هذا القول وهم الحنفية والمالكية اشترطوا الوصية في لزوم
الإطعام على الوارث . ولم يشترطها الشافعية والحنابلة .

القول الثاني : وقاله الشافعي في القديم وهو المعتد عند محققي المذهب ،
وهو قول لأبي الخطاب من الحنابلة ^(٢) - : بأنه يجوز لولده أو لأي من ورثته - أن يصوم
عنه .

ولقد استدل القائلون بالإطعام المانعون للصيام بالأدلة الآتية ^(٣) :

فأولاً : الأدلة التي تمنع صيام أحد عن أحد :

كقوله تعالى : * وأن ليس للإنسان إلا ما سعى * ^(٤)

فلقد قال أكثر أهل التأويل في هذه الآية بأنها محكمة ولا ينفع أحداً عمل أحد

وأجمعوا أنه لا يصلي أحد عن أحد ، وقال بعضهم كذلك الصيام والحج والصدقة
عن الميت ^(٥) .

(١) البناية : ٣٦٣ / ٢ ، فتح القدير : ٣٥٩ / ٢ ، بداية المجتهد :

٣٠٠ / ١ ، المنتقى : ٦٢ / ٢ ، روضة الطالبين : ٣٨١ / ٢ ، مغني المحتاج :

٤٣٨ / ١ ، المغني : ٨٢ / ٣ ، كشف القناع : ٣٣٤ / ٢ .

(٢) مغني المحتاج : ٤٣٩ / ١ ، روضة الطالبين : ٣٨٢ / ٢ ، الانصاف :

٣٣٤ / ٣ .

(٣) البناية : ٣٦٣ / ٢ ، فتح القدير : ٣٥٩ / ٢ ، بداية المجتهد : ٣٠٠ / ١ ،

المنتقى : ٦٣ / ٢ ، مغني المحتاج : ٤٣٨ / ١ ، المجموع : ٣٦٨ / ٦ ،

كشف القناع : ٣٣٤ / ٢ ، المغني والشرح الكبير : ٨١ / ٣ - ٨٢ .

(٤) سورة النجم ، الآية ٣٩ . (٥) الجامع لأحكام القرآن : ١١٤ / ١٧ .

وقوله : * فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر * (١)

فألله تعالى أوجب صيام شهر رمضان على نفس من شهد الشهر دون غيره من الناس فدل على أنه لانيابة فيه .

واستدلوا أيضا بقول ابن عباس : " لا يصل أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد " (٢) واستدلوا أيضا بالقياس إذ أن الصوم عبادة مختصة بالبدن فلم تدخلها النيابة كالصلاة .

قال الباجي : " وذلك أن العبادات ثلاثة أضرب :

— ضرب منها من عبادات المال لا تعلق له بالبدن كالزكاة فهذا يصح فيه النيابة .
— والضرب الثاني : له تعلق بالمال وتعلق بالبدن كالحج والغزو وقد اختلف أهل العلم في صحة النيابة فيه .

— والضرب الثالث له اختصاص بالبدن ولا تعلق له بالمال كالصوم والصلاة وهذا لا يدخله النيابة بوجه (٣)

أما دليل الإطعام : فما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله - عليه الصلاة والسلام - قال : - فيمن مات وعليه صوم من رمضان " فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة " (٤)

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٥ .

(٢) كنز العمال : ٦ / ٢٨٨ ، موسوعة فقه عبد الله بن عباس : ٢ / ١٦٤ .

(٣) المنتقى : ٢ / ٦٣ .

(٤) رواه الترمذي (كتاب الصوم : ما جاء في الكفارة) ١١٨ ١١٨ / ٣ و ٩٦ و ٩٧ ،

وقال غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه .

والصحيح أنه موقوف على ابن عمر ، وقال الدارقطني : المحفوظ وقفه

على ابن عمر وتابعه البيهقي على ذلك .

(تلخيص الحبير : ٢ / ٢٩) .

فالحديث إذا أمر بالا طعام عن مات وعليه الصيام ولم يأمر بالصوم عنه .
واستدلوا بما روى عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : " لا تصوموا
عن موتاكم وأطعموا عنهم " (١) .

قول عائشة - رضي الله عنها - صريح في الأمر بالا طعام عن مات وعليه صيام .

أدلة القول الثاني : (٢)

أما الذين يقولون بجواز الصيام فقد استدلوا بالأدلة التالية :

أولا : ما روته السيدة عائشة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " من
مات وعليه صيام صام عنه وليه " (٣) ، ووضح من الحديث أن من مات وكان عليه صيام
قضى عنه وليه ذلك .

ثانيا : عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : جاء رجل إلى النبي - صلى الله
عليه وسلم - فقال ان أمي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها ؟ ، فقال : " لو كان
على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال نعم ، قال : فدين الله أحق (٤) .
فدين الصيام - كما جاء في الحديث - يقضيه ولي الميت كما يقضي ديونه الأخرى .
مناقشة أدلة القولين وال ترجيح :

نوقش حديث الإطعام وهو الحجة الصريحة عندهم بأن حديث ابن عمر المحفوظ
وقفه على ابن عمر ، كما قال ذلك الدارقطني وتابعه البيهقي .

(١) المغني والشرح الكبير : ٣ / ٨٢ .

(٢) انظر المجموع : ٦ / ٣٦٨ ، روضة الطالبين : ٢ / ٣٨٢ ، مغني

المحتاج : ١ / ٤٣٩ .

(٣) رواه البخاري (صوم : من مات وعليه صوم) ١٩٥٢ ، ٤ / ١٩٢ .

وسلم (صيام : قضاء الصيام عن الميت) ١١٤٧ ، ٢ / ٨٠٣ .

(٤) رواه مسلم (صيام : قضاء الصيام عن الميت) ١١٤٨ ، ٢ / ٨٠٤ .

والترمذي (زكاة : ما جاء في المتصدق يرث صدقته) ٦٦٧ ، ٣ / ٥٥ .

وأحمد : ١ / ٢١٦ .

وقالوا أيضا بأن هذا الحديث الموقوف قد عارضه حديث صحيح متفق عليه بين
الشيخين وصححه أحمد ، فإذا كان أمر هذا الحديث بهذه القوة فأنى يكون للقياس
أن يعاضده .

ولهذا قال النووي : والصواب تصحيح القديم والجزم به ، فإن الأحاديث الصحيحة
ثبتت فيه ولمس للجديد القول بالإطعام حجة من السنة والحديث الوارد بالإطعام
ضعيف والله أعلم .

وقال الحافظ والحديث الصحيح أولى بالاتباع .^(١)

ونوقشت أدلة القول الثاني بما يلي :

قالوا فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه : دل على أن العمل خلاف
ما روياه .

وقد اعتدروا بأن المراد لقوله صام عنه وليه في الحديث أي فعل عنه ما يقصو
مقام الصوم وهو الإطعام .

وقالوا بأن حديث ابن عباس مضطرب لأنه في رواية عطاء ومجاهد عن ابن عباس
قالت امرأة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ان أختي ماتت كذا في الصحيح ، وفي رواية
الحكم عن سعيد عن ابن عباس قالت امرأة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ان أمي
ماتت وعليها صوم نذر كذا في الصحيح أيضا فالحديث إذا في النذر ، والحكم فسي
النذر يختلف عنه في صيام رمضان .

وقالوا بأن هذه الأحاديث منسوخة لأن ابن عباس راوي الحديث وعائشة
- رضي الله عنهما - روي عنهما بمنع الصيام كما سبق ذكره .

وفتوى الراوى خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ ونسخ الحكم يدل على اخراج

(١) انظر: المجموع : ٦ / ٣٦٩-٣٧١ ، روضة الطالبين : ٢ / ٣٨١ ، مغني
المحتاج : ١ / ٤٣٩ ، فتح الباري : ٤ / ١٩٢ و ١٩٣ ، عون المعبود :

المناط عن الاعتبار^(١).

وقد روي عن مالك في الموطأ بلافا قال : ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحداً أمر أحداً أن يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد وهذا ما يؤيد النسخ^(٢).

وبالنظر في أدلة الفريقين وما ورد عليها من مناقشات يتضح أن الأحاديث التي جاءت بالصيام صحيحة، لكن رواية تلك الأحاديث أفتوا بغير ما رويوا وهذا ما يرجح النسخ .

وكذلك فإن القياس يرجح الإطعام لأن الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة كالصلاة ، والصوم واجب للابتلاء ولا يمتلي بدن مكان بدن آخر ، علماً بأن الشافعي - نفسه - رحمه الله - قد رجح عن هذا الرأي وأصبح مذهبه في الجديد الإطعام فقط ، وهذا كله يرجح الرأي الأول القائل بالإطعام والله أعلم .

(١) مسألة : مخالفة فتوى الراوي لما روي : هذه المسألة أصولية
اختلف العلماء فيها فقد قال الإمام الشافعي بأن الحجة فيما نقله
الراوي لا فيما قاله أو فعله فقد يكون قوله أو فعله عن اجتهاد وليس لنا
بملزمين باجتهاده .

وقال الحنفية : بأنه يحتج بقوله لأنه خالف الحديث للوقوف على أنه
منسوخ أو ليس بثابت والصحابي - الراوي - لفضله لا يجوز مخالفته للرسول
- صلى الله عليه وسلم - وبناء عليه جاء الخلاف في مسألتنا أعلاه .

(مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٧٣ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية :
٤٣٦ - ٤٣٧) .

(٢) المنتقى : ٢ / ٦٣ ، شرح الزرقاني على الموطأ : ٢ / ١٨٦ .

- البحث الثاني -

* هبة الأب مالا لابنه ليحج به *

من شروط وجوب الحج المتفق عليها عند جميع فقهاء المذاهب الإسلامية الاستطاعة لكن سألتنا هذه في ما إذا وهب الأب لابنه مالا ليحج به ، فهل في هذه الحالة يجب عليه الحج ويلزمه أم لا ؟

قال جمهور العلماء في هذه المسألة بأنه لا يلزم الحج ولا يجب عليه واستدلوا على ذلك ، لما فيه من العنة ولأنه لا يصير مستطيعا ببذل غيره له ولأنه في حالة عسـدم الاستطاعة يكون الحج ساقطا عنه .

وقال بعض الشافعية لو كانت الهبة من الوالدين لزم الحج لأنها اباحة من جهة لائمة عليه فيها .

هذا إذا كان الأب هو الواهب ، أما إذا كان الولد هو الواهب لأبيه مالا ليحج به ، فذلك الحكم عند جمهور العلماء .

وفيما يلي أمثلة لبعض أقاله العلماء في ذلك :

فقد قال الحنفية : " ولو وهب الأب لابنه مالا يحج به لم يجب قبوله " (١)

وقال المالكية : " ولا يجب الحج بالاستدانة ولو من ولده إذا لم يرج وفاء ولا بالعطية من هبة أو صدقة بغير سؤال " (٢)

وقالوا أيضا : " فإذا أعطي مالا على جهة الصدقة أو الهبة يمكنه له الوصول إلى مكة فإنه لا يلزمه أن يقبله ويحج به لأن الحج ساقط عنه " (٣)

وقال الشافعية : " فلو لم يجد أجرة وبذل له ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح " (٤)

(١) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٤٦١ ، وحاشية شهاب الدين الشلبى على تبیین

الحقائق : ٢ / ٥٥ .

(٢) الشرح الصغير : ٢ / ١٤٠ .

(٣) الشرح الكبير : ٢ / ٧٠ .

(٤) مغني المحتاج : ١ / ٤٦٩ و ٤٧٠ ، والمهذب : ١ / ١٩٧ .

وقال الحنابلة : " ولا يصير مستطيعا ببذل غيره له ما يحتاجه لحجه وعمرته ولو أباه أو ابنه للمنة ^(١) .

يلاحظ من هذه الأقوال بأن الإنسان لا يلزمه الحج إذا لم يجد أجرة وبذل له ولده أو والده بالالحج به لما في ذلك من المنة ولأن الحج ساقط عنه لعدم استطاعته . والله أعلم .

- البحث الثالث -

* إذن الأب لابنه في الجهاد والحج والسفر لطلب العلم *

إذا أراد الابن الاشتراك في الجهاد أو أراد الذهاب إلى الحج أو السفر لطلب العلم فهل يتعين عليه طلب الإذن من أبيه في ذلك أم يجوز له الخروج بدون إذنه .

أجمع الفقهاء على التفصيل الذي سوف يعرف بعد عرض مجموعة من أقوالهم في هذا البحث :

أمثله من أقوال المذاهب في ذلك :

قال الحنفية : " وإذا تعين الجهاد بهجوم العدو ولا يحتاج الابن لأن أبويه في الخروج للجهاد فإن لم يتعين فلا بد من إذنهما ^(٢) .

وقالوا أيضا : " ويكره الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه وهو محتاج إلى خدمته ^(٣) .

كما قالوا : " وحج الفرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتها أولى من حج النفل ^(٤) .

(١) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢ ، والمغنى : ٣ / ١٧٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) فتح القدير : ٢ / ٤٠٧ .

(٤) الفتاوى الهندية : ١ / ٢٢١ .

وقالوا : " ومنه لا يحل سفر فيه خطر إلا بانتهاء وبالا خطر فيه يحل بلاذن ومنه السفر في طلب العلم ^(١) .

وقال المالكية : " لو كان الجهاد فرض عين لم يحتج لاذن الوالدين ^(٢) .

وقالوا أيضا : " يمنع من الجهاد الأبوة فللوالدين المنع إلا إذا تعين ^(٣) .

وقالوا أيضا : " وللوالدين منع الولد من السفر لفرض الكفاية ولو علما فلا يخرج إلا بانتهما حيث كان في بلده من يفيد . . . ^(٤) .

وقال ابن عبد البر : " وليس على الرجل أن يستأذن أبويه في أداء فرض قد وجب عليه ، ولا يتطوع إلا بانتهما أو اذن الباقي منهما ^(٥) .

وقال الشافعية : " ويحرم على الرجل جهاد سفر وغيره إلا بان أبويه ، وإن كانا مسلمين لأن الجهاد فرض كفاية وبرهما فرض عين وكذا سفر تعلم فرض عين ^(٦) .

وقالوا أيضا : " . . . فإن دخلوا بلدة لنا فيلزم أهلها الدفع لهم بالممكن فإن أمكن تأهب لقتال وجب الممكن ، حتى على من لا جهاد عليه من فقير وولد بلاذن من الوالدين ويفتقر ذلك لمثل ذلك الخطر العظيم الذي لا سبيل لإهماله ^(٧) .

وقالوا : " فمن له أبوان أو أحدهما يستحب أن لا يحج إلا بانتهما أو بان نفسه ولكل منهما منعه من الإحرام بالتطوع على المذهب أما حج القرض فليس لهما منعه من الإحرام به على المذهب ^(٨) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٤ / ١٢٥ .

(٢) سواهب الجليل : ٣ / ٣٥٠ .

(٣) قوانين الأحكام الشرعية : ص ١٥١ .

(٤) الشرح الصغير : ٢ / ٢٢٤ .

(٥) الكافي : ١ / ٣٥٧ .

(٦) مغني المحتاج : ٤ / ٢١٧-٢١٨ .

(٧) نهاية المحتاج : ٨ / ٥٩ .

(٨) روضة الطالبين : ٣ / ١٢٩ .

وقالوا أيضا : * . . . ويحرم عليه أيضا بلان سفر مع الخوف لا سفر تعلم فرض عين ومثله كل واجب عيني وإن كان وقته متسعا (١) .

وقال الحنابلة : * ولهما - أي الأبوين - منعه من الحج التطوع ومن كل سفر مستحب كالجهاد مع أنه فرض كفاية لأن بر الوالدين فرض عين وهو مقدم على المستحب وعلى فرض الكفاية (٢) .

وجاء في موضع آخر عندهم : * ولا يجاهد تطوعا من أبواه حران مسلمان عاقلان إلا بان منهما وإن كان أحدهما لم يجاهد تطوعا إلا باننه لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية والأول مقدم إلا أن يتعين عليه الجهاد لحضور الصف أو حصر العدو أو استنفار الإمام له ونحوه فيسقط أن منهما لأنه يصير فرض عين وتركه معصية (٣) . وقالوا أيضا : * ولا طاعة للوالدين في تركه فريضة كتعلم علم واجب يقوم به دينه من طهارة وصلاة وصيام ونحو ذلك وإن لم يحصل له ذلك أي ماوجب عليه من العلم ببلده فله السفر لطلبه بلان منهما أي أبويه لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (٤) .

وقالوا أخيرا : * وليس للوالد منع ولده من حج الفرض والنذر وليس للولد طاعته في تركه ، أما التطوع فله منعه من الخروج لأن منعه من الغزو وهو من الفروض الكفائيات فالتطوع أولى (٥) .

يستنتج من العرض السابق لأقوال المذاهب النتائج التالية :-

أولا : إذا كان الجهاد فرض عين وكان الحج لأداء الركن الواجب والسفر لطلب العلم كان فرض عين عليه ففي هذه الحالة لا يحتاج الولد لأن والده في الخروج والسفر .

(١) نهاية المحتاج : ٥٧ / ٨ .

(٢) كشف القناع : ٣٨٦ / ٢ .

(٣) نفس المصدر : ٤٤ / ٣ - ٤٥ .

(٤) المرجع السابق : ٤٥ / ٣ .

(٥) المغني والشرح الكبير : ١٦٩ / ٣ .

ثانياً : إذا كان الجهاد فرض كفاية والحج نافذة في حقه بعد أن سبق له تأدية الركن وكان طلب العلم فرض كفاية أو مستحب بالنسبة له ففي هذه الحال يجب عليه طلب إذن الوالد وإلا فبره أولى من فرض الكفاية .

وهذا التفصيل مجمع عليه عند الفقهاء كما سبق معرفته من خلال أقوالهم فسي ذلك وفيما يلي الأدلة التي استدلو بها :

واستدلو على هذا الإجماع بما يلي :

أولاً : بما روى أبو سعيد الخدري أن رجلاً هاجر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من اليمن ، فقال : " هل لك أحد باليمن " ؟ فقال : أبوي ، فقال : " أذننا لك ؟ " فقال : لا ، قال : " ارجع إليهما فاستأذنهما فإن أذننا لك فجاهد وإلا فبرهما (١) .

قال الشوكاني : قوله " فإن أذننا فجاهد " فيه دليل على أنه يجب الاستئذان في الجهاد وبذلك قال الجمهور وجزوا بتحريم الجهاد إذا منع منه الأبوان أو أحدهما لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية ينوب عنه فيه غيره . (٢)

وروى مثل الحديث السابق عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يستأذنه في الجهاد فقال : " أخي والداك ؟ " قال : نعم . قال : " ففيهما فجاهد (٣) .

وروى عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - أي الأعمال أفضل ؟ :

فقال عليه الصلاة والسلام : " الصلاة لميقاتها " ، قلت : ثم ماذا ؟ قال :

(١) رواه أبو داود (الجهاد : الرجل يغزو وأبواه كارهان) : ٢٥٣٠ ، ٣٩/٣ ، وفي إسناده دراج أبو السمع وهو ضعيف ويتقوى بما يماثه من الأحاديث الصحيحة الكثيرة الواردة في الموضوع . (عون المعبود : ٢٠٤/٧) .

(٢) نيل الأوطار : ٢٣١ / ٧ .

(٣) رواه البخاري (جهاد : الجهاد باذن الأبوين) : ٣٠٠٤ ، ١٤٠ / ٦ ، ومسلم (بر : بر الوالدين وأنها أحق به) : ٢٥٤٩ ، ١٦٧٥ / ٤ .

(١)

" بر الوالدين " . قلت : ثم ماذا ؟ قال : " الجهاد في سبيل الله " .

فدل على أن بر الوالدين مقدم على الجهاد كما جاء في الترتيب المنطقي فسي

الحديث : الصلاة ثم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله .

وما استدلل به في الجهاد يقاس عليه في الاستئذان في السفر لطلب العلم ولأداء ركن الحج ، فلو كان طلب العلم بالنسبة له فرض كفاية والحج كان نافلة بعد أن أدى الركن من قبل ففي هذه الحال يجب استئذان الأب فان أذن جاز ذلك وإلا فلا لأن بره فرض عين وطلب العلم بالنسبة للابن فرض كفاية والحج نافلة وطاعة الأب وبره مقدم على ذلك .

أما في أداء الفرض العين مثل الجهاد إذا تعين وهجوم العدو وطينا ، وفي أداء ركن الحج ، وأوفي السفر لطلب العلم المتعين الواجب ففي هذه لا يجب عليه طاعة والده لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " (٢) .

ويشهد له أيضا ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسأله عن أفضل الأعمال قال : الصلاة قال ثم ما ؟ قال الجهاد ، قال فإن لي والدين ، فقال آمرك بوالديك خيرا ، فقال والذي بعثك نبيا لأجاهدن ولا أتركنهما قال : فأنت أعلم ، قال الشوكاني وهو محمول على جهاد فرض العين توفيقا بين النصوص . (٣)

(١) رواه البخارى (مواقيت الصلاة ، فضل الصلاة لوقتها) : ٥٢٧ ، ٩ / ٢ ،

والترمذى (البر والصلة : ما جاء في بر الوالدين) : ١٨٩٨ ، ٤ / ٣١٠ ،

والنسائي (المواقيت : فضل الصلاة لمواقيتها) : ٦١١ ، ١ / ٢٩٣ .

(٢) رواه أحمد من حديث الحكم بن عمرو الغفارى : ٦٦ / ٥

رجال أحمد رجال الصحيح .

ورواه الحاكم عن عمران بن حصين .

ورواه أبو داود والنسائي عن علي بلفظ لا طاعة لأحد في معصية الله إنما الطاعة

في المعروف ، ورواه أحمد عن أنس بلفظ لا طاعة لمن لم يطع الله .

(كشف الخفاء : ٢ / ٤٩١ - ٤٩٢ ، ومجمع الزوائد : ٢ / ٢٢٩) .

(٣) نيل الأوطار : ٧ / ٢٥٠ .

هذا إن كان الأب مسلماً ، أما إن كان الأب كافراً ، ومنع ابنه من الاشتراك في الجهاد فهل يطعمه في ذلك أم لا ؟

الجمهور من العلماء يقولون بأنه يجوز له أن يجاهد من غير أن ينهيا لأنهما متهمان في الدين . (١)

من خلال ما تقدم يظهر أن ذلك في حالة عدم تعيين الجهاد ، أما إذا تم تعيين الجهاد فلا يحتاج إلى الإذن سواء كان الوالدان كافرين أو مسلمين .

- البحث الرابع -

* قتل الابن أباه الكافر في الحرب *

إذا كان الابن المسلم يحارب في صف المسلمين ، وكان الأب الكافر يحارب في صف الكفار ، فهل يجوز للابن قتل أبيه ؟

قال العلماء بالتفصيل التالي : (٢)

قالوا بأنه يكره للولد أن يقصد أباه بالقتل أثناء الحرب . أما إن قصد الأب قتل ابنه بحيث لا يمكنه دفعه إلا بقتله له لا بأس به حينئذ ، وإن استطاع دفعه بغير القتل فعل كأن يعرّقب فرسه ، أو يطرحه عن فرسه .
إلا أن الحنابلة لم يفصلوا هذا التفصيل بل أطلقوا وقالوا بجواز قتل المسلم أباه وابنه . كما سوف نعرفه فيما يلي :

(١) قوانين الأحكام الشرعية : ص ١٥٢ ، المذهب : ٢ / ٢٤٥ ، نهاية

المحتاج : ٥٧ / ٨ ، كشف القناع : ٣ / ٤٥ .

(٢) انظر : البناية : ٥ / ٦٦٥ ، فتح القدير : ٥ / ٤٥٤ ، شرح

كتاب السير الكبير : ٤ / ١٤٣٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ١٦٤ ،

روضة الطالبين : ١٠ / ٢٤٣ ، مغني المحتاج : ٤ / ٢٢٢ ، كشف القناع :

أمثلة من أقوال المذاهب في هذا :

قال الحنفية : * ويكره أن يبتدئ الرجل أباه من المشركين فيقتله ، وإن قصد الأب قتل ابنه لا يمكنه دفعه إلا بقتله لأبأس به حينئذ لأن المقصود والدفع عن نفسه (١) .

وقال المالكية : * ولا يقتل المسلم أباه الكافر إلا أن يضطر لذلك بأن يخافه على نفسه (٢) .

(٣) وقال الشافعية : * ويكره للغازی قتل قريبه فإن كان القريب محرماً ازدادت الكراهة

وقال الحنابلة : * ويقتل المسلم أباه وابنه ونحوهما من ذوى القرابة في المعتكف لأن أبا عبدة قتل أباه في الجهاد (٤) .

واستدل من قال بعدم قتل الابن أباه في الحرب ابتداءً (٥) بقوله تعالى : * وصاحبهما في الدنيا معروفًا (٦) .

وليس من المصاحبة بالمعروف القصد وإلى قتله .

وان عبد الله بن أبي استأذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قتل أبيه - فنهاه (٧) وقد كان ابن أبي منافقا بين النفاق قد أخبر تعالى بكفره .

(١) البناية : ٥ / ٦٦٦ .

(٢) قوانين الأحكام الشرعية : ١٦٤ .

(٣) روضة الطالبين : ١٠ / ٢٤٣ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٢٢٢ .

(٤) كشاف القناع : ٣ / ٥٢ .

(٥) البناية : ٥ / ٦٦٥ ، فتح القدير : ٥ / ٤٥٤ ، شرح كتاب السير الكبير :

٤ / ١٤٣٤ ، روضة الطالبين : ١٠ / ٢٤٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٣٠٧

وأحكام القرآن لابن العربي : ٤ / ١٧٥١ .

(٦) سورة لقمان ، الآية ١٥ .

(٧) جاء في مجمع الزوائد : عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أناساً ذن النسي

- صلى الله عليه وسلم - أن يقتل أباه ، قال : * لا تقتل أباك * ، رواه الطبراني ورجال الصريح إلا أن عروة بن الزبير لم يدرك عبد الله بن عبد الله بن أبي .

(مجمع الزوائد : ٩ / ٣٢١) .

واستدلوا أيضا بقولهم : لأن الابن يجب عليه إحياء أبيه بالإتفاق عليه
فيناقضه الإطلاق في إفناءه .

وهذا لأن الأب كان سببا لا يجاءه فيكره له أن يكتسب سببا لعدائه ، وكان
منعما عليه في التربية فيكره له اظهار كفران النعمة بالقصد إلى قتله وبيان هذا فيمسأ
أخبر الله عن الخليل - صلوات الله عليه - حين قال له أبوه * لأرجمنك واهجرني مليا
قال سلام عليك سأستغفر لك ربي إنه كان بى حفيا^(١) .

وقالوا أيضا : بأن الشفقة قد تحمل على الندامة فيكون ذلك سببا لضعفه عن
الجهاد .

أما إذا قصد الأب قتل ابنه المسلم فقد استدلوا على ذلك بما يلي : لقولهم
تعالى : * لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا
آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم اليمين وأيد هم
بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خلدين فيها رضي الله عنهم
ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون *^(٢)

قال ابن مسعود : نزلت في أبي عبيدة بن الجراح قتل أباه عبد الله بن الجراح
يوم أحد وقيل يوم بدر وكان الجراح يتصدى لأبي عبيدة ، وأبو عبيدة يحيد عنه ،
فلما أكثر قصد إليه أبو عبيدة فقطه فأنزل الله حين قتل أباه : * لا تجد قوما ... *^(٣)
واستدلوا أيضا بقولهم أن المقصود من قتله هو الدفع عن نفسه ، ولأنه في هذا
الوجه لا يقصد كفران النعمة وإنما يقصد إحياء نفسه بسبب دفع الهلاك عنها وذلك
مأمور به .

(١) سورة مريم ، الآيتين : ٤٦ و ٤٧ .

(٢) سورة المجادلة ، الآية ٢٢ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير : ٦ / ٥٩١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧ / ٣٠٧ ،

وقال بعضهم أن أباه قد توفي قبل الاسلام (تلخيص الحبير : ٤ / ١٠٢) .

وقال فقهاء الحنفية والشافعية ^(١) بأنه لو سمع الابن أباه المشرك يذكر الله أو رسوله بسوء يكون له قتله لما روى أن أبا عبيدة بن الجراح قتل أباه حين سَمِعَهُ يسب النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم ينكر النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك ^(٢) .
 لكنه روي عن أبي هريرة قال : مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 بعبد الله بن أبي وهو في ظل أطم ^(٣) .

فقال : عبر علينا ابن أبي كبشة .

فقال ابنه عبد الله بن عبد الله يارسول الله والذي أكرمك لئن شئت لأتيتك برأسه .
 فقال : " لا ولكن برأباك وأحسن صحبتك " ^(٤) .

وهذا ما يرجح القول بعدم قتله أو ضربه حتى إذا صدر منه سب لله تعالى -
 أو رسوله بل يجب صحبته بالإحسان ، ولا يحل له قتله إلا إذا قصد الأب الكافر
 قتل ابنه المسلم كما سبق إيضاحه . والله أعلم .

(١) فتح القدير : ٤٥٤ / ٥ ، المذهب : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) رواه أبو داود في المراسيل والبيهقي من رواية ابن عمير وهو مبهم ورواه الحاكم والبيهقي منقطعاً عند عبد الله بن شاذب وهذا معضل وكان الواقدي ينكره ويقول مات والد أبي عبيدة قبل الإسلام . (تلخيص الحبير : ٤ / ١٠٢) .

(٣) أطم : أي بناء مرتفع أساس البلاغة مادة أطم ص ١٨ .

(٤) رواه البزار ورجاله ثقات (مجمع الزوائد : ٦ / ٣٢١) .

- الفصل الثالث -

* في العقيدة والأضحية *

في هذا الفصل سوف أتحدث عن أحكام العقيدة وما يتعلق بالأولاد من السنن كالأذان والتحنيك والتسمية وحلق الرأس والختان ، كما سأتناول بالبحث أضحية الأب عن أولاده في المباحث الثلاث من هذا الفصل على النحو الآتي :

- البحث الأول -

* الأب والعقيدة عن ولده *

١- تعريف العقيدة:

لغة : هي الشعر الذي يحلق عن الولد ، وهي من الأشياء التي سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها ، فسميت الشاة عقيدة لعقيدة الشعر. (١)
أما اصطلاحاً فهي : ما يذبح عن المولود. (٢)

ويكره عند فقهاء الشافعية تسميتها عقيدة بل يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة ، واحتجوا بأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كره الاسم ، فلقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن العقيدة ؟ فقال : " لا أحب العقيق " ،

وفي رواية أخرى : " إن الله لا يحب العقيق " ، من شاء فليعق عن الغنم شاتين وعن الجارية شاة * .

(١) لسان العرب - مادة عقق : ١٠ / ٢٥٨ ، معجم مقاييس اللغة - مادة عق -

٠ ٣ / ٤

(٢) الشرح الصغير : ٢ / ١٥٠ ، نهاية المحتاج : ٨ / ١٤٥ ، كشف القناع :

٣ / ٢٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٨٩ .

وفي رواية أخرى : * فأحب أن ينسك عنه فليفعل عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة (١) .

لكن الراجح إباحة تسميتها عقيقة لورود اسمها في الأحاديث الصحيحة والمقال المعروف في سند الحديث من جهة عمرو بن شعيب ، ولأن كتب الفقه في كل الأمصار ليس فيها إلا العقيقة .

٢- حكم العقيقة :

ولقد اختلف العلماء في حكم العقيقة وفيما يلي ذكر لأقوال المذاهب في ذلك :
قال الحنفية : * العقيقة كانت في الجاهلية فعلها المسلمون في أول الإسلام ، فنسخها ذبح الأضحية فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل ، فيمنع كونه سنة وجاء فسي الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وإنه إشارة إلى الكراهة (٢) .
وقال المالكية : * العقيقة مندوبة على الحر القادر (٣) .
وقال الشافعية : * ويسن أن يعق عن غلام بشاتين وعن جارية بشاة (٤) .

(١) رواه أبوداود (الأضاحي : في العقيقة) : ٢٨٤٢ ، ٣ / ٢٦٢ .

والنسائي : (العقيقه) : ٤٢١٢ ، ٧ / ١٦٢ .

ومالك في الموطأ (ما جاء في العقيقة) : ٢ / ٥٠٠ .

وأحمد : ٢ / ١٨٢ .

قال ابن القيم : وقد اختلف فيه على عمرو وأحسن أسانيد ما ذكره عبد الرزاق قال : أخبرنا داود بن قيس قال : سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه عن جده قال : * سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن العقيقة ؟ فذكره وهذا سالم من عطين أعني الشك في جده وسن علي بن واقد .

(انظر شرح ابن القيم مع عون المعبود : ٨ / ٤٣) .

(٢) بدائع الصنائع : ٦٩ / ٥ .

(٣) الشرح الصغير : ١٥٠ / ٢ .

(٤) نهاية المحتاج : ١٤٥ / ٨ .

وقال الحنابلة : " قال أحمد العقيق سنة عن النبي - صلى الله عليه وسلم . (١)

وقال أهل الظاهر : إنها واجبة . (٢)

بناءً على الأقوال السابقة يمكن تلخيص آراء العلماء في العقيدة على النحو التالي :

١- الحنفية يقولون بأنها مكروهة ، والمعتدل منهم يقول بأنها مباحة .

٢- الجمهور يقولون بأنها سنة مؤكدة .

٣- أهل الظاهر والحسن البصري يقولون : بأنها واجبة .

أدلة الأقوال الثلاثة :

أدلة القول الأول : استدل الحنفية على قولهم بأنها مكروهة بالأدلة التالية : (٣)

أولاً بالحديث الذي سبق ذكره حيث يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - " لا أحب

العقوق (٤) .

وقالوا : ولأنها من فعل أهل الكتاب ، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -

" إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية " (٥)

وقالوا بأنها من الذبائح التي كانت الجاهلية تفعلها فأبطلها الإسلام ،

رغم أن المسلمين قد فعلوها في أول الإسلام لكن نسخها ذبح الأضحية ، والنسخ

ثابت بقول عائشة " نسخت الأضحية كل ذبح كان قبلها " .

ولأن العقيدة كانت فضلاً ومتى نسخ الفضل لم يبق إلا الكراهة .

وقالوا : وقد روى الإمام أحمد من حديث أبي رافع - رضي الله عنه - أن الحسن

ابن علي ، لما ولد أرادت أمه فاطمة أن تعق عنه بكشين ، فقال رسول الله

(١) شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٨٩ .

(٢) المحلى : ٧ / ٥٢٣ .

(٣) بدائع الصنائع : ٥ / ٦٩ ، تحفة المودود : ص ٣٦ - ٣٧ .

(٤) سبق تخريج الحديث .

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ٩ / ٣٠٢ .

جاء في مجمع الزوائد : رواه البزار من رواية أبي حفص الشاعر عن أبيه . ولم أجد

من ترجمهما . (مجمع الزوائد : ٤ / ٦٠) .

- صلى الله عليه وسلم - " لا تعقي ولكن احلقي شعر رأسه فتصدقني بوزنه من الورق " ثم ولد حسين بعد ذلك فصنعت مثل ذلك (١).

والذين قالوا بالإباحة فقط من فقهاء الحنفية استدلوا بأنه روي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن العقيقة فقال: "إن الله لا يحب العقوق من شيء" فليعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة (٢)؛ وهذا ينبغي كون العقيقة سنة لأنه عليه الصلاة والسلام علق العقق بالمشيئة وهذا اشارة الإباحة (٣).

أدلة القول الثاني :

استدل القائلون بسنية العقيقة بالأدلة التالية (٤) :

- ١- عن سلمان بن عمار الضبي قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً وأسيطوا عنه الأذى " (٥).
- ٢- وعن سمره قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه " (٦).

(١) رواه أحمد في المسند : ٣٩٢ و ٣٩٠ / ٦ ، ورواه الميهقي : ٣٠٤ / ٩ ، وهو ما انفرد

به ابن عقيل (تلخيص الحبير : ٤ / ١٤٨) .

(٢) سبق تخريج الحديث . ص ٦٣

(٣) انظر بدائع الصنائع : ٦٩ / ٥ .

(٤) نهاية المحتاج : ١٤٦ / ٨ ، مغني المحتاج : ٢٩٣ / ٤ ، شرح منتهى الإرادات :

٨٩ / ٢ ، كشاف القناع : ٢٤ / ٣ و ٢٥ ، الشرح الكبير : ٥٨٦ / ٣ ، تحفة المودود :

٤٥ - ٣٨ .

(٥) أخرجه البخاري (عقيقه : إبطاة الأذى عن الصبي) : ٥٤٧١ ، ٥٩٠ / ٩ ،

أبو داود (الأضاحي : في العقيقة) : ٢٨٣٩ ، ٢٦١ / ٣ ،

الترمذي (الأضاحي : الأذان في آذن المولود) : ١٥١٥ ، ٩٧ / ٤ ،

النسائي (العقيدة عن الغلام) : ٥٢١٥ ، ١٦٤ / ٧ ،

ابن ماجه (ذبائح : العقيقة) : ٣١٦٤ ، ١٠٥٦ / ٢ ،

(٦) أبو داود (الأضاحي : في العقيقة) : ٢٨٣٨ ، ٢٦٠ / ٣ ،

الترمذي (الأضاحي : من العقيقة) : ١٥٢٢ ، ١٠١ / ٤ ،

- ٣- وعن عائشة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " عن الغلام شاتان متكافئتان ، وعن الجارية شاة " ، وفي لفظ آخر: أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نعتق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتين ^(١) .
- ٤- وعن أم كرز الكعبية أنها سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن العقيقة فقال : " عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم ذكرانا كن أو إناثا ^(٢) .
- ٥- وعن أبي هريرة ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إن اليهـود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة ^(٣) .

- == النسائي : (العقيقة : متى يعق) : ٤٢٢٠ ، ١٦٦ / ٧ ،
- ابن ماجه : " ذبائح : العقيقة) : ٣١٦٥ ، ١٠٥٦ / ٢ ،
- أحمد في المسند : ١٢ / ٥
- معنى رهينه : أي أن تنشئة الولد تنشئة صالحة وحفظه حفظا كاملا مرهون بالذبح عنه ،
- وقيل معنى ذلك لا يشفع لوالديه يوم القيامة إن لم يعق عنه ، وقال الترمذى عن هذا الحديث : بأنه حسن صحيح : ١٠١ / ٤ .
- (١) رواه الترمذى (الأضاحى : ماجاء فى العقيقة) : ١٥١٣ ، ٩٦ / ٤ ،
- وابن ماجه (ذبائح : العقيقة) : ٣١٦٣ ، ١٠٥٥ / ٢ ،
- وأحمد : ٦ / ٣٨١ ،
- وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .
- (٢) رواه أبوداود (الأضاحى : فى العقيقة) : ٢٨٣٤ ، ٢٥٧ / ٣ ،
- الترمذى (الأضاحى : الأذان فى أذن المولود) : ١٥١٦ ، ٩٨ / ٤ ،
- النسائى (العقيقة : كم يعق عن الجارية) : ١٦٥ / ٧ ،
- ابن ماجه (الذبائح : العقيقة) : ٣١٦٢ ، ١٠٥٦ / ٢ ،
- وأحمد : ٦ / ٤٢٢ .
- وقال الترمذى بأن هذا الحديث حسن صحيح .
- (٣) رواه الميهقى - السنن الكبرى : ٩ / ٣٠١ و ٣٠٢ .
- انظر تخريج الحديث سابقا فى الصفحة ٦٤

٦- وعن ابن عباس ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عرق عن الحسن والحسين كبشا كبشا ، وفي لفظ آخر بكبشين كبشين (١) .
فمن مجموع هذه الأحاديث يتضح لنا سنية العقيدة ، ولم يقل العلماء هنا بوجوبها لأنها إراقة دم بغير جناية ولا نذر فلم تجب كالأضحية .
ودل على عدم وجوبها أيضا حديث أبي داود السابق " من ولد له مولود فأحب أن ينسك فلينسك . . . " في رواية من شاء .

أدلة القول الثالث :

الذين قالوا بوجوب العقيدة استدلوا بما يلي : (٢)

- ١- لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بذلك وأمره على الفرض ولقد عمل بها - صلى الله عليه وسلم - .
- ٢- وروي عن بريدة الأسلمي أن الناس يعرضون على العقيدة يوم القيامة ، كما يعرضون على الصلوات الخمس .
- وروي عن الحسن البصري أنه قال : العقيدة عن الغلام واجبة يوم سابعه ، وقال وإن لم يعق عنه ، عرق عن نفسه .

المناقشة والترجيح :

لقد رد على القائلين بمكروهية العقيدة بالأحاديث الكثيرة التي أوردناها سابقا ولأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عمل بها كما فعلها أصحابه .

(١) رواه أبو داود (أضافه : في العقيدة) : ٢٨٤١ ، ٣ / ٢٦١ ،

النسائي (كتاب العقيدة) : ٤٢١٣ ، ٧ / ١٦٤ ،

ورواه مالك (العمل في العقيدة) : ٥٠١ / ٢ ، ٧ / ١٦٤ ،

وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد وسنده صحيح .

(تلخيص الحبير : ١٤٧ / ٤) .

(٢) انظر: المحلى : ٥٢٤ / ٧ - ٥٢٨ ، تحفة المودود : ٥٥٥ و ٥٥٤ .

قال أحمد : ومن قال أنها من أمر الجاهلية ، هذا لقلة علمهم وعدم معرفتهم بالأخبار ، وقال الإمام أحمد أيضا في الأحاديث المعارضة لأحاديث العقيدة : ليست بشيء لا يعبر بها وقد استفاضت الأحاديث بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - عني عن الحسن والحسين .

وعن قوله - صلى الله عليه وسلم - " لأحب العقوق " قالوا بأن كره الاسم ، وأما حديث أبي رافع فلا يصح على قولهم .

وآخر ما يعتذر به لأصحاب الرأي الأول الذين جعلوا العقيدة من أمر الجاهلية فهو لأن هذه الأخبار لم تبلغهم (١) .

ورد عن أدلة القائلين بالوجوب : بالحديث الذي استدل به أصحاب الرأي الأول حيث سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن العقيدة فقال إن الله لا يحب العقوق من شاء فليعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة " فلما علق الأمر على المشيئة دل على عدم الوجوب .

ولأنها إراقة دم بغير جناية ولا نذر فلم تجب كالأضحية ولأنها ذبيحة لسرور حادث فلم تكن واجبة كالوليمة .

وماروي فيها من الأخبار محمولة على تأكيد الاستحباب جمعا بين الأخبار فإنه أولى من الترجيح في حالة التعارض (٢) .

ما سبق يتضح أن الرأي القائل بسنية العقيدة هو الراجح وذلك لأن الأحاديث والأخبار الكثيرة جاءت مدعمة له ومقوية ، أما الرأي الأول فقلوه ظاهر الضعف ، أما القائلون بالوجوب فيمكن الرد عليهم بأنه لو كانت واجبة لكان وجوبها

(١) انظر: تحفة المودود : ٤٥ و ٤٦ ، الشرح الكبير : ٣ / ٥٨٦ ، كشف القناع : ٣ / ٢٥ .

(٢) انظر: مغني المحتاج : ٢٩٣ / ٤ ، الشرح الكبير : ٣ / ٥٨٦ .

معلوما من الدين ، لأن ذلك مما تدعو الحاجة إليه وتعم به البلوى ، فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبين وجوبها للأمة بيانا عاما كافيا تقوم به الحجة وينقطع معه العذر ، وقد علقها بمحبة فاعلمها فقال : " من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة " (١) والله تعالى أعلم .

٣ - فروع :

فيما يلي بعض الفروع الفقهية التي لها علاقة بالعقيقة :

الفرع الأول :

قال علماء المالكية بأن العقيقة تكون من مال الأب لا من مال الولد . ولم أجده ما يعارض هذا الرأي من المذاهب الأخرى (٢) .

الفرع الثاني :

أما من لم يعق عنه أبواه هل يعق عن نفسه إذا بلغ ، قال الإمام أحمد ذلك على الأب وقال بعضهم بأنه يعق على نفسه إذا كبر ، وروا في ذلك أحاديث لم يصح منها شيئا (٣) .

الفرع الثالث :

من الآثار التي سبق ذكرها يتضح لنا أن وقت العقيقة هو اليوم السابع من الولادة .

الفرع الرابع :

وقالوا أيضا بأن نبح العقيقة أفضل من التصديق بشئها ولو زادا (٤) .

(١) سبق تخريج الحديث . ص ٦٧

(٢) مواهب الجليل ، ٣ / ٢٥٥ ، تحفة المودود : ٨٧ .

(٣) تحفة المودود : ٨٨ .

(٤) تحفة المودود : ٦٣ .

الفرع الخامس :

قالوا في الحكمة من العقيدة : هو إظهار البشر ونشر النسب ، ومنها فك رهان المولود فإنه مرتين بعقيقته كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد اختلف في معنى هذا الحبس والارتهان ، فقد قيل بأنه مرتين أي محبوس عن الشفاعة لوالديه ، وقيل بأن العقيدة جعلها الله سببا لفك رهانه من الشيطان الذي يعلق به حين خروجه الى الدنيا وطعن في خاصرته ، ولقد رجح ابن القيم الرأي الأخير (١) .

الفرع السادس :

وقالوا أيضا بأنه يستحب طبخها دون إخراج لحمها نيئا وقالوا بكراهية كسر عظامها (٢) .

وقال أبو عمر بن عبد البر : وقد أجمع العلماء بأنه لا يجوز في العقيدة إلا ما يجوز في الضحايا (٣) .

ولقد كره العلماء ما فعله كثير من الجهال بتدسيه رأس المولود بدم العقيدة وقالوا أن ذلك من فعل الجاهلية المنهي عنه فعن يزيد بن عبد المزي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم " (٤) . وقد ثبت في الحديث : " أهريقوا عليه دما وأميطوا عنه الأذى " (٥) .

(١) مغني المحتاج : ٤ / ٢٩٣ ، وتحفة المودود : ٧٤ .

(٢) وعند المالكية يجوز كسر عظامها ، وقالت عائشة وعطاء وابن جريج لا يكسر لها

عظم . (انظر مواهب الجليل : ٣ / ٢٥٧) .

(٣) تحفة المودود : ص ٧٩ - ٨٠ .

(٤) رواه ابن ماجه (الذبائح : العقيدة) : ٣١٦٦ ، ٢ / ١٠٥٧ .

اسناده حسن لأن يعقوب بن حميد مختلف فيه ، وباقي رجال الاسناد

على شرط الشيخين : ٢ / ١٠٥٧ .

(٥) سبق تخريج الحديث . ص ٦٥

والدم أذى ، فإذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمرنا بإمطاة الأذى عنه ،
والدم أذى بل هو من أكبر الأذى فغير جائز أن ينجس رأس الصبي بالدم .^(١)

- المبحث الثاني -

* السنن التي يطالب بها الأب لمولوده *

بعد ما ذكرت سنية العقيدة ، سأتناول فيما يلي بقية السنن والأحكام التي يقوم

بها الأب لولده وهي :

- ١ - الأذان .
- ٢ - التحنيك .
- ٣ - التسمية .
- ٤ - حلق الرأس .
- ٥ - الختان .

أولا : الأذان :

ومعناه أن يؤذن في أذن المولود اليمنى أذناه للصلاة ، وقد قال بهذا جمهور
العلماء وخالفهم في ذلك المالكية .

أما الإقامة في الأذن اليسرى فقد اختلف في ذلك العلماء أيضا

قال الحنفية : " ويندب الأذان للمولود " .^(٢)

(١) انظر قوانين الأحكام الشرعية : ص ٢١٣ ، مواهب الجليل : ٣ / ٢٥٨ ،
نهاية المحتاج : ٨ / ١٤٧-١٤٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٨٩-٩٠ ،
تحفة المودود : ص ٤٥ وغيرها .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١ / ٣٨٥ .

وقال الشافعية : " ويسن أن يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى حين يولد (١) .

وقال الحنابلة : " وسن أن يؤذن في أذن المولود ذكرًا كان أو أنثى حين يولد وأن يقم في اليسرى (٢) .

أما المالكية فقد قال صاحب مواهب الجليل " وكره - يعني مالك - أن يؤذن في أذن الصبي المولود والإقامة مثله (٣) .

أدلة من قال بالأذان والإقامة :

استدلوا بحديث أبي رافع قال : رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة (٤) .

واستدلوا بالحديث الذي رواه الحسن بن علي مرفوعا قال : " من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى رفعت عنه أم الصبيان " . وفي رواية : " لم تضره أم الصبيان (٥) .

وأم الصبيان هي التابعة من الجن وقيل مرض كان يلحقهم في الصغر (٦) .

كما استدلوا بما رواه أبو سعيد عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد وأقام في أذنه اليسرى (٧) .

(١) مغني المحتاج : ٤ / ٢٩٦ ، ونهاية المحتاج : ٨ / ١٤٩ .

(٢) كشف القناع : ٣ / ٢٨ .

(٣) مواهب الجليل : ٣ / ٢٥٧ .

(٤) رواه أبوداود (الأدب : في الصبي يولد فيؤذن في أذنه) : ٥١٥ ، ٣٣٣ / ٥ ،

والترمذي (أضحى : الأذان في أذن المولود) : ١٥١٤ ، ٩٢ / ٤ ،

وأحمد : ٩ / ٦ .

وقال الترمذي : بأنه حديث صحيح .

(٥) رواه أبو يعلى وفيه مروان بن سالم الغفاري وهو متروك . (مجمع الزوائد : ٤ / ٣٣) .

(٦) مغني المحتاج : ٤ / ٢٩٦ ، ونهاية المحتاج : ٨ / ١٤٩ .

(٧) رواه أحمد وأبوداود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث أبي رافع ، ورواه الطبراني

أما قول المالكية الأذان والإقامة في أذن المولود فلعدم ورود حديث صحيح في ذلك واعتبروها بدعة .

وقد صحح هذا الرأي ابن العربي المالكي .

فكان المالكية لم يصلهم حديث الأذان ، لهذا اعتبروه مكروها .

وبالنظر في أدلة الفريقين يمكن ترجيح من يقول بالأذان في أذن المولود اليمنى فقط لأن الحديث الصحيح وارد فيه ، لهذا أرى استحباب ذلك ، دون الإقامة التي لم يثبت فيها حديث صحيح وقد قالوا في حكمة التأذين ما يلي (١) :

أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلماته المتضمنة لكبرياء الرب وعظمته والشهادة التي هي أول ما يدخل بها في الإسلام ، فكان ذلك كالنطقين له شعار الإسلام عند دخوله إلى الدنيا ، كما يلحق كلمة التوحيد عند خروجه منها .

ولما فيه من طرد الشيطان عنه فإنه يدبر عند سماع الأذان كما ورد في الخبر . وحتى تكون دعوته إلى الله وإلى دينه الإسلام وإلى عبادته سابقة على دعوة الشيطان كما كانت فطرة الله التي فطر الناس عليها سابقة على تغيير الشيطان لها ونقله عنها .

ثانياً : التحنيك *

والمقصود به : أن تمضغ تمره ويدلك بها داخل فم المولود ويفتح فمه حتى ينزل إلى جوفه منها شيء .

ولقد قال بذلك جمهور العلماء (٢) .

=== وأبو نعيم من حديثه بلفظ : أذن في أذن الحسن والحسين ومداره على

عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف . (تلخيص الحبير : ٤ / ١٤٩) .

(١) انظر : مغني المحتاج : ٤ / ٢٩٦ ، تحفة المودود : ص ٣١ .

(*) التحنيك : لغة : من الحنك وهو أقصى فم الإنسان ، يقال حنكت الصبي إذا

مضغت التمر ثم دلكته بحنكه (معجم مقاييس اللغة مادة حنك : ٢ / ١١١) .

(٢) إلا الحنفية الذين لم يذكروا ذلك في كتبهم .

قال المالكية : * يستحب أن يسبق إلى جوف المولود الحلاوة كما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - بعبد الله بن طلحة لأنه حنكه بتمر^(١).

وقال الشافعية : * ويسن أن يحنك بتمر ذكرًا كان أو أنثى^(٢).

وقال الحنابلة : * ويسن أن يحنك المولود بتمر^(٣).

واستدلوا على التحنيك بالأحاديث التالية^(٤) :

أولا : بما جاء في الصحيحين عن أبي موسى ، قال : ولد لي غلام فأتيت به النبي - صلى الله عليه وسلم - فسماه إبراهيم وحنكه بتمر^(٥).

ثانيا : ما جاء في الصحيحين أيضا من حديث أنس بن مالك ، قال كان ابن لأبي طلحة يشتكي ، فخرج أبو طلحة ، فقبض الصبي ، فلما رجع أبو طلحة ، قال : ما فعل الصبي ؟ ، قالت أم سليم : هو أسكن سا كان ، فقرئت إليه العشاء ، فتعشى ثم أصاب منها ، فلما فرغ قالت : واروا الصبي ، فلما أصبح أبو طلحة أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبره ، فقال * أعرستم الليلة ؟ قال : نعم ، قال : * اللهم بارك لهما * فولدت غلاما ، فقال لي أبو طلحة : احمله حتى تأتي به النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعثت به بتمرات ، فأخذه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : أمعه شيء ؟ قالوا : نعم تمرات ، فأخذها النبي - صلى الله عليه وسلم - فمضغها ، ثم أخذها من فيه ، فجعلها في في الصبي ، ثم حنكه وسماه عبد الله^(٦).

(١) مواهب الجليل : ٢٥٧ / ٣ .

(٢) مغني المحتاج : ٢٩٦ / ٤ ، نهاية المحتاج : ١٤٩ / ٨ .

(٣) كشف القناع : ٢٩ / ٣ .

(٤) انظر : مواهب الجليل : ٢٥٧ / ٣ ، كشف القناع : ٢٩ / ٣ ، تحفة المودود : ٣٣ ، ٣٢ .

(٥) رواه البخاري (عقيقة : تسمية المولود غداة يولد) : ٥٤٦٧ ، ٥٨٧ / ٩ .

وسلم (أدب : استحباب تحنيك المولود) : ٢١٤٤ ، ١٦٩٠ / ٣٠ .

(٦) البخاري (عقيقة : تسمية المولود غداة يولد) : ٥٤٧٠ ، ٥٨٧ / ٩ .

سلم (الأدب : استحباب تحنيك المولود عند ولادته) : ٢١٤٤ ، ١٦٩٠ / ٣٠ .

وعن أسماء أنها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة ، قالت : فخرجت وأنا مُتِسِّمٌ ،
فأتيت المدينة فنزلت بقبا فولدت بقبا ، ثم أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،
فوضعت في حجره ، فدعا بتمر فمضغها ، ثم تغل فيه فكان أول شيء دخل جوفه
ريق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، قالت ثم حنكه بالتمر ثم دعا له ويترك
عليه ، وكان أول مولود ولد في الإسلام للمهاجرين في المدينة قالت : ففرحوا به
فرحا شديدا ، وذلك أنهم قيل لهم : إن اليهود قد سحرتم فلا يولد لكم .^(١)

فمن هذه الأحاديث يتضح بأنه يسن تحنيك المولود عند ولادته وقد ألحق
العلماء بعض الأحكام بالتحنيك منها :^(٢) أن يحنك بتمر وإذا لم يوجد بحلول لم
تسمه النار بحيث أنه يسن أن يسبق إلى جوف المولود الحلاوة كما فعل النبي
- صلى الله عليه وسلم - بعبد الله بن طلحة .

وقالوا أيضا ينبغي أن يكون المحنك من أهل الخير والصلاح فيحصل للمولود
بركة مخالطة ريقه لجوفه ويستأنس بهذا كذلك بفعله - صلى الله عليه وسلم - فهو
خير الخلق أجمعين .

وبناء عليه فإنه يستحب حمل المولود بعد ولادته إلى أهل الصلاح والتقوى لتحنيكهم
والدعاء لهم بالخير والصلاح والبركة .

ثالثا : التسمية :

من السنن التي يطالب بها الأب نحو مولوده تسميته ، ولقد اختلف العلماء
في وقت التسمية إلى عدة أقوال وفيما يلي أمثلة لما قالوا :
لقد قال المالكية : * وندب تسميته - أي المولود - يوسها - أي العقيقة^(٣) .

(١) البخاري (العقيقة : تسمية المولود غداة يولد) ٥٤٦٩ ، ٥٨٢ / ٦ .

مسلم (طهارة : حكم بول الطفل الرضيع) ١٠١ ، ٢٣٧ / ١ .

(٢) انظر : سواهب الجليل : ٢٥٧ / ٣ ، نهاية المحتاج : ١٤٩ / ٨ ، حاشية

قليوبي : ٢١١ / ٤ .

(٣) الشرح الصغير : ١٥٠ / ٢ .

وقال الشافعية : * ويسن أن يسمى فيه - أى السابع - ولا بأس من تسميته قبله ^(١).

وقال الحنابلة : * ويسن أن يسمى فيه - أى السابع - ^(٢).

وجاء في كشف القناع : * ويسمى يوم الولادة ^(٣).

اتضح أن هناك رأيين في وقت تسمية المولود .

الرأي الأول :

القاتل بأن التسمية تكون في اليوم السابع وهذا ما ذهب إليه الجمهور -

ولقد استدلوا على هذا الرأي بالأدلة الآتية ^(٤) :

بحديث سمرة بن جندب الذي سبق ذكره حيث قال - صلى الله عليه وسلم - :

* كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى ويخلق رأسه ^(٥).

واستدلوا أيضا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : أمر رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - حين سابع المولود تسميته وعقيقته ووضع الأذى عنه ^(٦).

فهذان الحديثان يدلان على أن التسمية تكون يوم العقيقة - أى الذبيحة -

ويوم الحلق وهو اليوم السابع .

الرأي الثاني :

أما الذين قالوا بأن يوم التسمية يكون يوم الولادة فلقد استدلوا بالأدلة التالية ^(٧) :

(١) مغني المحتاج : ٢٩٤ / ٤ .

(٢) شرح منتهى الإرادات : ٨٩ / ٢ .

(٣) كشف القناع : ٢٦ / ٣ .

(٤) نهاية المحتاج : ١٤٧ / ٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٨٩ / ٢ - ٩٠ ، تحفة

المودود : ص ١٠٢ .

(٥) سبق تخريج الحديث ^{٦٥}

(٦) رواه الترمذي (الأدب ، في تعجيل اسم المولود) : ٢٨٣٢ ، ١٣٢ / ٥ ،

وقال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب .

(٧) نهاية المحتاج : ١٤٧ / ٨ ، كشف القناع : ٢٦ / ٣ ، تحفة المودود :

عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " ولد لي ليلة غلام ، فسميته باسم أبي إبراهيم . (١)

والحديث صريح بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - سمي ولده ليلة ولادته .
ويحدث سهل بن سعد الساعدي ، قال : أتني بالمندرين أبي أسيد ، إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين ولد فوضعه النبي - صلى الله عليه وسلم - على فخذه وأبو أسيد جالس فلهي النبي - صلى الله عليه وسلم - بشيء بين يديه ، فأمر أبو أسيد بابنه فاحتل من على فخذه النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أين الصبي ؟ " فقال أبو أسيد قلينا يا رسول الله ، فقال : ما اسمه ؟ قال : فلان ، قال : لا ، ولكن اسمه المندر . (٢)

واستدلوا بحديث ولد أبي موسى الذي سبق ذكره حيث قال : " ولد لي غلام فأتيت به النبي - صلى الله عليه وسلم - فسماه إبراهيم وحنكه بتمر " .
فكان التسمية في هذين الحديثين كانت يوم الولادة .

المناقشة والترجيح :

وبالنظر في أدلة الرأيين نجد أن الأحاديث كلها صحيحة وأكثرها جاء في الصحيحين ، مما يحسن بنا الجمع بينها كما عمل البخاري - رحمه الله - فقد حمل التسمية يوم الولادة على من لم يرد العقب ، وحمل التسمية في اليوم السابع على من أراد العقيقة (٣) أو أنه تنفيذ الجواز مطلقاً لمن أراد التسمية يوم الولادة أو في اليوم السابع حيث أن في ذلك السعة ، وقالوا أنه ينبغي تسمية المولود لسبعة أيام على الأكثر من ولادته . والله أعلم .

(١) مسلم (الفضائل : رحمة - صلى الله عليه وسلم - الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك) ٢٣١٥ ، ٤ / ١٨٠٨ .

أبو داود (جنائز : البكاء على الميت) : ٣١٢٦ ، ٣ / ٤٩٣ .

(٢) البخاري (الأدب : تحويل الاسم إلى أسم أحسن منه) ٦١٩١ ، ١٠ / ٥٧٥ .
مسلم (الأدب : استحباب تحنيك المولود) ٢١٤٩ ، ٣ / ١٦٩٢ .

(٣) انظر : نهاية المحتاج : ١٤٧ / ٨ ، ١٤٨ ، فتح الباري : ١٠ / ٥٧٥ .

هذا عن وقت التسمية ، أما في التسمية فيسن أن يختار للولد من الأسماء ما كان حسناً ، والدليل على ذلك ما رواه أبو الدرداء قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " وإنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم " (١) . ولقد وردت الأحاديث في تفضيل بعض الأسماء واستحسانها فعن ابن عمر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " أحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن " (٢) .

وعن أبي وهب الجشمي قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " تسموا بأسماء الأنبياء وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها مرة " (٣) .

وفي حديث المغيرة بن شعبه مرفوعاً : أنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين من قبلهم (٤) وقالوا أيضاً في حديث ضعيف : خير الأسماء ما عبد وحمد (٥) . وما سبق يتضح أن أسماء الأنبياء والصالحين وعبد الرحمن وعبد الله هي الأسماء المستحبة والمستحسن تسمية الأولاد بها .

(١) الشرح الصغير : ٢ / ١٥٠ ، نهاية المحتاج : ٨ / ١٤٨ ، كشف القناع : ٣ / ٢٥ - ٢٦ .

(٢) رواه أبوداود (الأدب : في تغيير الأسماء) ٤٩٤٨ ، ٥ / ٢٣٦ ،

وأحمد : ٥ / ١٩٤ ، هذا الحديث منقطع لأنه مروى عن عبد الله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء وقال أبوداود بأن ابن أبي زكريا لم يدرك أبا الدرداء : ٥ / ٢٣٦ . (٣) مسلم (أدب : النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء)

٢١٣٢ ، ٣ / ١٦٨٢ .

(٤) أبوداود (أدب : في تغيير الأسماء) : ٤٩٥٠ ، ٥ / ٢٣٧ ، وأحمد : ٤ / ٣٤٥ .

وهو ضعيف الإسناد (إرواء الغليل : ٤ / ٤٠٨) .

(٥) مسلم (الأدب ، النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء)

٢٣٥ ، ٣ / ١٦٨٥ .

(٦) قال عنه السخاوي : وأما ما يذكر على الألسنة من خير الأسماء ما حمد وما عيب

فما علمته ، وقال المحقق : بل لا أصل له .

وروى الطبراني بسند ضعيف عن ابن مسعود رفعه : " أحب الأسماء إلى الله

ما تعبد له " ، (المقاصد الحسنة : ص ٣٩) .

وهناك أسماء حرم تسمية الأولاد بها جاءت فيها أحاديث كثيرة منها :
عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : * إن أخنع
اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك * .

وفي رواية أخرى * أغبط رجل عند الله يوم القيامة وأخبثه رجل كان يسمى ملك
الأملاك ، لا ملك إلا الله * .

وفي رواية * اشتد غضب الله على رجل تسمى ملك الأملاك لا ملك إلا الله تعالى (١) .
فاسم مالك الأملاك وما يشابهه من شانهشاه وما في معناها يحرم التسمية به لأنه
يوافق أسماء الله تعالى وهو محرم .

وكره الشافعية كراهة شديدة التسمية بسبب الناس أو سيد العلماء أو القضاة
أو العرب لأنه كذب وافتراء لكن ابن القيم أوصىها إلى درجة الحرمة وزاد عليها يحرم
التسمية بسيد ولد آدم فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وحده فهو سيد ولد آدم فلا يحل لأحد أن يطلق على غيره ذلك (٢) .

ومنها : ما جاء في حديث سمرة بن جندب قال : قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : * لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجاحا ولا أفلح فإنك تقول :
أثم هو ؟ فلا يكون فيقول : لا ، إنما هن أربع لا تزيدن علي (٣) .
وعن جابر قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : * إن عشت إن شاء الله

(١) رواه البخاري (أدب : أبغض الأسماء إلى الله) : ٦٢٠٥ ، ٥٨٨ / ١٠ ،
ومسلم (أدب : تحريم التسمية بملك الأملاك) : ٢١٤٣ ، ١٦٨٨ / ٣ ،
والترمذي : * (أدب : ما يكره من الأسماء) : ٢٨٣٧ ، ١٣٤ / ٥ .

(٢) انظر : مغني المحتاج : ٢٩٥ / ٤ ، وتحفة المودود : ص ١١٥ .

(٣) مسلم (الأدب : كراهية التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه) :

٢١٣٧ ، ١٦٨٥ / ٣ .

أبو داود : (أدب ، في تغيير الأسم القبيح) : ٤٩٥٨ ، ٢٤٣ / ٥ ،

الترمذي : (أدب : ما يكره من الأسماء) : ٢٨٣٦ ، ١٣٣ / ٥ ،

وقال الترمذي : بأن هذا حديث حسن صحيح .

أنهى أمتي أن يسموا نافعاً وأفلح وبركة ٢ وفي رواية عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " إن عشت إن شاء الله لأنهين أمتي أن يسموا : رباحاً ونجيعاً وأفلح ويساراً (١) .

من جملة الأحاديث السابقة يتضح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن الأسماء التالية :

يسار ، ورياح ، نجاح ، أفلح ، نافع ، بركة .

والحق العلماء بهذه الأسماء أسماء الشياطين كخنزب ، والولهان ، والأعوور والأجدع وكذلك أسماء الفراعنة والجبابرة كفرعون وقارون وهامان والوليد ، والأسماء التي تكرهها النفوس كحرب ومرة وكلب وحية وما يشابهها .

وقد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك أحاديث كثيرة وثبت عنه أنه كان يغير الأسماء القبيحة بأسماء حسنة وفيما يلي بعض من هذه الأحاديث : قال الشعبي عن مسروق : لقيت عمر بن الخطاب ، فقال : من أنت ، قلت : مسروق بن الأجدع ، فقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول الأجدع : شيطان (٢) .

وعن أبي هريرة ، أن زينب كان اسمها برة ، فقيل تزكي نفسها فسمها النبي - صلى الله عليه وسلم - زينب (٣) .

-
- (١) رواه ابن ماجه (الأدب : ما يكره من الأسماء) ٣٧٢٩ ، ١٢٢٩/٢ ، وأبو داود (الأدب : في تغيير الاسم القبيح) ٤٩٦٠ ، ٢٤٤/٥ ، والترمذي (الأدب : ما يكره من الأسماء) ٢٨٣٥ ، ١٣٣/٥ ، وقال الترمذي عن الحديث : بأنه غريب .
- (٢) رواه أبو داود (أدب : في تغيير الاسم القبيح) ٤٩٥٧ ، ٢٤٣/٥ ، وابن ماجه (أدب : ما يكره من الأسماء) ٣٧٣١ ، ١٢٢٩/٢ ، قال المنذرى وفي إسناده مجالد بن سعيد وفيه مقال (عون المعبود : ٢٩٩/١٣) .
- (٣) رواه البخاري (أدب : تحويل الاسم إلى اسم أحسن) ٦١٦٢ ، ٥٧٥/١٠ ، ومسلم (أدب : استحباب تغيير الاسم القبيح إلى الحسن) : ٢١٤٢ ،

فيتضح من هذه الأحاديث بأنه يسن تغيير الأسماء القبيحة والأسماء التي فيها نوع من تزكية النفس ، فإذا كبر الابن وكان اسمه قبيحا له أن يغيره ، أو للأب أن يغير اسما لابنه إذا عرف بأن اسمه قبيحا أو لمصلحة تقتضيه . والله أعلم .

عن ابن عمر - رضي الله الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - غير اسم عاصية وقال : * أنت جميلة ^(١) .

وعن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ما اسمك ؟ قال : حزن ، قال : * أنت سهل * ، قال : لا . السهل يوطأ ويمتن ، قال سعيد : فظننت أنه سيصنأ بعده حزونة ^(٢) .

من الألق بالتسمية ^(٣) :

قال العلماء بأن التسمية من حق الأب ، فلا يسميه غيره مع وجوده ، وهذه المسألة تفيد في أثناء نزاع بين الأب والأم في أحقية التسمية .

والأحاديث التي سقتها سابقا كلها تدل على ذلك .

وهذا كما أن الإنسان يدعي لأبيه بالأمة ، فيقال فلان ابن فلان كما قال تعالى : * ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله ^(٤) .

وللحديث الذي سبق ذكره حيث يقول - صلى الله عليه وسلم - : * ... إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وبأسماء آبائكم ^(٥) .

(١) رواه مسلم (أدب : استحباب تغيير الاسم) : ٢١٣٩ ، ٣ / ١٦٨٦ ،

والترمذي (أدب : ما جاء في تغيير الأسماء) : ٢٨٣٨ ، ٥ / ١٣٤ ،

وابن ماجه (أدب : تغيير الأسماء) : ٣٧٣٣ ، ٢ / ١٢٣٠ ،

وأحمد : ١٨ / ٢ .

(٢) رواه البخاري (أدب : اسم الحزن) : ٦١٩٠ ، ١٠ / ٥٧٤ ،

وأبو داود (أدب : في تغيير الاسم القبيح) : ٤٩٥٦ ، ٥ / ٢٤١ .

(٣) انظر : كشف القناع : ٣ / ٢٥ ، تحفة المودود : ص ١٣٥ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية ٥ .

(٥) سبق تخريج الحديث .

إذا الأب هو الأحق بالتسمية لأن الولد يتبع أباءه في النسب والتسمية ، ويتبع أمه في الحرية والرق ويتبع في الدين خير الأبوين ديناً .
ومعلوم أن الولد يكون حاشية نسب الأبوة لا الأمومة فكان الأب هو الأحق بالتسمية . والله أعلم .

رابعاً : خلق الرأس :

استحب جمهور الفقهاء أن يخلق الأب شعر رأس مولوده في اليوم السابع وأن يتصدق بوزنه ذهباً أو فضة .

قال المالكية : " وندب خلق رأسه يومها - أي اليوم السابع - وندب التصديق بزنة شعره ذهباً أو فضة (١) .

وقال الشافعية : " ... وأن يخلق رأسه ولو أنشئ للخبر الصحيح ، ويسن أن يتصدق بزنه ذهباً أو فضة ... (٢) .

وقال الحنابلة : " ويخلق فيها رأس المولود ويتصدق بوزنه ورقاً (٣) .

ولقد استدلوا على ندب خلق شعر المولود والتصدق بوزنه ذهباً أو فضة بحديث العقيدة الذي سبق ذكره أنه قال - صلى الله عليه وسلم - : " ويخلق رأسه ويسمى (٤) .

قال - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة لما ولدت الحسن " اخلقى رأسه وتصدقى بوزن شعره فضة على المساكين والأوقاص " - يعني أهل الصفة - (٥) .

(١) الشرح الصغير : ١٥٠ / ٢ ، القوانين : ٢١٣ .

(٢) نهاية المحتاج : ١٤٧ / ٨ و ١٤٨ ، مغني المحتاج : ٤ / ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٣) شرح منتهى الإرادات : ٨٩ / ٢ .

أما الحنفية فلم أجد ذكر لهذا في كتبهم .

(٤) انظر الصفحة ٦٥

(٥) رواه الترمذى (اضاحي : العقيدة بشاة) : ١٥١٩ ، ٩٩ / ٤ ،

وأحمد : ٦ / ٣٩٠ .

قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بم متصل .

وروى مالك في موطئه أن فاطمة - رضي الله عنها - وزنت شعر حسن وحسين وزينب
وأم كلثوم فتصدقت بزنه ذلك فضة ^(١).

فهذه الأدلة تدل على استحباب حلق رأس المولود في اليوم السابع والتصدق
بوزن الشعر ذهباً أو فضة .

خامساً : الختان ^(*) -

حكم الختان :

اختلفت آراء المذاهب الأربعة في حكم الختان :

فقد قال الحنفية : " والأصل أن الختان سنة ^(٢) .

وقال المالكية : " ختان الرجل سنة مؤكدة والخفافى في النساء مكروه ^(٣) .

وقال الشافعية : " الختان واجب على الرجال والنساء ^(٤) .

وقال الحنابلة : " أما الختان فواجب على الرجال مكروه في حق النساء ^(٥) .

من جملة هذه الأقوال يمكننا تلخيص آرائهم فيما يلي :

المالكية والحنفية يقولون بأن الختان سنة في حق الرجال .

وزهد الشافعية والحنابلة بأنه واجب في حق الرجال .

أما في حق النساء فالجمهور على أنه مستحب في حقهن وقال الشافعية بأنهم

واجب كما في حق الرجال .

(١) الموطأ : ٢ / ٥٠١ ، وهو مرسل .

(*) الختان : في اللغة : هو الحرف المستدير على أسفل الحشفة .

أما في الاصطلاح فهو : قطع جميع الجلد التي تغطي حشفة ذكر الرجل ،
وفي المرأة قطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى الفرج ويسمى ختان المرأة خفاضاً
(الفقه الإسلامي : ١ / ٣٠٦ ، وتحفة المودود : ص ١٥٢) .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٢٥١ .

(٣) مواهب الجليل والتاج والاكلیل : ٣ / ٢٥٨ .

(٤) المجموع : ١ / ٣٥٦ .

(٥) المغنى : ١ / ٢٠ .

استدل القائلون بالوجوب بالأدلة التالية : (١)

بما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
 " اختتن إبراهيم النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو ابن ثمانين بالقدوم (٢) .

والدليل على الوجوب قوله تعالى : * أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً (٣) الآية .

وقالوا أن الآية صريحة في اتباعه فيما فعل وهذا يقتضي إيجاب كل فعل فعله
 إلا ما قام دليل على أنه سنة في حقنا كالسواك ونحوه .

وقالوا أيضاً بأن ابن عباس - رضي الله عنه - كان يشدد في أمره .

ولقد نقض هذا الاستدلال بأنه ليس في الحديث ما يدل على الوجوب ، ويحصل
 الامتنال والاتباع لفعل سيدنا إبراهيم - عليه السلام - على الندب فقط .

واستدلوا بأن جواز كشف العورة من المختون وجواز نظر الخاتن إليها ، وكلاهما
 محرم في الأصل فلولم يجب الختان لما أبيع ذلك ونقض هذا الاستدلال
 بأن كشف العورة مباح لمصلحة الجسم والنظر إليها مباح للمداواة وليس ذلك
 واجباً وإجماعاً .

واستدلوا أيضاً بأن القلفة تحبس النجاسة فتمنع صحة الصلاة كمن أسسك
 نجاسة بنفسه .

ورد هذا بأن الغم في حكم الظاهر بدليل وضع المأكول فيه لا يفطر به الصائم ،
 بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن (٤) .

(١) المجموع : ٣٥٦ / ١ ، المغني : ٨٥ / ١ ، فتح الباري : ٤٦٣ / ١٢ ، طرح التشريب :

٧٥ / ٢ ، سنن الفطرة : ص ١٤٣ ، موسوعة فقه عبد الله بن عباس : ١ / ٤٣٤ .

(٢) رواه البخاري (أنبياء : قوله تعالى : * واتخذ الله إبراهيم خليلاً * النساء :

١٢٥ ، (٣٣٥٦) ، ٣٨٨ / ٦ .

وسلم : (فضائل : فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم) ، ٢٣٢٠ ، ١٨٣٧ / ٤ .

(٣) سورة النحل ، الآية ١٢٣ .

(٤) راجع المصادر السابقة .

واستدلوا أيضا بحديث شداد بن أوس مرفوعا : " الختان سنة للرجال مكرمة للنساء " (١).

والحديث صريح في بيان سنية الختان وعدم وجوبه .
ونوقش بأن هذا الحديث يدور على حجاج بن أرطاة وهو ليس ممن يحتج به .
أدلة القائلين بأن الختان سنة :

استدلوا بحديث أبي هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :
" الفطرة خمس : الختان والاستحداذ وتقليم الأظافر ونتف الإبط وقص الشارب " (٢).
ووجه الدلالة فيه أنه قد اتفق أكثر الفقهاء على أن ما ذكر مع الختان من السنن
وبما أن الختان قد ذكر معها فيكون سنة .

ونوقش بأنه استدلال بالاقتران وهو ضعيف ورد عليه أنه لا مانع من
جمع المختلفي الحكم بلفظ أمر واحد ، كما في قوله تعالى : * كلوا من ثمره إذا أشعر
وآتوا حقه يوم حصاده * (٣) فآيتاه الحق واجب والأكل مباح (٤).

(١) رواه أحمد : ٥ / ٧٥ .

قال ابن عبد البر الحديث يدور على حجاج بن أرطاة وليس ممن يحتج به
الحجاج مدلس وقد اضطرب في هذا الحديث فتارة رواه كذا وتارة رواه بزيادة
شداد بن أوس ، وتارة رواه عن مكحول ، وذكره ابن أبي حاتم في المسئل .
وقال البيهقي هو ضعيف منقطع ، وله طرق أخرى من غير رواية حجاج فقد
رواه الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا وضعفه
البيهقي في السنن . (تلخيص الحبير : ٤ / ٨٢) .

(٢) رواه مسلم (الطهارة : خصال الفطرة) : ٢٥٧ ، ١ / ٢٢١ .

اليخاري (لباس : قص الشارب) : ٥٨٨٩ ، ١٠ / ٣٣٤ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ١٤١ .

(٤) سنن الفطرة : ص ١٤٥ .

بالنظر في أدلة الفريقين والمناقشة الواردة عليها نستطيع القول بأن السرى الذى يقول بأن الختان سنة بالنسبة للرجل هو الراجح وذلك لأن الأدلة في عمومها تدل على ذلك وليس هناك دليل واضح يدل على الوجوب . والله أعلم .

أما بالنسبة للنساء فالذين قالوا بالوجوب استدلوا بنفس الأدلة التى ذكروها في حق الرجل وكذلك الذين قالوا بسنية ختان المرأة استدلوا بنفس أدلة سنية ختان الرجل .

والراجح القول بأن خفاض المرأة مستحب والدليل على ذلك هو الحديث المرفوع السابق الذكر " الختان سنة للرجال مكرمة للنساء " وما يقابل السنة هو المستحب ، وكذلك لأن حاجة النساء إلى الختان أقل بكثير من حاجة الرجال إليه .

وعن الضحاك بن قيس قال : كان بالمدينة امرأة يقال لها أم عطية تخفض الجوارى فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " يا أم عطية اخفضي ولا تنهكي فإنهم أنضر للوجه وأحظى عند الزوج (١) .

وليس في هذا الحديث ما يدل على الوجوب فإنما هو للندب . والله أعلم . وبالرغم من القول بأن الختان سنة ، لكن يجب التشديد عليه والمحافظة على فعله لأن الفقهاء القائلين بسنيته كان لهم موقف خاص بالذي لا يختتن . فقد صرح مالك بأنه لا تقبل شهادة الأتلف ، ولا تجوز إمامته (٢) . وقال ابن عباس بأنه لا حج ولا صلاة لمن لم يختتن وقال أيضا لا تؤكل ذبيحته (٣) .

-
- (١) رواه الحاكم والطبرانى وأبو نعيم والبيهقى ، ورواه أبو داود في السنن . وقد أظه به محمد بن حسان وتبعه ابن عدى في تجهيله ، كما روى الحديث بطريق أخرى لا تسلم من الضعف . (انظر : تلخيص الحبير : ٨٣ / ٤) .
- (٢) قوانين الأحكام الشرعية : ٢٠٤ ، الفواكه الدواني : ٢ / ٢٣٤ .
- (٣) المغنى : ٧٠ / ١ ، تحفة المودود : ١٦٥ .

وقالوا أيضا بأنه لو اجتمع أهل بلدة على تركه حاربهم الإمام كما لو تركوا الأذان^(١) !

وقت الختان :

اختلفت آراء الفقهاء في تحديد وقت الختان لأنه لم يرد في السنة حديث ثابت في تحديده وقته .

ولقد قال الشافعية في قول - والحنابلة بأنه يستحب الختان وقت البلوغ لأنه وقت وجوب العبادات عليه^(٢) .

وقال المالكية بأنه يستحب أن يؤخر حتى يؤمر الصبي بالصلاة وذلك من السبع إلى العشر^(٣) .

وقال الحنفية : بأن وقته غير معلوم ، وقيل عندهم سبع سنين وقيل عشر ، وقيل أقصاه اثنتا عشر سنة ، وقال أبو حنيفة لا علم لي بوقته ، بناء على قاعدة الإمام من عدم التقدير فيما لم يرد به نص من المقدرات وتفويضها إلى الرأي^(٤) .

وهناك أقوال عن الشافعية بأنه يستحب للأب أن يختن الصغير في صغره لأنه أرفق به^(٥) .

وقيل عندهم أيضا بأنه يحرم ختانه قبل عشر سنين لأن ألمه فوق ألم الضرب ولا يضرب على الصلاة إلا بعد عشر سنين^(٦) .

ولقد كره المالكية أن يختن يوم الولادة أو يوم السابع لأنه من فعل اليهود^(٧) .

- (١) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٧٥١ .
- (٢) المجموع : ١ / ٣٥٦ ، تحفة المودود : ١٨٠ .
- (٣) قوانين الأحكام الشرعية : ٢١٤ .
- (٤) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٧٥١ .
- (٥) المجموع : ١ / ٣٥٦ .
- (٦) المجموع : ١ / ٣٥٦ .
- (٧) نواهب الجليل : ٢٥٨ / ٣ ، القوانين : ص ٢١٤ .

قال ابن المنذر: وقد اختلفوا في وقت الختان فكرهت طائفة أن يختن الصبي يوم سابعه كره ذلك الحسن البصري ومالك بن أنس خلافا لليهود ، وقال الثوري : هو خطر ، قال مالك والصواب في خلاف اليهود ، قال : وعامة ما رأيت الختان ببلدنا إذا أشغروا^(١) وقال أحمد بن حنبل : لم أسمع في ذلك شيئا ، وقال الليث بن سعد : الختان للغلام ما بين السبع سنين إلى العشرة قال : وقد حكى عن مكحول أو غيره أن إبراهيم خليل الرحمن ختن ابنه وإسحق لسبعة أيام وختن ابنه إسماعيل لثلاثة عشرة سنة ، وروي عن أبي جعفر : أن فاطمة كانت تختن ولدها يوم السابع ، قال ابن المنذر بعد حكايته هذا كله : ليس في هذا الباب نهى يثبت وليس لوقوع الختان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع والأشياء على الإباحة ولا يجوز حظر شيء منها إلا بحجة ولا نعلم مع من منع أن يختن الصبي لسبعة أيام حجة^(٢).

وأرى أن الصبي يختن حين يكون قادرا على تحمل الختان وأن لا يترك الختان إلى البلوغ وفي الأمر سرعة . والله أعلم .

أجرة الختان :

أجرة ختان الصبي هي مثل نفقته في ماله إن كان له مال . وإن لم يكن له مال ، فإن أجرة الختان تكون على أبيه^(٣).

حكمة الختان وفوائده :

إن الختان رأس الفطرة وعلم الحنيفية وشعار الإسلام وعنوان العلة وإنه أظهر ما يفرق بين عباد الصليب وعباد الرحمن هو الختان .

(١) أشغر: من الشجر، ويقال شجر الصبي إذا سقطت أسنانه ، وأشغر إذا نبست بعد السقوط، وربما قالوا عند السقوط أشغر .

(معجم مقاييس اللغة مادة : شجر : ١ / ٣٧٩) .

(٢) انظر المجموع : ١ / ٣٥٩ ، تحفة المودود : ١٨٤-١٨٥ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٧٥١ ، المجموع : ١ / ٢٥٨ ، سنن الفطرة :

كما أن في الختان فوائد صحية وطبية كثيرة أوجزها فيما يلي (١) :
 عدم تراكم المغزلات العرقية والدهنية ما بين الحشفة وجلد الذكر التي تؤدي
 إلى التهابات جلدية أو تحسسية .
 عدم تراكم آثار البول ، الذي يؤدي إلى احمرار جلدي .
 عدم تراكم آثار المغزلات المنوية وعودتها من جديد إلى الإحليل ما يسبب
 والتهابات إحليلية قد تسبب تضيقاً في مجرى البول أو التهابات تناسلية .
 يعري الحشفة فيزيد من حساسية القضيب أثناء الجماع .
 يمنع انتقال بعض الأمراض الجلدية إلى الأنثى أثناء الجماع .
 عموماً فإن من مساوئ عدم الختان : الإلتهابات الجلدية والأمراض المعدية
 والتهابات المسالك البولية وغيرها من الأمراض والمساوئ التي يمكن الوقاية منها
 عن طريق الختان الذي هو من سنن الفطرة .

- البحث الثالث -

(*)

* الأب والأضحية عن ولده *

قال جمهور الفقهاء بأنه يسن أن يضحي الأب عن أولاده (٢) .
 وقال بعض فقهاء الحنفية بوجوب ذلك (٣) .

-
- (١) الطفل في الشريعة الإسلامية : ص (١٠١-١٠٤) .
 (٢) البنائة : ١١٧/٩ ، بدائع الصنائع : ٦٣/٥ ، حاشية ابن عابدين : ٣١٦ / ٦ ،
 سواهب الجليل : ٢٣٩/٣ ، القوانين : ص ١٩٧ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي :
 ١٠٥-١٠٦ ، مفني المحتاج : ٢٨٢/٤ ، نهاية المحتاج : ١٤٣/٨-١٤٤ ،
 حاشية قليوبي وعصيرة : ٢٤٩-٢٥٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٧٨/٢ .
 (٣) البنائة : ١١٧/٩ ، تبين الحقائق : ٢/٦ ، البدائع : ٦٣ / ٥ .
 (*) الأضحية : اسم لما يذبح في أيام النحر بنية القرية إلى الله عز وجل ،
 (التعريفات : ص ٢٩) .

واستدل القائلون بالوجوب : بأن الأضحية تجب في حق الأب فكذلك يجب عليه الأضحية عن ولده لأنه في معنى نفسه وهو جزؤه والشئ ملحق بملكه فوجب عليه الأضحية عن ولده وقاسوا الوجوب على صدقة الفطر .
أما الجمهور فلقد استدلوا على قولهم بأنها سنة لأن الولد نفقته على أبيه فكذلك الأضحية تكون على أبيه .

وقالوا أيضا بأن الأصل في القرب والعبادات أنها لا تجب على أحد بسبب غيره ورد على من قال بالوجوب بهذا فالأضحية قرية محضة فلا تجب على الأب بسبب غيره - وهو ابنه - ويخلاف صدقة الفطر التي هي بسبب الرأس الذي يمونه الأب كما سبق إيضاحه في مسألة اخراج الأب صدقة الفطر عن أولاده .

وهذا ما أرجحه لأن الأصل في الأضحية أنها سنة أو سنة مؤكدة ، على الخلاف في هذا - فلا تجب على الصغير فتبقى سنة كذلك بالنسبة للولد فيسن للأب أن يضحي عن أولاده . والله أعلم .

وبناء عليه اختلف العلماء هل يضحي الأب من مال الصغير أم من ماله هو ؟ فقال أبو حنيفة وأبو يوسف والمالكية بأن الأب يضحي عن صغيره من ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال ضحى عنه أبوه من ماله ، لكنهم قالوا لا يتصدق باللحم لأن الواجب هو إراقة الدم وأما التصدق باللحم فهو تطوع وتبرع وهذا لا يملكه الأب (١) وقال محمد وزفر من الحنفية والشافعية والحنابلة بأن الأب يضحي من ماله وليس من مال الصغير (٢).

(١) انظر البناية : ١١٧/٩ ، مجمع الأنهر : ٥١٦/٢ ، حاشية ابن عابدين :

٣١٦/٦ ، مواهب الجليل والتاج والاكلیل : ٢٣٩/٣ .

(٢) بدائع الصنائع : ٦٣/٥ ، تبیین الحقائق : ٣/٦ ، حاشية ابن عابدين :

٣١٧/٦ ، حاشية قليوبي وعسيرة : ٢٥٥/٤ ، نهاية المحتاج : ١٤٣/٨ ، ١٤٤ ،

مغنی المحتاج : ٢٨٣/٤ ، شرح منتهی الارادات : ٧٨/٢ ، المغنی والشرح

الكبير : ١٠٨ / ١١ .

واستدل القائلون بأن الأضحية تكون من مال الصغير إذا كان موسرا لأن العقل والبلوغ ليسا من شرائط وجوب الأضحية فلهذا كانت الأضحية على الابن، ولأنها عبادة .

واستدل المانعون بأن البلوغ والعقل من شرائط الوجوب فلا تجب الأضحية في مال الولد الصغير، وقيل كذلك بأنها في نفس الوقت إتلاف ومال الصغير يحفظ عن هذا والأب لا يملكه كالعقيد فلا يجوز له ذلك ولو ضحى عنه بماله ضمن .

وأرجح الرأي الأخير وذلك لأن هذه القرينة - وهي الأضحية وإن كانت عبادة إلا أنها لا تتأدى إلا بالإراقة ومعلوم أن الإراقة إتلاف لمال الصغير وهو تبرع وماسوف يعرف في الباب الآتي أن الأب مقيد بالتعريفات النافعة في مال ولده الصغير فوجب عليه حفظه من التبرعات وكما أن الصغير غير البالغ العاقل لا يفهم معنى العبادات لهذه الأسباب يرجح هذا الرأي . والله أعلم .

إلا أنه إذا ضحى الأب بأضحية واحدة وأشرك أهل بيته ومن بينهم أولاده في الأجر والثواب كان لهم ذلك وهو ما أثر فعله عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . فقد روى أحمد عن جابر قال : ذبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجوءين فلما وجههما قال : " إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض - على ملة إبراهيم حنيفا - وما أنا من المشركين " ^(١) " إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العلمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين " ^(٢) ، اللهم منك ولك عن محمد وأمه - بسم الله والله أكبر " ثم ذبح ، وفي رواية أخرى قال : " اللهم تقبل من محمد وآل محمد " ^(٣) مما يدل على أنه يجوز إشراك أهل البيت في الأضحية الواحدة

(١) من سورة الأنعام ، الآية ٧٩ . (٢) سورة الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) رواه أبو داود (الضحايا : باب ما يستحب من الضحايا) ٢٧٩٥ ، ٣ / ٢٣١ ، وابن ماجه (الأضاحي : أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٣١٢١ ، ٢ / ٩٠٤٣ ، والبيهقي من رواية أبي عياش عن جابر وأبو عياش لا يعرف ، ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط مسلم ، وروي الحديث بطرق أخرى عن أبي رافع وعائشة وغيرهما .

(تلخيص الحبير : ٤ / ١٤٣ ، نصب الراية : ٣ / ١٥١ - ١٥٣) .

وحكي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه كان يضحى بالشاة فجاءت بنته فتقول
عني ، فيقول وعنك .

قال أبو أيوب الأنصاري : " كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن
أهل بيته ثم تهاهى الناس بعد فصارت مباهاة ، فقلوه كنا نضحى بالشاة يريد أن الرجل
يذبحها عنه وعن أهل بيته يشركهم في الثواب وكذلك يفيد قوله " كنا نضحى " بأنه
يريد بذلك زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقد أتى بلفظ يقتضي التكرار ومثل
هذا مع تكراره لا يخفى في الأغلب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فلماذا لم يمنع منه
ولم ينكره دل على جوازه .^(١)

وهذا ما قال به جمهور العلماء وهو المذهب الوسط والعدل والله تعالى أعلم .

(١) انظر : المنتقى - الباجي - ٩٧ / ٣ ، نهاية المحتاج : ١٤٤ / ٨ ، قليوبي :

٢٥٥ / ٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٧٨ / ٢ .

البَابُ الثَّانِي

أَحْكَامُ الْإِبْنِ فِي الْيُوعِ

تمهيد في الولاية:١- تعريف الولاية:

الولاية بالكسر السلطان ، والولاية النصر^(١) .
 وقال ابن فارس : " الواو واللام والياء أصل صحيح يدل على القرب^(٢) " يقال
 ولي فلانا ولاية إذا نصره وأعانه^(٣) .
 هذا في اللغة ، أما عند الفقهاء : فقد قال الجرجاني : الولاية في الشرع :
 تنفيذ القول على الغير شاء الغير أو أبى^(٤) .

٢- أنواع الولاية:

الولاية نوعان :

- ١- ولاية على النفس : وهي رعاية القاصر من ناحية التزويج والتربية والحضانة
 وسيأتي الحديث عنها في مقدمة الباب القادم .
- ٢- ولاية على المال : وهي تخص التصرفات التي لها علاقة بالمال وهي مجال
 بحثنا في هذا الباب :

الولاية على المال :

ولاية المال هي سلطة التصرف فيه من غير حاجة إلى إجازة أحد ، وهي تثبت
 على الصغير من أجل حماية أمواله لعجزه عن التصرفات ، فشرعت الولاية على
 المال لأنها من باب الإعانة على البر ومن باب الإحسان ومن باب إعانة الضعيف
 وإغاثة اللهفان وكل ذلك حسن عقلا وشرعا^(٥) .

(١) لسان العرب ، مادة " ولي " : ٢٠ / ٢٨٨ و ٢٨٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة مادة " ولي " : ٦ / ١٤١ .

(٣) المصباح المنير مادة " الولي " : ٢ / ٦٧٢ .

(٤) التعريفات - للجرجاني - : ٢٥٤ .

وذكر نفس التعريف ابن عابدين في حاشيته : ٣ / ٥٥ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٥ .

٣- الولي على مال الصغير:

اتفقت كلمة الفقهاء على أن الأب هو أولى الأولياء بالولاية المالية،^(١) ولقد عللوا تقديم الأب بالإجماع بأن شفقة الأب فوق شفقة الكل .
ولأن الولاية ما شرعت إلا لمصلحة الصغير وليس هناك من يجزعي هذه المصلحة قبل الأب ولأن الولد جزء أبيه والإنسان شديد الحرص على رعاية نفسه وجزءه—
وقد قال القائل :

وإنما أولادنا بيننا . . أكبادنا تشي على الأرض

٤- الشروط التي يجب توفرها في الأب حتى تثبت له الولاية على المال :

وحتى تثبت للأب ولاية المال يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:^(٢)
أولا : أن يكون عاقلا بالغاً حراً وذلك لأن فاقد الأهلية أو ناقصها ليس أهلاً للولاية المالية على نفسه فلا يكون أهلاً للولاية المالية على غيره .
ثانيا : أن يكون مسلماً فإن كان الأب كافراً فلا تثبت له الولاية لقوله تعالى :
* ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً *^(٣)
ثالثا : أن يكون أميناً رشيداً غير مبذر وغير محجور عليه لأنه لو كان سفيفها فإنه لا يلي أمور نفسه فلا يلي أمور غيره من باب أولى، كما أن المحجور لا يلي أمور نفسه فكيف يلي أمور غيره ؟ .

(١) انظر: بدائع الصنائع: ١٥٥/٥، وحاشية ابن عابدين: ٢٦/٣، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: ٢٩٢/٣ و٢٩٣، والشرح الصغير: ٥٠٨/٤، نهاية المحتاج: ٣٦٣/٤ و٣٦٤، والمهذب: ٣٢٨/١، كشف القناع: ٤٦/٣ و٤٧ و٤٨
الولاية على النفس - أبوزهرة - ص ٧٣ .

(٢) انظر: بدائع الصنائع: ١٥٣/٥، الشرح الكبير: ٢٩٢/٣، نهاية المحتاج: ٣٢٢/٤، مغني المحتاج ج ٢/ ١٧٣، كشف القناع: ٤٦/٣ و٤٧ و٤٨، الأحوال الشخصية (أبوزهرة) ٤٦٩، المدخل لدراسة الشريعة: ٣٣٧، علاقة الآباء بالأبناء في الشريعة الإسلامية: ١٣١ .

(٣) سورة النساء، الآية ١٤١ .

رابعاً : أن يكون الأب ظاهراً عدالة لأن الفاسق لا يؤمن على المال لفسقه .

٥- بداية الولاية المالية للأب على الصغير وانتهاءها :^(١)

تبتدئ الولاية المالية للأب على أولاده الصغار منذ ولادتهم حتى يبلغوا سن الرشد ، وتنتهي بزوال سببها وهو الصغر وبلوغه سن الرشد في المال ، ويعرف الرشد عن طريق الاختبار والتجربة ، فإذا تبين بالتجربة رشده سلمت إليه أمواله وزالت الولاية عنه .

قال تعالى : ﴿ وابتلوا الييتى حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ﴾ .^(٢)

قال القرطبي : " وهذه الآية خطاب للجميع في بيان كيفية دفع أموالهم .^(٣)

٦- القاعدة العامة في تصرفات الأب في أموال ولده :

القاعدة العامة التي أجمعت عليها آراء الفقهاء^(٤) والتي يجب على الأب العمل بها في تصرفاته بأموال ولده هي : أن لا يتصرف الأب إلا بما فيه نظر ومصلحة للولد . ويدل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ ولا تقرموا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده ﴾ .^(٥)

(١) حاشية ابن عابدين : ٦ / ١٥٣ ، الشرح الصغير : ٤ / ٤٩٩ ، نهاية

المحتاج : ٤ / ٣٤٦ و ٣٤٧ ، كشاف القناع : ٣ / ٤٤٢ و ٤٤٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٣٤ .

(٤) انظر : تكملة فتح القدير : ٩ / ٢٥٤ ، بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٥ ، الشرح

الصغير : ٤ / ٥١٤ ، مواهب الجليل : ٥ / ٦٠ ، الخرشي : ٥ / ٢٩٧ ،

تحفة المحتاج : ٢ / ٢٢٩ و ٢٣٠ ، نهاية المحتاج : ٤ / ٣٦٤ ،

كشاف القناع : ٣ / ٤٤٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٥٢ .

قال القرطبي : " أبي بما فيه صلاحه وتشميره وذلك بحفظ أصوله وتشمير فروعه ^(١) .
وقال أبو السمود : " وإن الخطاب للأولياء والأوصياء في حفظ وتشمير مال البيت ^(٢) .
واستدلوا لهذه القاعدة أيضا بالحديث الذي روي عن عبادة بن الصامت
- رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا ضرر ولا ضرار ^(٣) .
وبالحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو مرفوعا أنه عليه الصلاة والسلام قال :
" ليس بنا من لم يرحم صغيرنا ^(٤) .
فظاهر من الحديث الأول أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الضرر مطلقا ومنه
يتضح أن الإضرار بالصغير ليس من المرحمة في شيء ، فوجب التصرف في مال الصغير
بالنظر والمصلحة وبما ليس فيه ضرر عليه .

-
- (١) الجاسع لأحكام القرآن : ١٣٤ / ٧ .
(٢) تفسير أبي السمود : ١٩٩ / ٣ بتصرف .
(٣) رواه ابن ماجه (الأحكام : من بني في حقه ما يضر بجاره) ٢٣٤١ ، ٢٨٤ / ٢ ، وفيه انقطاع .
ورواه مالك في الموطأ : ٢ / ٧٤٥ مرسلا .
وأخرجه أحمد وعبد الرزاق والطبراني وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أقوى
منه والدارقطني من وجه آخر .
وأخرجه الدارقطني والحاكم من حديث أبي سعيد .
وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة وأخرجه أبو داود في المراسيل
من طريق واسع بن حبان عن أبي لبابة وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة ،
وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن واسع وابن حبان عن جابر
موصولا والطبراني من حديث ثعلبة بن أبي مالك ، وأخرجه الطبراني في
الأوسط والدارقطني من حديث عائشة .
(تلخيص الحبير : ١٩٨ / ٤ ، نصب الراية : ٣٨٤-٣٨٦ ، الدراية : ٢٨٢ / ٢)
(٤) رواه الترمذي (البر : باب ماجاء في رحمة الصبيان) ١٩١٩ ، ٣٢١ / ٤ ،
وقال عنه : بأنه حديث غريب .

وسواء على هذه القاعدة ندرت الأحكام الآتية التي تبين حدود تصرفات الأب في مال ولده: (١)

أولا : أن الأب لا يجوز له مباشرة التصرفات والعقود الضارة بالولد ضررا محضا مثل الهبة والصدقة وسائر التبرعات أو الشراء بغبن فاحش وفي هذه الحالة يكون تصرفه باطلا .

ثانيا : أن للأب مباشرة العقود والتصرفات النافعة مثل : قبول الهبة والوصية والصدقة لأن ذلك نفع محض للولد فيملكه الأب .

ثالثا : العقود والتصرفات الدائرة بين النفع والضرر مثل البيع والشراء، والإجارة وغيرها فلقد قال أكثر الفقهاء بأنه يجوز للأب مباشرتها برأيه واجتهاده لو فور شفقتة وحرصه على مصلحة ولده الصغير.

رابعا : على الأب أن لا يخطر ببال ولده الصغير وتتمثل المخاطرة بالسفر بالمال في طريق خطر دون ضرورة لذلك ، أو عدم الإحتياط الكافي في السفر وما إلى ذلك .

خامسا : ويستحب للأب التجارة بمال الصغير بقصد تنميته لأن ذلك أولى من ترك المال تأكله الصدقة واستدلوا على ذلك بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " من ولي يتيما فليتجر لـه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " (٢).

(١) انظر: حاشية ابن عابدين : ٥/٥٢٨ و ٥٢٩ ، تكملة فتح القدير : ٨/٧٨ ،
وجامع أحكام الصغار : ٢/٢٦١ ، الشرح الكبير : ٣/٢٩٩ ، المهذب : ١/٣٢٨ ،
والمجموع : ١٣/٣٥٣ ، مغني المحتاج : ٢/١٧٤ ، كشف القناع : ٣/٤٤٦ و ٤٤٩
شرح منتهى الإرادات : ٢/٢٩٢ .

(٢) رواه الترمذي (الزكاة : باب ما جاء في زكاة مال اليتيم) ٦٤١ ، ٣/٣٢ ،
وقال : وفي إسناده مقال .

ورواه الدارقطني والبيهقي وفي إسنادهما المثنى بن الصباح وهو ضعيف ،

(تلخيص الحبير : ٢ / ١٥٧) .

وبما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : * اتجروا في أموال
اليتامى لئلا تأكلها الصدقة (١).

فالحديث السابق وهذا الأثر يأمران الأب بالإتجار في أموال الصغير لتتميتها
وحتى لا تأتي عليها الزكاة فلا تبقى منها شيئا .

سادسا : إن احتاج الولد الصغير للنفقة فعلى الأب الإنفاق عليه دون
إسراف ولا تبذير. (٢)

٧- أنواع الأباء من حيث تصرفهم في أموال أولادهم

الأب مقدم على جميع الأولياء لوفور شفقتة كما سبق أيضا ، لكن الآباء ليسوا
جميعا في درجة واحدة بالنسبة للتصرف في أموال أولادهم ، بل هم مختلفون
بحسب صفاتهم ، لأن الأب إما أن يكون حسن التدبير والا اختيار غير مبذر وغير متلف .

وإما أن يكون سيئ التدبير لكنه غير مبذر وغير متلف وغير خائن .

وإما أن يكون سيئ التدبير ومبذر ومتلف غير مأمون على مال ولده .

لهذا قسم الأب الى ثلاثة أنواع :

النوع الأول :

وهو أن يكون حسن التدبير غير مبذر ولا متلف : وهذا يكون له مطلق التصرف
في أموال ولده ، يتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات التي يملكها في أمواله الشخصية
ولا يستثنى من ذلك إلا التصرفات التي هي من نوع التبرع وما في معنى التبرع لأنها

(١) رواه مالك في الموطأ (الزكاة) : ٢ / ٢٥١ .

ورواه الطبراني عن أنس مرفوعا ، ورواه البيهقي من حديث سعيد بن المسيب
عن عمر موقوفا عليه مثله وقال : إسناد صحيح .

(تلخيص الحبير : ٢ / ١٥٨) .

(٢) ملاحظة : سوف أنقل هذه الفروع وغيرها في سباحة هذا الباب إن شاء

الله تعالى .

تعتبر ضررا محضا وولاية الأب هي للمصلحة كما سبق إيضاحه .

النوع الثاني :

أب سيئ التدبير لكنه غير مبذر وغير متلف وغير خائن وهذا تثبت له الولاية ولا تسلب عنه إلا أنه نظرا لسوء تدبيره وفساد رأيه تتوقف تصرفاته في مال صغيره على المصلحة الظاهرة فإن كانت المصلحة ظاهرة واضحة في التصرف نفذ ولا لم ينفذ .

النوع الثالث :

أب سيئ التدبير مبذر متلف غير مأمون على مال ولده وهذا لا تثبت له الولاية المالية على ولده الصغير لأنه لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب أولى .

— الفصل الأول —

* ففى البيع *

فى هذا الفصل سأتناول المباحث الآتية :
 الأول منها : أبحث فيه تصرف الأب فى مال ولده بالبيع والشراء .
 والثانى : فى تولي الأب طرفي عقد البيع .
 أما الثالث : فهو فى أكل الأب من مال ولده ومدى جواز ذلك .

— المبحث الأول —

* تصرف الأب فى مال ولده بأنواع البيوع المختلفة *

سبق وأن قرر فى مقدمة الباب أن للأب مطلق التصرف فى مال ولده بالبيع والشراء على ما تقتضيه المصلحة والفائدة للولد .
 فلأب أن يبيع مال الصغير منقولا كان أو عقارا وأن يشتري له ماشاء ما فيه مصلحة بشروط سوف أفصلها فيما يلى ، وأتبع ذلك بمسائل متعلقة بهذا المبحث فى المضاربة والإعارة والشفعة وغيرها من القضايا التى سوف أتعرض لها .
 وسأتناول محتويات هذا المبحث فى المسائل التالية :

المسألة الأولى : بيع الأب عقار ولده :

وجود العقار من مصالح الولد وفوائده ، لكن بيعه قد يؤدي إلى فوات مثل هذه الفوائد والمصالح ، لهذا اختلفت آراء فقهاء المذاهب الإسلامية فى مدى جواز بيع الأب عقار ولده فمنهم من جوز ذلك مطلقا .
 ومنهم من قيد ذلك بشروط وحالات خاصة .
 وفيما يلى تفصيل ذلك :

١- قال الحنفية " إذا باع الأب عقارا لصغير من أجنبى بمثل القيمة أو بغيره يسير

فالمسألة على ثلاثة أوجه :

أما أن يكون الأب محمدا عند الناس أو مستورا الحال أو كان فاسدا ، ففى

الوجه الأول والثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له أن ينقض لأن للأب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز .

وفي الوجه الثالث وهو ما إذا كان الأب فاسدا إن باع العقار فلا يجوز حتى لو كبر الابن كان له أن ينقض وهو المختار إلا إذا كان خيرا للصغير بأن باع بضعف قيمته^(١)

٢- وقال المالكية : * ولأب البيع لمال ولده المحجور له مطلقا^(٢) ريعا أو غيره وإن لم يذكر السبب بل وإن لم يكن له سبب لحمله على السداد عند كثير من أهل العلم^(٣) .

أما غير الأب من الأولياء فقد قيدوا البيع بوجود أسباب عديدة يرجع إليهما في كتبهم^(٤) .

٣ - وقال الشافعية : * ولا يبيع عقاره لأن العقار أسلم وأنفع مما عداه إلا الحاجة من كسوة أو نفقة ونحوهما بأن لم تف غلة العقار بذلك ولم يجد من يقرضه أو لم يسر للمصلحة في الاقتراض ، أو خوف خراب . . . أو غبطة ظاهرة كبيعته بزيادة على ثمن مثله وهو يجد مثله لبعضه أو خيرا منه ب كله^(٥) .

٤ - وقال الحنابلة : * ولولي صغير بيع عقاره لمصلحة وأنواع المصلحة كثيرة عندهم : لكونه في مكان لا غلة فيه أو هي يسيرة أوله جارسوه أو ليعمر له عقاره الآخر ولو بلا ضرورة أو زيادة على ثمن مثله^(٦) .

-
- (١) جامع أحكام الصفار : ٢ / ٢٥٤ و ٢٥٥ .
 (٢) الريع : يقصدون به العقار والمنزل (المصباح المنير : ١ / ٢١٦) .
 (٣) حاشية الدسوقي : ٢٩٩ / ٣ ، والخرشي : ٢٩٧ / ٥ .
 (٤) حاشية الدسوقي : ٣ / ٣٠٢ و ٣٠٣ .
 (٥) نهاية المحتاج : ٤ / ٣٦٠ ومغني المحتاج : ٢ / ١٧٥ ، وروضة الطالبين ١٨٧ / ٤ ، وحاشية قليوبي : ٢ / ٣٠٤ .
 (٦) شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٣٩٣ ، كشف القناع : ٣ / ٤٥١ .

وبالنظر في أقوال المذاهب يرى أن كل مذهب أخذ اتجاهًا معينًا في إجازة بيع الأب عقار ولده على النحو التالي :

فملخص قول الحنفية أن لا يكون البيع بغبن فاحش وأن يكون البيع صادرًا من أب محمود عند الناس أو على الأقل مستور الحال .

وقال المالكية ، أن للأب بيع عقار الصغير مطلقًا وإن لم يذكر السبب أو حتى لم يكن هناك سببه ما لأن تصرف الأب لولده محمول على الشفقة والنظر والسداد . أما الشافعية فقالوا لا يبيع عقاره إلا لحاجة أو غبطة وأخيرًا الحنابلة في أصح أقوالهم : أن لا يبيع عقاره إلا لمصلحة لكن يمكن بتطبيق القاعدة العامة التي سبق ذكرها في مقدمة الباب وهي " في أن لا يتصرف الأب إلا بما فيه نظر ومصلحة للولد " فعلى هذا الأساس يمكن القول : أن الأب الذي تتوفر فيه شروط الولاية بحيث يكون محمودًا عند الناس أو على الأقل مستورًا يجوز بيعه عقار ولده إن كان في هذا البيع ضرورة أو حاجة أو على الأقل مصلحة في ذلك للولد .

أما إن كان هناك ضرر أو لم تكن مصلحة في البيع فلا يجوز بيعه ، لأن فسي ذلك تفويتًا للعقار الذي فيه الفائدة الباقية والنفع الدائم للولد .

وأما ما أشار إليه بعض الفقهاء من أن الأب إذا كان فاسد التدبير لا يجوز له التصرف ببيع العقار فهذا شرط أساسي من شروط الولاية حيث هذا النوع من الناس لا يصح توليته فضلًا عن جواز تصرفه .

وفما يلي تلخيص لأهم حالات الضرورة أو الحاجة أو المصلحة والغبطة التي ذكرها العلماء في جواز بيع عقار الولد على اختلاف آرائهم وتعليلاتهم :

١- إذا كان الولد بحاجة إلى كسوة أو نفقة ولم يجد مقرضًا .

٢- ثقل الخراج .

٣- خوف الخراب أو الهلاك ونحوه .

٤- حاجة عمارة أسلاكه وليس له غير هذا العقار يمكنه التصرف فيه .

٥- لقضاء دين حل أجله .

- ٦- كون العقار في مكان لا ينتفع به .
 ٧- لكون العقار نفعه قليلا وفي بيعه مصلحة وغبطة بأن يشتري له بشئ عقارا
 أكثر نفعاً للولد .
 ٨- كون الدار في مكان يتضرر الغلام بالمقام فيه كسوء الجوار فيبيعه ويشتري
 له دارا يصلح للولد الإقامة فيها .
 ٩- وكذلك إذا رأى الأب شيئا في شرائه نفع للصغير ولا يمكن شراؤه إلا ببيع
 عقاره .

- ١٠- لإرادة شريكه بيعا فيما لا ينقسم ولا مال له يشتري له به حصة الشريك .
 ١١- خشية انتقال العماراة عنه فيصير منفردا عنها .
 هذه أهم الدواعي التي ذكرها الفقهاء وتبقى هناك أسباب أخرى كثيرة لا ينحصر
 ذكرها لكن تبقى المعبرة في جواز بيع الأب عقار ولده على أن يكون في البيع حظ
 ومصلحة له .

(*)
المسألة الثانية: تصرف الأب في مال ولده بالمضاربة:

ليس هناك خلاف بين الفقهاء في أن يضارب الأب بمال ولده وذلك لأن المضاربة
 نوع من الإتجار بمال الولد والإتجار في مال الولد مندوب إليه كما سبق إيضاحه فسي
 مقدمة هذا الباب .

وفيا يلي طائفة لأقوال أرباب المذاهب في هذه المسألة :
 قال الحنفية : * وله - أي للأب - أن يجعل ماله - أي الولد - مضاربة (١) .

(*) المضاربة : - وتعرف بالقراض عند بعض الفقهاء - : هي عقد شركة في الربح

بمال من الرجل وعمل من آخر . (التعريفات : ٢١٨) .

(١) بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ ، وجامع أحكام الصغار : ٣ / ٩٨ وما بعد ها ،

وحاشية ابن عابدين : ٥ / ٦٤٧ .

قال المالكية : * للوصي دفع مال الموصى عليه للغير يعمل فيه قراضاً أو إبطاً (١)
 وسئل الإمام مالك * أفيعطى مال اليتيم مضاربة ، قال نعم (٢) .
 وقال الشافعية : * ويجوز لولي الطفل والمجنون أن يقارض بهما (٣) .
 وقال الحنابلة : * ولأب وغيره مضاربه له - أي الإجارة - بماله (٤) .
 واستدلوا لذلك بما يلي (٥) :

أولاً : بقوله تعالى : * يسألونك عن اليتيم قل إصلاح لهم خير * (٦)
 فمقتضى هذه الآية ندب الإستثمار والمضاربة في مال الولد .

وثانياً : لما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : * من ولي يتيماً له فليتجرله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة (٧) ،
 فلقد أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - في هذا الحديث بالإجارة في مال اليتيم
 والمضاربة هي نوع من الإجارة .

ولأن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أبضعت (٨) مال محمد بن أبي بكر
 - رضي الله عنهما - في البحر (٨) .

وروى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه أعطى مال يتيماً مضاربة (٩) .

(١) الشرح الصغير : ٦١٠ و ٦٠٩ / ٤ .

(٢) المدونة : ٣١٤ / ٥ .

(٣) منهاج الطالبين وحاشية قليوبي : ٥٤ / ٣ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٢٩٢ / ٢ ، وكشاف القناع : ٤٤٩ / ٣ .

(٥) انظر : المبسوط : ١٩١٨ / ٢٢ ، وجامع أحكام الصغار : ٩٧ / ٣ ، ومغنى المحتاج :

١٧٤ / ٢ ، وجامع أحكام القرآن : ٦٣ / ٣ ، وكشاف القناع : ٤٤٩ / ٢ ، وشرح منتهى

الإرادات : ٢٩٢ / ٢ .

(٦) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠ .

(٧) سبق تخريج الحديث ص ٩٨ .

(*) الإبطاع : معناه دفع المال إلى من يتجر فيه والربح كله للولد (المغنى : ٢٩٣ / ٤)

(٨) انظر : المغنى : ٢٩٣ / ٤ ، وكشاف القناع : ٤٤٩ / ٣ .

(٩) الموطأ : ٦٨٧ / ٢ ، المغنى والشرح الكبير : ٢٢ / ٥ ، وسوعة فقه عمر بن الخطاب :

ثالثا : لأن الولي نائب عن محجوره في كل ما فيه مصلحته والمضاربة فيها حظ ومصلحة له ولتكون نفقته من فاضله وربحه كما يفعل البالغون في أموالهم وأموال من يعز عليهم من أولادهم .

فمن مجموع هذه الأدلة يتضح جواز بل أنه من الواجب على الأب أن يتجرر وأن يضارب بمال ولده حتى يضمن نساءه واستثماره وبالتالي لا تأكله الصدقة - أي الزكاة - في فروع بعض أحكام مضاربة الأب في مال ولده :

١- على الأب أن لا يتجرر إلا في المواضع الآمنة ولا يدفعه إلا لأمين ولا يغسرو بماله ، وذلك طبقا للقاعدة السابقة في حفظ مال الولد وصيانتة^(١) .

٢- للأب مضاربتة بمال ولده بنفسه أو أن يدفعه لغيره .

فإذا ضارب الأب بمال ولده بنفسه فإن الربح يكون كله للولد لأنه نساء ماله فلا يستحقه غيره إلا بعقد ، الأمر الذي لم يحصل لكن يحل له الربح فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدق فلا بد من الإشهاد ، فإن أشهد على تصرفه بأنسه مضاربة جاز له الربح قضاء وإن لم يشهد لا يصدق القاضي فلا يجيز له أخذ الربح^(٢) .

٣- وللأب أن يدفع مال صغيره لمن يتجر فيه مضاربة بجزء معلوم من الربح^(٣) .

٤- ويجوز للأب إبطاع مال ولده لما روى عن عائشة في الحديث السابق الذكر ، ولأنه إذا جاز دفعه بجزء من الربح فدفعه إلى من يوفر الربح أولى^(٤) .

(١) المغنى : ٢ / ٢٩٣ ، ومغنى المحتاج : ٢ / ١٧٤ .

(٢) جامع أحكام الصغار : ٣ / ٩٨ ، ٩٧ ، وبدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ ،

كشف القناع : ٣ / ٤٦٩ .

(٣) كشف القناع : ٣ / ٤٤٩ ، والشرح الصغير : ٤ / ٦٠٩ .

(٤) المغنى : ٤ / ٢٩٣ ، والشرح الصغير : ٤ / ٦١٠ .

المسألة الثالثة: تصرف الأب في مال ولده بالقرض (*)

لقد اختلفت أقوال المذاهب في إقراض الأب مال ولده ، فمنهم من لم يجزه مطلقا ومنهم من أجاز به شروط ، وفيما يلي بعض من أقوالهم :-

قال الحنفية : " الوصي لا يملك إقراض مال اليتيم ، والقاضي يملك ، واختلفوا في الأب ، والأصح أن الأب بمنزلة الوصي (١)

وقالوا أيضا : " وفي الأب روايتان :

وفي الرواية الظاهرة يقول : لا يملك الإقراض ، لأنه تبرع ، وليس للصغير فيه منفعة ظاهرة ، وفي هذه الرواية إشارة إلى أن للأب ذلك لأنه غير متهم في حق ولده .

والظاهر أن لا يقرض إلا من يملك الاسترداد منه متى شاء فهو بمنزلة القاضي في ذلك ، وللقاضي ولاية الإقراض في مال اليتيم لتسكنه من الاسترداد متى شاء فكذلك الأب له ذلك (٢)

وقال الشافعية : " ولا يودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة لأنه يخرج من يده فلم يجز (٣)

وقال الحنابلة : " وله قرضه لمصلحته فيه (٤)

وبالنظر في أقوال المذاهب يلاحظ الآتي :

أن الرواية الظاهرة عند الحنفية تمنع إقراض مال الصغير واستدلوا على ذلك :

(*) القرض : هو ما تعطيه غيرك من المال لتقضاء (المصباح المنير: ٢/ ٤٩٨) .

(١) جامع أحكام الصغار: ٢/ ٢٧٣ ، وبدائع الصنائع : ١٥٣/٥ .

(٢) المبسوط : ٢/ ١٠٣ ، وحاشية ابن عابدين : ٥٢٨/٥ و ٥٢٩ .

(٣) المجموع : ١٣ / ٣٥٤ ، ونهاية المحتاج : ٤ / ٢٢٤ .

(٤) كشف القناع : ٣/ ٤٤٩ .

بأن القرض نوع من التبرع ، وقد عرفنا سابقا أن عقود التبرعات متنوعة في أسواق الصغير .

وكذلك لأنه ليس للصغير فيها مصلحة أو منفعة ظاهرة (١) .

وفي الرواية الأخرى عند هم أنه لا يملك إقراضه إلا من يمكنه استرداده منه والقاضي لقسوة سلطته له ذلك وكذلك الأب لأن له الإيداع .

أما الشافعية والحنابلة فهم يقولون : بأنه يقرضه إذا كانت هناك حاجة أو مصلحة في إقراض ماله أقرضه وإلا فلا (٢) .

واعتمد هؤلاء على القاعدة التي تقول في أن تصرف الأب في مال ولده بالمصلحة . وبالنظر في أقوال هؤلاء العلماء وأدلتهم يمكن القول بأن القرض هو فعلا من العقود التبرعية وعلم من مقدمة الباب أن عقود التبرعات من التصرفات الضارة بالضرر المحض الممنوع منها الأب في مال ولده .

لكن قد تكون في الإقراض مصلحة أو حاجة ماسة للولد ، وعليه :

فلا يمكن المنع من القرض مطلقا ولا إيجابته مطلقا وأقول أنه متى اضطر الأب إلى إقراض مال ولده أقرضه وإن لم يكن في حاجة إلى مثل هذا التصرف ولا يعود بالفائدة على الولد فلا يقدم عليه . والله أعلم .

وفينا يلي الحالات التي ذكرها العلماء والتي تبيح للأب عند حصولها إقراض مال ولده .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٣ ، وحاشية ابن عابدين : ٥ / ٥٢٩ ، والأحوال الشخصية (أبوزهرة) : ص ٤٧١ ، والنسب وآثاره : ص ٩٩ ، وعلاقة الآباء بالأبناء : ص ١٣٤ ، والمعاملات الشرعية المالية : ص ٢٣٥ .

(٢) كشف القناع : ٣ / ٤٤٩ و ٤٥٠ ، ومغنى المحتاج : ٢ / ١١٨ ، ونهاية المحتاج : ٤ / ٢٢٦ .

بيان الحالات التي يقرض فيها مال الصبي :

- ١- أن يكون للولد مال في بلد فيريد الولي نقله إلى بلد آخر، فيقرضه الولي من رجل في ذلك البلد ليقتضيه بدله في بلده ، يقصد بذلك حفظه من الضرر والمخاطرة في نقله ، أو يخاف عليه الهلاك من نهب أو غرق ^(١) .
- ٢- أو يكون المال مما يتلف بتطاول مدته أو يكون حديثه خيرا من قديمه كالحنطة ونحوها فيقرضه الولي خوفا من السوس أو خوفا من أن تنقص قيمته ^(٢) . ويمكن القياس على هذا ، لكن حتى يتم القرض لابد من توفر الشروط التالية ^(٣) :
- ١- لا يجوز قرض مال الولد إلا لملي أمين وذلك حتى لا يعرضه للتلف لأن غير الأمين يجحد وغير الملي لا يمكن أخذ البذل منه .
- ٢- ولا يقرضه الولي لمروءة أو مكافأة لأنه لا حظ للولد في ذلك .
- ٣- أن لا يقرضه إلا ممن يملك الإسترداد منه متى شاء .
- ٤- وإن اقترض الأب مال ولده ورأى أخذ الرهن عليه أخذ لأن ذلك أوثق ، وإن رأى ترك الرهن لم يأخذ .

فروع :

الفرع الأول :

إن دعت الحاجة إلى الاقتراض للولد فيجوز ذلك للأب مثل أن يكون الولد فسي حاجة للنفقة عليه والكسوة أو النفقة على عقاره المتهدم إذا كان له مال غائب فتوقع قدومه ، أو شجرة ينتظرها يفي بها ذلك ، وإن لم يكن له شيء ينتظر فلاحظ له فسي الاقتراض بل يبيع عليه شيئا من أصوله ويصرف في نفقته ^(٤) .

(١) كشف القناع : ٤٤٩/٣ ، والمجموع : ١٣ / ٣٥٤ .

(٢) كشف القناع : ٣ / ٤٤٩ .

(٣) أنظر المراجع السابقة .

(٤) تكملة المجموع : ١٣ / ٣٥٤ .

الفرع الثاني :

إن الوصي - والحاكم - لا يملك أن يقتصر من مال الولد شيئا لنفسه كما لا يشتري من نفسه ولا يبيع لها للتهمة ، وظاهره أن الأب له ذلك لعدم التهمة .^(١)

(٢)
المسألة الرابعة : تصرف الأب في مال ولده بالإعارة :

رغم أن الإعارة من أنواع التبرعات إلا أنه اختلف العلماء في مدى جواز إعارة الأب مال ولده .

وقد اختلفت آراء الحنفية في ذلك :

فمنهم من قال بأنه ليس للوالد الصغير أن يعير متاع ولده الصغير^(٣) .

وبعضهم قال بأن الأب يملك إعارة مال اليتيم وذلك لعدم البدل^(٤) .

وبالنظر في الإعارة نجد أنها من العقود التي هي في معنى التبرع وقد عرفنا سابقا

أن عقود التبرعات متنوعة في مال الولد لأن التبرع لا يكون إلا من المالك .

ولأن لا فائدة للولد في إعارة ماله لعدم البدل ولأنه قد يفوت عليه بعض مصالح

ماله .

وكذلك لأنه إذا كانت الإعارة تعطى للإجارة فإن ذلك يكون تصرفا ضارا ضررا

محضا فيثبت أنه لا مصلحة فيه فيبطل^(٥) .

(١) كشف القناع : ٣ / ٤٥٠ .

(٢) تعريف الإعارة : تملك المنافع بغير عوض (التعريفات : ص ١٠) .

(٣) انظر جامع أحكام الصغار : ٢ / ١٩٣ .

(٤) جامع أحكام الصغار : ٢ / ١٩٦ ، البدائع : ٥ / ١٥٤ ، حاشية

ابن عابدين : ٥ / ٦٨٤ .

(٥) انظر المراجع السابق ذكرها .

والموسوعة الفقهية (بإشراف أبوزهرة) : ١ / ١٩١ .

لكن قال بعض المحدثين بأنه يجوز أن يعير الأب مال الصغير إذا كان العرف يجري بذلك كإعارة آلة غير معدة للاستغلال لمن جرى العرف بإعارتها له ولا يقال أن في هذه الإعارة معنى التبرع وهو ضرر وذلك لأنه لا ضرر في هذه الإعارة حيث لا تعد الآلة للاستغلال .

ولأن هذا من باب تبادل الخدمات بين الناس في العرف فإذا أعار الأب مال الصغير اليوم استعار له غدا وهو مرجوح . والله أعلم .^(١)

إعارة نفس الصغير:

أما إعارة نفس الصغير فقالوا أن للأب إعارته إذا لم يضر بالصبي وكان ذلك في تعليم الحرفة بأن دفعه إلى أستاذ ليعلمه الحرفة ويخدم أستاذه أما إذا كان بخلاف ذلك فلا يجوز . والله أعلم .^(٢)

المسألة الخامسة : تصرف الأب في مال ولده بالشفعة^(٣) :

الشفعة ثبت للصغير والكبير وذلك لما فيها من المصلحة في إزالة الضرر، والأب يأخذ بالشفعة أو يترك حسب المصلحة ومن المتفق عليه رفع الضرر عن الصغير لهذا كان على الأب إتباع المصلحة في الأخذ بالشفعة أو تركها وهذا ما اتفقت عليه آراء المذاهب وفيما يلي أقوالهم :

فقد قال محمد بن الحنفية^(٤) : " أن الصغير والكبير في استحقاق الشفعة سواء ،

(١) انظر : الموسوعة الفقهية : ١ / ١٩١ ، وأحكام الأسرة في الإسلام (شلبي) :

٧٩١ ، وحاشية قليوبي : ٣ / ١٨ ، بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ .

(٢) انظر : جامع أحكام الصغار : ٢ / ١٩٦ ، مغني المحتاج : ٢ / ٢٦٤ .

(٣) تعريف الشفعة : هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه

من يد من انتقلت إليه . (المغني والشرح الكبير : ٥ / ٤٥٩) .

(٤) انظر : المبسوط : ١٢ / ٩٤٩٣ ، جامع أحكام الصغار : ٣ / ٧٧ ، ٨٠ .

ثم إذا وجبت الشفعة للصغير فالذى يقوم بالطلب والأخذ من قام مقامه شرعا فـسـى
استيفاء حقوقه وهو أبوه . . .

وقال المالكية : " والولي بالشفعة له الأخذ بالشفعة لمحجوره السفه أو الصبي
أو المجنون إذا باع شريكه المحجور^(١) .

وقال الشافعية : " ويأخذ له بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة^(٢) .

وقال الحنابلة : " . . . وعلم منه ثبوت الشفعة للمولي عليه لعموم الأخبار
وأن الولي يطك الأخذ بها دون العفو عنها^(٣) .

ما سبق يتضح أن الفقهاء قد أجمعوا على أن الأب يأخذ بالشفعة لولده . إن
رأى في ذلك المصلحة ، لكنهم اختلفوا هل له العفو وإسقاط الشفعة ؟

فقال جمهور العلماء : إن رأى في ذلك المصلحة والنظر فيجوز له إبطالها لحظ
أو فقر وإلا فلا تبطل وللصبي الأخذ بها إذا بلغ^(٤) .

أما المذهب عند الحنابلة وعند محمد وزفر من الحنفية فقالوا لا حق للأب في
إبطال حق الصغير في الشفعة وذلك لأن في الأخذ تحصيلًا واستبقاءً للحق بخلاف
الإسقاط ففيه تفويت وضرر على الصغير ، فلا يجوز^(٥) .

وأرجح الرأي الأول القائل بأن للأب ترك الشفعة لأنه قد تكون المصلحة فـسـى
الترك وتصرفات الأب منوطة بالمصلحة ، لكن متى رأى الأب الحظ في الأخذ
يلزمه ، لأن عليه الإحتياط والأخذ بما فيه الحظ . والله أعلم .

(١) الشرح الصغير : ١١٨/٥ .

(٢) نهاية المحتاج : ٣٦٧/٤ ، ومغني المحتاج : ١٧٦/٢ .

(٣) شرح منتهى الإرادات : ٤٣٨/٢ و ٤٣٩ .

(٤) المبسوط : ٩٣/١٤ ، حاشية الدسوقي : ٣٠١/٣ ، نهاية المحتاج : ٣٦٤/٤ ،

والمجموع : ١٣ / ٣٥٠ .

(٥) شرح منتهى الإرادات : ٤٣٨/٢ و ٤٣٩ ، المبسوط : ٩٤/١٤ ، جامع

أحكام الصفار : ٣ / ٨٠ .

ومن المسائل المتعلقة بالشفعة :

شراء الأب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعيها فقد قالوا : بأنه إن لم يكن للصبي في الأخذ ضرر بأن وقع شراء الأب الدار بمثل القيمة أو بأكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه لا يكون للصغير الشفعة إذا بلغ وإن كان للصغير في هذا الأخذ ضرر بأن وقع شراء الأب بأكثر من القيمة بمقدار لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة إذا بلغ (١).

وكذلك لو باع الأب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعيها فلم يطلب الأب الشفعة للصغير، لا تبطل الشفعة للصغير حتى لو بلغ الصغير كان له أن يأخذها (٢).

(*)

المسألة السادسة : تصرف الأب في مال ولده بالرهن :

إذا كان الولد في حاجة إلى الدين جاز للأب أن يرهن ماله عند جمهور العلماء .

فقد قال الحنفية : * وله أن يرهن ماله بدينه لأن الرهن من توابع التجارة (٣).

وقال المالكية : * يجوز للأب أن يرهن مال محجوره في دين استدانه على

المحجور لمصلحته كالطعام (٤).

وقال الشافعية : * ولا يرهن الولي مال الصبي ولا يرتهن له إلا لضرورة أو غبطة

ظاهرة (٥).

(١) جامع أحكام الصفار : ٨٥ / ٣ ،

(٢) المبسوط : ١٤ / ١٥٥ ، جامع أحكام الصفار : ٨٤ - ٨٥ / ٣ ،

(*) الرهن : حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين (التعريفات : ١١٣) .

(٣) بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ ، حاشية ابن عابدين : ٦ / ٤٩٥ .

(٤) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٣ / ٢٣٢ ، والشرح الصغير : ٢ / ١٣٠ .

(٥) منهاج الطالبين : ٢ / ٢٦٢ ، والمهذب : ١ / ٣٣٠ .

وقال الحنابلة : * وللأب أن يرهن ماله لنفسه ^(١).

من الملاحظ أن كلمة الفقهاء قد اتفقت على أنه يجوز للأب أن يرهن مال ولده في دين على الولد لكن بشرط أن تدعو لذلك ضرورة أو مصلحة وقد استدلوا على ذلك بقولهم : وإن في ذلك مصلحة وحظا للصغير فهو نوع من وفاء الدين الثابت على الصغير وللأب هذا الوفاء ، ولأن الرهن من توابع التجارة لأن التاجر يحتاج إليه ، فضلا عن ذلك فهو تصرف لم يتبين ضرره حتى يقال بمنعه ^(٢).

وفيما يلي ذكر لأهم أوجه الضرورة أو المصلحة التي يجوز فيها الرهن التي ذكرها الفقهاء في كتبهم ^(٣) :

مثال الضرورة : أن يرهن على ما يقترضه لحاجة النفقة أو الكسوة ليوفي ما ينتظر من حلول دين ، وأن يرهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب .
ومثاله أيضا في الغبطة أن يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسائية وهو يساوي مائتين وأن يرهن على ثمن ما يبيعه نسائية بغبطة .

بدي جواز رهن الأب في دين عليه من مال ولده :

فقد قال جمهور العلماء ^(٤) بجواز رهن الأب مال ابنه الصغير بدين نفسه وذلك لأن التهمة منتفية بين الوالد وولده ولا يجوز ذلك لغير الأب .
واستدلوا أيضا بالاستحسان وذلك أن هذا الرهن وإن كان من مال الولد فهو يشبه الإيداع بل هو أقوى منه ، لأن الوديعة إن هلكت تهلك غير مضمونة ، والمرهون إن هلك يهلك مضمونا بالأقل من القيمة ومن الدين ، وإن كان الإيداع قد جاز مع ذلك فأولى أن يجوز الرهن .

(١) كشف القناع : ٤٥٠ / ٢ ، وشرح منتهى الإرادات : ٢ / ٢٩٢ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر : المدونة : ٣١٤ / ٥ ، وحاشية الدسوقي : ٢٣٢ / ٣ ، بدائية

المجتهد : ٢٠٤ / ٢ ، منهاج الطالبين : ٢٦٢ / ٢ .

(٤) انظر : المبسوط : ١٣ / ٢١ ، حاشية ابن عابدين : ٤٩٥ / ٦ ، حاشية الدسوقي :

٢٣٢ / ٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٢٩٢ .

واستدلوا أيضا بأنه مادام قد جاز للأب بيعه مال الصغير لنفسه فكذلك يجوز له رهن ماله .

وعند أبي يوسف وزفر لا يجوز للأب أن يرهن بدين عليه مال ولده .
واستدلوا بالقياس لأنه يؤدي إلى أن يوفي الأب دينه من مال الصغير وهو لا يجوز لأنه ضرر محض به .^(١)

وأرجح الرأي الأول لقوة أدلته . والله أعلم .

فروع :

- ١- إذا بيع الرهن في سبيل الدين ضمن الأب للولد دينه .
- ٢- وإذا هلك الرهن وكانت قيمته أكبر من الدين ضمن الأب ما زاد عن الدين .

— المبحث الثاني —

* تولي الأب طرفي عقد البيع *

سأتناول في هذا المبحث مسألتين لهما علاقة كبيرة في تولي الأب طرفي عقد البيع وى جواز ذلك له وهما :

- ١- بيع وشراء الأب مال صغيره لنفسه .
- ٢- بيع الأب مال أحد ولديه للآخر .

المسألة الأولى : بيع وشراء الأب مال صغيره لنفسه :

من المقرر عند جمهور العلماء أن العقود يتولاها طرفان أي عاقدان : بائع ومشتري مؤجر ومستأجر، وذلك لأن طبيعة العقود تقتضي وجود إيجاب وقبول فيجب أن يحصل

القبول من شخص والإيجاب من شخص آخر لأن كلا من الطرفين يحاول الربح من الآخر، ولا يتأتى لعاقده واحد أن يحقق غرضين متعارضين لشخصين مختلفين فسي صفقة واحدة وعلى هذا لا يصح قيام شخص بمفرده مقام العاقدين فيتولى طرفي العقد في وقت واحد حتى لا يكون ملكا وملكاً في آن واحد (١).

إلا أنه استثنى من هذا الأصل شراء الأب مال صغيره لنفسه وهذا ما نبهت عليه في هذه المسألة، وهناك مستثنيات أخرى سيأتي ذكرها والإشارة إليها في مباحث الرسالة إن شاء الله .

وهذه أقوال الفقهاء في شراء أو بيع الأب مال صغيره لنفسه ، فقد قال الحنفية :
 " يبيع الأب مال الصغير من نفسه جائز بمثل القيمة وسأيتفاهن فيه " (٢)

وقالوا أيضا : " في الأب - أفتينا بظاهر الرواية أنه يملك أن يبيع ماله من ابنه أو يشتري مال الابن لنفسه بشرط أن لا يتضرر به الصغير " (٣)

وقال المالكية : " يجوز للأب والوصي أن يبيعا عليه من أنفسهما ماله يحابيان (٤)

وقال الشافعية : " ولا يجوز لمن يلي ماله أن يبيع لهما شيئا من نفسه إلا الأب (٥)

وقال الحنابلة : " ... كما لا يشتري من نفسه ولا يبيع لها للتهمة وظاهره أن الأب

له ذلك لعدم التهمة (٦) .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ١٣٥/٥ و ١٣٦ ، ضوابط العقد في الفقه الإسلامي :

ص ٧٣ - ٧٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٩٦/٦ ، وبدائع الصنائع : ١٣٥/٥ .

(٣) جامع أحكام الصغار : ٢ / ٢٦١ .

(٤) الاشراف : ٢ / ٢٧ ، قوانين الأحكام الشرعية : ص ٣٤٩ ، الشرح

الكبير : ٣ / ٢٩٩ .

(٥) نهاية المحتاج : ٤ / ٣٦٧ ، والتنبيه (١٠٢) .

(٦) كشف القناع : ٣ / ٤٥٠ ، وشرح منتهى الإرادات : ٢ / ٢٩٢ .

يلاحظ ما سبق أن علماء المذاهب الأربعة قد اتفقوا على أنه يجوز للأب أن يبيع أو يشتري من مال ولده لنفسه لكن بشرط: أن لا يكون في ذلك ضرر على الولد كأن يحايي الأب فيه ، أو يبيع أو يشتري بغبن فاحش ، فإذا ثبت ذلك فسخ . وهذا الذي ذهب إليه جمهور العلماء ، خالفهم فيه زفر من الحنفية ، فقد قال بأنه لا يجوز ، لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقد فلا يجوز أن يتعلق به حكمان متضادان ولأنه لا يجوز أن يكون موجبا وقابلا في عقد واحد كما لا يجوز أن يتزوج بنت عمه من نفسه .^(١)

ورد عليه بما يلي :^(٢)

بأن الأب يلي أمر نفسه فجاز أن يتولى طرفي العقد كالأب يزوج ابنته عبده الصغير ، والسيد يزوج عبده أمتة ولا نسلم ما ذكره من تعلق حقوق العقد بالعاقد لغيره .

وكذلك لأن التهمة بين الأب وولده منتفية إذ من طبعه الشفقة عليه والميل له وترك حظ نفسه لحظه فلذلك جاز فيكون الأب أصيلا في حق نفسه ونائبا عن طفله فتقوم عبارته مقام عبارتين ورأيه مقام رأيين .

وقد جاء في أشباه السيوطي أنه ما اختص به الأب ولاية المال وتولي طرفي العقد في البيع ونحوه .^(٣)

فروع هام :

قال فقهاء الحنفية : يجب على الأب أن يخبر القاضي في حالة الشراء لمقيم

(١) انظر بدائع الصنائع: ٢/ ٢٣١ و ٢٣٢ و ١٣٥/ ٥ و ١٣٦ ، وسوف أعرض

لهذه المسألة بالتفصيل في الباب الثالث من البحث ان شاء الله .

(٢) انظر : جامع أحكام الصفار: ٢/ ٢٦١ ، وتبيين الحقائق : ٥/ ٢٢١ ، الفتاوى

الهندية : ٣/ ١٧٣ ، القوانين : ٣٤٩ ، منح الجليل : ٣/ ١٧٨ ،

كشف القناع : ٣/ ٤٥٠ ، المغني : ٥/ ٢٤٢ .

(٣) الأشباه والنظائر (السيوطي) ص ٦٥ .

وصيا يتسلم منه الثمن ثم يسلمه إليه ليضمه إلى مال الصغير، ضامنا لنقل الثمن إلى ملكيته ، حتى لو هلك قبل هذا التسليم هلك على الأب ، وفي حالة بيعه ماله لولده لا يقوم وضع اليد السابق مقام تسلم المبيع ، بل لابد من تسلمه تسلمًا خاصًا ، بحيث ينتقل إليه ويتسلمه إذا كان بعيدًا عن محل العقد ، فإذا هلك قبل ذلك هلك على الأب تقليلًا للأخطار عن أموال الصغار ما أمكن^(١).

المسألة الثانية : بيع الأب مال أحد ولديه للآخر :

سأ تفرع عن الاختلاف في الأصل السابق في هل يتولى شخص واحد طرفي العقد ، هذه المسألة : وهي هل يجوز أن يبيع الأب مال أحد ولديه للآخر ؟ إذا كان له ابنان صغيران .

بناءً على الأصل السابق وتفرعًا عليه يمكن القول بأنه يجوز للأب مباشرة هذا النوع من العقد .

فقد قال الحنفية : " . . . فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين إلا في الأب ووصيه والقاضي^(٢) .

وقالوا أيضًا : " أن الحاصل من شرح الطحاوي لا يجوز من الوصي بيع مال أحد اليتيمين من الآخر ويجوز ذلك من الأب إذا لم يفحش الغبن^(٣) .

وقال الشافعية : " وللأب بيع مال أحد الصغيرين للآخر ، وهل يشترط أن يقول يعت واشترت كما لو باع لغيره أم يكفي أحدهما وجهان^(٤) .

(١) انظر: جامع أحكام الصغار : ٢ / ٢٦٣ ، الفتاوى الهندية : ٣ / ١٧٣ -

١٧٤ ، والولاية على المال : ص ٤٣ ، وعلاقة الآباء بالأبناء : ص ١٣٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤ / ٥٠٤ .

(٣) جامع أحكام الصغار : ٢ / ٢٦٦ ، ودائع الصنائع : ٢ / ٢٣٢ .

(٤) روضة الطالبين : ٤ / ١٨٩ .

يتضح إذا جواز بيع الأب مال أحد ولديه للآخر لكن بشرط أن لا يفحش الغبن وأن يكون بمثل القيمة أو بغير يسير وهو مقدار ما يتغابن الناس فيه عادة ، أما إن كان البيع فيه غبن فاحش فلا يجوز حتى لا يتهم بالميل لأحدهما دون الآخر ، والله تعالى أعلم .

وقد جاء في زيادات القاضي أبي جعفر أن الأب إذا باع مال أحد اليتيمين من الآخر لا يجوز بالاتفاق ، لكن ذكر رشيد الدين في فتاويه أن القاضي في بيع مال أحد الصغيرين من الآخر مثل الوصي لا يجوز له ذلك بخلاف الأب الذي له ذلك ^(١) . فأننا استغرب كيف حصل القاضي أبو جعفر على هذا الاتفاق الذي يقول بعدم الجواز ولعله يقصد الوصي أو الولي غير الأب ، وإلا فالمسألة ظاهرة بأن جمهور العلماء يجوز ذلك بناء على الاستثناء الحاصل وهو ما أرجحه والله تعالى أعلم .

— المبحث الثالث —

* أكل الأب من مال ولده *

قبل الخوض في هذه المسألة أشير إلى أصلها الذي سوف أتناوله بالبحث في آخر هذا الباب إن شاء الله وهو مدى أحقية الأب في التملك من مال ولده . أما أكل الأب من مال ولده ، ولقد قال الفقهاء - في الجملة - بجوازه فقد قال الحنفية : " إذا احتاج الأب إلى مال ولده فإن كان في العسر واحتاج لفقره أكل بغير شيء وإن كان في المغازة ^(*) واحتاج إليه لانهدام الطعام فله الأكل بالقيمة ^(٢) . وقال ابن العربي من المالكية : " أباح لنا الأكل من جهة النسب من غير استئذان إذا كان الطعام مبدلاً ^(٣) .

(١) انظر: جامع أحكام الصفار: ٢ / ٢٦٦ .

(*) المغازة : هي الفلاة من الأرض : (أساس البلاغة : مادة : فوز : ص ٤٨٤) .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥ / ٦٩٦ ، وجامع أحكام الصفار : ١ / ٣٦٧ .

(٣) أحكام القرآن - ابن العربي : ٣ / ١٤٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن - القرطبي :

وقال الشافعية : " أما أب أوجد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح أو غيره (١) .

وقال الحنابلة : " وإن كان الولي غنيا لم يجزله ذلك - أى الأكل - من مال المولى عليه لقوله تعالى : * ومن كان غنيا فليستعفف (٢) * إذا لم يكن أباً لأن الأب ليس أن يمتلك من مال ولده ماشاء (٣) .

نلاحظ من أقوال المذاهب الآتى :

الحنابلة يجيزون الأكل والأخذ مطلقا ، أما الحنفية : فاشتروا أن يكون الأب فقيرا ، وعند المالكية : يأكل إذا كان الطعام مبدولا غير محرز ، والشافعية قالوا : يأكل قدر كفايته ولا يزيد ويشترط أن يكون فقيرا محتاجا (٤) .

ولقد انتصر لمذهب الحنابلة القائل بجواز أكل الأب من مال ولده مطلقا أصحاب التفاسير وأرباب الحديث وفيما يلي أدلتهم وأقوالهم .

فقد استدلوا بقوله تعالى : * ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت إخوانكم ... إلى آخر الآية (٥) .

قال المفسرون : " في بيوتكم (٦) أي بيت ابن الرجل بيته وفي الخير " أنت ومالك لأبيك (٧) ، ولأنه لم يذكر الأولاد في الآية فدل على جواز أكل الأب من مال ولده ولأن الولد كسب والده وماله كماله .

(١) تحفة المحتاج : ١٨٦ / ٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٣) كشف القناع : ٤٥٥ / ٣ .

(٤) انظر : المذهب : ٣٣٠ / ١ ، المجموع : ١٣ / ٣٥٩ .

(٥) سورة النور ، الآية ٦١ .

(٦) انظر الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي : ٣١٥ / ١٢ ، أحكام القرآن - ابن العربي :

٣ / ١٤٠٥ ، التفسير الكبير : الرازي : ٣٦ / ١٤ ، روح المعاني - الألوسي :

١٨ / ٢١٩ .

(٧) سبق تخريج الحديث ٤٥٥

قال القرطبي : قال بعض العلماء هذا إذا أذنوا له ، وقال آخرون أذنوا أولم
يأذنوا فله أن يأكل لأن القرابة التي بينهم هي وإن منهم .
واستدلوا أيضا بالأحاديث والآثار التالية :

فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
" إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم " (١)
وعن جابر أن رجلا قال : " يا رسول الله إن لي مالا وولدا وإن أبي يريد أن يجتاح
مالي فقال : " أنت ومالك لأبيك " (٢)

وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " أن أعرابيا أتى النبي - صلى الله
عليه وسلم - فقال إن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال : أنت ومالك لوالدك وإن أطيب
ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا " (٣)

قال الشوكاني : " بمجموع طرق هذه الأحاديث ينتهي للاحتجاج فيدل على
أن الرجل مشارك لولده في ماله فيجوز له الأكل منه سواء أذن الولد أولم يسأله
ويجوز له أيضا أن يتصرف به كما يتصرف بماله مالم يكن ذلك على وجه السرقة والسفاهة " (٤)

(١) رواه الترمذی (أحكام : ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده) ١٣٥٨ ، ٣ / ٦٣٩

وأبو داود : (البيوع والإيجارات في الرجل يأكل من مال ولده) ٣٥٢٨ ، ٣ / ٨٠٠ ،

والنسائي (بيوع : الحث على الكسب) ٤٤٥٢ ، ٧ / ٢٤١ ،

وابن ماجه (تجارات : الحث على المكاسب) ٢١٣٧ ، ٢ / ٧٢٣ ،

وقال الترمذی عن هذا الحديث بأنه حديث حسن صحيح : ٣ / ٦٤٠ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

(٣) رواه أبو داود (البيوع : الرجل يأكل من مال ولده) ٢٥٣٠ ، ٢ / ٢٥٩

مرقوعا .

ورواه أحمد : ٢ / ١٧٩ .

(نصب الرأية : ٣ / ٢٧٦) .

(٤) نيل الأوطار : ٦ / ١٥ .

وقال الترمذى : حديث عائشة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - وغيرهم قالوا وإن يد الوالد مبسوطة في مال ولده يأخذ ماشاء ، وقال بعضهم لا يأخذ من ماله إلا عند الحاجة ^(١) .

واستدلوا بما روي عن سعيد بن المسيب أنه قال : " الوالد يأكل من مال ولده ماشاء ، والولد لا يأكل من مال والده إلا بإذنه ^(٢) .
أما القائلون بأن الأب له أن يأكل من مال ولده إذا كان فقيرا محتاجا قدر كفايته .

فقد استدلوا بقوله تعالى : " ومن كان غنيا فليستعفف ^(٣) "

قال القرطبي : نهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى بفسير الواجب المباح لهم ، فقد بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم فأمر الغني بالإسكاف وأباح للوصي الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف ^(٤) .

وقال ابن العربي : " فلا يبسط الأب على الابن في هتك حرز وأخذ مال ، وإنما يأكله مسترسلا فيما لم يقع فيه حيازة ولكن بالمعروف دون فساد ولا استغنام ^(٥) .
قال الكسائي في قوله تعالى : * ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ^(٦) * أطلق الله عز شأنه لولي اليتيم أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف وهو الوسط من غير إسراف ، وقال كما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا سأل رسول الله

(١) تحفة الأحوذى : ٤ / ٥٩٢ .

(٢) المحلى : ٨ / ١٠٤ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٥ / ٤٠ و ٤١ .

(٥) أحكام القرآن - لابن العربي - : ٣ / ١٤٠٥ .

(٦) سورة النساء ، الآية ٦ .

- صلى الله عليه وسلم - فقال ليس لي مال ولي يتيم فقال - صلى الله عليه وسلم -
 " كل من مال يتيمك غير مسرف ولا متأثل مالك بماله (١) .

فالحديث يدل على أن ولي اليتيم له الأكل من غير إسراف .

ونذكر محمد ومالك أن الأفضل هو الاستعفاف من ماله لما روى أن رجلا أتى
 عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - فقال له أوصي إلي يتيم فقال : لا تشتر من
 ماله شيئا ولا تستقرض من ماله شيئا (٢) .

واستدلوا أيضا بما روى أن رجلا قال لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه -
 يا خليفة رسول الله - هذا يريد أن يأخذ مالي كله ويحتاحه فقال أبو بكر :
 " إنما لك من ماله ما يكفيك " ، فقال الأب : يا خليفة رسول الله : أليس قال
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنت ومالك لأبيك ؟ ، فقال أبو بكر : إنما يعني
 بذلك النفقة ارض بما رضي الله عز وجل به (٣) ولعل ما رآه أبو بكر اجتهد منه
 وبالنظر في أدلة الفريقين أرجح الرأي الأول القائل بأنه يجوز للأب أن يأكل
 من مال ولده ، كما صرحت بذلك الآيات والأحاديث التي سبق ذكرها ،
 أما ما استدل به الفريق الثاني فأكثرها وارد في عموم الأولياء والأوصياء وعرفنا
 أن الأب يختلف عن باقي الأولياء والأوصياء حيث يجوز للأب من التصرفات ما لا يجوز
 لغيره .

(١) رواه ابن ماجه (وصايا : باب قوله من كان فقيرا فليأكل بالمعروف) ٢٧١٨ ،

٩٠٧/٢ ، والنسائي (وصايا : باب ما للوصي من مال اليتيم) ٣٦٩٩ ،

٢٥٦/٦ ، وأبو داود (الوصايا : مالولي اليتيم أن ينال من مال اليتيم) ٢٨٧٢ ،

٢٩٢/٣ ، وأحمد : ١٨٦ / ٢ .

وهذا إسناد حسن للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

(ارواء الغليل : ٥ / ٢٧٧) .

(٢) بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٤ ، ٢٤٣ . سنن البيهقي ٣/٦

(٣) سنن البيهقي : ٧ / ٤٨١ ، كنز العمال : ١٦ / ٥٧٢ .

كما أنه يمكن حلها على الاستعفاف وعدم التبسط في أموال الأولاد والتوسع في الإنفاق منها حرصاً على بقاء وشائج المودة والرحمة بينهما . والله أعلم .

فرع : ضمان الأب ماأكله من مال ولده :

وبناء على الرأي الذي يقول بأن للأب الأكل من مال ولده عند الحاجة فهل يضمن الأب البذل (١) ؟

قيل : إنه يضمن فيلزمه عوض ماأخذ إذا أيسر لأنه مال لغيره أجزله أكله للحاجة فوجب ضمانه كمن اضطر إلى مال غيره ، وهذا الرأي قول الشافعية وبه قال عبدة بن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وقد انتصر لذلك الرأي ابن جرير فسي تفسيره فقال بالقضاء مطلقاً .

وقيل : لا يضمن لأنه أجزله الأكل بحق الولاية فلم يضمنه كالرزق الذي يأكله الإمام من أموال المسلمين وهو ما أرجحه والله أعلم .

(١) انظر: جامع أحكام الصغار: ١ / ٣٦٧ ، بدائع الصنائع: ٥ / ١٥٤ و ١٥٥ ،
المهذب: ١ / ٣٣١ ، المجموع: ١٣ / ٣٥٩ ، الموسوعة الفقهية
(بإشراف أبوزهرة): ١ / ٤١٠ ، تفسير الطبري: ٧ / ٥٨٢ ، فتح
الباري: ٥ / ٣٩٢ .

- الفصل الثاني -

* في أحكام الإجارة *

تناولت في هذا الفصل ثلاثة مباحث :

أولها : إجارة مال وعقار الصغير ونفسه .

والمبحث الثاني : في مدى جواز استئجار الأب أو الابن للخدمة .

أما المبحث الثالث والأخير : فقد كان في استئجار الأب مرضعة لابنه .

- المبحث الأول -

* إجارة الأب مال - عقار - الصغير ونفسه *

الإجارة من العقود التي فيه نوع من المصلحة والحظ والفائدة في مال الصغير

لهذا اتفقت آراء الفقهاء في جواز إقدام الأب عليها .

فقد قال الحنفية : * جاز للأولياء بيعهم واستئجارهم بمثل القيمة ومن يسيّر

ولأب والقاضي إيجار الصغير ولو بدون أجر المثل على الصحيح * (١)

وقال المالكية : * والصبي المميز يتوقف لزوم إجارته لنفسه أو ماله على إذن وليه * (٢)

وقال الشافعية : * للولي إجارة الطفل وماله أبا كان أو وصيا أو قريبا إذا رأى المصلحة

فيها * (٣)

(*) الإجارة : عبارة عن العقد على المنافع بعوض هو المال أو تملك المنافع بعوض .

(التعريفات : ص ١٠) .

(١) بدر الملتقى في شرح الملتقى : ٤٥٤ / ٢ ، والبدايع : ١٥٣ / ٥ .

(٢) الشرح الصغير : ٢٥١ / ٥ .

(٣) روضة الطالبين : ٢٥٠ / ٥ .

وقال الحنابلة : * وإن أجز الولي الصبي أو ماله مدة قبل بلوغه في أثناءها فقال أبو الخطاب ليس له فسخ الإجارة لأنه عقد لازم عقده بحق الولاية . (١)

وبالنظر في أقوال الفقهاء نجد أنهم قد اتفقوا على جواز إجارة الأب مال ولده وإجارة الولد وذلك إذا رأى المصلحة في ذلك وكانت الإجارة بأجرة المثل أو بقدر ما يتغابن الناس فيه عادة ، والدليل على ذلك أن الأب يتصرف في مال ولده بالمصلحة ومن المصلحة إجارة مال الولد أو نفسه خير من إبقاء المال هكذا ، فيستفيد الولد من عائد الإجارة .

وكذلك في إجارة الولد فائدة له فقد يتعلم الولد حرفة يستفيد منها في كسبه لكن بشرط أن تكون هذه الحرفة ما لا معة فيها على الابن ولأن الأب أو الجد أو الوصي يجوز لهم استعمال الصغير من غير عوض بطريق التهذيب والتعليم والرياضة ، لأن لهؤلاء ولاية استعماله ، فإن كان يجوز لهم ذلك من غير عوض فمع العوض أولى وأنفع للصغير . (٢)

فروع :

الفرع الأول :

للأب إجارة نفس الصغير أو ماله كما سبق ، إيضاحه لكن بشرط أن لا يجاوز بلوغه بالسن لأن الولاية بعد البلوغ تنتهي من الأب على ولده .

الفرع الثاني :

فلو أجز الأب الصبي أو ماله - عقاره مثلاً - ثم بلغ الصبي قبل أن تنتهي مدة الإجارة فقد اختلف الحكم عند الفقهاء ، إلى ثلاثة آراء :

(١) المغني : ٦ / ٤٤٤ و ٤٥٠ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ١٥٣ / ٥ و ١٧٨ / ٤ ، جامع أحكام الصغار : ٣ / ٣ ،

مواهب الجليل : ٥ / ٣٩٢ ، نهاية المحتاج : ٤ / ٣٧٧ .

الرأى الأول :

بأن للولد الخيار إن شاء أمضى الإجارة وإن شاء فسخها ، وذلك لأن عقد على منفعه فى حال لا يملك التصرف فى نفسه فإذا ملك ثبت الخيار كالأمة إذا عتقت تحت زوج .

الرأى الثانى :

لا تنسخ الإجارة مطلقا لأن تصرف الأب مبنى على المصلحة للصغير ، ولأنه عقد لازم عقد عليه قبل أن يملك التصرف فإذا لم يثبت له الخيار كالأب إذا زوج ولده .

الرأى الثالث :

فرق بين ما إذا كان يعلم الأب بلوغ ولده فى المدة وذلك بأن كان ابن أربع عشرة سنة وأجره سنتين فتفسخ بلوغه لئلا يفضى إلى صحتها على جميع منفعه طول عمره ، أما إن كان لا يعلم بلوغه فيها لم تنسخ .

وأرجح الرأى الثانى القائل بعدم الفسخ لأن تصرف الأب من باب الولاية والإنبابة وهو مبنى على المصلحة ، إلا إذا ثبت حصول الضرر فى المدة المتبقية كأن تكون طويلة مثلا فيفسخ المقعد حينئذ . والله أعلم .^(١)

الفرع الثالث :

إن أجر الأب ولده ، وكان الأب فقيرا أو مقلا جاز للأب أن ينفق على ولده من أجرته بالمعروف فإن فضل شيء حبسه عليه .

(١) انظر فى هذا الفرع : بدائع الصنائع : ٦ / ٤٤ ، بدر الملتقى : ٢ / ٤٥٢ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٤ / ٣٢ ، الشرح الصغير : ٥ / ٣١٦ و ٣١٥ ، روضة الطالبين : ٥ / ٢٥٠ ، ومغنى المحتاج : ٢ / ٣٥٦ ، شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٣٦٣ ، المغنى والشرح الكبير : ٦ / ٤٦٥ و ٤٦٦ ، الإجارة الواردة على عمل الإنسان : ص ٣٥٤ .

- المبحث الثاني -

* مدى مشروعية استئجار الرجل أباه للخدمة أو العكس *

جاء هذا المبحث في مسألتين الأولى في استئجار الرجل أباه للخدمة والثانية في استئجار الأب ولده للخدمة على النحو التالي :

- المسألة الأولى -

* في استئجار الرجل أباه للخدمة *

اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة إلى عدة أقوال ، وفيما يلي ذكر أقوالهم :^(١)

قال الحنفية : * ولا يجوز استئجار الرجل أباه لخدمته .^(٢)

وقال الشافعية : * ويصح استئجار الولد والده .^(٣)

وقال الحنابلة : * يجوز أن يستأجر أحد والديه للخدمة لكن يكره ذلك * .

ولقد استدل الفريق القائل بعدم الجواز بما يلي :^(٤)

لأن الولد مأمور بتعظيم أبيه ، وفي الاستخدام استخفاف واستدلال له فكان

حراسا .

وقالوا أيضا سواء كان الأب حرا أو عبدا استأجره ولده من مولاة لخدمته ،

وسواء كان الأب مسلما أو ذميا لأن تعظيم الأب واجب وإن اختلف الديسـن ،

(١) لم أحصل للمالكية على رأى في هذه المسألة .

(٢) بدائع الصنائع : ٤ / ١٩٠ .

(٣) أسنى المطالب : ٢ / ٤١٠ .

(٤) بدائع الصنائع : ٤ / ١٩٠ ، جامع أحكام الصفار : ٣ / ١١ ، كشاف

القناع : ٣ / ٥٦٢ .

قال الله تعالى : * وصاحبهما في الدنيا معروفاً * (١) وهذا في الأبوين الكافرين ،
فيكون الأبوان المسلمان من باب أولى .

ولأن قياس الأب على الأجنبي قياس مع الفارق ولأنه ليس من
البر بالوالدين والإحسان إليها استتجارهما للخدمة والله تعالى أعلم . (٢)

- المسألة الثانية -

* في استتجار الأب ولده للخدمة *

كذلك اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة وهي إلى أي مدى يجوز استتجار
الأب ولده لخدمته :

قال فر يثق من العلماء بجواز استتجار الأب ولده لخدمته لأن الولد كالأجنبي . (٣)
وقال الفريق الآخر : لا يجوز أن يستأجر الأب ابنه وهو حر بالغ لخدمته لأن
خدمة الأب الحر واجبة على الابن الحر ، أما إن كان الولد عبداً والأب حراً
فاستأجر ابنه من مولاة جاز لأنه إذا كان عبداً لا يجب عليه خدمة أبيه ، وكذلك
إن كان الابن مكاتباً لأنه لا يلزمه خدمة أبيه فكان كالأجنبي .
فإن عمل الابن على هذا الرأي عند أبيه فلا أجر له . (٤)

وأرجح الرأي الذي يقول بعدم جواز استتجار الابن لخدمة أبيه وإنما يخدمه بغير
أجرة من باب البر والإحسان وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، أما إذا حبس الابن
على خدمة أبيه فلا بد له من أجر ينفعه على نفسه وعياله إن كان له عيال والله أعلم .

(١) سورة لقمان ، الآية ١٥ .

(٣) الإجارة الواردة على عمل الإنسان : ص ٩٤ و ٩٥ .

(٤) المبدع : ٧٦/٥ ، المغني : ٧٦/٦ ، أسنى المطالب : ٤١٠/٢ ، جامع أحكام

الصغار : ١١/٢ .

(٥) بدائع الصنائع : ١٩٢/٤ ، الإجارة الواردة على عمل الإنسان : ص ١٦١ .

- المبحث الثالث -

* استئجار الأب مرضعة لولده *

مقدمة :

لن أتحدث عن حكم الإرضاع بالنسبة للأم وهل هو واجب لها أو عليها وهل تستحق الأم أجره على إرضاع ولدها أم لا ؟ ، لأن هذه المسائل ليست من متعلقات هذه الرسالة .

أما ما سأتناوله بالمبحث فـالمسائل الثلاث الآتية :

- ١- مدى إلزام الأب باستئجار مرضعة لولده إذا كان هناك مانع من إرضاع الأم .
- ٢- من الملزم بأجرة الإرضاع .
- ٣- المدة التي يجبر فيها الأب بدفع الأجرة .

- المسألة الأولى -

* في مدى إلزام الأب باستئجار مرضعة لولده إذا كان هناك مانع من إرضاع الأم *

إذا ماتت الأم أو كانت مريضة لا تقدر على إرضاع ولدها أو امتنعت عن الإرضاع وكان مثلها لا يرضع وجب على الأب أن يستأجر مرضعة لترضع الولد وذلك إحياء للولد وإبقاء له ، ويدفع لها أجرا على ذلك .

قال تعالى : * والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار ولدة بولدها ولا مولود له بولده * الآية (١) .

وقال سبحانه : * وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم من مآءاتيم بالمعروف * الآية (٢) .

والتقدير أن تسترضعوا أجنبية لأولادكم فيكون دليلا على جواز اتخاذه
الظفر (١) (*)

وقال سبحانه : * فإن أرضعن لكم كاتهن أجورهن وأتروا بينكم بمعروف وإن
تعاسرتم فسترضع له أخرى * (٢)

فإن أبت الأم أن ترضع استأجر الأب لولده أخرى ومعناه إن تضايقتم وشاكرتم
فليسترضع لولده غيرها وهو خير في معنى الأمر (٣)

ولقد استأجر النبي - صلى الله عليه وسلم - مرضعة لابنه إبراهيم (٤)

فدلت الآيات السابقة والحديث على أن الأب مأمور بإحضار مرضعة لولده
عند عدم قيام الأم بالإرضاع لسبب مانع من ذلك .

والفقهاء مجمعون على أن الأب يجب عليه أن يقوم باستئجار من ترضع الطفل
في حالة عدم وجود أمه وذلك صيانة لحياة الطفل من الهلاك وهذا لا يكون إلا على
الأب وحده (٥)

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٧٢ .

(*) الظفر : هي المرضع ، التي ترضع الأولاد بالأجر (المغني : ٦ / ٢٣) .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٦٩ .

(٤) في حديث رواه البخاري عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : " دخلنا

مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي سيف القين ، وكان ظفرا
لإبراهيم عليه السلام فأخذ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إبراهيم
فقبله وشبهه . الخ الحديث .

انظر : فتح الباري : ٣ / ١٧٢ .

(٥) تبين الحقائق : ٥ / ١٢٧ ، ومجمع الأنهار : ٢ / ٣٨٦ ، الشرح الصغير :

٥ / ٢١٧ ، التاج والاكمل : ٥ / ٤١٠ ، روضة الطالبين : ٥ / ١٧٨ ،

حاشية قليوبي وعيره على المنهاج : ٤ / ٨٦ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٨٥ ،

والمغني والشرح الكبير : ٨ / ٣٠٢ ، نظام الأسرة في الإسلام - محمد عقله -

ولقد اشترط الفقهاء في استئجار الأب للظئر أربعة شروط وهي :

- ١- معرفة المرتضع بمشاهدة لاختلاف الرضاع باختلاف الرضيع صغرا وكبرا .
- ٢- معرفة أمد الرضاع .
- ٣- معرفة مكان الرضاع هل هو عند الأب أو عند المرضعة لأن الرضاع يختلف باختلاف المكان فيشق على المرضعة أن ترضعه في بيت الأب ولا يشق عليها أن ترضعه في بيتها .
- ٤- معرفة أجره الرضاع إذ لا بد أن تكون الأجرة معلومة .^(١)

- المسألة الثانية -

* من الطلزم بأجرة الرضاع *

إنه وإن كان الأب ملزما بإحضار مرضعة لترضع ولده لكن الأجرة ليست واجبة عليه في ماله وإنما هي في مال الولد إذا كان للولد مال ورثه عن أمه أو أوصي به له . أما إن كان الصغير معدا لآمال له فقد وجبت الأجرة على الأب لأنه الطلزم بالنفقة على فروعه .^(٢)

وفيما يلي أقوال فقهاء المذاهب في ذلك :

قال الحنفية : " . . . ولهذا لو كان للصبي مال تجب الأجرة من ماله إذ هي كالنفقة " .^(٣)

(١) انظر في شروط استئجار الظئر :

اللباب في شرح الكتاب : ٢ / ١٠١ ، تبين الحقائق : ٥ / ١٢٧ و ١٢٨ ، مواهب الجليل : ٥ / ٤١١ ، وهامشه التاج والاكمل : ٥ / ٤١٠ ، روضة الطالبين : ٥ / ١٦٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٣٥٤ ، المغني والشرح الكبير : ٦ / ٧٤ .

(٢) سوف يأتي الحديث عن النفقة بين الأب وولده في الباب الآتي .

(٣) تبين الحقائق : ٥ / ١٢٨ .

وقال المالكية : * إن كل ولد صغير كان له مال ورثه عن أمه أو تصدق به عليه ونحو ذلك فإن لأبيه أن يفرض نفقته وكسوته وأجرة رضاعه فيه (١)

وقال الشافعية : * وعليها إرضاع ولدها إن لم يوجد إلا هي كالأم أو أجنبية وجب على الموجود منها إرضاعه ابقاءً للولد ولهما طلب الأجرة من ماله إن كان وإلا فمن تلزمه نفقته (٢) .

وقال الحنابلة : * وتجب نفقة الظئر في ماله فإن لم يكن للصغير مال فعلي من تلزمه نفقته من أب وغيره (٣) .

يلاحظ من النصوص السابقة أن أجرة الظئر - المرضع - تكون في مال الصبي بإجماع الفقهاء لأن رضاع الصغير هو غذاؤه وغذاؤه من نفقته ، والأصل في النفقة أنها تكون من مال الشخص ، قال القرطبي : * وقد أجمع الفقهاء إلا من شذ منهم أن رجلاً لو كان له ولد طفل وللولد مال والأب موسراً أنه لا يجب على الأب نفقة ولا رضاع لأن ذلك من مال الصبي * ، هذا وإن كان له مال .

فإن لم يكن له مال فتكون على أبيه . وذلك لقوله تعالى : * وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف * (٤)

إن كان الأب موسراً ، أما إن كان الأب معسراً وكان قادراً على الكسب أجبرت الأم إن كانت موجودة أو أي مرضعة أخرى ويكون الأجر دينا على الأب يدفعه لها إذا أسره . والله أعلم (٥) .

(١) البهجة في شرح التحفة : ١ / ٣٩٤ .

(٢) مغني المحتاج : ٣ / ٤٤٩ .

(٣) كشف القناع : ٥ / ٤٨٥ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(٥) انظر : جامع أحكام الصغار : ٣ / ٣٧ ، حاشية قليوبي وعميرة : ٤ / ٨٦ ، كشف

القناع : ٥ / ٤٨٥ ، أحكام القرآن لابن العربي : ١ / ٢٠٣ ، الجامع

لأحكام القرآن : ٣ / ١٧٠ ، أحكام الأسرة في الإسلام (للشليبي) : ص ٧٢٩ .

- المسألة الثالثة -

* المدة التي يجبر فيها الأب بدفع الأجرة *

اتفقت آراء الفقهاء على أن المدة التي تستحق فيها الظئر أجرة الإرضاع مقدرة بحولين - أي سنتين - ولا تستحق بعد الحولين أجراً إجماعاً^(١).

واستدلوا بقوله تعالى : * والولادات يرضعن أولادهن حولين كاملين *^(٢)

قال القرطبي : * فلا يجب على الزوج إعطاء الأجرة لأكثر من الحولين^(٣).

وليس ذلك دليلاً على أن إرضاع الحولين حتماً فإنه يجوز الفطام قبل الحولين ولكنه تحد يد لقطع التنازع بين الزوجين في مدة الرضاع .

ولا حد لأقله وإنما أكثره محدود بحولين - سنتين - بالنص القرآني الذي سبق ذكره .

(١) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٥٥٥ ، المذهب : ٢ / ١٧٩ ، كشاف القناع :

٥ / ٤٨٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٦٢ .

- الفصل الثالث -

* فني أحكام الهبة *

في هذا الفصل أتناول بالبحث المباحث الأربعة الآتية :

- الأول : في مدى جواز هبة الأب مال ولده .
والثاني : في هبة الأب لأحد أبنائه دون الآخرين .
والثالث : في رجوع الأب فيما وهبه لولده .
أما الرابع والأخير : فهو في مدى أحقية الأب في التملك من مال ولده .

- البحث الأول -

(*) هبة الأب مال ولده *

اتفقت كلمة الفقهاء على أن الأب ليس له أن يهب من مال ولده شيئاً إذا كانت الهبة من غير عوض .

- فقد قال الحنفية : " فليس له - أي للولي - أن يهب مال الصغير ^(١)
وقال المالكية : " ولا يجوز للأب هبة شيء من مال ابنه الصغير في حجره ^(٢) .
وقال الشافعية : " فلا تصح هبة ولي من مال محجوره ^(٣) .
وقال الحنابلة : " فإن تبرع الولي بهبة أو صدقة ضمن لأنه مفرط ^(٤) .
يلاحظ من أقوال الفقهاء إجماعهم بعدم جواز هبة الأب من مال ولده ولقـــد

(*) الهبة : تملك العمن بلا عوض . (التعريفات : ٢٥٦) .

(١) بدائع : ١٥٣ / ٥ .

(٢) الكافي : ٣٠٤ / ٢ ، والمدونة : ٤٩٣ / ٥ .

(٣) حاشية قليوبي : ١١٢ / ٣ .

(٤) كشاف القناع : ٤٤٧ / ٣ .

استدلوا لذلك بما يلي (١) :

أن الأب مأمور بالتصرف الذي فيه مصلحة لقلبه تعالى : * ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن (٢) * والهبة ليس فيها مصلحة للولد بل هي ضرر محض ولقد نهى عنه لقلبه - صلى الله عليه وسلم - " لا ضرر ولا ضرار " (٣).

ولأنه إزالة ملك الولد من غير عوض فكان ضررا محضا وهذا لا يجوز بالاتفاق .
ولأن هذا المال الذي وهبه الأب غير مملوك له فيستحيل تملكه مالم يملكه بمملوك .

هبة الأب مال ولده بعوض :

وإن كان الفقهاء قد اتفقوا في عدم جواز الهبة من غير عوض إلا أنهم اختلفوا في الهبة بعوض وهو ما يعرف بهبة الثواب .

فقد قال المالكية والحنابلة ومحمد من الحنفية : بجواز هبة الثواب من مال الولد ولقد استدلوا على ذلك بقولهم : أن هبة الثواب وإن كانت تبرعا ابتداء فهي معاوضة انتهاء فتكون في معنى البيع فتجوز كما تجوز التصرفات التي هي من نسوع المعاوضات التي لا ضرر فيها على الصغير وقد اشترط الحنابلة أن يكون العوض مثل قيمة الموهوب أو أكثر (٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٣ ، المبسوط : ١٢ / ٥٦ ، مواهب الجليل :

٥ / ٦٠ و ٧٢ ، المدونة : ٥ / ٤٩٣ ، مغنى المحتاج : ٢ / ٣٩٩ ،

المجموع : ١٣ / ٣٤٧ ، كشاف القناع : ٣ / ٤٤٧ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ١٥٢ .

(٣) سبق تخريج الحديث ٩٧ .

(٤) انظر: بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٣ ، المبسوط : ١٢ / ٥٦ ، الشرح

الصغير : ٥ / ٤٦٠ ، حاشية الدسوقي : ٣ / ٣٠٠ ، التاج والاكمل :

٦ / ٦٨ ، كشاف القناع : ٣ / ٤٥٠ ، المبدع : ٤ / ٣٣٨ .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بعدم جواز هبة الثواب من مال الولد لأنها هبة ابتداء وإنما تصير معاوضة في الإنتهاء فقط ، والأب لا يملك الهبة في الابتداء فلم تتعقد هبته فلا يتصور أن يصير معاوضة بخلاف البيع لأنه معاوضة ابتداء وانتهاء وهو يملك المعاوضة .

فهبة الثواب تأخذ حكم التبرعات والتبرعات من الأب باطلية^(١) .
وأرجح الرأي القائل بجواز هبة الثواب لكن بشرط - كما ذكره الحنابلة - أن يكون العوض مثل قيمة الموهوب أو أكثر وإلا تبطل هبة الثواب لما قد يكون فيها من المحاباة والضرر على الصغير . والله أعلم .

- المبحث الثاني -

* هبة الأب لأحد أبنائه دون الآخرين *

اختلفت آراء الفقهاء في حكم التسوية بين الأولاد في الهبة والعطية ، فمنهم من أوجب ذلك ، ومنهم من قال بالاستحباب أي أن من قال بالوجوب يقسول ببطلانها إذا لم يسو الأب في عطيته لأولاده .

ومن قال بالاستحباب فلم يبطلها وإنما كرهها فقط وفيما يلي أقوال المذاهب في ذلك :

قال الحنفية : * المذهب أنه ينبغي للوالد أن يسو بين الأولاد في العطية ، ويكره أن يخص بعض ولده بالعطية فإن فعل جاز^(٢) .
وقال المالكية : * يستحب لمن أراد أن يهب أولاده التسوية بين الذكور والإناث^(٣) .

(١) انظر : بدائع الصنائع : ٥ / ١٥٣ ، الفتاوى الهندية : ٤ / ٣٩٥ .

(٢) المبسوط : ١٢ / ٥٦ ، جامع أحكام الصغار : ٢ / ٣٠٤ .

(٣) الاشراف : ٢ / ٨٣ .

وقال الشافعية : * ينبغي للوالد أن يعدل بين أولاده في العطية فإن لم يعدل فقد فعل مكروها لكن تصح الهبة ^(١) .

وقال الحنابلة : * ويجب على الأب التعديل بين من يرث بقربة من ولد فسي عطيته لحديث جابر ^(٢) .

فقد قال الجمهور إذا بان التسوية مستحبة ولا تجب فإن خص بعض ولده بالهبة والعطية فإنها تصح مع الكراهة .

وقال الحنابلة ^{والنفيضة} ومعهم طاووس وساجد والنوري وإسحاق وداود بأن التسوية واجبة فإن حصل وخص بعض ولده بالهبة فإن الأب يكون قد فعل محرما فتبطل الهبة .

واحتج الحنابلة ومن معهم بالحجج الآتية ^(٣) :

أولا : بما روي عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : إني نحلته ابني هذا غلاما كان لي ، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : * أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ * قال : لا ، قال : أرجعه . وفي رواية عن الشعبي قال - صلى الله عليه وسلم - : * اتقوا الله وأعدلوا فسي أولادكم * ، فرجع ورد ما نحلته .

وفي لفظ مسلم قال : * فأشهد على هذا غيري * .

وفي لفظ آخر : * لا تشهدني على جور إن لبنيك من الحق أن تعدل بينهم ^(٤) .

(١) روضة الطالبين : ٣٧٨/٥ ، ومغني المحتاج : ٤٠١ / ٢ .

(٢) كشف القناع : ٣١٠ / ٤ .

(٣) انظر : شرح منتهى الإرادات : ٥٢٤/٢ ، كشف القناع : ٣٠٩/٤ ، المغني :

٢٦٢/٦ ، الافصاح : ٢٩٠/٢ ، النووي شرح مسلم : ٦٤ / ١١ .

(٤) رواه البخاري (الهبة : الإسهاد في الهبة) ٢٥٨٦ ، ٢٥٨٧ ، ٢١٠ / ٥ .

ورواه مسلم (هبات : كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة) ١٦٢٣ ، ١٢٤١ / ٣ .

الترمذي (أحكام : ما جاء في النحل والتسوية بين الولد) ١٣٦٧ ، ٦٤٩ / ٣ .

أبو داود : (البيوع والإجارات : الرجل يعطي بعض ولده في النحل) ٣٤٥٢ ،

وجه الاستدلال من الحديث بالفاظه المتعددة أنه - صلى الله عليه وسلم -
أمر بالعدل بين الأولاد وسمى تخصيص بعضهم جورا والجور حرام .
كما استدلوا بقولهم أن تخصيص بعضهم بالعطية يؤدي بالأولاد إلى العقوق
والتحاسد ، ولأن في التسوية بينهم تطييبا وتأليفا للقلوب ، والتفضيل يورث الوحشة
بينهم فكانت التسوية واجبة.

وروي عن ابراهيم النخعي أنه قال : * كانوا يستحبون التسوية بينهم حتى
في القبل * فإذا كان ذلك في القبل ففي العطية والهبة من باب أولى .
واستدل الجمهور على قولهم بأنه يكره فقط - بما يلي :^(١)

بأنه في رواية من روايات حديث النعمان بن بشير قوله - صلى الله عليه وسلم -
* فأشهد على هذا غيري * - فلو كان حراما أو باطلا لما قال هذا ، فيجب تأويل
الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه لأن الصديق - رضي الله عنه - فضل عائشة على
غيرها من أولاده في العطية ونحلها جذان عشرين وسقا من مال الغاية^(٢) .
ولأن عمر - رضي الله عنه - فضل عاصما بشي* ، وفضل عبد الله بن عمر - رضي الله
عنهما - بعض ولده على بعض .

== ابن ماجه (الهبات : الرجل ينحل ولده) : ٢٣٧٥ ، ٢٣٧٦ ، ٧٩٢ / ٢ ،

النسائي (النحل : ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير

في النحل) : ٣٦٧٢ ، ٢٥٨ / ٦ .

(١) انظر : المبسوط : ١٢ / ٥٦ ، وجامع أحكام الصغار : ٢ / ٣٠٤ ، بداية

المجتهد : ٢ / ٢٤٦ ، مغني المحتاج : ٢ / ٤٠١ ، النووي شرح مسلم :

١١ / ٦٦ و ٦٧ ، المنتقى : ٦ / ٩٣ .

(٢) سنن البيهقي : ٦ / ١٧٨ .

موسوعة فقه أبو بكر الصديق : ص ٢٢٩ .

وقال ابن رشد : عمدة الجمهور أن الإجماع منعقد على أن للرجل أن يهب
في صحته جميع ماله للأجانب دون أولاده فإذا كان ذلك للأجنبي فهو للولد أخرى .
ونوقش استدلالهم بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - " فأشهد على هذا
غيري " بأنه ليس بأمر لأن أدنى أحوال الأمر الاستحباب والندب ، ولا خلاف في
كراهة هذا ، وكيف يجوز أن يأمره بتأكيد مع أمره برده وتسميته إياه جوراً وحمل
الحديث على هذا حمل لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - على التناقض والتضاد
وهو منزعه عن ذلك .

ولو أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بإشهاد غيره لامتنع بشير أمره ولم يرد ،
وإنما هذا تهديد له على هذا فيفيد ما أفاده النهي عن إتمامه .

ونوقش استدلالهم بما أثر عن الصديق أن قول أبي بكر رضي الله عنه - أنه
يحتل أن أبا بكر - رضي الله عنه - خص السيدة عائشة بعطيته لحاجتها وعجزها عن
الكسب مع اختصاصها بفضلها وكونها أم المؤمنين زوج رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وغير ذلك من فضائلها ، ويحتل أن يكون قد نحلها ونحل غيرها من ولده أو نحلها
ويريد أن ينحل غيرها فأدركه الموت قبل ذلك ، ويتعين حمل حديثه على أحد هذه
الوجوه لأن حمله على مثل محل النزاع منهي عنه وأقل أحوال الكراهة والظاهر من
أحوال أبي بكر الصديق اجتناب المكروهات .

وقال ابن رشد : إن سبب الخلاف في هذه المسألة معارضة القياس للفظ
النهي الوارد ، وذلك أن النهي يقتضي عند الأكثر بصيغته التحريم كما يقتضي الأمر
الوجوب فمن ذهب إلى الجمع بين السماع والقياس حمل الحديث على الندب أو خصه
في بعض الصور ، ولا خلاف عند القائلين بالقياس أنه يجوز تخصيص عموم السنة
بالقياس وكذلك العدول بها عن ظاهرها أي أن يعدل بلفظ النهي عن مفهوم الحظر
إلى مفهوم الكراهة وهو رأى الجمهور .

وأما الحنابلة وأهل الظاهر فلما لم يجز عندهم القياس في الشرع اعتمدوا ظاهر
الحديث وقالوا بتحريم التفضيل في الهبة (١) .

وقبل أن أرجح رأيا عن آخر أريد أن أشير إلى أن أصحاب الرأي القائل بكراهية التفضيل فقط قد أجازوا التفضيل لسبب ما أو وجه ما يختص به أحد الأولاد عن غيرهم . لهذا فإني أرجح قول الحنابلة ومن وافقهم بوجوب التسوية بين الأولاد فسي الهبة والعطية وذلك للحديث الصريح في ذلك ولقوة استدلالهم وردهم على ما احتج به الجمهور وخاصة إذا لم يكن هناك سبب داع إلى هذا التفضيل فإن ذلك قد يورث الغل في النفوس فيؤدي إلى الحسد والتلحرو منه وإلى العقوق .

إلا إذا كان هناك سبب يدعو للتفضيل فله ذلك في نطاق ضيق جدا حتى لا يفتح باب العقوق والتحاسد والله أعلم .

وفيا يلي بعض الأوجه التي يجوز فيها تفضيل بعض أولاده عن الآخرين في الهبة والعطية والتي ذكرها العلماء في كتبهم ، وقد ورد جواز ذلك عن أبي حنيفة ومالك وغيرهما (١) .

فلأب أن يفضل أحد أولاده إذا كان له فضل في الدين والبر والتقوى والصالح ، أو كان الولد محتاجا معدا وكان ذاك عيال لا يجد ما ينفقه عليهم .

أو كان الولد ذو زمانة أو أعمى أو أنه مشغول بطلب العلم ونحوه .

أو صرف الأب عطيته عن بعض أولاده لفسقه وبدعته أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله أو ينفقه فيها ، إذا علم الأب أن ذلك الحرمان يصرفه عن المعاصي .

لكن إذا ثبت الإضرار من هذا التفضيل فيحرم ويطل لما فيه من الجسور وعدم العدل وإلى ما قد يؤدي إليه من الحسد والتباغض والعقوق . والله أعلم .

(١) الفتاوى الهندية : ٤ / ٣٩١ ، البدائع : ٦ / ١٢٧ ، جامع أحكام الصغار : ٢ / ٣٠٤ ، المنتقى شرح الموطأ : ٦ / ٩٢ ، المغننى والشرح الكبير : ٦ / ٢٦٥ ، روضة الطالبين : ٥ / ٣٧٨ .

كيفية التسوية بين الأولاد في الهبة :

اختلفت آراء العلماء في كيفية التسوية بين الأولاد في الهبة فهل هي للذكر مثل حظ الأنثيين كالميراث أم يستوى في ذلك الذكر والإناث .

فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وطاووس وعطاء والثوري^(١) : أن التسوية تكون بينهم على الإطلاق ذكورا كانوا أو إناثا أو ذكورا وإناثا .

واستدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - عن ابن عباس : " سوا بين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلا لفضلت البنات " ، وفي رواية أخرى : " لفضلت النساء^(٢) .

ولأنه لما استحب أن يسوى بينهم في أصل العطية كذلك في مقدارها .

وقال أحمد وشريح ومحمد بن الحنفية^(٣) : إن كانوا ذكورا كلهم أو إناثا كلهم

يسوى بينهم . أما إن كانوا ذكورا وإناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين .

(١) المبسوط : ١٢ / ٥٦ ، البدائع : ٦ / ١٢٧ ، الاشراف : ٢ / ٨٣ ،
روضة الطالبين : ٣٨٩ ، النووى شرح مسلم : ١١ / ٦٦ ، الاشراف على
مذاهب أهل العلم : ١ / ٣٨٦ .

(٢) رواه سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن سعيد بن يوسف عن يحيى
ابن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عدى وقال : لا أعلم
برويته عنه غير اسماعيل بن عياش وهو قليل الحديث ، وروايته لإثبات
الأسانيد لا بأس بها ولا أعرف له شيئا أنكر مما ذكرت من حديث عكرمة
عن ابن عباس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قال في التنقيح : وسعيد
ابن يوسف تكلم فيه أحمد وابن معين والنسائي وهو - أى سعيد - ضعيف .
(نصب الراية : ٤ / ١٢٣ ، تلخيص الحبير : ٣ / ٧٢) .

(٣) شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٥٥٤ ، المبسوط : ١٢ / ٦ ، البدائع :
٦ / ١٢٧ ، الافصاح : ٢ / ٢٨٩ .

واستدلوا على ذلك بأن العدل هو أن يعطى الذكر ضعفين كالميراث لأن ذلك هو حظ من الميراث لو مات عنه الأب وفي هذا اقتداء بقسمة الميراث .
وأرجح الرأي الأول لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " سوا " .
أما القياس على الميراث فيرد عليه بأن العطية في الحياة من أمور المعيشة ،
والمعيشة يستوى فيها الذكور والإناث فإنفاق الأب على الأبناء مثل البنات فيقتضي
ذلك التسوية بينهم ، أما الميراث فمراعى فيه أن الرجل يكون هو المسؤول عن
المرأة فأخذ ضعفها . والله أعلم .^(١)

- البحث الثالث -

* رجوع الأب فيما وهبه لولده *

اختلفت آراء الفقهاء في مدى جواز رجوع الأب فيما وهبه لولده وهو ما يعرف
بالإعتصار وفيما يلي أقوال المذاهب في ذلك :
فقد قال الحنفية : * ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالآباء^(٢) .
وقالوا أيضا : * وإن وهب هبة لذي رحم محرما منه نسبا فلا رجوع فيها .^(٣)
وقال المالكية : * وجاز للأب فقط اعتصارها - أي أخذها - من ولده قهرا عنه
بلاعوض مطلقا^(٤) .

-
- (١) انظر: الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٣٨٧/١ .
قال الشافعية : ويسن أيضا أن يسوى الولد إذا وهب لوالديه شيئا ويكره
له ترك التسوية وقاسوا ذلك على ما روي الأولاد ، وقالوا أيضا وإن كان وفضل
أحدهما فالأم أولى . (مغني المحتاج : ٢ / ٤٠١) .
(٢) المبسوط : ١٢ / ٥٤ .
(٣) اللباب : ٢ / ١٧٦ ، ومجمع الأنهر : ٢ / ٣٦٢ .
(٤) الشرح الصغير : ٥ / ٤٤٩ .
(*) الإعتصار : تقول اعتصرت مال فلان إذا استخرجته منه (المصباح المنير :
٢ / ٤١٣) .

وقال الشافعية : * للأب الرجوع في هبته لولده ^(١)
 وقال الحنابلة : * ولا يصح رجوع واهب في هبته إلا الأب ^(٢) .
 إذا الجمهور يقولون بجواز اعتصار الأب ما وهبه لولده .
 وقال الحنفية بعدم الجواز .
 ولقد استدل الجمهور ^(٣) بحديث طاووس عن ابن عمر وابن عباس مرفوعا :
 * ليس لأحد أن يعطي عطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما وهبه لولده ^(٤) والاستثناء
 من النفي إثبات ومن التحريم الإباحة فدل على جواز الاعتصار .
 واستدلوا أيضا بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - صلى الله
 عليه وسلم - قال : * لا يرجع أحدكم في هبته إلا الوالد من ولده ^(٥) .
 فالحديث صريح في استثناء الأب من النهي في الرجوع في الهبة .

- (١) روضة الطالبين : ٣٧٩ / ٥ ، مغني المحتاج : ٤٠١ / ٢ .
 (٢) شرح منتهى الإرادات : ٥٢٥ / ٢ ، كشف القناع : ٣١٢ / ٤ .
 (٣) الفواكه الدواني : ٢١٨ / ٢ ، الاشراف : ٨٣ / ٢ ، بداية المجتهد :
 ٢٤٩ / ٢ ، مغني المحتاج : ٤٠٢ / ٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٢٥ / ٢ ،
 المغني : ٢٧٠ / ٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ / ٤ ، ٨٠٨ / ٣ .
 (٤) رواء الترمذي (الولاء والهبة : كراهية الرجوع في الهبة) ٢١٣٢ ، ٤٢٢ / ٤ ،
 وأبوداود (البيوع والإجازات : الرجوع في الهبة) ٣٥٣٩ ، ٨٠٨ / ٣ ،
 وأحمد : ٧٨ / ٢ .
 وقال الترمذي عن الحديث بأنه حسن صحيح : ٤٢٢ / ٤ .
 (٥) رواء النسائي (هبات : رجوع الوالد فيما يعطي ولده) ٢٦٨٩ ، ٢٦٤ / ٦ ،
 وابن ماجه (هبات : من أعطى ولده ثم رجع) ٢٣٧٨ ، ٧٩٦ / ٢ .
 ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح الإسناد .
 (نصب الرأية : ٤ / ١٢٤) .

واستدلوا . أيضا بحديث النعمان بن بشير الذي سبق ذكره في المبحث الثاني حيث قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ليشير بن سعد " فاردده " وروى " فارجمه " ، فلو كان لا يجوز الإعتصار لما أمره بذلك .

قال النووي : " أما إذا وهب لولده وإن سفل فله الرجوع كما صرح به فسي حديث النعمان بن بشير وهو مذ هب الجهور " (١)

وقال الشافعي لو اتصل حديث طاووس لقلت به وقال غيره قد اتصل من طريق حسين المعلم وهو ثقة (٢) .

واستدلوا بعمل أهل المدينة فقد قال مالك : الأمر المجتبع عليه عندنا فيمن نحل ولده نحل أو أعطاه عطاء ليس بصدقة وإن له أن يعتصره (٣) .

واستدل المانعون من الإعتصار (٤) بعموم الحديث الذي رواه عرب بن الخطاب حيث يقول - صلى الله عليه وسلم - : " العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه " (٥) . وما رواه مالك عن عرب بن الخطاب أنه قال : من وهب لصله رحم أو على جهة صدقة فإنه لا يرجع فيها (٦) .

(١) النووي شرح مسلم : ١١ / ٦٤ ،

(٢) بداية المجتهد : ٢٥٠ .

(٣) المنتقى شرح الموطأ : ١١٧ / ٦ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٤٩ .

(٤) المبسوط : ١٢ / ٥٥ ، مجمع الأنهر : ٢ / ٣٦٢ .

(٥) رواه البخاري (الهبة : هبة الرجل لأمرأته والمرأة لزوجها) ٢٥٨٩ ، ٢١٦ / ٥ ،

ومسلم (هبات : تحريم الرجوع في الصدقة والهبة .) ١٦٢٢ ، ١٢٤١ / ٣ ،

والنسائي : (الهبة : رجوع الوالد فيما يعطى ولده) ٣٦٩٠ ، ٢٦٥ / ٦ ،

وابن ماجه (الهبات : الرجوع في الهبة) ٢٣٨٥ ، ٧٩٧ / ٢ ،

(٦) مصنف عبد الرزاق : ١٠٥ / ٩ ، المنتقى : ٣ / ١١٠ ، موسوعة فقه عمر

ابن الخطاب : ص ٦٦٥ .

ولأن الهبة تذهب لذى الرحم المحرم ملكا وعقدا فلا يملك الرجوع فيها كالأب
إذا وهب لأبيه أو الأخ لأخيه وهذا لأن المقصود قد حصل وهو صلة الرحم ،
ولأن في الرجوع معنى قطيعة الرحم ، وهذا موجود في حق الوالد مع ولده لأنه
بالرجوع يحمله على العقوق وإنما أمر الوالد أن يحمل ولده على بره .

ورد المانعون من اعتصار الأب ما وهب لولده عن الحديث الذي يقوله فيهم
الرسول - صلى الله عليه وسلم - " إلا الوالد " بقولهم أن معنى قوله - عليه الصلاة
والسلام - " إلا الوالد أي ولا الوالد فإن كلمة إلا تذكر بمعنى ولا . قال الله تعالى :
﴿ إلا الذين ظلموا منهم ﴾ ^(١) أي ولا الذين ظلموا منهم ، وقوله تعالى : ﴿ وما كان
لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ﴾ ^(٢) أي ولا خطأ ، أو المراد من الحديث إلا الوالد
فإنه ينفرد بأخذه عند حاجته ^(٣) .

ويلاحظ أن هذا الإعتراض لا يقوى أمام صحة الحديث وظهوره في جواز الإعتصار
كما أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ما يحتاج . والله أعلم .
فأرجح الرأي الأول القائل بجواز رجوع الأب فيما وهبه لولده لأن دليلهم أقوى
ولسلامته من الإعتراض الذي وجه إليه من المانعين من الإعتصار ولضعف أدلسته
الفرق المقابل التي لا تستند على دليل قوي ، ولأن الأب ليس كغيره من الأقارب
أو الأجانب ورجوعه قد يكون لمصلحة ولا يبتهم الأب في ذلك لوفور شفقتة على ولده .
والله أعلم .

شروط موانع الإعتصار:

إن القائلين بجواز الإعتصار قيدوا ذلك ببعض القيود والشروط وفيما يلي

(١) سورة البقرة ، الآية ١٥٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٩٢ .

(٣) انظر المبسوط : ٥٥ / ١٢ .

ذكر لأهم تلك الشروط التي تمنع من الاعتصار^(١):

- ١- أن لا تكون صدقة .
- ٢- ما لم يتزوج الولد لأجل المال الموهوب .
- ٣- أن لا يكون الولد قد أدان لأجل الهبة أو بالجلطة لم يترتب عليها حق الغير .
- ٤- أن لا يكون قد حدث في الهبة ما ينقصها في ذاتها أو يزيد لها كالسمن والحمل والكبر .
- ٥- ألا يسقط الأب حقه في الرجوع .
- ٦- أن لا يكون الولد الموهوب له قد مرض وإلا فلا اعتصاري هذه الحال لتعلق حق ورثته بالهبة .
- ٧- أن لا تكون الهبة قد أريد بها الآخرة أو ثوابها لأنها حينئذ صارت كالصدقة وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان .

(١) انظر: بداية المجتهد : ٢ / ٢٥٠ ، الفواكه الدواني : ٢ / ٢١٨ ،
الاشراف : ٢ / ٨٣ ، الشرح الصغير : ٥ / ٤٥٠ ، ٤٥١ ، الكفاف : ٢ / ١٩٣ ،
والأم : ٣ / ٢٨٣-٢٨٤ ، كشف القناع : ٤ / ٣١٣ .

(*) هل يرجع الولد فيما وهبه لأبيه :
أجمعت آراء الفقهاء في هذه المسألة بعدم رجوع الابن فيما وهبه
لأبيه لأن المقصود من هذه الهبة صلة الرحم ، وقد حصل فعلا بالهبة
وكذلك لعموم الحديث "العائد في هبته كالكلب يقي" ثم يعود فسي
قيمه " والاستثناء ورد في الوالد فقط فيبقى الحديث على عومله .
والله أعلم .

- البحث الرابع -

* مدى أحقية الأب في التملك من مال ولده *

لقد بدأت الحديث عن هذه المسألة في مسألة سابقة وهي أكل الأب من مال ولده وإنما أفردتها بالبحث لأهميتها ، ولقد اختلف العلماء في هذه المسألة اختلافا كبيرا .

فقد قال جمهور العلماء بعدم جواز تملك الأب من مال ولده وإنما له أن يأخذ من ماله عند الحاجة والضرورة فقط ^(١) .

أما الحنابلة وسعهم الظاهرية فقد قالوا بجواز ذلك .

أدلة الفريق الأول :

استدل الجمهور في منعهم من تملك الأب مال ولده بما يلي ^(٢) :

أولا : بقوله تعالى : * يستلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتيم ^(٣) * ، وهذه الآية تدل على ملكية الابن لماله وأن الأب — من مواضع الإنفاق ، فليس للأب أن يملك من مال ابنه حيث أنه لو كان له ذلك لما ورد ضمن مواضع الإنفاق في هذه الآية .

(١) انظر أقوال العلماء في ذلك : في مسألة أكل الأب من مال ولده في الفصل

الأول من هذا الباب ، وانظر المراجع التالية :

حاشية ابن عابدين : ٥ / ٦٩٦ ، بدائع الصنائع : ٤ / ٣٠ ، جامع أحكام الصغار : ١ / ٣٦٧ ، مواهب الجليل : ٥ / ٢٧٥ ، تحفة المحتاج : ٥ / ١٨٦ ، الملكية في الشريعة الإسلامية : ٣ / ٤١ ، الولاية على المال (على حسب الله) : ص ٤٤ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٤ / ٣٠ ، نيل الأوطار : ٦ / ١٤ - ١٥ ، الملكية

في الشريعة الإسلامية : ٣ / ٤٤ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢١٥ .

ثانيا : عن سليمان بن عمرو بن الأهوص عن أبيه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في حجة الوداع : * إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا (١) .
 فعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - يمنع التعدى على أموال الغير والتصرف فيها دون إذن أصحابها ولم يفرق في ذلك بين والد أو أجنبي .
 وقوله - صلى الله عليه وسلم - : * لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه (٢) .
 فهذه الأحاديث تدل على عدم جواز تلك الأب وتصرفه في مال ولده بغسير إذن أو ضرورة أو حاجة .

واستدلوا أيضا بما أخرج عن أبي بكر حيث قال الصديق - رضي الله عنه - للرجل الذي أراد أخذ مال ولده مستدلا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : * أنت ومالك لأبيك * فقد قال أبو بكر : إنما يعني بذلك النفقة (٣) .

فهذه الآيات والأحاديث والآثار قد دلت بعمومها وخصوصها على عدم جواز أخذ الوالد مال ولده شيئا بغير إذن شرعي ، ولأن ملك الولد في ماله تام فلا يحل لأحد أخذه ولو كان أباه إلا برضاه .

أدلة الغريق الثاني :

أما المجوزون فلقد استدلوا لرأيهم بما يلي (٤) :

- (١) رواه البخارى (الحج : الخطبة أيام منى) : ١٧٤١ ، ٥٧٣ / ٣ .
- ومسلم : (الحج : حجة النبي - صلى الله عليه وسلم) : ١٢١٨ ، ٨٨٩ / ٢ .
- (٢) رواه أحمد : ٧٢ / ٥ عن أبي حرة الرقاشي عن عمه .
- ورواه الحاكم عن ابن عباس ، ورواه الدارقطني وفي أسناده العريضي وهو ضعيف ، ورواه ابن حبان في صحيحه .
- (٣) تخيير الحبير (٣ / ٥٤ - ٤٦) .
- (٤) سبق هذا الأثر ص ١٢٣ .
- (٤) انظر : شرح منتهى الإرادات : ٥٢٧ / ٢ ، كشف القناع : ٥٢٧ / ٢ - ٥٢٨ ، ٣١٧ / ٤ - ٣٢٠ ، المغني والشرح الكبير : ٢٨٨ / ٦ .

بفهم القرآن وذلك في قوله تعالى : * ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم
أو بيوت آبائكم * (١) فلم يذكر بيوت الأبناء لأن بيت ابن الرجل بيته .

كما استدلووا بالأحاديث التالية :

فعن أم المؤمنين السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - : " إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم " (٢)
فهذا الحديث يبين أن الأولاد من كسب الآباء فهو يطيب للآباء الأكل من
مال أبنائهم على هذا الأساس والإنسان يأكل من كسبه كما يشاء وفي أي وقت ما يدل
على أن للآب أخذ وتملك ما شاء من مال ولده .

وعن جابر أن رجلاً قال يا رسول الله - إن لي مالا وولداً ولئن أبي يريد أن يجتاح
مالي ، فقال : " أنت ومالك لأبيك " (٣) .

وهذا الحديث كذلك يدل على أن للآب تملك مال ولده ولو كان الأب ذا مال .
كما استدلووا أيضاً بالآثار التالية :

عن ابن مسعود بن جبير عن ابن عباس قال : أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم (٤)
وعن علي بن أبي طالب أنه قضى بمال الولد للوالد، وكان عطاء لا يرى بأساً
أن يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء من غير ضرورة .

وروي نحوه عن إبراهيم النخعي وعن سعيد بن المسيب والشعبي والحسن وقتادة
وابن أبي ليلى ومجاهد فمجموع هذه الآثار تدل على جواز أخذ وتملك الأب مال
ولده ما شاء دون شرط إلى حاجة أو ضرورة .

(١) سورة النور ، الآية : ٦١ .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ١٢١

(٣) سبق تخريج الحديث ص ٤٥

(٤) موسوعة فقه عبد الله بن عباس : ١ / ٥١ .

واستدلوا له بالمعقول فقالوا : مادام قد جاز للوالد أن يأخذ من مال ولده عند الحاجة فإنه يجوز أن يأخذ من مال ولده ما ينتفع به في مصالحه .
وكذلك مادام أن الأب يلي مال ولده من غير تولية فكان له التصرف فيه كمال نفسه .

المناقشة :

نوقشت أدلة الفريق الأول^(١) بأن حديث " إن دماكم وأموالكم . . " الاستدلال به بعيد لأنه فيما حرمه الله لا فيما أباحه ، ولقد أباح الله للوالد أخذ مال ولده فلا تعارض إذا .

أما حديث الحسن فقد قالوا عنه بأنه مرسل وهو يدل على ترجيح حق الوالد على حق الولد لا على نفي الحق بالكلية والولد أحق من الوالد بما تعلقت به حاجته . وعموما كما قال ابن قدامة : فإن أحاديثهم التي استدلوا بها تخصها أحاديثنا وتفسرها فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل مال الابن مالا لأبيه بقوله : " أنت ومالك لأبيك " فلا تنافي بينهما .

وقالوا أيضا عن حادثة أبو بكر أنها لم تصح لأن بها متروكا .
وناقشوا تمام الملكية للابن بأن ذلك لا ينافي ما أوجب الله عليه من الحقوق المعارضة التي تجب على الوالد ومنها استباحة الوالد لمال ولده .

ونوقشت أدلة الفريق الثاني^(٢) : بأن حديث " أنت ومالك لأبيك " ضعيف ولو سلمنا بصحته فإنه منسوخ بآية الموارث لأنها قررت إرث الأب من ابنه

(١) انظر المغني : ٦ / ٢٨٩ و ٢٩٠ .

(٢) انظر : الملكية في الشريعة الإسلامية : ٣ / ٤٦ و ٤٧ ، فيض القدير :

سأيدل على أن أموال الابن ملوكة له في حال حياته ، وكذلك لأن نفقة الأب ثابتة على ابنه ، فلو لم يكن مالكا لم تثبت عليه نفقته .

أما حديث " إن أطيّب ما أكلتم " فإنه مقيد بحديث رواه الحاكم وصححه عمن عاتشة : " إن أولادكم هبة الله لكم يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور وأموالهم لكم إذا احتجتم إليهما " .

لكن هذه الزيادة " إذا احتجتم إليهما " قال عنها أبو داود أنها منكورة ^(١) ، إلا أن حديث عاتشة - رضي الله عنها - يطيب الأكل والإنشراح من أموال الأولاد ويدعوهم إلى عدم التخرج من ذلك لأنهم ما أصبحوا قادرين على العمل وامتلاك الأموال إلا بما بذله الأباء من جهد وعناء وما من أجل تربيتهن والعناية بهن وليس فسي الحديث دلالة واضحة على أن مال الأولاد مباح للأباء يمتلكون منه كيفما يشاءون ، كما يقال عن استدلالهم بالآية الكريمة فهي لا تدل على أكثر من إباحة الأكل وعدم التخرج فيه ليس إلا .

أما استدلالهم بالمعقول فلقد رد ذلك بأن الأب مقيد بالاضطرار والحاجة إلى مال ولده وعند انتفاء الحاجة ينتفى جواز الأخذ ، والأب يلي مال ولده دون تولية لكونه أكثر الناس شفقة على ولده وحفظا لها له وهذا ليس فيه دليل على أن للأب أن يفعل في مال ابنه ما يشاء وبعد مناقشة كلا من أدلة الفريقين يصعب ترجيح رأي عن رأي لقوة أدلة الفريقين لكنني أرى أن الجمع بينهما أولى من ترجيح أحدهما والله تعالى أعلم به المستعين :

(١) رواه البيهقي من حديث الأسود عن عاتشة مرفوعا ، ورواه الحاكم في المستدرک فی سورة البقرة وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وإنما اتفقا على حديث عاتشة أطيّب ما أكل الرجل من كسبه وهذا وهم منه فسيان الشيخين لم يروياه ولا أحدهما .

(نصب الرأية : ٣ / ٢٧٦ ، تلخيص الحبير : ٩ / ٤) .

إن مال الولد هو من مال الوالد كما جاء صريحا في الأحاديث العديدة وكسب الولد هو من كسب والده كما جاء في الأحاديث الأخرى .

فظاهر هذه الأحاديث وغيرها من الآثار يقتضى أن يكون للأب في مال ابنه حقيقة الملك ، فإن لم تثبت الحقيقة فلا أقل من أن يثبت له حق التملك عند الحاجة والاضطرار ، فنقيده تملك الأب مال ولده عند الاحتياج فيجوز له الأخذ منه على قدر الحاجة .

قال المناوى : * ومالك لأبيك يعنى أن أباك كان سبب وجودك ووجودك سبب وجود مالك فصار له بذلك حق كان به أولى منك بنفسك فإذا احتاج فله أن يأخذ منه قدر حاجته فليس المراد بإباحة ماله له حتى يستأصله بلا حاجة * (١)

كما أن التوفيق بين النصوص المجوزة والمانعة يقتضى القول بأن لا تكون العلاقة بين الولد والوالد علاقة حساب دقيق ، بل ينبغى أن تكون علاقة تعاطف وتسامح لا يفسن فيها الولد على والده بشيء ، ولا يأخذ الوالد من مال ولده إلا ما تطيب به نفسه ولا يضيق به صدره وبهذا لا يصل الأمر بينهما إلى حد رفع الأمر إلى القاضي وهذا ما قرره الفقهاء في كتبهم حتى أنهم قالوا لا يحكم بالقطع في سرقة الأب من مال ولده لشبهة الملك ولا يحكم على الأب بالغصب إذا ما أخذ شيئا من مال ولده . للأحاديث السابقة الذكر (٢) والله أعلم وأحكم .

شروط تملك الأب مال ولده :

إن القائلين بجواز أخذ الأب مال ولده وتملكه اشتروا لهذا التملك شروطا هي :

(١) فيض القدير : ٣ / ٤٩ و ٥٠ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ٤ / ٣٠ ، مواهب الجليل : ٥ / ٢٢٥ ، شرح

سنن النسائي للسيوطي : ٧ / ٢٤١ و ٢٤٢ ، الولاية على المال (على

حسب الله) : ص ٤٥ .

- ١- أن لا يجحف بالابن ولا يضره ولا يأخذ شيئا تعلق به حاجته أي أن يكون الممتلك فاضلا عن حاجة الولد .
- ٢- أن لا يأخذ من مال ولده فيعطيه لآخر لأنه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه فلأن يمنع من تخصيصه بما أخذ من مال ولده الآخر أولى .
- ٣- أن لا يكون التملك في مرض موت أحدهما .
- ٤- أن لا يكون الأب كافرا والابن مسلما .
- ٥- أن يكون ما يملكه الأب عينيا موجودا لدينا في الذمة .
- ٦- لا يصح تصرف الأب في مال ولده قبل قبضه . (١)

(١) انظر: كشاف القناع : ٣ / ٣١٧ و ٣١٨ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٢٧/٢ ،

المغنى والشرح الكبير : ٦ / ٢٨٨ .

البَابُ الثَّالِثُ

أَحْكَامُ الْإِبْنِ فِي النِّكَاحِ

تمهيد : في الولاية على النفس :

١- تعريف الولاية على النفس :

سبق وأن تعرضت في مقدمة الباب السابق إلى تعريف الولاية وأقسامها وركزت على الولاية العالجة لارتباطها ببحوث الباب وفيما يلي سأتناول الولاية على النفس وهذا تعريفها :

الولاية على النفس هي سلطة الولي التي تتعلق بنفس للولي عليه من صيانته وحفظه وتأديبه وتربيته وتعليمه العلم أو الحرفة وتزويجه (١).

٢- الحكمة من هذه الولاية :

إن لهذه الولاية خطراً كبيراً وورحاسم في حياة الأولاد وأثر كبير في تربيتهم ، لهذا كان على الأب خاصة وأي ولي عموماً مسؤولية كبيرة يجب عليه القيام بها لأن الطفل بعد فترة الحضانة يكون عاجزاً عن القيام بتلك الأمور كلها بنفسه - من صيانة وتربية وتعليم وزواج وغيرها - حيث لا يدرك وجه المصلحة ، لهذا اقتضت حكمة المشرع أن يكل أمرهم إلى من له هذه الأهلية ليحفظهم من كل أذى ويربيهم تربية تصلحهم في دنياهم وأخراهم حتى إذا تخطوا هذه المرحلة التي تتسم بالضعف وعدم التمييز بين الأشياء ووصلوا إلى مرحلة تؤهلهم لمواجهة المجتمع وكل اليهم أمرهم .

(١) انظر : أحكام الأسرة في الاسلام : ص ٧٦٩ ، الولاية على النفس :

- حسن الشاذلي- : ص ٤٤ ، حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية

والقانون : ص ١٣٨ .

٣- بداية الولاية على النفس وانتهاءها (١) :

بعد أن تنتهي حضانة الطفل والتي كانت لأمه يضم الطفل إلى أبيه لأن الطفل عاجز عن القيام بأموره - كما سبق إيضاحه - .

وتستمر هذه الولاية على الصغير حتى يبلغ عاقلاً مأمونا على نفسه ستغنيا عمن أبيه حتى إذا ما وصل إلى هذه المرحلة لم يبق للأب الحق في إسكاه وصار أولى بنفسه . أما البنت فلا تزول عنها الولاية حتى تتزوج أو تتقدم بها السن وتصبح مأمنة على نفسها بكرة كانت أو ثيباً ، فإن كانت غير مأمنة على نفسها أو كانت لا تزال بكسراً يستمر للأب حق إسكائها حفظاً وصيانة وتربية إلى أن تبلغ أو يدخل بها الحزج حسب التفصيل الآتي (٢) .

٤- لمن تثبت ولاية النفس :

إن الأب هو أولى الأقارب الأولياء (٣) على أولاده وذلك لعظم شفقتة وحرصه على مصالح أولاده وكذلك لأن الشارع لما عني باختيار الولي من أقرب الناس إلى الصغير وأحبهم لخيره أراد تحقيق المصلحة المرجوة للأولاد من حفظهم وصيانتهم وتربيتهم وغير ذلك مما يلزمهم في هذه المرحلة . .

٥- الشروط التي يجب توفرها في الأب حتى يكون ولياً على النفس :

هي نفس الشروط التي ذكرت في الولاية على المال وهي بإيجاز :

(١) انظر: حاشية ابن عابد بن : ٢ / ٦٥٨ ، بدائع الصنائع : ٤ / ٤٣ ، حقوق

الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون : ص ١٤٠ ، أحكام الأسرة في الإسلام :

ص ٢٦٩ .

(٢) سيأتي تفصيل هذه المسألة في مباحث فصل الحضانة الآتي في هذا الباب .

(٣) على خلاف بين الجمهور والحنفية والمالكية فيمن هو أولى الأب أم الابن في

ولاية التزويج وسيأتي ذكره .

أن يكون الأب عاقلاً بالغاً متحداً في الدين مع ولده ، أميناً على ولده في دينه ونفسه غير مفسد له ، وأن يكون قادراً على القيام بأعباء صيانة وتربية ولده وأن لا يكون سهلاً لأولاده كأن يضيعهم ويتركهم من غير تعليم أو رعاية^(١).

٦- الأحق بولاية التزويج الأب أو الابن :

اختلفت آراء العلماء في تقديم الأب أو الابن في ولاية الزواج فقال الجمهور بأن الأب مقدم ، وقال المالكية أن الابن مقدم في الولاية الاستحابية .
فقد قال الحنفية : * أقرب الأولياء إلى المرأة الابن ثم ابن الابن ثم الأب^(٢) .
هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يقدم الأب^(٣) .
وقال الشافعية : * وأحق الأولياء بالتزويج أب^(٤) .
وقال الحنابلة : * وأحق الناس الذين لهم ولاية النكاح بنكاح المرأة الحرة أبوها^(٥) .
وقال المالكية : * والأولى عند وجود متعدد من الأولياء تقديم ابن فابنهم فأب^(٦) . وهذا في الولي غير المجرى .

-
- (١) انظر: حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٧ ، بدائع الصنائع : ٢ / ٢٣٧-٢٣٩ ،
الشرح الصغير : ٢ / ٣٦٩ ، مغني المحتاج : ٣ / ١٧٤ ، الأحوال
الشخصية - أبوزهرة - : ص ٤٦٠-٤٦١ .
(٢) الفتاوى الهندية : ١ / ٢٨٣ ، بدائع الصنائع : ٢ / ٢٥٠ .
(٣) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٧٦ .
(٤) نهاية المحتاج : ٦ / ٢٣٦ ، مغني المحتاج : ٣ / ١٥١ .
(٥) كشف القناع : ٥ / ٥٥٠ .
(٦) الشرح الصغير : ٢ / ٣٥٩ .

إذن جمهور العلماء يقولون بأن الأب هو الأولي بولاية تزويج ابنته من ابنها -
ولقد استدلوا لمذهبهم هذا بما يلي : (١)

أولا : بقوله تعالى : * ووهبنا له يحيى * (٢)

وقوله على لسان إبراهيم - عليه السلام - : " الحمد لله الذي وهب لي على
الكبر إسْمَعِيلَ وإِسْحَاقَ " (٣)

فدللت الآيتان على أن الولد موهوب لأبيه ، وإثبات ولاية الموهوب له على
الهيئة أولى من العكس .

واستدلوا بقوله - عليه الصلاة والسلام - : " أنت ومالك لأبيك " (٤) فهذا الحديث
يشير إلى أن الابن تابع للأب هو وباله .

وسلوك أن اللام هنا للاختصاص والاختصاص وإن لم يقدر الملك هنا لأنه لا يكون
على الإحراز فتكون له سلطة التصرف فيما يلزمه ما فيه مصلحة له .

ولأن البنت هي بعض من الأب فيكون أحرص على مصلحتها من غيره لكسال
شفقته وأشدّها من الابن فطرة ، وأكثر حنانا وعظفا منه طبيعة ولهذا كان الأب
أولى بالتصرف المالي في مال البنت من الابن .

واستدل الحنفية والمالكية على قولهم : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خطب
أم سلمة بعد انقضاء عدتها ، فقالت يا رسول الله ليس أحد من أوليائي شاهدا
فقال - عليه الصلاة والسلام - : " ليس من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك " .

(١) بدائع : ٢ / ٢٥٠ ، بداية المجتهد : ٢ / ١٠ ، المغني والشرح الكبير :

٢ / ٣٤٦ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية ٩٠ .

(٣) سورة إبراهيم ، الآية : ٣٩ .

(٤) سبق تخريج الحديث ٢٥٥ .

(٥) الفواكه الدواني : ٢ / ٢٨ ، بدائع الصنائع : ٢ / ٢٥٠ ، عاشية ابن عابدين :

٣ / ٢٦٠ .

فقلت: قم يا عمر فزوج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فزوجه ^(١) فدل هذا على أن الفرع يكون له ولاية التزويج .

كما استدلووا بقولهم - أن ولاية التزويج مبنية على العصوبة والأب إذا اجتمع مع الابن في الميراث كان الابن هو العصبة والأب صاحب فرض ، فيكون الابن حينئذ قدما على من بعده بطريق أولى ، فإن لم يوجد الابن يكون الأب هو العصبة . وأرجح الرأي الأول القائل بأن الأب مقدم في الولاية عن ابنه لعموم أدلة هذا الرأي ولأن الأب كامل الرأي واخر الشفقة قد يعلم ما لا يعلمه الابن بحكم كبر سنه وزيادة خبرته وكذلك فإن من باب التعظيم والإحترام يقدم الأب والاستدلال بحديث أم سلمة ولو سلم أنه ابنها فإنه لا يثبت تقديم الابن على الأب ولكن يثبت جواز أن يكون الابن الحاضر وليا عند غياب الولي الأحق وقياس الولاية على الميراث قياسا مع الفارق لاختلاف أمر الزواج عن الميراث حيث يحتاج في أمر ولاية الزواج إلى حكمة وخبرة في معرفة الناس بخلاف الميراث .

ومعد أن انتهيت بحمد الله تعالى ما أردت بيانه في التمهيد أدخل إلى المقصود من هذا الباب فأقول :

(١) رواه أحمد عن أم سلمة : ٦ / ٢٩٥ ،
والنسائي : (النكاح : نكاح الابن أمه) : ٦ / ٨١-٨٢ ،
وقال الحاكم صحيح الاسناد .
(ارواة الغليل : ٦ / ٢٢٠) .

- الفصل الأول -

* في الحضانة *

سأتناول في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى بحث الحضانة مبتدئا بكلمة موجزة عن طبيعة الحضانة بالنسبة للأب ثم أتحدث عن الحضانة ودور الأب فيها بالتفصيل وذلك في المباحث الأربعة الآتية:

المبحث الأول : متى يستحق الأب حضانة أولاده .

والثاني : في رؤية الولد .

والثالث : في أجرة الحضانة .

أما الرابع والأخير: ففي ولاية الأب على الجنين .

(*)
تمهيد : طبيعة الحضانة بالنسبة للأب (١)

الولاية على الطفل نوعان : نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها وهي ولاية المال والنكاح ، ونوع تقدم فيه الأم على الأب وهي ولاية الحضانة والرضاع ، وقدمت الأم على الأب في حضانة الولد لأنها هي الأعرف بالتربية والأقدر عليها وهي أصبر وأرف وأفرغ لها ، كما أنها أوفر شفقة وأرق طبعاً وأقوى عاطفة من الأب ، فلهذه الأسباب وغيرها قدمت الأم على الأب في حضانة الأولاد ، ويستدل على أن الحضانة من حق الأم بالحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جاءته امرأة، فقالت : يا رسول الله ! إن ابني هذا ، كان بطني له وعاء ، وثديي له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباؤه طلقوني

(١) المراجع : زاد المعاد : ٤ / ٢٤١ ، بدائع الصنائع : ٤ / ٤١ ، المغني والشرح الكبير : ٩ / ٣١٠ ، الأحوال الشخصية - عبدالعزيز عاصر :

ص : ٢٠١ .

(*) الحضانة : هي تربية الولد (التعريفات : ٨٨) .

وأراد أن ينزعه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم - : " أنت أحق به مالم تتكحي " .^(١)

نتيجة لذلك : أجمعت الأمة على أن الحضانة تقدم فيها الأم على الأب وهذا من محاسن الشريعة ومن الاحتياط للأطفال والنظر لهم .^(٢)

- المبحث الأول -

* متى يستحق الأب حضانة أولاده *

أجمعت آراء الفقهاء على أن الأم هي الأحق بالولد من غيرها ، أما الذي يلي الأم في حضانة الولد فلقد اختلفت الآراء في ذلك وكان لكل مذهب اتجاه معين على النحو الآتي :

مذهب الحنفية :^(٣) الحضانة للأم ثم بعدها أم الأم وإن علت ثم أم الأب وإن علت ثم الأخوات الشقيقات ثم الأخت لأم ، ثم اختلفت الرواية فيما بعد الأخت لأم ففي رواية تقدم الخالة على الأخت لأب وعلى بنت الأخت لأب وعلى بنت الأخت لأم .

وفي الرواية الثانية الأخت لأب وبنت الأخت لأب ، وبنت الأخت لأم هي أولى من الخالة وبعد الخالة العمة ..

ثم تنتقل إلى العصبات من الرجل فيقدم الأب عن غيره .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (الطَّلَاق : مِنْ أَحَقِّ بِالْوَلَدِ) : ٢٢٧٦ ، ٢ / ٧٠٢ .
وَأَحْمَدُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ .

(٢) تَخْيِيسُ الْحَبِيرِ : ١١ / ٤ ، نَصَبُ الرَّايَةِ : ٣ / ٢٦٥ .

(٣) زَادُ الْمَعَادِ : ٥ / ٤٣٨ .

(٣) انْظُرْ : بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ : ٤ / ٤١ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ : ٣ / ٣٠٦ .

ومذهب المالكية : تكون الحضانة للأم ثم أم الأم ثم إلى أسها ثم الخالصة ،
ثم خالة الأم وهي أخت جدة الطفل لأمه ثم الجدة أي أم الأب وإن علت نسب
تنتقل إلى الأب (١) .

مذهب الشافعية : تكون الحضانة للأم ثم الجدة لأم ثم الأب (٢) .
وأما مذهب الحنابلة : فيرى أنها تكون للأم ثم أمهاتها ثم بعد هن يأتي
دور الأب .

وبالملاحظة في ترتيب الحضانة في كل مذهب نجد أن الحنفية ينظرون في الحضانة
إلى الأمومة والأنوثة لهذا فهم يؤخرون الذكور وعلى رأسهم الأب .
أما المالكية فهم ينظرون إلى الأمومة ثم بعد ها إلى الأبوة والشافعية والحنابلة
قدمت الأم والجدة عندهم عن الأب لتحقيق الولادة والميراث ولمعرفة الحضانة
ثم يقدم الأب عن باقي الذكور والإناث لأنهم يدلون به فقدم عليهم جميعا ولأنه
أصل النسب والأحق بولاية المال .
لهذا أرى أن الأحق بالولد بعد الأم وأمهاتها هو الأب وذلك للاعتبارات
التالية :

لما أودعه الله فيه من خصائص وصفات من الشفقة والرحمة والرعاية بالطفل ،
ولأن باقي الإناث والذكور غير الأم وأمها يدلون به فكان أولى بالولد منهم ، ولأن
ولاية الأب على ابنه لا تنقطع فهو تحت ولايته وكنفه وهو المنفق عليه فإذا لم توجد
الأم وأمهاتها انتقلت الولاية إلى الأب بشقيها ، وعلى الأب في هذه الحال
أن يدبر أمور حضانة الطفل باختيار من يقوم عليه من النساء اللاتي يرى فيهن
شفقة بالطفل ورعاية له والله أعلم (٤) .

(١) مواهب الجليل : ٤ / ٢١٥ ، الفواكه الدواني : ٢ / ١٠٢ .

(٢) المهذب : ٢ / ٢٧٣ ، التنبيه : ص ٢١١ .

(٣) كشف القناع : ٥ / ٤٩٦ ، الروض المربع : ٢ / ٣٢٨ .

(٤) الولاية على النفس - حسن الشاذلي - ص ٩٨ .

ضم الولد لأبيه :

اختلفت آراء الفقهاء في الوقت الذي يضم فيه الولد إلى أبيه بالنسبة لكل من الذكر والأنثى لهذا سوف أقول الحديث في ذلك على النحو الآتي :

أولا : ضم الابن لأبيه - وأقصد بالابن الذكر - :

فعند الحنفية ^(١) : أن الولد لا قول له ، فإذا استغنى عن خدمة النساء واستقل بنفسه في الأكل والشرب والإستجاء ضم لأبيه ، وقد رزمن استقلاله لسبع سنين لأنه الغالب ولقوله - صلى الله عليه وسلم - " مروأولاكم بالصلاة لسبع ^(٢) والأمير بها لا يكون إلا بعد القدرة على الطهارة .

وعند المالكية في المشهور عندهم : أن الحضانة تستمر للأم حتى البلوغ ^(٣) .

وعند الشافعية والحنابلة ^(٤) : أن الغلام إذا بلغ سبع سنين وافترقا الأب والأم وتنازعا في حضانته ، خير بينهما وكان عند من اختار منهما لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - خير غلاما بين أبيه فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خير غلاما بين أبيه وأمه وقال : يا غلام هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أبيهما شئت فخذ بيد أمه فأخذته وانطلقت به ^(٥) .

وأرجح هذا الرأي الذي يسنده الحديث . والله أعلم .

-
- (١) بدائع الصنائع : ٤ / ٤٢ ، فتح القدير : ٤ / ٣٧٠ .
- (٢) سبق تخريج الحديث ^{ص ١٧٣}
- (٣) الشرح الصغير : ٢ / ٧٥٥ ، القوانين الفقهية : ٢٤٨ .
- (٤) المهذب : ٢ / ١٧١ ، مغني المحتاج : ٣ / ٤٥٧-٤٥٨ ، المبدع : ٨ / ٢٣٦ ، كشف القناع : ٥ / ٤٩٧ .
- (٥) رواه ابن ماجه (أحكام : تخيير الصبي بين أبيه) : ٢٣٥١ ، ٢ / ٧٨٢ ، الترمذي (أحكام : ماجاء في تخيير الغلام بين أبيه إذا افترقا) : ٣٨ / ٣٩٣٥٢ ، أبوداود (الطلاق : من أحق بالولد) : ٢٢٧٧ ، ٢ / ٧٠٨ ، النسائي (الطلاق : اسلام أحد الزوجين وتخيره الولد) : ٣٤٩٦ ، ٦ / ١٨٥ ، أحمد : ٢ / ٢٤٦ ، ورواه ابن حبان في صحيحه . وقال الترمذي بأنه حديث حسن صحيح .

ثانيا : ضم البنت لأبيها :

الحنفية يقولون بأن حضانة البنت تستمر لأُمها حتى تبلغ بالحيفض أو الإنزال أو السن لأنها بعد الاستغناء تحتاج إلى معرفة أدب النساء والمرأة على ذلك أقدر، أما بعد البلوغ فتحتاج إلى التحصين والحفظ والأب فيه أقوى وأهدى (١).

وقال المالكية : بأن حضانتها تستمر إلى الزواج والدخول بها، (٢)

وقال الشافعية : أن البنت إذا بلغت سبع سنين تغير بين أبيها مثل الغلام (٣).

وقال الحنابلة : بأن البنت إذا بلغت سبع سنين فالأب أحق بها ولا تغير لأن الغرض من الحضانة الحظ والمصلحة والحظ للفتاة بعد سبع سنين أن تكون عند أبيها لأنها تحتاج إلى حفظ والأب أولى به ، وإنما تخطب من أبيها فكان أولى (٤). وأرى أن البنت تبقى في حضانة أمها إلى البلوغ لأنها في حاجة إليها تعلمها أمور النساء وأحوالهن وليس ذلك ممكنا عند أبيها ولا مانع من زيارة أبيها لها ورؤيته إياها وهي عند أمها كما سنعرفه ، وبالتالي تعرف - عند انتقالها إلى أبيها - أحوال الرجال من معيشتهم وما يلائمهم وحتى تنال شيئا من حنان وعطف ورعاية والد ها وحتى تتحقق له المشاركة الفعلية في صيانتها وفي حفظها وإرشادها . والله أعلم . فإذا انتهت مدة حضانة الأم - على الخلاف الذي سبق في وقت انتهاءها - ضم الولد إلى أبيه لأنه هو الولي على النفس وهو أحق من غيره كي يحفظه ويصونه ويربيه ويعلمه حتى يبلغ ، فإذا بلغ الولد ذهب حيث شاء فإذا أراد أن ينفرد بالسكنى أو يسكن مع أي أبويه شاء ، إلا إذا بلغ سفيها غير مأمون على نفسه فيضمه الأب إليه .

(١) بدائع الصنائع : ٤ / ٤٢٠ .

(٢) الشرح الصغير : ٢ / ٧٥٥ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣ / ٤٥٧ .

(٤) كشف القناع : ٥ / ٤٩٧ .

أما البنت فيضها الأب إليه بعد انتهاء حضانه أمها ولا تنفرد بنفسها فسي
السكنى ولا تذهب كيفما شاءت وتبقى عند الأب حتى تتزوج ويدخل بها زوجها
وذلك من أجل حمايتها وحفظها لأن المرأة عرضة للإيذاء فوجب على الأب ضمها
وحمايتها .

(١) فرع : شروط استحقاق الأب للحضانة :

وحتى تثبت الحضانة للأب يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية وهي :
أولا : أن يكون الأب عاقلا بالغاً وذلك لأن الحضانة من باب الولاية
ولا ولاية لغير البالغ العاقل على غيره ولأن الصغير غير البالغ لا يحسن القيام
بشؤون نفسه فلا يוכל إليه القيام بشؤون غيره ، وغير العاقل لا يحسن القيام
بحفظ الولد ورعايته إذا ثبتت له الحضانة بل إنه قد يخشى على الولد منسه .
هذا ولقد اختلف الفقهاء في اشتراط حرية الأب حتى يستحق حضانه ولده
فقال الجمهور باشتراط الحرية وقال المالكية والظاهرية بعدم اشتراط ذلك .
وأرى أن غير الحر لا يتفرغ لحضانة ولده فهو مشغول بخدمة سيده لهذا
كانت الحرية شرطاً في استحقاق الحضانة مع العلم أن الحضانة ولاية ولا ولاية
للقبيح ، وعندئذ يكون في ولاية السيد .

ثانيا : القدرة على الحضانة :

قال بعض الفقهاء بهذا الشرط - والذي أراه ضرورياً - وهو قدرة الأب على حضانه
ولده ، فإذا لم يكن قادراً على القيام بأعباء الحضانة فلا يكون له الحق فيها ، ومن صور عدم
القدرة : كالأعشى الذي لا يقدر على حضانه ولده ، أو المسن لضعفه ، أو لمرض مقعد فهذه
الأسباب من شأنها عدم قدرة صاحبها على القيام بحضانه الولد .

(١) انظر في الشروط التي يجب توفرها في الحاضن المراجع التالية :

فتح القدير : ٣٧٠ / ٤ ، بدائع الصنائع : ٤ / ٤١ ، مواهب الجليل وبها مشه التاج والاكلیل :
٤ / ٤١٤-٤١٥ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٢٠-٤٢١ ، المذهب : ٢ / ٢٧٣ ، مغني المحتاج :
٣ / ٤٥٤-٤٥٥ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٩٦ ، المبدع : ٨ / ٢٣٤ ، زاد المعاد : ٥ / ٤٥٩ ،
المغني والشرح الكبير : ٩ / ٣٠٠ ، الأحوال الشخصية - عبد العزيز عامر - : ص ٢٨٣ ،
الأحوال الشخصية - أبوزهرة : ٤٩ ، علاقة الأباء بالأبناء : ص ١٠٥ ، الولاية على النفس :
ص ١١٣ ، حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية - سميرة بيومي - : ص ٥٦ ، حقوق الأولاد في
الشريعة الإسلامية والقانون : ص ٦٨ .

ثالثا : إتحاد الديسن :

فيجب أن يكون الأب مسلما حتى يجوز له أن يتولى حضانة ولده المسلم فإن كان كافرا أو ذميا فلا حضانة له لأن الحضانة ولاية ، ولا ولاية للكافر على مسلم ، ولأن حق الرجال في الحضانة مبني على الميراث ولا توارث بين المسلم وغير المسلم وخوفا من أن يطعمه أبوه لحم خنزير أو يسقيه خمرًا وخوفا كذلك من أن ينشئه على إلف دين الكفار ويخرجه رويدا عن الإسلام .

رابعا : الأمانة والعدالة :

يشترط في الأب كذلك أن يكون أمينا غير خائن وغير مضيع ولا مهمل حتى يجوز له حضانة ولده ومعنى الأمانة المطلوبة في الحضانة الاستقامة في الديسن والخلق فيجب أن يفرغ الأب جهده ويبدل كل ما في وسعه من أجل رعاية ولده رعاية كاملة وحفظه في بدنه وخلقه ودينه ، فإذا فرط الأب أو أهمل أو ضيع ولده كان لا يستحق هذه الحضانة ، لهذا قال الفقهاء لا حضانة لسكير أو مشتهر بالزنا واللهو الحرام لانعدام أمانتهم ولفسقهم .

وقد اختلف الفقهاء في الفسق هل يمنع صاحبه من الحضانة ؟ وأقول بأنه إذا كان الفسق يؤثر على حضانة وتربية ورعاية الولد فيضيعه ففي هذه الحال يكون الفسق مانعا من الحضانة ، وإلا فلعوم البلوى لا يمنع الفاسق من حضانة ابنه إذا كسان غير مضيع له ولا مفسد . والله أعلم .

خامسا : السلامة من الأمراض المعدية :

كما اشترط الفقهاء أن يكون الأب سليما من الأمراض الضارة والمعدية مثل السل والبرص والجذام وغيرها من أمراض العصر المنتشرة في عالمنا اليوم فإذا كان الأب مصابا بشيء من ذلك سقطت الحضانة منه وثبت لغيره .

وذلك لأن الحضانة مبنية على المخالطة وقد يصاب الولد بما هو مصاب به
والده فمن أجل المحافظة على صحة الولد والابتعاد به عما فيه ضرر تسقط الحضانة
عن أبيه المصاب . والله أعلم .

- البحث الثاني -

* رؤية الولد *

إذا كان الولد في حضانة أمه فانه لا يمنع من رؤية والده وهذا باتفاق آراء الفقهاء .
فالحنفية يقولون : " الولد متى كان عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر عن النظر
إليه وعن تعهده (١) .

وقال المالكية : " ولأب تعاهد ابنه وأدبه وسعته إلى المكتب قال الباجي : إذا
كان الابن في حضانة أمه لم يمنع من الاختلاف لأبيه يعلمه (٢) .

وقال الشافعية : " فإن اختارها - أي الأم فعندها ليلا وعند الأب نهـاـرا
يعلمه الأمور الدينية والدنيوية وما يليق به ويؤديه (٣) .

وقال الحنابلة : " ولا يمنع أحدهما - أي الأبوين - من زيارتها - أي البنات -
عن الآخر (٤) .

فقد اتفقت آراء الفقهاء على أنه إذا كان الولد عند أمه لأي سبب من الأسباب
دون أبيه ، فلهذا الأخير الحق في رؤيته وزيارته .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٧١ .

(٢) التاج والاكمل ومواهب الجليل : ٤ / ٢١٥ .

(٣) مغنى المحتاج : ٤ / ٤٥٧ .

(٤) كشف القناع : ٥ / ٥٠٢ .

واتفاق الفقهاء على حق الرؤية أو الزيارة مقرر شرعا لصلة الرحم .

فليس للحاضنة أن تمنع الأب من رؤية ابنه مطلقا .

واختلف الفقهاء في تحديد المدة التي يجوز للأب فيها أن يرى ولده وذلك لأنه لم يثبت نص صريح في ذلك فكان لكل مذهب رأي خاص على حسب ما يرى من المصلحة ونوجز آراء الفقهاء فيما يلي :

فقال الحنفية : الحد الأقصى كل أسبوع مرة وذلك بأن تخرج الصغير إلى مكان يمكن للأب أن يراه^(١) .

وقال المالكية : وللأب مثل الأم - أن يرى أولاده الصغار كل يوم مرة^(٢) .

وقال الشافعية : أن الزيارة تكون مرة خلال يومين فأكثر^(٣) .

وقال الحنابلة : بأن الغلام إن اختار أمه كان عندها ليلا وفي النهار يكون عند أبيه ليعلمه الصناعة والكتابة ويؤديه والبنت لا يمنع الأبوان من زيارتها عند الآخر^(٤) .

وأرى أن مدة الرؤية والزيارة تكون على حسب الظروف وأحوال الوالدين مثل قرب السكن وبعده وحالة الأمن في الطريق وسن الطفل وغير ذلك من الأحوال التي تكون محل اعتبار لدى القاضي ليمني اجتهاده عليها في الحكم بتحديد المدة . والله أعلم .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٢١ .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٢ / ٥١٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣ / ٤٥٧ ، حاشية قليوبي وعميرة : ٤ / ٩١ و ٩٢ .

(٤) كشف القناع : ٥ / ٥٠١ و ٥٠٢ ، غاية المنتهى : ٣ / ٢٥١ .

- البحث الثالث -

* أجرة الحضانة *

أجرة الحضانة تشبه أجرة الرضاع وهي على الأب إن لم يكن للولد مال ،
أما إن كان له مال فالأصل أن نفقة كل إنسان في ماله ، وفيما يلي أمثلة لأقوال
المذاهب في هذا الموضوع :

قال الحنفية : " إن كان للصغير مال فتكون أجرة الحضانة من ماله ، أما
إذا لم يكن له مال فتكون أجرة حضنته واجبة على الأب أو على من تجب عليه نفقته^(١)
وقال المالكية : " وما يخص المحضون من السكن والكسوة وجميع ما يحتاجه على
الأب^(٢) .

وقال الشافعية : " ومؤنتها - أي الحضانة - على من تزره النفقة^(٣) ، إذا أجمع الفقهاء
على أن أجرة الحضانة تكون واجبة في مال الولد نفسه إذا كان له مال وذلك
لأن نفقته في ماله^(٤) ، وأجرة الحضانة من النفقة وإن لم يكن له مال فإن أجرة الحضانة
تكون على من تجب عليه نفقته ، فتكون على الأب إن كان موجودا وكان قادرا عليها ،
فإذا كان الأب معسرا وليس للصغير مال ولا يوجد من يتبرع بالحضانة فإنه يجب
على الأم حضنته وتقدر لها الأجرة وتكون على من يلي الأب في الإنفاق على الولد
على أن تكون ديناً على الأب فإذا لم يقدر الأب على الوفاء تسقط عنه وتكون
واجبة على من يليه في الإنفاق من أقاربه مع العلم أن أجرة الحضانة لا تسقط
إلا بالأداء أو الإبراء^(٥) .

(١) رسائل ابن عابد بن : ١ / ٢٥٢ .

(٢) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٢ / ٤٧٥ و ٤٧٤ .

(٣) نهاية المحتاج : ٧ / ٢٠٧ .

(٤) كما سيأتي بيانه في فصل النفقة .

(٥) حاشية ابن عابد بن : ٣ / ٥٦٢ ، مواهب الخليل : ٤ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والشرح الصغير

٢ / ٧٦٤ ، الفواكه الدواني : ٢ / ١٠٤ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ٣٠٧ ،

حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية : ص ٩ ، الطلاق ومذاهبه : ص ١٢٩ ،

الأحوال الشخصية - أبوزهرة - ص ٤١ ، الولاية على النفس - حسن الشاذلي : ص ٢١٩ وما بعد ها .

- المبحث الرابع -

* ولاية الأب على الجنين (*)

اعتبر الفقه الاسلامي الجنين كائناً حياً يجب احترامه وعدم الإضرار به واعتدت الشريعة بشخصيته ومنحته نوعاً من الأهلية يتلاءم ووضعها الطبيعي وحالته التي هو عليها ، فأثبتت له نوعاً من الذمة ، وأهلية وجوب ناقصة بمقتضاها يصبح صالحاً لوجوب الحقوق المشروعة له دون أن تلزمه واجبات .

ولا ولاية على الجنين لأن ثبوت الولاية لحاجة المولى عليه إلى النظر ولا حاجة للجنين إلى ذلك ، ولأن الجنين يعد جزءاً من الأم حكماً وكما لا يثبت للأب الولاية على الأم فكذلك على ما هو من أجزائها (١) .

إننا يمكننا القول بأنه إذا أطلقت ولاية الأب ، والأم كذلك على الجنين فالواقع أنها ليست ولاية ذمة أو حقوق وواجبات بل هي ولاية حفظ ورعاية وتنمية وكل ما يضاف ذلك ويتنافى معه يحرم عليهما من إسقاط الجنين والإعتداء عليه .

إن حياة الجنين محترمة في نظر الشرع ودمه مصون وولاية الأب على الجنين ليست ولاية مباشرة ، أما ولاية الأم فهي ولاية مباشرة على الجنين لأنها حاضنته والأمينة على نموه وحفظه ورعايته حتى يخرج إلى الحياة .

وولاية الأب على الجنين ولاية غير مباشرة تتمثل في رعاية الأم بالإففاق عليها وتهئية الجو الملائم من وسائل الراحة لها وعدم إثارتها أو إزعاجها أو التأثير عليها بما يقلقها ويقلق حياة جنينها (٢) .

(*) الجنين : وصف له مادام في بطن أمه ، وقيل سمي بذلك لاستتاره فإذا ولد

فهو متفوس . (المصباح المنير : ١ / ١١١) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٦٥٤ ، أصول السرخسي : ٢ / ٣٣٣ .

(٢) انظر : الولاية على النفس - حسن الشاذلي : ص ٤٨ - ٦٨ ، الطفل في الشريعة

الإسلامية : ص ٣٣ - ٤٠ .

- الفصل الثاني -

* في الزواج *

في فصل الزواج هذا أتناول فيه المباحث الآتية :
المبحث الأول : في ولاية الأب في تزويج أولاده ومدى جواز إجبارهم على
الزواج .

أما الثاني : ففي تولي الأب طرفي عقد الزواج ،
والثالث : في تزويج الأب ابنته من غير كف .
أما المبحث الرابع : فهو في أحكام المهر .

- المبحث الأول -

* ولاية الأب في تزويج أولاده ومدى جواز إجبارهم على ذلك *

قبل أن أبدأ في هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أن مواضع تربية الأولاد وصيانتهم
وتعليمهم - وإن كان مجال بحثها ليس هنا إلا أنني قد أشرت إليها في مباحث
الباب الأول من الرسالة لربط أطراف الموضوع وسأكتفي هنا بالحدوث عن ولاية
الأب في تزويج أولاده وما يتعلق بذلك، والنفقة وما يتصل بها من أحكام .
أما فيما يتعلق بولاية الأب في تزويج أولاده وهل يحق له إجبارهم على الزواج
فقد فصلت هذا الموضوع إلى ستة مسائل حتى لا تتداخل الفروع بعضها في بعض
وليتم تحديد محل النزاع بين مذاهب الفقهاء وسأرتب مسائل هذا المبحث على
النحو التالي :

المسألة الأولى : ولاية الأب في تزويج ابنه الصغير:

المسألة الثانية : ولاية الأب في تزويج ابنته البكر الصغيرة .

المسألة الثالثة : ولاية الأب في تزويج ابنته الثيب الصغيرة .

المسألة الرابعة : ولاية الأب في تزويج ابنه البالغ الكبير .

المسألة الخامسة : ولاية الأب في تزويج ابنته البكر البالغة .

المسألة السادسة : ولاية الأب في تزويج ابنته الشيب البالغة .
وسأذكر ضمن هذه المسائل متى تكون للأب ولاية الإيجاب ومتى تكون له ولاية الاستحباب فقط .
ثم أختتم المبحث بفرع عن مدى جواز تزوج المرأة الشيب العاقلة الرشيدة من غير إذن وليها .

- المسألة الأولى -

* ولاية الأب في تزويج ابنه الصغير *

قال جمهور العلماء بأن للأب أن يزوج ابنه الصغير، وفي قول للشافعي أن ذلك يلزمه غرامة لا منفعة تقابلها ومنع ذلك ابن حزم وابن شبرمة وأبو بكر الأصب وعثمان المتي . وفيما يلي أقوال المذاهب الأربعة في ذلك :
قال الحنفية : " ويجوز نكاح الصغير، والصغيرة جبراً إذا زوجها الولي ، فإن زوجها الأب فلا خيار لهما بعد بلوغهما ^(١) ."
وقال المالكية : " قال عياض : ولا خلاف في جواز إنكاح ابنه الصغير، وفي الشامل ولأب جبر صغير لغبطة على المنصوص ^(٢) ."
وقال الشافعية : " فلا يلزم تزويج صغيره وإن ظهرت الغبطة في ذلك لعدم الحاجة حالا ، مع ما في النكاح من الأخطار والمؤن ^(٣) ."
وقالوا أيضاً : " ولا يلزمه تزويج ولديه الصغير والصغيرة لعدم الحاجة فلو ظهرت الغبطة في تزويجها ففي الوجوب احتال للإمام والوجوب في الصغير أبعد للزوم المؤن ^(٤) ."

(١) اللباب : ١٠ / ٣ ، فتح القدير : ٢٧٤ / ٣ و ٢٧٧ .

(٢) مواهب الجليل : ٤٥٨ / ٣ .

(٣) نهاية المحتاج : ٦ / ٢٤٢ .

(٤) روضة الطالبين : ٧٧ / ٧ .

وجاء في المجموع عندهم * ويجوز للأب أن يزوج ابنه الصغير إذا كان عاقلاً (١) .
وقال الحنابلة : * وللأب تزويج ابنه الصغير لأنه لا قول لهم (٢) .

يخلص من أقوال هؤلاء العلماء الآتي :

أن الجمهور يقول بجواز إجبار الأب ابنه الصغير على الزواج واستدلوا على ذلك (٣)
بما روى أن ابن عمر - رضي الله عنهما - زوج ابنه وهو صغير فاخصموا إلى زيـد
فأجازاه جميعاً (٤) .

ولأن الأب يملك التصرف في مصلحته لولايته عنه والنكاح مصلحة للصغير فجاز
للأب تزويجه .

أما الشافعية فقد اضطرب القيل عند هم بين مجيز ومانع .

واستدل المانعون من تزويج الأب ابنه الصغير بقولهم أن الزواج ليس من
مصلحة الصغير لما فيه من الأخطار والمؤن فيفارق في ذلك الغبطة ، والأب ممنوع
من التصرفات التي لا غبطة فيها (٥) .

ويرد على استدلالهم هذا بأنه قد يحتاج الصغير الزواج لما فيه من الغبطة
والفائدة والمصلحة التي تعود عليه في تصريف شؤونه والعناية به والأصل فـي
تصرفات الأب - لكمال شفقتة على صغيره - أنها محمولة على المصلحة ، وهنا يرى أن
مصلحة الصغير في زواجه ، وهناك من الشافعية كثير قد جوزوا تزويجه (٦) .

(١) المجموع : ١٦ / ١٩٥ .

(٢) كشف القناع : ٥ / ٤٢ ، وشرح منتهى الإرادات : ٣ / ١٤ .

(٣) الجوهرة : ٢ / ٧٤ ، فتح القدير : ٣ / ٢٧٤ ، معين الحكام : ٣١٨ ، المنتقى :

٣ / ٢٨٤ ، بداية المجتهد : ٢ / ٥ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٢٤٥ ، المجموع :

١٦ / ١٩٥ ، كشف القناع : ٥ / ٤٢ ، وشرح منتهى الإرادات : ٣ / ١٤ .

(٤) رواه البيهقي : ٧ / ١٤٣ .

(٥) روضة الطالبين : ٧ / ٧٢ .

(٦) منهاج الطالبين : ٣ / ٢٣٧ ، والمجموع : ١٦ / ١٩٥ .

لهذا أقول : بأنه يجوز للأب أن يزوج ابنه الصغير إذا كان الصغير يعقل
الزواج وكان له في الزواج مصلحة وإلا فلا .

مع العلم أن ابن رشد قد حكى الاتفاق في هذه المسألة فقال : وانتفوا على أن
الأب يجبر ابنه الصغير على النكاح ^(١) . وهو ما يؤيد ما رجحته .

فروع :

الفرع الأول :

بناءً على جواز تزويج الأب ابنه الصغير فهل يكون الصداق في مال الابن أم فسي
مال الأب ؟

في الإجابة على هذا التساؤل قال العلماء : يكون الصداق من مال الصغير إن كان
له مال ، فإذا لم يكن للولد الصغير مال فيكون صداقه من مال الأب حتى إنه إذا أيسر
فلا يكون لأبيه أن يأخذ من ماله شيئاً بعد أن يتكحه فإنما ذلك بمنزلة مال أنفق عليه .
أما إن كان للابن الصغير مال فيكون المهر في ماله ^(٢) .

الفرع الثاني :

وإذا ثبت جواز تزويج الأب ابنه الصغير فهل يثبت الخيار للصغير إذا بلغ ^(٣)
قال الجمهور بأنه لا يثبت له الخيار لأن هذا العقد هو عقد معاوضة عقده
الأب على صغيره فلم يثبت له الخيار ابتداءً عند بلوغه كالبيع .

(١) بداية المجتهد : ٢ / ٥ .

(٢) المدونة : ٢ / ١٧٣ ، التاج والاكلیل : ٣ / ٤٥٨ ، الشرح الكبير : ٢ / ٢١٨ ،

منهاج الطالبين : ٣ / ٢٣٧ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٤ .

(٣) راجع في هذه المسألة :

اللياب : ٣ / ١٠ ، فتح القدير : ٣ / ٢٧٧ ، الجوهرة : ٢ / ٧٤ ،

المنتقى : ٣ / ٢٨٥ ، قوانين الأحكام الشرعية : ص ٢٢٣ ، كشاف القناع :

وقال عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة وطاوس وعطاء وابن شبرمه يثبت له الخيار .
وأرجح القول الأول لأن الأب يتصرف بكامل شفقتة وحرصه على صغيره بالمصلحة
فلا يكون للولد الخيار إذا بلغ فيلزم العقد كما إذا باشره الصغير برضاء بمسند
المسلوغ .

- المسألة الثانية -

* ولاية الأب في تزويج ابنته البكر الصغيرة *

اتفقت آراء الفقهاء أن الأب له جبر ابنته البكر الصغيرة على الزواج ولم يخالف
في ذلك إلا ابن شبرمه وأبو بكر الأصب وعثمان البستي .
فقد قال الحنفية : " ويجوز نكاح الصغيرة إذا زوجها الولي - الأب - بكراً
كانت الصغيرة أو شيئاً ^(١) .

وقال المالكية : " أن الأب يجبر البكر ولو عنست ^(٢) .

وقال الشافعية : " ولأب تزويج البكر الصغيرة بغير إذننها ^(٣) .

وقال الحنابلة : " ولأب تزويج بناته الأبتكار ^(٤) .

فلقد اتفقت المذاهب الأربعة على جواز إجبار الأب ابنته البكر الصغيرة على
الزواج ولم يخالف في ذلك أحد منهم .

وقد حكى ابن رشد هذا الاتفاق بقوله : " واتفقوا كذلك أن الأب يجبر ابنته
الصغيرة البكر ولا يستأمرها ^(٥) .

(١) فتح القدير : ٣ / ٢٧٤ ، يتصرف بسيط .

(٢) التاج والاكمل : ٣ / ٤٢٧ .

(٣) نهاية المحتاج : ٦ / ٢٢٣ .

(٤) كشف القناع : ٥ / ٤٣ .

(٥) بداية المجتهد : ٢ / ٥٥ .

ولقد استدلوأ لرأيهم هذا بما يلي (١) :

أولا بقوله تعالى : * والشيء لم يحضن * (٢) فلقد أثبت العدة للصغيرة وهذا فرع تصور نكاح الصغير والصغيرة .

ثانيا : ما روي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوج عائشة - رضي الله عنها - بنت ست أو سبع سنين وبني بها بنت تسع بالنكاح أبي بكر أبيها - رضي الله عنه - وهذا النص قريب من المتواتر (٣) .

كما تزوج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة - رضي الله عنهم - فدل على إجماعهم السكوتي لذلك .

واستدلوا بما رواه الدارقطني أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " الشيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها " (٤) وهو مجمع عليه في الصغيرة . أما حديث " الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأنن وإننها صامتة " (٥) ، فالمراد بالبكر هنا التي أمر الشارع باستئذانها هي البالغة وإن لا يحسن الاستئذان الصغيرة لأنها لا تدرى ما لاذن ولا يتصور في الصغيرة استئذان .

(١) انظر : فتح القدير : ٢٧٤/٣ ، بداية المجتهد : ٦/٢ ، نهاية المحتاج : ٢٢٣/٦ ، كشف القناع : ٤٣/٥ ، نيل الأوطار : ١٣٩/٦ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء : ص ٥٧٨ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٤ .

(٣) رواه البخاري (نكاح : إنكاح الرجل ولده الصغار) ٥١٣٣ ، ١٩٠/٩ ، ومسلم (نكاح : في تزويج الأب البكر الصغيرة) ١٤٢٢ ، ١٠٣٨/٢ .

(٤) أبوداود (نكاح : في الشيب) ٢٠٩٨ ، ٥٧٧/٢ .

ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس بهذا اللفظ كله قال : يستأمرها بدل يزوجه ، وحكي البيهقي عن الشافعي أن ابن عيينة زاد : والبكر يزوجه أبوها . قال الدارقطني لا نعلم أحدا وافقه على ذلك وهو في مسلم بالفاظ أخرى ، كما في الحديث التالي ، وقال أبوداود بعد أن أخرجه بلفظ : والبكر يستأمرها أبوها ، وأبوها غير محفوظ هو من قول سفيان بن عيينة . (تلخيص الحبير : ١٦٠/٣) .

(٥) رواه مسلم (نكاح : استئذان الشيب) ١٤٢١ ، ١٠٣٧/٢ .

الترمذي (نكاح : استئذان الشيب) ١١٠٨ ، ٤١٦/٣ .

=====

- المسألة الثالثة -

* ولاية الأب في تزويج ابنته الشيب الصغيرة *

اختلفت آراء الفقهاء في مدى جواز تزويج الأب وإجبار ابنته الشيب الصغيرة - كمن دخل بها وطلقت قبل البلوغ .

وفيا يلي أقوال المذاهب وأدلتهم في ذلك :

فقد قال الحنفية : * ويجوز نكاح الصغيرة جبراً إذا زوجها الولي بكرة كانت الصغيرة أو ثيباً ^(١) .

وقال المالكية : * الأب يجبر البكر ولو عنست والثيب إن صغرت ^(٢) .

وقال الحنابلة : * وللأب أيضاً تزويج ثيب لها دون تسع سنين لأنه لا إذن لها ^(٣) .

وقال الشافعية : * وليس له تزويج الثيب إلا بإذنها فإن كانت الثيب صغيرة عاقلة حرة لم تزوج حتى تبلغ لوجوب إزائها وهو متعذر مع صغرها ^(٤) .

فالملاحظ إذن من أقوال فقهاء المذاهب الأربعة ما يلي :

أن الجمهور - وهم الحنفية والمالكية والحنابلة - يقولون بأن للأب إجبار ابنته الشيب الصغيرة على الزواج ولقد استدل الجمهور على قولهم بالأدلة التالية ^(٥) :

لعموم الخبر الظاهر لأن حال الصغيرة يثبت معها الإجماع كالذكر.

=== ابن ماجه (نكاح : استثمار البكر والثيب) ١٨٧٠ ، ٦٠١ / ١ .

النسائي : (نكاح : استئذان البكر في نفسها) ٣٢٦٤ ، ٨٥ / ٦ .

أحمد : ٢١٩ / ١ عن ابن عباس .

(١) فتح القدير : ٢٧٣ / ٢ ، واللياب : ١٠ / ٣ .

(٢) التاج والاكليلى : ٤٢٧ / ٣ ، والاشراف : ٩٠ / ٢ .

(٣) كشف القناع : ٤٠٣ / ٥ .

(٤) نهاية المحتاج : ٢٢٤ / ٦ ، والتنبيه : ١٥٧ .

(٥) انظر : الاشراف : ٩٠ / ٢ .

ولأن ولاية الأب ثابتة عليها في هذه الحال كالغلام ، ولأن كل معنى لم يؤثر في سقوط الولاية عليها في الحال لم يؤثر في إجبار الأب أياها على النكاح أصله مجرد البلوغ ، ولأنها ولاية ثابتة للأب مع ولده الصغير فلم يؤثر في إزالتها ذهاب البكارة على أي وجه ذهبت أصله ولاية المال .

ولأنه عقد على منفعة يتضمن عوضا فجاز أن يملكه الأب على الشيب الصغيرة كالإجارة .

ولأنه عقد يتضمن عوضا فجاز أن يملكه الأب على الشيب الصغيرة كالبيع .

تفصيل رأى الحنابلة : (١)

إن الشيب إما أن تكون كبيرة أو صغيرة فأما الكبيرة فلا يجوز للأب ولألغيره تزويجها إلا بإذنها .

أما الشيب الصغيرة ففيها وجهان :

أحدهما : لا يجوز تزويجها وهو ظا هرقول الخرقى لمصوم الأخبار .

أما الوجه الثاني : فإن لأبيها تزويجها ولا يستأمرها لأنها صغيرة فجاز إجبارها ويتخرج وجه ثالث وهو أن ابنة تسع سنين يزوجها وليها بإذنها ومن دون ذلك يزوجها من غير إذنها وذلك لأنها في هذه السن - التاسعة - حكمها حكم البالغة فليس له إجبارها .

واستدل الشافعية على منعهم تزويج وإجبار الأب ابنته الشيب الصغيرة . بالأدلة

التالية : (٢)

لقله - صلى الله عليه وسلم - : " الشيب أحق بنفسها من وليها " (٣)

(١) كشف القناع : ٤٠٣/٥ ، المغني والشرح الكبير : ٣٨٣-٣٨٦ .

(٢) مغني المحتاج : ١٤٩/٣ .

(٣) سبق تخريج الحديث في الصفحة : ١٧٧

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " الأُم أحق بنفسها من وليها " (١).

وكل من الحديثين مطلق ولم يفق بين الشيب الكبيرة والشيب الصغيرة .

ومعوم حديث الخنساء بنت خدام الأنصارية ، فقد روت أن أباه زوجها وهي شيب فكرهت ذلك فأُتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرد نكاحها (٢) .
هذه الأدلة في عموم الشيب .

أما الشيب الصغيرة فقالوا بأنها لا تزوج سواء احتملت الوطء أم لا حتى تبلغ لأن إذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى البلوغ .

وأرى بأن للأب ولاية تزويج وإجبار ابنته الشيب الصغيرة لأنها صغيرة فلا رأي لها ولا أمر وماورد من أخبار في شأن الشيب محمول على الشيب الكبيرة فبان الأخبار جعلتها أحق بنفسها من وليها والصغيرة لا حق لها ولأن ولاية الأب ثابتة عليها في مالها فكذلك في الزواج والله أعلم (٣) .

- المسألة الرابعة -

* ولاية الأب في تزويج ابنه البالغ الكبير *

أجمعت آراء العلماء على أنه ليس للأب ولاية في تزويج ابنه البالغ العاقل الكبير وذلك لأنه لا ولاية له عليه .

(١) سبق تخريج الحديث : ص ١٧٧ .

(٢) رواه البخاري (النكاح : إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة) ٥١٣٨ ، ١٩٤/٩ ،

النسائي : (نكاح : الشيب يزوجه أبوها وهي كارهة) ٣٢٦٨ ، ٨٦/٦ ،

أبو داود (نكاح : في البكر يزوجه أبوها ولا تستأمرها) ٢٠٩٦ ، ٥٧٦/٢ ،

ابن ماجه (نكاح : من زوج ابنته وهي كارهة) ١٨٧٥ ، ٦٠٣/١ ،

مالك في الموطأ : (جامع ما لا يجوز من النكاح) ٥٣٥/٢ ،

(٣) انظر عقد الزواج - محمد رأفت عشان - : ص ٢٦٩ ، المفني والشرح الكبير :

ولأن الابن كامل الأهلية فلا يجوز لأحد أباء أن يجبره على
النكاح .

وأما إن كان الولد الكبير سفيها ؟ فقال العلماء بأن للأب تزويجه إذا علم
حاجته إلى النكاح لأنه ينظر لمصالحه وهذا من مصالحه لأنه يصون به دينه وعرضه
ونفسه ، وإن لم يكن به حاجة إليه لم يجز تزويجه ، لأنه يلزمه بالنكاح حقوقه من
المهر والنفقة فيكون تضييعا لماله ونفسه في غير فائدة فلم يجز كتبذير ماله ،
أما الابن الكبير العاقل فهو بالغ عالم بأمر الزواج وغيره فكان أحق به من والده .
وبالبلوغ زالت ولاية الأب فلا ينفذ ماله يجزه بنفسه . (١)

- المسألة الخامسة -

* ولاية الأب في تزويج ابنته البكر البالغة *

اختلفت آراء العلماء في هذه المسألة أيضا فمنهم من أجاز للأب إجبار ابنته البكر
البالغة على الزواج ، ومنهم من منع الإجبار وقال بوجوب إذن البنت وفيما يلي أقوال
المذاهب في ذلك :

قال الحنفية : * ولا يجوز للوطي مطلقا إجبار البكر البالغة على النكاح (٢) .

وقال المالكية : * وللأب إجبار البكر البالغة على النكاح (٣) .

وقال الشافعية : * وللأب تزويج البكر صغيرة وكبيرة عاقلة أو مجنونة بغير إذنها (٤) .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٢/٢٣٣-٢٤١ ، كشاف القناع : ٥/٤٤ ، المغنسي

والشرح الكبير : ٧/٣٩٢-٣٩٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٢/٣٠ .

(٢) الجوهرة : ٢/٧٢ ، واللباب : ٣/٨ ، وفتح القدير : ٣/٢٦٠ .

(٣) الشرح الكبير : ٢/١٩٩ ، والاشراف : ٢/٢٩٠ ، قوانين الأحكام الشرعية :

ص ٢٢١ .

(٤) نهاية المحتاج : ٦/٢٢٢ ، والتمهيد : ص ١٥٧ .

وقال الحنابلة : * ولأب تزويج بناته الأبنكار ولو بعد البلوغ (١) .

إذا الجمهور يقول بأن للأب إجبار ابنته البكر البالغة على الزواج والحنفية يقولون بعدم جواز ذلك .

ولقد استدل الجمهور على قولهم بما يلي : (٢)

بحديث ابن عباس السابق حيث قال - صلى الله عليه وسلم - : * الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن وإن كانها صماتها (٣) .

فلما قسم الحديث النساء قسمين وأثبت الحق لأحد هما دل على نفيه عن الآخر وهي البكر فيكون وليها أحق منها بها ، كما دل الحديث على أن الإستئثار هنا والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب .

واستدل الإمام مالك - رحمه الله - بعمل أهل المدينة فقد جاء في الموطأ عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان بناتهما الأبنكار ولا يستأمرانهن ، قال مالك : * وذلك الأسرعندنا في نكاح الأبنكار (٤)

وقد ظلوا إجبار الأب لها باليكارة وعدم البروز .

واستدلوا بكمال شفقة الأب .

ولأن ولاية الأب ثابتة عليها في المال ، والنكاح مبني على ذلك ولأن كل ولاية يملك الأب بها إنكاح الصغيرة جاز بها إنكاح الكبيرة كولاية الكفاة ، فما لا يشترط في نكاح الصغيرة لا يشترط في نكاح الكبيرة كالنطق .

أما المانعون للإجبار فقد استدلوا بما يلي : (٥)

(١) كشف القناع : ٥ / ٤٣ .

(٢) المغني والشرح الكبير : ٢ / ٣٠٧ ، والأم : ٥ / ١٥ .

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٧٧ .

(٤) الموطأ : ٢ / ٥٢٥ .

(٥) المغني والشرح الكبير : ٢ / ٣٨٠ ، فتح القدير : ٣ / ٢٦٠ ، أثر الاختلاف

في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء : ص ٥٨٢ .

بما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :
 " لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن " فقالوا يا رسول الله !
 كيف إنهما ؟ قال : " أن تسكت (١) .

ولما روى ابن عباس - رضي الله عنه - أن جارية بكرا أتت النبي - صلى الله عليه وسلم -
 وذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢) .
 فالحد يثان يدلان على أن البكر البالغة أمرها بيدها وينع إجبارها على
 الزواج .

ولأنها جائزة التصرف في مالها فلم يجز إجبارها كالشيب والرجل ، ولا تقطاع
 الولاية بالبلوغ .

وطء ثبوت الخلاف في هذه المسألة : هل العلة هي الصغر أو البكارة فسي
 ثبوت الإجبار ؟ .

فمن قال إنها الصغر منع الإجبار وهو رأي الحنفية ، ومن قال أنها البكارة
 أجاز الإجبار وهو رأي الجمهور .

(١) رواه البخاري (النكاح : لا ينكح الأب وغيره البكر والشيب إلا برضاها) ٥١٣٦ ،

١٩١/٩ ، ومسلم (النكاح : الشيب) : ١٤١٩ ، ١٠٣٦ / ٢ .

(٢) رواه أبو داود (نكاح : في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها) ٢٠٩٦ ، ٥٢٦/٢ ،

وابن ماجه (نكاح : من زوج ابنته وهي كارهة) ١٨٢٥ ، ٦٠٣ / ١ ،

وأحمد : ٢٧٣ / ١ .

رجاله ثقات وأعل بالرسالة وتفرد جوير بن حازم عن أيوب وتفرد حسين عمن

جرير وأيوب وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولا ،

وكذلك رواه معمر بن جده عن الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولا .

(تخيير الحبير : ١٦١ / ٣) .

ونوقشت أدلة المانعين بأن الأحاديث تدل على الاستئذان وهو مستحب فسي
هذه الأحاديث وليس بواجب .

وأما الحديث الوارد في البنت التي خيرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
فهو مرسل ويحتمل أنها التي زوجها أبوها من ابن أخيه ليوقع بها خسيسته ،
فتخيرها لذلك .

لهذا ولسلامة أدلة الجمهور المجيز للإجبار من الاعتراض والمناقشة أرجح
قولهم ولكنني أرى استئذانها في الزواج واستماع رأيها ووجهة نظرها فيه حتى
تتحقق الفائدة منه وهي العودة والسكن . والله أعلم .

- المسألة السادسة -

* ولاية الأب في تزويج ابنته الشيب الكبيرة *

اتفقت آراء المذاهب الفقهية على أن الأب لا يجبر الشيب الكبيرة على الزواج ولا بد
من رضاها .

وفيما يلي أقوالهم في ذلك :

قال الحنفية : " ولا يجوز للولي إجبار البالغة على النكاح بغير رضاها (١) .

وقال المالكية : " ولا يجبر ابنته الشيب الرشيدة اتفاقاً (٢) .

وقال الشافعية : " وليس للأب تزويج شيب إلا بإذنها (٣) .

وقال الحنابلة : " وإذا زوج ابنته الشيب بغير إذنها فالنكاح باطل (٤) .

(١) الجوهرة : ٢ / ٧٢ .

(٢) التاج والاكمل : ٣ / ٤٢٧ .

(٣) نهاية المحتاج : ٦ / ٢٢٤ ، والتبصير : ١٥٧ .

(٤) مختصر الخسرقى (المغنى والشرح الكبير : ٧ / ٣٨٥) .

وقال ابن المنذر : " أجمعوا أن إنكاح الأب ابنته الشيب بغير رضاها لا يجوز ^(١) .

ولقد استدلوا على قولهم هذا بما يلي ^(٢) :

لما روت الخنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي شيب فكرهت ذلك فذكرت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرد نكاحها ^(٣) .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مجمع على صحته والقول به لا نعلم مخالفا له

والاحسن ، وهو قول شاذ خالف فيه إجماع أهل العلم .

واستدلوا أيضا بما روى أبو هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :

" لا تنكح الأيم حتى تستأمر ^(٤) "

وقال - صلى الله عليه وسلم - أيضا : " الأيم أحق بنفسها من وليها ^(٥) " وفي

رواية الشيب .

وروى ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

" ليس للولي مع الشيب أمر ^(٦) .

(١) الإجماع : ص ٩١ .

(٢) انظر : مواهب الجليل : ٤٢٧/٣ ، المهذب : ٣٨/٢ ، نهاية المحتاج :

٢٢٤ / ٦ ، المغني : ٣٨٥ / ٧

(٣) سبق تخريج الحديث ص ١٨٣

(٤) هو الشطر الأول من الحديث الذي سبق تخريجه في الصفحة : ١٨٣

(٥) وقد سبق تخريج الحديث ص ١٨٧

(٦) رواه أبو داود (النكاح : في الشيب) : ٢١٠٠ ، ٥٧٩/٢ ،

والنسائي : (النكاح : استئذان البكر) ٣٢٦٣ ، ٨٥ / ٦ .

وأحمد : ٣٣٤ / ٧ .

ورواته ثقات قاله أبو الفتح القشيري .

ورواه ابن حبان في صحيحه فقال : ذكر الخبر المدحفي قول من زعم أن هذا

الخبر تفرد به عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم ثم ذكره مسن

رواية صالح عن نافع ولم يصنع شيئا قال صالح : إنما سمعته من عبد الله بن

الفضل . (نصب الراية : ٣ / ١٦٤ ، تلخيص الحبير : ٣ / ١٦١) .

فهذه الأحاديث كلها تدل دلالة واضحة على أن أمر زواج الشيب إليها ولمس لوليها ولاية إجبار عليها .

ولأنها رشيدة عالمة خبيرة بالمقصود من النكاح فلم يجز إجبارها عليه كالرجل .
ولأن علة ولاية الأب عليها قد زالت وهي المكاراة والصغر معا فبقى الأمر بها .

فروع :

مدى جواز استقلال البنت الشيب الكبيرة بعقد زواجها دون حضور الأب :
إذا قلنا أن الأب ليس له الحق في إجبار ابنته الشيب على الزواج فهل لها أن تتزوج بقولها دون تولى الأب عقد الزواج ؟ .
الجمهور يرى بأن المرأة لا يصح أن تكون وليا في عقد النكاح لا على نفسها ولا على غيرها (١) .

أما عند أبي حنيفة وأبي يوسف - في ظاهر الرواية - فيقولون إذا بلغت المرأة عاقل رشيدة جاز لها ذلك ويصحون العقد بعبارتها (٢) وزوجت نفسها بكف .
واستدل الجمهور بالأدلة الآتية :

(١) انظر مواهب الجليل : ٣ / ٤٣٨ ، الشرح الصغير : ٢ / ٣٥٣ ، الاشراف :

٢ / ٩٠ ، والقوانين الفقهية : ٢٢٢ ، نهاية المحتاج : ٢١٩ / ٦ ، مغني

المحتاج : ٣ / ١٤٧ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٨ ، شرح منتهى الإرادات :

٣ / ١٦ ، الروض المربع : ٢ / ٢٧١ ، نيل الأوطار : ٦ / ١٣٦ ، المنتقى

٣ / ٢٦٧ ، المغني : ٧ / ٣٣٧ ، بداية المجتهد : ٢ / ٧٠ .

(٢) فتح القدير : ٣ / ٢٥٥ ، حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٥ ، اللباب :

٣ / ٨ ، تبين الحقائق : ٢ / ١١٧ .

بقوله تعالى : ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴾^(١)

قال الإمام الشافعي : هي أصرح آية في اعتبار الولي ، وإلا لما كان لعضله معنى .
ولقوله تعالى : ﴿ وأنكحوا الأيتام ﴾^(٢)

فخص الرجال بالولاية .

ولقوله - صلى الله عليه وسلم - عن أبي بردة عن أبيه : * لا نكاح إلا بولي^(٣) ،
وهو لنفي الحقيقة الشرعية فدل على أن أمر النكاح هو للولي .

وقوله - صلى الله عليه وسلم - عن عائشة : * أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل ، باطل ، باطل^(٤) .

وقوله - عليه الصلاة والسلام - عن أبي هريرة : * لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة
نفسها^(٥) قال الحديث صريح في أن المرأة ليس لها ولاية في إنكاح نفسها ولا غيرها .
كما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : * الزانية تنكح نفسها بغير إذن وليها^(٦) .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٢ . (٢) سورة النور ، الآية ٣٢ .

(٣) رواه الترمذي (نكاح : ما جاء لا نكاح إلا بولي) ١١١ ، ٤٠٧ / ٣ ،
وأبو داود : (نكاح : في الولي) : ٢٠٨٥ ، ٥٦٨ / ٢
وابن ماجه (نكاح : باب لا نكاح إلا بولي) ١٨٨١ ، ٦٠٥ / ١ ،
وأحمد : ٣٥٩ / ١ .

ورواه الحاكم في المستدرک وقال : وهذا الحديث لم يكن الشيخين إخراجاً
الصحيحين منه .

انظر : (نصب الراية : ١٨٣ / ٣ - ١٨٤ ، يورد كلام طويل في تصحيح هذا الحديث) .

(٤) رواه الترمذي : (نكاح : ما جاء لا نكاح إلا بولي) ١١٠٢ ، ٤٠٧ / ٣ ،
وابن ماجه (نكاح : لا نكاح إلا بولي) ١٨٧٩ ، ٦٠٥ / ١ ،
وأبو داود : (نكاح : في الولي) ٢٠٨٣ ، ٥٦٦ / ٢ ،
وقال الترمذي بأن هذا الحديث حسن .

(٥) رواه ابن ماجه (نكاح : باب لا نكاح إلا بولي) ١٨٨٢ ، ٦٠٦ / ١ ،
وسنده حسن .

وأخرجه الدارقطني عن جميل بن الحسن ووثقه ابن حبان وتكلم فيه غيره .

وأخرجه أيضاً عن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال ابن أبي حاتم هو من الثقات .
(انظر : نصب الراية : ١٨٨ / ٣) .

فعموم هذه الأحاديث كلها تؤكد بأن المرأة ليس لها ولاية في تزويج نفسها أو غيرها .

وهذا ما ذهب إليه معظم الصحابة فقد قاله عمرو بن عبد الله بن عباس وابن مسعود وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم جميعاً .

كما روى عن الحسن البصري وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبي ليلى والعتسرة وقال ابن المنذر إنه لا يعرف عن أحد من الصحابة قال خلاف ذلك .^(١)

وكذلك لأن المرأة ناقصة بالأنوثة ، ولأن من طباع النساء الرغبة في النكاح والميل إلى الرجل والتسرع في ذلك فلو جعلت العقود إليهن لتسرعن ولم يراعين كفاءة ولا حظاً في عاقبته وفي ذلك ضرر بهن فمنع منه .

وكذلك لأن الزواج من العقود الخطيرة الدائمة وله مقاصد متعددة من تكوين أسرة واستقرارها ورعايتها ، والرجل - الأب - بما لديه من خبرة واسعة في شؤون الحياة أقدر على مراعاة هذه المقاصد ، أما المرأة فخبيرتها محدودة وتتأثر بظروف وقته ، فمن المصلحة لها تفويض العقد لوليها دونها .

أما الحنفية فلقد استدلوا بقولهم بحديث : " الأئمة أحق بنفسها من وليها " ^(٢) فدل على أن للمرأة الحق في تولي العقد دون الأب .

واستدلوا أيضاً بقولهم أن للمرأة أهلية من بيع وإيجار وغيرها فتكون أهلاً لباشرة زواجها بنفسها لأن ذلك من التصرفات الخالصة بها .

ويمكن الرد على هذه الأدلة بأن الحديث ليس فيه ما يدل على أن للمرأة حق تولي العقد وكل ما يدل عليه أن لها الحق في اختيار الزوج وأنه ليس للأب إجبارها في الزواج ، كما أن قياس الزواج على غيره من العقود قياس مع الفارق لا اختلاف أمر

(١) المغني والشرح الكبير : ٣٣٧ / ٧ ، نيل الأوطار : ١١٩ / ٦ .

(٢) سبق تخريج الحديث في الصفحة : ١٧٧ .

الزواج وخطورته عن باقي التصرفات والمعقود وهذا ما يجعلني أرجح رأى الجمهور لقوة أدلته وطراحة الآيات والأحاديث فى ذلك ولسلامة أدلتهم من المناقشة والاعتراض والله أعلم .

وهذا لا يعنى أن له حق إجبار ابنته الشيب البالغة الرشيدة على الزواج وإنسا صيغة العقد تكون ولايتها للأب .

فأساس ولاية الأب فى تزويج ابنته الشيب البالغة الرشيدة فى أنها ليس لها أن تنفرد بأمر زواجها كما أنه ليس للأب أن يجبرها على زوج معين بل هما شريكان فى زواجها فلا ينفرد دونها بالزواج ولا تنفرد به بل يشتركان ويتولى هو مباشرة العقد وذلك أن النساء لا يناسب جلوسهن مجالس العقد لما يقال فيه من كلام ينبغى للمرأة التزده عنه ، كما أن بعد ها عنه فيه صيانة لنفسها ومحافظة على حياتها وهما من قصد الشريعة . والله أعلم .

خلاصة البحث :

نلاحظ من المسائل الست السابقة أن ولاية الأب فى تزويج بناته وأولاده تنقسم إلى قسمين اثنين :

ولاية جبرية : وهذه الولاية تكون على الصغير والصغيرة وإن كانت ثيبا وتكون على البكر البالغة أيضا على ما رجحناه وأساس ثبوت هذه الولاية للأب للشفقة الدافعة إلى الحرص على مصلحة الأولاد ولحسن الرأى واختيار أوجه النفع .

ولاية استحبابية : أو ولاية إذن : وهذه ليس للأب فيها الحق فى إجبار أولاده على الزواج وهي تكون للبنت الشيب البالغة الرشيدة ، وإن كان له حق إنشاء العقد .

- البحث الثاني -

* تولي الأب طرفي عقد الزواج *

لقد بدأت الحديث عن هذه المسألة في الباب السابق عند مسألة شراء الأب أو بيع مال ولده لنفسه وفيما يلي تكملة لهذا الموضوع مع التركيز على مسألة الزواج ، وهذه أقوال المذاهب في ذلك :

قال الحنفية : " ويتولى طرفي النكاح واحد بإيجاب يقوم مقام القبول ^(١) .
وقالوا أيضا : " وقد يكون وليا من الجانبين كأن يزوج بنته من ابن أخيه ^(٢) .
وقال المالكية : " إن الولي إذا أراد تزويج وليته من نفسه له ذلك ويتولى طرفي العقد ^(٣) .

وقال الشافعية : " ولو تولى طرفي عقد في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الآخر صح في الأصح ، والثاني لا يصح ^(٤) .

وجاء في المجموع : " وإن أراد الجد أن يزوج ابنه الصغير بابنة ابن له آخر ففيه وجهان أحدهما لا يصح ، والثاني يصح ^(٥) .

وقال الحنابلة : " ومن زوج ابنه الصغير ونحوه بنت أخيه جاز أن يتولى طرفي العقد ^(٦) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٩٦ ويكون الإيجاب هو نفسه في مقام القبول

(٢) اللباب : ٣ / ٢١ .

(٣) مواهب الجليل : ٣ / ٤٣٩ .

(٤) منهاج الطالبين : ٣ / ٢٣٢ .

(٥) المجموع : ١٦ / ١٧٦ .

(٦) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٣ .

وتخلص مما سبق بما يلي :

أن جمهور العلماء يقولون بجواز تولي الأب طرفي عقد زواج ابنته مثلا —
ابن أخيه الصغير الذي هو تحت ولايته أو بنت أخيه الصغيرة التي هي تحت
ولايته لابنه الصغير أو بنته الصغيرة من آخر وكله في زواجه منها .
ولقد استدلوا على قولهم هذا (١) :

بالحديث الذي رواه عقبة بن عامر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه
وسلم - قال لامرأة : " أترضين أن أزوجه فلانا " قالت نعم ، وقال لفلان : أترضى
أن أزوجه فلانة " قال نعم ، فزوج أحدهما من الآخر (٢) .
وروي أن عبد الرحمن بن عوف قال لأم حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك إلي ،
قالت : نعم ، قال : قد تزوجتك (٣) .

(١) انظر: فتح القدير : ٣ / ٣٠٧ ، واللباب : ٣ / ٢١ ، مواهب الجليل
وحاشية المواق عليه : ٣ / ٤٣٩ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٢٠٧ ، المجموع
١٦ / ١٧٧ . كشف القناع : ٥ / ٦٢ ، وشرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٣ ،
الشريعة الإسلامية ونظرية الملكية والعقود : ص ٤٠٨ - ٤١٢ .

(٢) رواه أبو داود : (نكاح : فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات) ٢١١٧ ،
٢ / ٥٩٠ .
هذا الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وفي إسناده عبد العزيز بن يحيى
صدق بهم .

(٣) رواه البخاري معلقا (النكاح : إذا كان الولي هو الخاطب) : ٩ / ١٨٨ .
ووصله ابن سعد بن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد أن أم حكيم
بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف " إنه قد خطبني غير واحد فزوجني
أيهم رأيته . . . إلى آخر الأثر .
(فتح الباري : ٩ / ١٨٩ ، نيل الأوطار : ٦ / ١٥٠) .

فقد تم الزواج في هذا الأثر بعبارة من شخص له صفتان شرعيتان أصالة عن نفسه ووكالة عن المرأة .

ولأن عبارة العاقد ذي الصفة الشرعية تمثل في الحقيقة عبارتين لأنها صادرة من شخص له صفتان فعبارته باعتبار كونه أصيلاً تقوم مقام الإيجاب ، وبوصف كونه وكيلًا عن غيره تقوم مقام القبول .

وقال الشافعية في وجه بجواز ذلك في الجد فقسط كأن يزوج ابن ابنه الصغير بابنة ابن له آخر .

وفي الوجه الآخر منعوا ذلك مطلقاً وقال بنفوس الرأي زفر من الحنفية وأحد روايتين عن أحمد .

واستدلوا^(١) على رأيهم بأن عقد الزواج كغيره من العقود التي لا تتم إلا بإرادتين الأولى الإيجاب، والثانية القبول .

ولأن خطاب الإنسان مع نفسه لا ينتظم .

ولأنه نكاح لم يحضره أربعة فلم يجز للحديث الصريح في ذلك حيث يقول - صلى الله عليه وسلم - : " كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح خاطب وولي وشاهد عدل^(٢) .

(١) روضة الطالبين : ٧ / ٧١ ، مغني المحتاج : ٣ / ١٦٣ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي : ٣ / ٢٣٢ .

(٢) روي مرفوعاً وموقوفاً ، البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً وفي إسناده المغيرة ابن موسى البصري قال البخاري إنه منكر الحديث .
ورواه الدارقطني من حديث عائشة بلفظ لا بد في النكاح من أربعة : الولي ، والزوج ، والشاهدين ، وفي إسناده أبو الخصب نافع بن ميسرة مجهول ، وأما الموقوف فرواه البيهقي في الخلافيات عن ابن عباس وصححه وهو عند ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال : أدنى ما يكون في النكاح أربعة : الذي يزوج والذي يتزوج وشاهدان . (تلخيص الحبير : ٣ / ١٦٣) .

ونوقش استدلالهم بهذا الحديث أنه ضعيف لأنه نقل بسندين في أحدهما راو
ضعيف وفي الآخر راو قال عنه البخاري إنه منكر الحديث فلا يصح للاستدلال به. (١)
أما قولهم بوجوب إرادتين لحصول العقد فيرد على ذلك بأن الشخص الواحد
- كالأب مثلاً - قد تكون له صفة بالنسبة للطرفين فجاز التعبير عن الإرادتين فوجد
حضور الأربعة معنى والعبرة للمعاني (٢).
وإني أميل إلى الرأي الأول لأن للأب من الولاية الشرعية والشفقة الطبيعية
ما تجوز له تولي طرفي عقد الزواج كما جوزنا له أن يتولى طرفي عقد البيع ولا يرى farka
بين هذا العقد وذاك وخاصة إذا علمنا أن من الشافعية من جوز للأب ذلك .
جاء في تكملة المجموع : " ولئن تزوج الولي وليته من ابنه الكبير صح لأنه هو
الذي يوجب النكاح على المرأة ويقبله لابنه (٣) .

- المبحث الثالث -

* تزويج الأب ابنته من غير كف * ~~~~~

الكفاءة : لغة هي المساواة (٤) ، وشرعاً هي مساواة الرجل للمرأة في أمور منها :
النسب والحرية والدين والمال والصنائع (٥) .

-
- (١) تلخيص الحبير : ٣ / ١٦٣ .
(٢) الفرة العنيفة : ص ١٣٥ ، أحكام الأسرة في الإسلام - الشلبي - : ص ٩١ .
(٣) المجموع : ١٦ / ١٧٧ .
(٤) أساس البلاغة مادة كفا : ص ٥٤٦ .
(٥) أما الكفاءة في الشرع فقد اختلفت الآراء فيما تعتبر به :
فعند الحنفية تعتبر الكفاءة في الدين والنسب والمال والصنائع (الهداية :
١ / ٢٠٠-٢٠١) .
وعند المالكية في المعتد عندهم هي الدين والمال (مواهب الجليل : ٣ / ٤٦)
وعند الشافعية خصال الكفاءة هي السلامة من الميوب والحرية والنسب والحرفة ،
(مغنى المحتاج : ٣ / ١٦٥) .
وعند الحنابلة هي الدين والنسب ، وفي رواية أخرى زيد عليها الحرية والصناعة
واليسار . (المغني : ٧ / ٣٧٤) .

ولقد اختلفت آراء المذاهب في مسألة تزويج الأب ابنته من غير كفه فهل له الحق في إجبارها على هذا النوع من الزواج أم لها أن تمتنع عنه لعدم مكافأته لها ؟ . قال الحنفية " المصريح به في المتن والشرح أن للأب تزويج الصغير والصغيرة غير كفه لأن كمال شفقة الأب دليل على وجود المصلحة مالم يكن سكرانا معروفا بسوء الاختيار لأن ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة^(١) .

وقال المالكية : " إذا زوج الأب ابنته المكر من رجل سكير فاسق لا يؤمن عليها لم يجز ولم يرد الإمام وإن رضيت هي به^(٢) .

وقال الشافعية : " ويجرى القولان في تزويج الأب بكرا صغيرة أو بالغة غير كفه بغير رضاها ففي الأظهر التزويج باطل لوقوعه على خلاف الغبطة ، وفي الآخر يصح وللبالغة الخيار حالا ، وللصغيرة الخيار إذا بلغت لأن النقص يقتضي الخيار^(٣) . وقال الحنابلة : " وليس لولي صغيرة أو صغير تزويجهم معيها يرد به في النكاح ، فإن خالف وفصل لم يصح^(٤) .

الملاحظ من آراء المذاهب الآتي :

فالحنفية يقولون : إما أن يكون الأب معروفا بسوء الاختيار أولا فإن لم يكن معروفا بسوء الاختيار فالعقد عندهم لازم وذلك لأنه لتوفر شفقة الأب يحمل فعليه هذا على أنه ما جنح إليه إلا لمصلحة تربو على مصلحة الكفاة . وإن كان الأب معروفا بسوء الاختيار كان العقد غير صحيح فالكفاة حينئذ شرط

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٧٣ .

(٢) مواهب الجليل : ٣ / ٤٦٠ .

(٣) نهاية المحتاج : ٦ / ٢٤٩ .

(٤) كشف القناع : ٥ / ١١٤ .

صحة في النكاح والدليل على ذلك بمعرفته أنه بسوء اختياره منع من هذا التصرف الذي لا مصلحة فيه (١) .

أما المالكية والشافعية في أظهر القولين عند هم وأحد قولي الحنابلة فإنهم يقولون بأن الكفاءة هي شرط في لزوم العقد فإذا لم يكن الزوج مكافئاً للبتت فإنه يعتبر العقد باطلاً لأن هذا العقد لا مصلحة فيه للبتت بل هو الضرر عينه فيمنع منسه الأب ، لأن الأب - كما سبق إيضاحه - مقيد بالتصرفات التي فيها غبطة ومصلحة لأولاده وماعداها فلا ، ولأنه لا يجوز له تزويجها من غير كفء فلم يصح كسائر الأنكحة المحرمة ، ولأنه نائب عن البتت شرعاً فلم يصح تصرفه لها شرعاً بما لاحظ فيسه كالوكيل .

أما في القول الآخر عند الشافعية فيقولون بأن العقد ينعقد موقوفاً على رأى الزوجة فلها الخيار حالاً إن كانت بالغة ، أما إن كانت صغيرة فلها حق الخيار إذا بلغت .

وإنني أرجح رأى الجمهور القائل ببطلان هذا النوع من العقود لأن الزواج من الروابط المهمة في حياة الأفراد ومصلحته متعددة ومستمرة وطويلة الأمد لهذا كان الاحتياط فيه واجب والنظر إلى المصلحة والغبطة فيه أكد ، مما يستوجب على الأب أن يختار لابنته من يكافئها خلقاً وديناً وغير ذلك من أوصاف الكفاءة . وإن لم يحصل ذلك ، فليس له الحق في إجبارها على زوج ذميم الأخلاق ،

(١) حاشية ابن عابدین : ٣ / ٥٧٣ ، فتح القدير : ٣ / ٣٠٥ .

(٢) انظر : جامع أحكام الصغير : ١ / ٢٥٢ ، الشرح الكبير : ٢ / ٢٢٢ ،

روضة الطالبين : ٧ / ٨٤ ، المجموع : ١٦ / ١٩٦ ، كشف القناع :

١١٤ و ١١٥ ، وشرح منتهى الإرادات : ٣ / ٥٣ ، ٥٤ ، المغنسی

والشرح الكبير : ٧ / ٣٨١ .

وليس له دين ولا حرفة ، لأن البنت سوف تتأذى بصفاته وأفعاله والزواج إن لم يحصل فيه المودة والسكن فلانقادة منه ، ولأن الله تعالى أقامه مقامها ناظرا لها فيما فيه المصلحة والحظ ومتصرفا لها لعجزها عن التصرف في نفسها فلا يجوز له فعل ما لاحظ لها فيه كما في مالها ولأنه إذا حرم عليه التصرف في مالها بما لاحظ فيه ففي نفسها أولى . والله أعلم .

فروع :

تزويج الأب ابنه من زوجة ليست بكفوة له : وكما أنه ليس للأب أن يزوج ابنته من غير كفء فكذلك ليس للأب أن يزوج صغيره بمن لا تكافؤه وذلك لأنه يتأذى منها^(١) .

- المبحث الرابع -

* في المهر *

في هذا المبحث أتناول فيه أحكام المهر وقد جاءت في أربعة مسائل :

الأول في تزويج الأب ابنته لغبن في المهر .

والثانية : في ولاية قبض المهر .

ثم الثالثة : في مدى جواز اشتراط الأب جزءا من المهر لنفسه .

أما المسألة الرابعة ففي مدى جواز إبراء الأب زوج ابنته من المهر على أن

يخلعها .

(١) انظر: حاشية ابن عابدين : ٣ / ٥٧٣ ، المجموع : ١٦ / ١٩٧ ، روضة

الطالبين : ٧ / ٨٥ ، كشف القناع : ٥ / ١١٤ .

- المسألة الأولى -

* تزويج الأب ابنته بغيب في المهر * (*)

اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة ومن قبل أن أذكر أدلة كل فريق أذكر فيها يلي أمثلة لأقوالهم :

قال الحنفية : " إذا زوج الأب الصغير امرأة بأكثر من مهر مثلها أو زوج الصغيرة بأقل من مهر مثلها ، وإن كانت الزيادة والنقصان بحيث يتغابن الناس فيسهل يجوز بالاعتاق ، أما إذا كانت الزيادة والنقصان فاحشا بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي الأب قال أبو حنيفة : صح النكاح وصح الحط والزيادة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجوز ، واختلفت الرواية في النكاح (١) .

وقال المالكية : " فأرى إن زوجها الأب بأقل من مهر مثلها أو أكثر فإن ذلك يجوز إذا كان إنما زوجها على وجه النظر لها (٢) .

وقال الشافعية : " إذا أذنت في التزويج فزوجها وليها بدون مهر أو بدون ما أذنت فيه أو بغيب جنسه أو زوج الأب البكر الصغيرة أو الكبيرة بلا مهر أو بأقل من مهر مثل قال أصحابنا البغداديون : يصح النكاح في كل الصور بمهر المثل ، وحكى الخراسانيون قولين في صحة النكاح في جميع ذلك (٣) .

وقال الحنابلة : " ولأب تزويج بكر وشيب بدون صداق مثلها ولو كبيرة ولو كرهت (٤) .

(*) المهر : هو صداق المرأة . (المصباح المنير : ٥٨٢ / ٢) .

(١) انظر : جامع أحكام الصغار : ٢٣٩ / ١ و ٢٤٠ ، فتح القدير : ٣ / ٣٠١ .

(٢) المدونة : ١٤٠ / ٢ .

(٣) روضة الطالبين : ٢٧٧ / ٧ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٦٩ / ٣ .

يلاحظ من العرض السابق لأقوال الفقهاء بأن أبا حنيفة والمالكية والحنابلة يقولون بأنه يجوز للأب أن يزوج ابنته بغبن في المهر وذلك إذا رآه نظرا لها، ولقد استدلوا على ذلك بقولهم (١) أن الأب لما كان هو الناظر لها والمقسم بصلحتها وكان غير متهم عليها في إسقاط حقها وكان المقصود من النكاح العفصة والصلاح دون المتاجرة والأرباح جاز له إنكاحها بمهر مثلها وأقل وأكثر لأنفسه لا يمنع أن يرى ذلك حظا بأن يختار لها من يحسن عشرتها ويلحقها من يسره وحسن معاملته ما يوفي على قدر ما يحيط من صداق المثل إذا كان هذا المعنى هو المقصود بالعقد ، ويفرق الحظ من المهر عن عقود المعاوضات لأن المقصود من النقص في الصداق تحصيل المعاني المقصودة فلا يمنع بخلاف عقود المعاوضات فإن المقصود منها العوض .

وكما استدلوا على مذهبهم بما روي أن عربين الخطاب خطب الناس فقال :
 "ألا لاتغالوا في صدقات النساء فما أصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحدا من نساء ولا أحدا من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية" (٢) وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكر فكان اتفاقا منهم على أن يزوج بذلك وإن كان دون صداق المثل .
 وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وهو من أشرف قريش نسبا وطمعا ودينا ومن المعلوم أنهم ليسوا بمهر مثلها .

-
- (١) انظر: المبسوط : ٤ / ٢٢٤ ، اللباب : ٣ / ٤ ، فتح القدير : ٣ / ٣٠١ ،
 الفواكه الدواني : ٢ / ٦٥ ، الاشراف : ٢ / ١١٠ ، بداية المجتهد : ٢ / ١٣ ،
 كشف القناع : ٥ / ١٣٥ و ١٣٦ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٦٩ .
- (٢) مسند الامام أحمد : ١ / ٤٠ - ٤١ ، البيهقي : ٢ / ٢٣٣ ، سنن أبي داود : ٢ / ٥٨٣ .

وقال الشافعية ومعهم أبو يوسف ومحمد من الحنفية : يمنع تزويج الأب ابنته
 بفن في المهر فإذا زوج الأب ابنته بفن في المهر قال بعضهم يصح النكاح
 ويجب لها مهر المثل ، وقال بعض الخراسانيين بعدم صحة النكاح ^(١) .
 وإنني أرجح رأي الجمهور لأن الأب لو فور شفقتة على ابنته لا يتصرف مثل هذا
 التصرف إلا لحكمة ونظر لها وهو غير متهم في تصرفاته فجاز له ذلك . والله أعلم .

- المسألة الثانية -

✧ ولاية قبض المهر ✧

اتفق الفقهاء في هذه المسألة على التفصيل الذي سنعرفه بعد ذكر أقوالهم
 الآتية :

فقد قال الحنفية : " أن العادة جرت بقبض الأباء أصدقة الأبنكار ليجهزوهن مع
 أموال أنفسهن من غير معارضة من البنات ^(٢) .

وقال المالكية : " المرأة الرشيدة هي التي تقبض الصداق ، أما الأب فيقبض
 صداق المحجور عليها ^(٣) .

وقال الشافعية : " وإن كانت المنكحة صغيرة أو كبيرة مجنونة أو سفیهة فلا لب
 أن يقبض صداقها لأن له ولاية على مالها ^(٤) .

وقال الحنابلة : " وللب قبض صداق محجور عليها لارشيدة ولو بكرا إلا بان نها ^(٥) .

(١) نهاية المحتاج : ٢ / ٢٣٩ و ٢٤٠ ، والروضة : ٧ / ٢٧٤-٢٧٧ .

(٢) فتح القدير : ٣ / ٢٦٣ .

(٣) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٢ / ٢٩٢ .

(٤) المجموع : ١٦ / ٣٣٩ .

(٥) الروض المربع : ٢ / ٢٨١ ، وكشاف القناع : ٥ / ١٣٨ .

فالجمهور يقولون بأن البنت إذا كانت صغيرة أو مجنونة أو معتوهة - أي غير رشيدة - يكون للأب ولاية قبض مهرها والدليل على ذلك أن للأب حق الولاية على المال فكان له قبضه كشن مبيعها^(١).

ويقول الشافعية بأن قبض الأب مهر ابنته يعد صحيحا إذا كانت بكرا صغيرة أو حتى كبيرة أذنت البنت بالقبض أو لم تأذن ، أما الشيب صغيرة أو كبيرة فلا يعتبر قبض الأب مهرها قبضا صحيحا إلا إن أذنته بالقبض صراحة .

وأرجح رأى الجمهور القائل بأن للأب قبض مهر غير الرشيدة ، أما الرشيدة فلها ولاية القبض لأن المهر من الأمور المالية ومعلوم أن الأب له الولاية المالية على أولاده حتى يرشدون .

أما إذا أذنت الرشيدة المتصرفة في مالها لأبيها بقبضه فإن الزوج يبرأ بدفعه إلى الأب ، وإن لم تأذن فلا يبرأ الزوج من المهر إذا سلمه لأبيها^(٢).

- المسألة الثالثة -

* اشتراط الأب جزءا من المهر لنفسه *

لقد اختلفت آراء العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال ، فقد قال أبو حنيفة وأصحابه والحنابلة الشرط لازم والصداق صحيح ، وقال الشافعي : المهر فاسد ولها صداق المثل . وقال مالك : إذا كان الشرط عند النكاح فهو لابنته وإن كان بعد النكاح فهو له^(٣).

-
- (١) انظر: فتح القدير: ٢٦٣/٣ و ٣٧٠، وحاشية ابن عابدين : ٢٦٣ / ٣ ،
التاج والاكلیل : ٥٣٢/٣ ، الشرح الكبير: ٢٩٢/٢ ، الشرح الصغير: ٤٦٣/٢ ،
كشف القناع : ١٣٨/٥ .
- (٢) انظر: أحكام الصداق في الفقه الاسلامي المقارن - يوسف محمد عبد المقصود : ص ٣٢١ .
- (٣) انظر: بداية المجتهد : ٢١/٢ و ٢٢ ، مغنى المحتاج : ٢٢٦ / ٣ ، كشف القناع : ١٣٦ / ٥ ، الجصاص : ١٤٤/٢ .

(١) ولقد استدل المجوزون بقصة شعيب ، فقد زوج موسى - عليهما الصلاة والسلام - ابنته على رعاية غنمه ، وذلك اشتراط لنفسه ولأن للوالد الأخذ من مال ولده لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " أنت ومالك لأبيك " ، ولقوله - صلى الله عليه وسلم - : " وإن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم " فإذا شرط لنفسه من مهر ابنته صح .

وقد روى عن مسروق أنه لما زوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف فجعلها في الحج والمساكين ، ثم قال للزوج : جهز اسراؤلك .

واستدل الشافعية على قولهم بأن يكون لها مهر المثل وتفسد التسمية لأنه نقص من مهرها لأجل هذا الشرط الفاسد لأن المهر لا يجب إلا للزوجة لأنه عوض بضعها فيبقى مجهولا لأننا نحتاج أن نضم إلى المهر ما نقص منه لأجل هذا الشرط وذلك مجهول فيفسد (٢) .

وقال ابن رشد : وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع فمن شبهه بالوكيل يبيع السلعة ويشترط لنفسه حياء قال : لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع ومن جعل النكاح في ذلك مخالفا للبيع قال : يجوز (٣) .

أما تفصيل المالكية - فقال ابن رشد أيضا - أما تزويج مالك فلأنه اتهمه إذا كان الشرط في عقد النكاح أن يكون ذلك الذي اشترطه لنفسه نقصانا من صداق مثلها ولم يتهمه إذا كان بعد انعقاد النكاح والاتفاق على الصداق (٤) .

(١) كشف القناع : ٥ / ١٣٦ ، المغني والشرح الكبير : ٨ / ٢٦٥٢٥ ،

أحكام القرآن - للجصاص - : ٢ / ١٤٤ .

(٢) المغني والشرح الكبير : ٨ / ٢٦٥٢٥ .

(٣) بداية المجتهد : ٢ / ٢٢ .

(٤) بداية المجتهد : ٢ / ٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - :

وأميل لهذا الرأي لأنه ، وسط وقد قال به الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز
والثوري وأبو عبيد ويسنده ما رواه عبد الله بن عمر أنه قال : قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : " أيما امرأة نكحت على صداق أو عدة أو حياء قبل عصمة النكاح فهو
لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته
واخته (١) .

قال أبو عمرو بن عبد البر : إذا روت الثقات وجب العمل به .
فـرـع :

مدى جواز إبراء الأب زوج ابنته من المهر على أن يخلعها .
اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة إلى رأيين فالجمهور يرى بأن الزوج لا يجبر
من الصداق بإبراء أبيها لأنه ليس له ، ولم يرجع الزوج على الأب بشيء لأنه أبرأ
ما ليس له فأشبهه الأجنبي كما ليس له إبراء سائر ديونها ، أما الطلاق فقد قالوا
بأنه يقع رجعيًا لخلوه عن العوض (٢) .

وقال المالكية والشافعية في رأيهم القديم : بجواز إبراء الأب زوج ابنته من المهر
على أن يخلعها بناء على أنه الذي بيده عقد النكاح (٣) .

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (نِكَاح : التَّزْوِيجُ عَلَى نَوَاهٍ مِنْ ذَهَبٍ) ٣٣٥٣ ، ١٢٠ / ٦ ،

أَبُو دَاوُدَ : (النِّكَاحُ : فِي الْمَقَامِ عِنْدَ الْبِكْرِ) ٢١٢٩ ، ٥٩٧ / ٢ ،

ابن ماجه (النِّكَاحُ : الشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ) ١٩٥٥ ، ٦٢٨ / ١ ،

وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَقَالٌ وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَشَارَ الْمُنْذَرِيُّ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرُو بْنِ

شُعَيْبٍ وَفِيهِ مَقَالٌ مَعْرُوفٌ وَمِنْ دُونِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ ثَقَاتٌ .

(سَبِيلُ السَّلَامِ : ٣ / ١٥٠ ، وَنَبِيلُ الْأَوْطَارِ : ١٩٦ / ٦) .

(٢) حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ : ٣ / ٤٥٧ ، الْمَبْسُوطُ : ٦ / ١٧٩ ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ :

٤٢٩ / ٧ ، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ : ٣ / ١٦٩ ، كَشَافُ الْقِنَاعِ : ٢٢٧ / ٥ - ٢٢٨ ،

شَرْحُ مُنْتَهَى الْأَرَادَاتِ : ٣ / ١٠٨ ، الْمَغْنَى وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ : ٨ / ٢١٦ .

(٣) الْمَدُونَةُ : ٢ / ٢٤٠ ، مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ : ٤ / ٢٠ ، مَغْنِي الْمَحْتَاجِ :

وأرجح رأي الجمهور لأن إبراء الأب الزوج من المهر يعد تصرفا ضارا للبننت،
 لكن إن كانت المصلحة في ذلك وعلم الأب أن الخلع خير للبننت بأن كانت لا تحسن
 العشرة مع الزوج فخالعها على صداقها فعلى قول مالك أفتى بعض الحنفية بسقوط
 الصداق عن الزوج وقالوا إن قضى القاضي بذلك نفذ قضاؤه لأنه قضاء في موضع
 الاجتهاد^(١) . وهو ما أرجحه . والله أعلم .

(١) جامع أحكام الصفار : ٢ / ٨٠ .

- الفصل الثالث -

* في الطلاق والخلع *

في هذا الفصل أتناول المباحث الثلاثة الآتية :

البحث الأول : في طلاق الأب عن ابنه الصغير.

أما البحث الثاني : في أمر الأب ابنه بتطليق زوجته .

ثم الثالث : في مخالعة الأب عن أولاده .

- البحث الأول -

(*)

* طلاق الأب عن ابنه الصغير *

اختلفت آراء الفقهاء في طلاق الأب عن ابنه الصغير إلى رأيين ، وفيما يلي بعض أقوال المذاهب الأربعة في ذلك .

فقد قال الحنفية : " إنه لا يصح طلاق الولي نيابة عن الصغير أو المجنون ^(١) .

وقال المالكية : " يجوز أن يطلق الولي على الصغير أو السفیه سواء كان أباً أو وصياً

أو سلطاناً أو نائباً على وجه النظر في الجميع ^(٢) .

وقال الشافعية : " ولا يجوز للأب أن يطلق امرأة الابن الصغير بمعوض وغير

عوض ^(٣) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٢ / ٤٢٨ .

(٢) الشرح الكبير : ٢ / ٣١٤ ، الخرشي : ٣ / ١٥٥ .

(٣) المجموع : ١٠ / ١٢ ، المفنى المحتاج : ٣ / ٢٢٩ .

(٤) الطلاق : هو إزالة ملك النكاح (التعريفات : ١٤١) .

وقال الحنابلة : * وليس للأب خلع زوجة ابنه الصغير والمجنون ولا طلاقها (١) .

وعن الإمام أحمد أن والد الصغير يطلق عنه (٢) .

كما روي عن الإمام مالك وتلميذه ابن القاسم بأنه لا يجوز أن يطلق الولي أباً أو غيره بغير عوض (٣) .

فلخص أقوال المذاهب والأئمة يكون على النحو التالي :

فالجمهور وهم الحنفية والشافعية والحنابلة والإمام مالك وتلميذه ابن القاسم

يقولون بعدم جواز تطليق الأب زوجة ابنه الصغير أو المعتوه أو المجنون .

أما المالكية ورأى عند الإمام أحمد فهم يقولون بجواز ذلك كما روي هذا عن

عطاء وقتادة .

ولقد استدل الجمهور على رأيهم بما يلي (٤) :

أولاً : بما روى ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " وإنما

الطلاق لمن أخذ بالساق (٥) " فقد حصر الحديث تلك الطلاق في الزوج ومقتضى

هذا الحصر أنه لا يجوز لغير الزوج الطلاق ولو كان أباً للصغير .

ولأن طريقه الشهوة فلم يدخل في الولاية .

(١) كشف القناع : ٥ / ٢١٤ .

(٢) المغنى والشرح الكبير : ٨ / ٢٢١ .

(٣) حاشية الدسوقي : ٢ / ٣١٤ ، المدونة : ٢ / ٢٣٩ .

(٤) المذهب : ٢ / ٧٥ ، المجموع : ١٧ / ١٠ ، كشف القناع : ٥ / ٢١٤ ،

المغنى والشرح الكبير : ٨ / ٢٢١ .

(٥) رواه ابن ماجه (طلاق : طلاق العبد) : ٢٠٨١ ، ١ / ٦٧٢ ،

وفي سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وله طريق أخرى عند الطبراني في الكبير

وفيه يحيى الحماني .

ورواه ابن عدى والدارقطني من حديث عصمة بن مالك وإسناده ضعيف .

(تلخيص الحبير : ٣ / ٢١٩) .

وروي عن عمر - رضي الله عنه - قال : إنما الطلاق بيد الذي يحل له الفرج ^(١) .

ولأنه إسقاط لحقه فلم يملكه كالإبراء من الدين وإسقاط القصاص .

أما المجوزون فلقد استدلوا بما يلي ^(٢) :

أن عمر - رضي الله عنه - طلق على ابن له معتوه ^(٣) .

كما روى عن عبد الله بن عمرو : " أن المعتوه إذا عبت بأهله طلق عليه وليس له " ،

قال عمرو بن شعيب فوجدنا ذلك في كتاب عبد الله بن عمرو ^(٤) .

ولأنه يصح أن يزوجه فصح أن يطلق عليه إذا لم يكن متهما .

ولأن بقاء العصاة قد يكون فيه فساد لأمر الصغير وجهل الأب ذلك قبل إنكاحه

أو حدث بعده من كون الزوجة غير محمودة العشرة .

وأني أرجح الرأي الأول الذي يستند الحديث الشريف ولأن الطلاق قد يكون

فيه الضرر على الصغير ، إلا إذا ظهر الضرر وكان له أثر سيئ على الصغير ففي هذه

الحال يجوز للأب أن يطلق عن ولده الصغير بعد معاينة القاضي ونظره . والله أعلم ^(٥) .

— المبحث الثاني —

* أمر الأب ابنه بتطليق زوجته *

هذه المسألة فيها خلاف بين أصحاب الحديث والحنابلة ، فقد قال الحنابلة :

" ولا يجب على ولد طاعة أبيه ولو كانا عدلين في طلاق زوجته ^(٦) .

(١) مصنف عبد الرزاق : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) انظر : الشرح الكبير - للدردير - : ٢ / ٣١٤ ، المغني والشرح الكبير :

٨ / ٢٢٩ .

(٣) المحلي : ١٠ / ١١٢ .

(٤) مدى حرية الزوجين في الطلاق في الشريعة الإسلامية - عبد الرحمن الصابوني -

ص : ٣٤٩ .

(٥) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ١١٩ ، وكشاف القناع : ٥ / ٢٣٣ .

وقال شراح الحديث التالي ذكره بأنه يجب على الابن أن يطيع أباه إذا أمره بتطلق زوجته واستندوا لرأيهم هذا بحديث ابن عسقال : كانت تحتي امرأة أحبها ، وكان أبي يكرهها فأمرني أن أطلقها فأبيت فذكرت ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : " يا عبد الله بن عسقال طلق امرأتك " (١).

قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

وقال الشوكاني في شرحه للحديث : قوله : " طلق امرأتك " هذا دليل صريح يقتضى أنه يجب على الرجل إذا أمره أبوه بطلاق زوجته أن يطلقها ، وإن كان يحبها فليس ذلك عذرا في الإساءة (٢).

وقد أورد القرطبي هذا الحديث عند تفسيره لقوله تعالى : * وبالوالدين إحسانا * (٣) كما استدلوا بما ورد عن عبد الله بن أبي بكر حين أمره أبوه الصديق بتطليق زوجته : فعن سالم بن عبد الله قال : كانت عاتكة بنت زيد تحت عبد الله بن أبي بكر قد غلبته على رأيه وشغلته عن سوقه فأمره أبو بكر بطلاقها واحدة ، ففعل فوجسده - أى غضب - عليها فقامد لأبيه على طريقه وهو يريد الصلاة فلما أبصر به شكى وأنشد يقول :

فلم أر مثلي طلق اليوم مثلهما . . . ولا مثلهما في غير جسم تطلق
فرق له وأمره بمراجعته (٤).

(١) الحديث رواه الترمذى (طلاق : ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته) : ١١٨٩ ، ٤٩٤ / ٣ ، وأبو داود : (بر : بر الوالدين) ٥١٣٨ ، ٣٥٠ / ٥ ، وابن ماجه (طلاق : الرجل يأمره أبوه بطلاق زوجته) ٢٠٨٨ ، ٦٧٥ / ١ ، وأحمد : ٤٢ / ٢ .

وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح : ٤٩٥ / ٣ .

(٢) نيل الأوطار : ٢٤٩ / ٦ ، تحفة الأخوان : ٣٦٨ / ٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٩ / ١٠ .

(٤) كنز العمال : ٧٠٦ و ٧٠٧ ، بر الوالدين - للإمام أبي بكر الطرطوشي :

وروي أن رجلاً أتى أبا الدرداء فقال أن أبي لم يزل يبي حتى زوجني وإنه الآن يأمرني بطلاقها ؟ قال : ما أنا بالذي آمرك أن تعق والدك ولا بالذي آمرك أن تطلق امرأتك غير أنك إن شئت حدثتك بما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمعته يقول : * الوالد أوسط أبواب الجنة فحافظ على ذلك الباب إن شئت أو دعه * ، قال : فأحسب عطاء ، قال : فطلقها (١) .

واستدل الحنابلة على عدم إجابة الولد فيما أمره به أباه بقولهم أن ذلك ليس من البر الذي يجب عليه طاعته فيه ، وكذلك لأنه أمره بما لا يوافق الشرع فلا تلزم طاعته (٢) .

ولا أستطيع أن أقدم رأي الحنابلة على الحديث الصحيح إلا أنني أقول بأن ابن عمر لم يأمره أباه بتطليق زوجته إلا لسبب متعلق بها ، يكون هذا السبب سائفاً شرعياً يجوز للأب أن يأمر ابنه بتطليق زوجته كخلق مشين أو فاساد دين أو غير ذلك من الأعداء التي تبيح الطلاق وهذا وإن كان الأب على بصيرة من أمره ، وفي أشهر عبد الله بن أبي بكر لم يأمره أباه بتطليق زوجته إلا لما رأى منها من غيبتها على أمر ابنه عبد الله .

وأما الحديث الثاني فليس فيه ما يدل على أمره بطلاق زوجته . فعلى هذا الأساس أقول بأنه يلزم الابن طاعة أبيه في تطليق زوجته - وإن كان يحبها - إذا كان هناك مسوغ شرعي لتطليقها .

(١) رواه الترمذى : (بر : من جاء من الفضل في رضا الوالدين) ١٩٠٠ ، ٣١١ / ٤ .

ابن ماجه : (الطلاق : الرجل يأمره أباه بطلاق زوجته) ٢٠٨٩ ، ٦٢٥ / ١ .

أحمد : ١٩٦ / ٥ .

وقال الترمذى : هذا حديث صحيح .

(٢) كشف القناع : ٢٣٣ / ٥ ، شرح منتهى الإرادات : ١١٩ / ٣ .

أما إن لم يكن هناك سبب يدعو للطلاق أو لم يكن الأب على بصيرة من أمره ففي هذه الحالة لا يجب على الابن طاعة أبيه في تطليق زوجته لأن طاعته مقترنة في الحق والبر ، أما غير ذلك فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وما ذنب الزوجة إذا كانت سالحة مستقيمة وذات خلق ودين .

قال المعز بن عبد السلام : " بأنه لا يجب على الولد طاعتها في كل ما يأمران به ولا كل ما ينهيان عنه باتفاق العلماء (١) .

وقال أيضا : " ولم أف في عقوق الوالدين ولا فيما يختصان به من الحقوق على ضابط اعتمد عليه فإن ما يحرم في حق الأجانب فهو حرام في حقها وما يجب للأجانب فهو واجب لهما (٢) ، وهذا يتفق مع التفصيل الذي قدمته في تعليلي على موقفي الحنابلة والمحدثين والذي يتلخص في :

أن الابن لا يطلق زوجته إذا لم يكن هناك مسوغ شرعي للطلاق دفع الأب لأن يأمر ابنه بطلاق زوجته لأن الطلاق من الأمور المكروهة على النفس وهو أبغض الحلال إلى الله تعالى فلا يطيع فيه والده كما لا يطيع الأجنبي في ذلك وأرى أن طاعة الوالدين في هذا الخصوص ليست واجبة .

أما إذا كان هناك مسوغ شرعي من جهتها دفعت الأب لذلك فتجب طاعته في ذلك وهو ما تحمل عليه الآثار المتقدمة . والله تعالى أعلم .

- البحث الثالث -

(*) * مخالعة الأب عن أولاده *

نستطيع أن نقول مقدما بإيجاز أن أحكام الخلع تشبه أحكام الطلاق فيما يخص الأب منها ، فالاختلاف الذي وقع في طلاق الأب عن ابنه يحضر هنا ، فقد اختلفت

(٢٠١) قواعد الأحكام : ١ / ٢٠ .

(*) الخلع : إزالة ملك النكاح بمال (التعريفات : ١٠١) .

آراء العلماء في مخالعة الأب عن ابنته الصغيرة إلى رأيين ، وفيما يلي أقوال المذاهب في ذلك :

لأن طلق

قال الحنفية : " خلع الأب صغيرته بمالها أو مهرها طلقت في الأصح كما لو قبلت وهي مميّزة ولم يلزم المال لأنه تبرع ، وقيل لا تطلق لأنه معلق بلزوم المال وقد عسدم ووجه الأصح أنه معلق بقول الأب وقد وجد (١) .

وقال المالكية : " وجاز الخلع من الأب عن المجبرة ، يخالع عنها من مالها (٢) .

وقال الشافعية : " ولا يجوز للأب أن يخلع البنت الصغيرة من الزوج بشيء من مالها (٣) .

وقالوا أيضا : " ولو اختلع الأب بصداقها أو على أن الزوج برئ منه ، أو قال طلقها وأنت برئ منه وقع رجعيًا ولا يبرأ من شيء منه (٤) .

وقال الحنابلة : " وليس لأب صغيرة أن يخالع زوجها من مالها كغيره من الأولياء (٥) .

يلاحظ من أقوال المذاهب الآتي :

فرأى الجمهور - وهو رأي عند الحنفية والشافعية والحنابلة - يقول بعدم جواز خلع الأب عن ابنته .

وقال المالكية ، وبعض الحنابلة : بوقوع الخلع (٥) .

واختلف الرأي عند الحنفية في وقوع الخلع أم لا ؟ ، فقالوا وإن كان الأب هو الضامن للمال ملتزما به صح الخلع ، أما وإن كان الخلع بمالها لم يجز (٦) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٤٥٧ .

(٢) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٢ / ٣١٠ .

(٣) المهذب : ٢ / ٧٥ .

(٤) نهاية المحتاج : ٦ / ٤١١ .

(٥) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ١٠٩ .

(٦) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٤٥٨ ، فتح القدير : ٤ / ١٣٧ .

ولقد استدل الجمهور على قولهم بعدم جواز الخلع بالأدلة الآتية^(١) :

أولاً بالحديث : " وإنا الطلاق لمن أخذ بالساق^(٢) .

والخلع هو نوع من الطلاق فلا يكون إلا للزوج ، ولأنه لاحظ للبننت فيسه ،

ولأن الأب إنما يملك التصرف بما لها فيه الحظ ، وهذا التصرف ليس فيه حظ

بل فيه إسقاط حقها الواجب لها من المهر والنفقة والاستمتاع .

وقالوا إن البضع في حالة الخروج غير متقوم والبدل متقوم بخلاف النكاح ، لأن البضع

متقوم عند الدخول .

ولقد استدل الظاهرية القائلون بهذا الرأي كذلك بالأدلة التالية^(٣) :

لقوله تعالى : * ولا تكسب كل نفس إلا عليها^(٤) *

وقوله تعالى : * لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجرة عن تراض منكم^(٥) *

فمخالعة الأب عن الصغيرة كسب على غيره وهذا لا يجوز ، واستحلال الزوج مالها

بغير رضا منها أكل مال بالباطل فهو حرام .

أما المالكية ومن معهم الذين يقولون بصحة خلع الأب عن ابنته فلقد استدلوا

بقولهم^(٦) : كما أن للأب إنكاح ابنته الصغيرة فكذلك له أن يخالع عنها .

(١) نهاية المحتاج : ٦ / ٤١١ ، روضة الطالبين : ٢ / ٤٢٩ ، المهذب : ٢ / ٢٥٠ ،
شرح منتهى الإرادات : ٣ / ١٠٩ ، كشف القناع : ٥ / ٢١٤ ، القواعد : ص ٣٢٩ .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ٢٥٠

(٣) المحلى : ١٠ / ٢٤٤ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٦٤ .

(٥) سورة النساء ، ٢٩ .

(٦) انظر : مواهب الجليل : ٣ / ٥٣٢ ، الاشراف : ٢ / ١٢٢ ، دليل

الرفاعي : ٢ / ٨٣ ، وداية المجتهد : ٢ / ٥٢ ، القواعد : ص ٣٢٩ .

وقالوا بأن خروج البضع مستقوم فما بذل مالها إلا فيما له قيمة فلا يكون هذا التصرف تبرعا .

وخرجه بعضهم من الرواية التي تقول فيها أن للأب نصف المهر في الطلاق قبل الدخول بناء على أنه الذي بيده عقدة النكاح .

ولأن المصلحة قد تكون في الخلع والأب غير متهم في تصرفاته .

وأرى بأنه ليس للأب أن يخالع عن ابنته - كما قال الجمهور - ،

، والله تعالى أعلم .

فروع :

الفرع الأول :

الذي سبق إيضاحه هو فيما إذا كانت البنت صغيرة غير رشيدة ، أما وإن كانت البنت كبيرة ورشيدة فلا يملك الأب الخلع عنها وهذا بإجماع الفقهاء لأن البنت هي التي تملك أمر نفسها ولأن الأب يعتبر كالأجنبي في حقها^(٢) .

الفرع الثاني : مخالعة الأب عمن ابنه الصغير :

الاختلاف الذي وقع في مسألة طلاق الأب عمن ابنه يقع هنا أيضا :

(١) القواعد : ٣٢٩ .

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين : ٣ / ٤٥٧ ، شرح الكبير : ٢ / ٣١٠ ، كشف

القناع : ٥ / ٢٢٨ .

فالجسور^(١) من المذاهب الفقهية يقول : بأنه لا يجوز للأب أن يخالع عن ابنه الصغير وذلك لأن الطلاق لمن أخذ بالساق والخلع في معناه كما أن فيه إخراجاً وتيسيراً لماله والأب ممنوع من ذلك .

وقال المالكية^(٢) بجواز مخالعة الأب عن ابنه الصغير إذا كان على وجه النظر وقاسوا ذلك على جواز تطليقه زوجة ابنه فكذلك خلعها وإنني أميل إلى رأي المالكية لأنه قد يكون استمرار الزوجية بين الابن الصغير وزوجته متعذراً فيكون من المصلحة الخلع وهذا ليس فيه إخراج من ماله بل فيه من الفائدة ما لا يقدر بثمن فافتق عمن الطلاق . والله أعلم .

(١) انظر: حاشية ابن عابدين : ٣ / ٤٥٧ ، المذهب : ٢ / ٧٥ ، المغني المحتاج : ٣ / ٢٧٩ ، كشاف القناع : ٥ / ٢١٤ ، المغني والشرح الكبير : ٨ / ٢٢١ .

(٢) المدونة : ٢ / ٢٣٣ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٣١٤ ، التاج والاكليـل : ٤ / ٢٦٠ .

- الفصل الرابع -

* في النفقة *

في هذا الفصل الأخير من هذا الباب سأتناول فيه المباحث الآتية :

الأول : في نفقة الأب والابن .

والثاني : في نفقة زوجة الأب وزوجة الابن .

والثالث : في حكم إعفاف الأب والابن .

- البحث الأول -

* نفقة الأب والابن *

واضح من عنوان البحث أنني سوف أتحدث عن مسألتين :

الأولى : عن نفقة الأب لابنه .

والثانية : نفقة الابن لأبيه .

المسألة الأولى : الأب ونفقة ابنه :

اضقت آراء الفقهاء على وجوب نفقة الأبناء على الأب إذا لم يكن للأبناء مال ينفق عليهم منه .

وقبل أن أذكر أدلتهم فيما يلي أمثلة من أقوالهم في هذه المسألة :

قال الحنفية : * ونفقة الأولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها أحد ^(١) ، وقالوا

أيضا : * ونفقة الصغير واجبة على أبيه ^(٢) .

وقال المالكية : * وتجب نفقة الولد على أبيه الحر الموسر ^(٣) .

وقال الشافعية : * ويلزم الأصل الحر أو المبعوض مؤنة الولد المعصوم الحر ^(٤) .

(١) فتح القدير: ٤ / ٤١٠ .

(٢) الباب : ٣ / ١٠١ .

(٣) حاشية الدسوقي والشرح الكبير: ٢ / ٤٦٥ .

(٤) نهاية المحتاج : ٣ / ٢٠٧ .

وقال الحنابلة : * ويجب عليه نفقة ولده وإن سفل (١) :

فلقد اتفقت آراء الفقهاء في أن نفقة الأولاد على أبيهم ولا يشاركه فيها أحد واستدلوا على هذا بما يلي (٢) :

١- بقوله تعالى : * وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف * (٣)
والمولود له : هو الأب .

٢- وقوله سبحانه وتعالى : * فإن أرضعن لكم فلاتوهن أجورهن * (٤)
فقد أوجب الله تعالى أجر رضاع الولد على أبيه وهذا يقتضى مؤنتهم المباشرة من باب أولى .

٣- ولقوله تعالى : * ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق * (٥) فمنع الله قتل الأولاد خشية الإملاق وهو الفقر طولاً أن نفقة الأولاد عليهم لما خافوا الفقر .

٤- وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - من حديث عائشة لهند بنت عتبة لما جاءت تشتكي أبا سفيان من قلة نفقته : * خذى مايكفيك ولديك بالمعروف * (٦) فجعل النفقة على أبيهم .

(١) كشف القناع : ٥ / ٣٩٢ .

(٢) انظر المراجع الآتية : .

فتح القدير : ٤ / ٤١١ ، حاشية ابن عابدين : ٣ / ٦١٣-٦١٥ ، البناية : ٤ / ٨٩٩ ، بدائع الصنائع : ٤ / ٣٠ و ٣١ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٢ / ٤٦٥ و ٤٦٦ ، مغني المحتاج : ٣ / ٤٤٧ ، نهاية المحتاج : ٧ / ٢٠٧ ، مروضة الطالبين : ٩ / ٨٣ ، كشف القناع : ٥ / ٣٦٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٣٥٤ ، المغنى والشرح الكبير : ٩ / ٢٥٦ ، المجموع : ١٨ / ٢٩١ ، زاد المعاد : ٥ / ٥٤٢ ، أحكام القرآن - ابن العربي - : ١ / ٢٠٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣ / ١٦٣ ، نظام النفقات : ص ٥٠-٥٤ ، علاقة الأباء بالأبناء : ص ١٤٤

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(٤) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

(٥) سورة الاسراء ، الآية ٣١ .

(٦) رواء البخاري (سيع : من أجرى الأمصار على ما يتعارفون بينهم) ٢٢١١ ، ٤ / ٤٠٥

مسلم (الأقضية : قضية هند) ١٧١٤ ، ٣ / ١٣٣٨

٥- واستدلوا بما روي عن ثوبان أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

" أفضل دينار ينفقة الرجل دينار ينفقة على عياله ، ودينار ينفقة الرجل على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفقة على أصحابه في سبيل الله " (١).

فالحديث يحث على النفقة على العيال وفيه بيان عظم ثواب ذلك .

٦- وجاء في حديث آخر عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله قال : " كفسي

بالمرء إذا أن يضيع من يقوت " (٢) ، وفي رواية " من يعول " .

٧- ولأن الأولاد جزء من الأب ، ولرحيائهم واجب كإحياء نفسه .

٨- ولأن نسبهم لا حق له فيكون عليه غم النفقة .

واستدلوا أيضا بالإجماع الذي حكاه ابن المنذر بقوله : " وأجمع كل من نحفظ

عنه من أهل العلم على أن على المرء نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم " (٣).

شروط وجوب نفقة الأولاد على الأب :

لقد اشترط الفقهاء شروطا عديدة حتى تجب نفقة الأولاد على أبيهم مع اختلافهم

في بعض الشروط على اختلاف مذاهبيهم وفيما يلي تلخيص لهذه الشروط : (٤)

(١) رواه مسلم (زكاة : فضل النفقة على العيال) ٩٩٤ ، ٢ / ٦٩١ .

الترمذي (بر : ما جاء في النفقة في الأهل) ١٩٩٦ ، ٤ / ٣٤٤ .

ابن ماجه (جهاد : فضل النفقة في سبيل الله) ٢٧٦٠ ، ٢ / ٩٢٢ .

(٢) رواه أبو داود (زكاة : في صلة الرحم) ١٦٩٢ ، ٢ / ٣٢١ .

وأحمد ١٦٠ / ٢ .

ورواه الطبراني من رواية إسماعيل بن عياش عن موسى بن عتبة ورواية إسماعيل

عن الحجازيين ضعيفة (مجمع الزوائد : ٤ / ٣٢٨) .

(٣) الإجماع : ص ٩٨ .

(٤) انظر في شروط وجوب نفقة الأولاد على الأب المراجع التالية :

بدائع الصنائع : ٤ / ٣٤ ، البناية : ٤ / ٩٠٥ ، فتح القدير : ٤ / ٤١٠ وما بعدها

حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٦٦ ، وما بعدها ، الفواكه الدواني : ٢ / ١٠٦ ، نهاية

المحتاج : ٧ / ٢٠٧ ، والمهذب : ٢ / ١٧٧ ، روضة الطالبين : ٩ / ٨٣ وما بعدها

كشف القناع : ٥ / ٣٩٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٥٤ ، المغني والشرح الكبير ===

- ١- أن يكون الأب موسرا بما يزيد عن حوائجه الأصلية لأنه لو كان معسرا لكان عاجزا عن النفقة ، ولا يسقط هذا الوجوب على الأب إلا إذا كان عاجزا عن الكسب بحيث تجب نفقته على غيره من الأصول أو الفروع ، جاء في الحديث الذي رواه جابر أنه - صلى الله عليه وسلم قال : * ابدأ بنفسك (١) !
- ٢- أن يكون الأولاد في حاجة إلى النفقة : لأنه لو كانوا أغنياء فلا حاجة بهم إلى غيره فإِنْ كانوا موسرين بحال أو كسب أو أي أنواع الدخل يستغنون به فلا نفقة لهم لأن وجوبها معلول بحاجة المنفق عليه فلا تجب لغير المحتاج .
- ٣- أن يكون الولد عاجزا عن الكسب : علاوة عن الفقر إذا كان عاجزا عن الكسب لصغر أو زمانة أو انوثة أو مرض أو عاهة جسمية أو عقلية ، أو اشتغال بطلب العلم ففي هذه الأحوال تجب النفقة حينئذ لهم على أبيهم .
- ٤- أن يكون الأب المنفق والأولاد المنفق عليهم أحرارا : وذلك لأن الرقيق لا يملك ونفقته تكون على سيده وليست على أبيه .
- ولا يشترط اتحاد الدين في نفقة الأب والأولاد لأن هذه القرابة سبب وجوب النفقة فيها الجزئية التي تربط بين من تجب له النفقة ومن تجب عليه فتثبت سواء

=== ٢٥٨ / ٩ ، نظام النفقات : ص ٦٧ وما بعدها ، شرح عبدالعزيز البخاري على كتاب النفقات للخصاف : ص ١٤ ، حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون : ١٠٨ وما بعدها ، علاقة الأباء بالأبناء : ص ١٦٠ وما بعدها ، الأحوال الشخصية لابي زهرة : ص ٤١٦ وما بعدها ، زاد المعاد : ٥٤٧ / ٥ .

- (١) رواه مسلم (زكاة : الإبتداء في النفقة بالنفس) ٩٩٧ ، ٢ / ٦٩٣ ، والنسائي : (زكاة : أي الصدقة أفضل) ٢٥٤٦ ، ٥ / ٦٩ ، وسيأتي ذكر الحديث كاملا .

ثبت السيرات أولم يثبت ، والحنابلة يقولون بشرط اتحاد الدين وأرجح رأي الجمهور لأن النفقة ليست من باب الولاية ولأن النفقة مبنية على القرابة ولا دخل لاتحاد الدين فيها . والله أعلم .

المسألة الثانية : الابن ونفقة الأب :

كذلك أجمعت أراء الفقهاء على وجوب نفقة الأب على ابنه إذا كان قيسرا .
فيقول الحنفية في هذا : * وعلى الرجل أن يتفق على أبيه إذا كانوا فقراء (١) .
ويقول المالكية : * على الولد الحر الموسر صغيرا كان أو كبيرا ذكرا أو أنثى مسلما أو كافرا صحيحا أو مريضا نفقة الوالدین الحرين ولو كافرين والولد مسلم (٢) .
ويقول الشافعية : * يلزمه - الخرع الحر أو المبعوض ذكرا كان أو أنثى - نفقة الوالد المعصم الحر (٣) .

ويقول الحنابلة : * تجب عليه نفقة والدين ولو ن علوا (٤) .
يلاحظ إذا اتفاق الفقهاء في وجوب إنفاق الولد على أبيه .
ولقد استدلو على قولهم بالأدلة المتنوعة التالية (٥) :

-
- (١) فتح القدير : ٤ / ٤١٥ .
 - (٢) حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٦٦ .
 - (٣) نهاية المحتاج : ٧ / ٢٠٧ .
 - (٤) كشف القناع : ٥ / ٣٩٢ .
 - (٥) انظر المراجع التالية :
 - حاشية ابن عابدين : ٣ / ٦١٥ ، الباب : ٣ / ٢١٠٤ ، بدائع الصنائع :
 - ٤ / ٣٠ ، الشرح الكبير : ٢ / ٤٦٤ ، الاشراف : ٢ / ١٧٨ ، نهاية
 - المحتاج : ٧ / ٢٠٨ ، روضة الطالبين : ٩ / ٨٣ ، مغني المحتاج : ٣ / ٤٤٦ و
 - ٤٤٧ ، كشف القناع : ٥ / ٣٩٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٣٥٤ ،
 - المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٥٦ ، الجامع لأحكام القرآن - القرطبي :-
 - ١٤ / ٦٥ .

- ١- بقوله تعالى : * وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدین إحساناً ^(١) *
ومن الإحسان الإنفاق على الأب عند حاجته .
- ٢- وقوله تعالى : * وصاحبهما في الدنيا معروفاً ^(٢) *
ومن المعروف الذي يقدمه الولد لأبيه القيام بنفقته وكفايته عند حاجته .
- ٣- وقوله تعالى : * يستلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللولدین والأقربين واليتيمى والمسلكين وابن السبيل ^(٣) *
فهذه الآية تدل كذلك على وجوب النفقة للولدین .
- ٤- وما روت السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - : " إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه ^(٤) .
- ٥- وقوله - صلى الله عليه وسلم - : " أنت ومالك أبيك ^(٥) .
- ٦- وعن طارق المحاربي - رضي الله عنه - قال : قدمت المدينة ، فإذا رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : " يد المعطي العليا ،
وأبدأ بمن تعمل ، أمك وأباك ، وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ^(٦) .

-
- (١) سورة الإسراء ، الآية ٢٣ .
(٢) سورة لقمان ، الآية ١٥ .
(٣) سورة البقرة ، الآية ٢١٥ .
(٤) سبق تخريج الحديث في الصفحة ١٢١
(٥) سبق تخريج الحديث في الصفحة ٢٥
(٦) رواء النسائي (الزكاة : أيتها اليد العليا) : ٢٥٣٢ ، ٥ / ٦١ ،
وأحمد : ٢ / ٢٢٦ .
ورجال أحمد ثقات ، ورواه الطبراني في الكبير وفيه المسعودي وهو ثقة لكنسه
اختلط ،
ورواه البزار وذكر بأسانيد أخر عن الأسود بن ثعلبة قال مثله ورجاله ثقات
ورجال الأول رجال الصحيح (مجمع الزوائد : ٣ / ١٠١) .

٧- وعن كليب بن منفعة عن جده - رضي الله عنه - : أنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، من أهر ؟ قال : " أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة ^(١) .

مجموع هذه الأحاديث كلها تدل دلالة واضحة على وجوب نفقة الوالد على الولد .
٨- واستدلوا أيضا بقياس الأصول على الفروع إذ كما وجبت نفقة الفروع على الأصول كذلك تجب نفقة الأصول عند العجز عن الفروع بجامع شيوع البعضية بينهما وهي أساس القرابة الثابتة بين الأصول والفروع .

٩- ولأن هذه القرابة بين الابن وأبيه مفترضة الوصل محرمة القطع بالإجماع من باب الصلة فكانت واجبة وتركها مع القدرة للمنفق وتحقق حاجة المنفق عليه يؤدي إلى القطع فكان حراما .

١٠- واستدلوا أيضا بالإجماع فقد حكاه ابن المنذر فقال : " أجمع أهل العلم على أن نفقة الوالدين الفقيرين اللذين لا كسب لهما ولا مال ، واجبة في مال الولد ^(٢) .
شروط وجوب نفقة الأب على الولد :

الشروط تقريبا هي نفسها التي ذكرت في المسألة السابقة ونعيد هنا موجزة فيما يلي ^(٣) :

(١) رواه أبو داود (أدب : في بر الوالدين) ٥١٤٠ ، ٥ / ٣٥١ ،

وقال المنذري : ذكره البخاري في تاريخه تعليقا .

وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه ، وقد أخرجه البخاري وابن قانع والطبراني في الكبير والبيهقي ورجال إسناد أبي داود لأبأس بهم (نيل الأوطار : ٦ / ٣٦٧) .

(٢) المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٥٦ .

(٣) انظر : فتح القدير : ٤ / ٤١٧ و ٤١٨ ، البناية : ٤ / ٩٠٥ ، حاشية

الدسوقي : ٢ / ٤٦٦ ، والبناية : ٤ / ٩٠٥ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٦٦ ،

الفواكه الدواني : ٢ / ١٠٥ ، روضة الطالبين : ٩ / ٨٣ ، وابعدها ، الفقه

المنهجي : ٤ / ١٧٥ ، المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٥٨ ، شرح منتهى

الارادات : ٣ / ٣٥٤ ، كشف القناع : ٥ / ٣٩٢ ، شرح كتاب النفقات :

ص ٥٧ ، الأحوال الشخصية - أبوزهرة : ص ٤١٥ ، علاقة الآباء بالأبناء :

ص ١٦٧ ، زاد المعاد : ٥ / ٥٤٧ .

- ١- أن يكون الابن موسرا بما يزيد عن حاجته .
 - ٢- أن يكون الأب فقيرا ولا يشترط العجز عن الكسب وذلك لأن الله سبحانه وتعالى نهى عن إيذاء الأبناء وفي إلزامهم بالعمل مع غنى الأبناء وإيذاءه ولأن للأبباء شبهة في مال الولد فقال عليه الصلاة والسلام : " أنت ومالك لأبيك " .
 - ٣- وأن يكون الأب المنفق عليه والابن المنفق أحرارا كما سبق ذكره .
- وتجدر الإشارة إلى أنه لا يشارك الولد في نفقة أبيه أحد لأن له تأويلا في مال ولده بالحديث " أنت ومالك لأبيك " ، ولأنه أقرب الناس إليه فكان أولى بوجوب نفقته عليه .

فروع لها صلة بأحكام النفقة :

الفرع الأول : كيفية توزيع النفقة الواجبة للأب على أولاده :

هذه المسألة تؤدي إلى اختلاف كبير بين الأولاد فوجب إيضاحها حتى نقطع دابر الشجار وأمبايه ، فلو كان للأب الفقير المحتاج بضعة أولاد وجبت نفقته على الموسر منهم فإن تعدد الموسرون من الأولاد ففي توزيع النفقة عليهم عدة أقوال هي على النحو الآتي :

ففي الراجح عند الحنفية وأحد قولي المالكية وأحد قولي الشافعية (١) :

أن النفقة تجب عليهم بالتساوي فإن اجتمع ابن و بنت موسران كانت النفقة واجبة عليهما بالتساوي ، أو كان للأب ولدان أحدهما مسلم والآخر غير مسلم فالنفقة على السواء .

(١) بدائع الصنائع : ٤ / ٣٢ ، ٣٣ ، قوانين الأحكام الشرعية : ص ٢٤٧ ، الشرح الصغير : ٢ / ٧٥٢ و ٧٥٣ ، روضة الطالبين : ٩ / ٩٠ ، حاشية قليوبي وعسيرة : ٤ / ٨٧ ، مغنى المحتاج : ٣ / ٢١١ ، نظام النفقات :

أما في الرأي المرجوح عند الحنفية وأحد قولي المالكية وأحد قولي الشافعية ،
ورأي الحنابلة^(١) : فإن النفقة تجب حسب الميراث ، فالذكر تجب عليه من النفقة
ما يجب على الأنثيين .

وقال المالكية في رأي آخر عند هم أن النفقة توزع على الأولاد الموسرين بقدر اليسار
وأرى أن هذا الرأي جدير بالاعتبار لأنه الأوجه فمن كان أكثر يسارا كانت النفقة
بالنسبة له أقل عبثا ومن كان أقل يسارا كانت النفقة بالنسبة له أكثر ثقلًا ،
والله أعلم .

الفرع الثاني : عند اجتماع أكثر من شخص تجب له النفقة على شخص واحد فمن يقدم

في النفقة ؟

إذا تعدد المستحقون للنفقة على الشخص الواحد ولا يستطيع أن ينفق عليهم
جميعا ، فإن العلماء وضعوا الترتيب الآتي فيمن يستحق النفقة أولا^(٢) فقالوا أن الشخص
يقدم نفسه .

ثم زوجته لأن نفقتها وجبت عليه بعقد شرعي في مقابل احتباسها لمصالح الزوجية
فكانت من باب الوفاء بالعقود وإنجاز العهود بخلاف من سواها من الأقارب فإن
النفقة وجبت برا بهم وصلة لهم .

(١) الشرح الصغير : ٨٥٣ / ٢ ، كشف القناع : ٤٨٢ / ٥ .

(٢) مع اختلاف بسيط في الأب والابن فقيل يتحاصن وقيل يقدم الابن وهو
الراجع ، وقيل يقدم الأب ، وأرجح الترتيب الثابت أعلاه .
وانظر المراجع التالية :

بدائع الصنائع : ٣٤ / ٤ ، الشرح الكبير : ٤٦٤ / ٢ ، روضة الطالبين :
٩٣ / ٩ ، حاشية قليمي وعميرة : ٨٨ / ٤ ، كشف القناع : ٣٩٣ / ٥ ،
المغني والشرح الكبير : ٢٧٠ / ٩ ، زاد المعاد : ٥٤٤ / ٥ ، الفقه المنهجي
١٧٨ / ٤ ، الطلاق والمذاهبة : ص ١٤٠ ، الأحوال الشخصية - أبوزهرة : ص ٤٢٢ ،
علاقة الأباء بالأبناء : ص ١٧٠ .

ثم الأولاد الصغار وكل بالغ منهم إذا كان مجنوناً وذلك لشدة عجزهم عن الكسب .

ثم الأم لعجزها أيضاً ولتأكيد حقها بالحمل والوضع والإرضاع والتربية .
ثم الأب لعظيم فضله أيضاً .

ثم الابن الكبير الفقير لقربه من أبيه وللقرب مزية فضيلة ثم الجد وإن علا لأن حرمة من حرمة الأب وهو أصل تجب رعايته .

وهكذا الأقرب فالأقرب ، ولقد استدلوا على هذا الترتيب بالأحاديث الآتية :
فعن جابر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لرجل : "أبدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل عن أهلك شيء فلهدي قرابتك فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا" (١) .

وعن أبي هريرة قال : قال رجل : يا رسول الله - أي الناس أحق مني بحسن الصحبة ؟ قال : "أمك" قال : ثم من ؟ قال : "أمك" قال : ثم من ؟ قال : "أبوك" (٢) .

وعن طارق المحاربي قال : قدمت المدينة فإذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطي العليا وأبدأ بمن تعول ، أمك وأباك وأختك وأخاك ، ثم أدناك فأدناك (٣) .

وعن كليب بن منفعة عن جده أنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله من أبر ؟ قال أمك وأباك وأختك وأخاك وولاك الذي يلي ذلك ، حق واجب ورحم موصولة (٤) .

(١) سبق تخريج الحديث في الصفحة ٢١٧

(٢) رواه البخاري (الأدب : من أحق الناس بحسن الصحبة) ٥٩٧١ ، ٤٠١ / ١٠

وسلم (البر والصلة : بر الوالدين) ٢٥٤٨ ، ٤ / ١٩٧٤ .

(٣) سبق تخريج الحديث قريباً في الصفحة ٢١٩

(٤) سبق تخريج الحديث قريباً في الصفحة ٢٢٠

الفرع الثالث : في مقدار النفقة :

النفقة ليست مقدرة بحد معين وإنما هي مقدرة على حسب العرف المتبع .
فعلى من تجب عليه النفقة أن يحضر للمحتاج الطعام من مأكّل ومشرب وكسوة ،
و السكنى فيشمل كل ما فيه إحياء له ومقاؤه .
وقال الفقهاء أن النفقة تشمل أيضا نفقة المملوك ونفقة الحيوان ونفقة الأشياء
كالدور والشجر .

ووضعوا لذلك ضابطا هو أن هذه النفقة تكون على قدر الكفاية بدليل قولهم
- صلى الله عليه وسلم - لهند " خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف " ، ولأن هذه
النفقة تجب للحاجة فتقدر بقدر الحاجة .

وأرى أن النفقة بالنسبة للأولاد لا تقتصر على الطعام والشراب واللباس والسكن
بل إن الأب مطالب أن ينفق على أولاده لإعدادهم الإعداد المتكامل في جميع
جوانب الحياة سواء أكانوا ذكورا أو إناثا .

فينفق عليهم من أجل تعليمهم القراءة والكتابة وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم من
الطهارة والصلاة وتعليمهم الرعي والسباحة .
لأن الأب قد لا يجد وقتا لتعليم أولاده بنفسه فوجب عليه النفقة عليهم في هذا
المجال ، وليعلم أنه أي تقصير من الآباء في هذا يعود تأثيره على مستقبل الأسرة
والمجتمع .^(٢)

(١) بدائع الصنائع : ٤ / ٣٨ ، الشرح الصغير : ٢ / ٧٣١ ، روضة الطالبين

٣ / ٨٥ ، حاشية قليوبي وعميرة : ٤ / ٨٥ ، المغنى والشرح الكبير :

٩ / ٢٣١ .

(٢) الأسرة ، - أحمد حمد أحمد - : ص ٣٠٤ .

الفرع الرابع : انتهاء النفقة :

قال الفقهاء بأن نفقة الأصول والفروع تسقط بمضي المدة وهي تثبت من وقت ثبوت الحاجة من غير توقف على قضاء القاضي ، فتسقط بعدمضي المدة من غير قبض ولا استدانه حتى لو فرض القاضي - مثلاً - نفقة شهر للقريب فلم يقبض ولا استدان عليه حتى مضت المدة سقطت النفقة لأنه إذا مضى الشهر من غير أخذها فهو دليل أنه استطاع أن يسد حاجته في هذا ، أي إلى الأمد الذي يسقطها^(١) .

وقد اتفقت أراء الفقهاء على أن الأب يستمر في الإنفاق على ولده حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب .

أما الأنثى فتستمر نفقتها حتى يدخل بها زوجها^(٢) .

- البحث الثاني -* نفقة زوجة الأب ونفقة زوجة الابن *

واضح من عنوان هذا البحث أنني سوف أعرض لمسألتين اثنتين :

الأولى : في نفقة زوجة الأب على الابن .

والثاني : في نفقة زوجة الابن على أبيه .

(١) انظر: بدائع الصنائع : ٤ / ٣٨ ، الخرشي : ٤ / ٣٠٤ ، الشرح الصغير :

٢ / ٧٥٣ ، روضة الطالبين : ٩ / ٨٥ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٨٤ ،
الأحوال الشخصية - لأبي زهرة - : ص ٤٣١ .

(٢) انظر: تحفة الفقهاء : ١ / ١٦٤ ، بدائع الصنائع : ٤ / ٣٥ ، مواهب

الجليل والتاج والاكمل : ٤ / ٢١٠ - ٢١١ ، روضة الطالبين : ٩ / ٨٥ ،
حاشية قليوبي وعميرة : ٤ / ٨٥ ، الروض المربع : ٢ / ٣٢٦ ، المغنني
والشرح الكبير : ٩ / ٢٦١ ، الأحوال الشخصية - أبو زهرة - : ص ٤٢٠ .

المسألة الأولى : نفقة زوجة الأب :

إذا كان للأب - الذي تجب له النفقة على ولده - زوجة فهل نفقة هذه الزوجة تجب على الابن ؟

لقد اتفقت آراء الفقهاء على وجوب نفقة زوجة الأب على الابن وفيما يلي عرضاً موجزاً لأقوالهم :

قال الحنفية : * وعليه نفقة زوجة أبيه وأم ولده (١) .

وقالوا أيضاً : * ويجبر الابن على نفقة زوجة أبيه (٢) .

وقال المالكية : * ويجب على الولد الموسر إعفاف الأب بزوجة واحدة ولا تتعدد النفقة على الولد (٣) .

وقال الشافعية : * يلزمه الفرع نفقة الولد وزوجته إن وجب إعفافه (٤) .

وقال الحنابلة : * وعلى الولد الموسر أن ينفق على أبيه المعسر وزوجة أبيه وإخوته الصغار (٥) .

فقد أجمعت آراء الفقهاء على أن نفقة زوجة الأب تكون على الابن إلا أن المالكية والحنابلة قيدوا ذلك بزوجة واحدة ولا تتعدد النفقة بتعدد الزوجات .

وأستدلوا على هذا بأن كل من لزمه إعفافه لزمته نفقة زوجته وجاء في شرح كتساب النفقات رأي مخالف للجمهور حيث قال صاحب الكتاب : ولو كان لرجل زوجة وليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن ينفق على امرأة والده لأن نفقة الأب إنها وجبت بسبب القرابة ولا قرابة بينه وبين امرأة أبيه فلا يجبر على النفقة عليها (٦) .

(١) حاشية ابن عابد بن : ٣ / ٦١٦ .

(٢) فتح القدير : ٤ / ٤١٨ .

(٣) حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٦٥ .

(٤) نهاية المحتاج : ٦ / ٢٦٤ ، وروضة الطالبين : ٩ / ٨٦ .

(٥) الاختيارات الفقهية : ص ٢٨٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٥٧ .

(٦) شرح كتاب النفقات : ص ٦٥ .

وأقول بأن هذا الرأي ظاهر الضعف لأن نفقة زوجة الأب هي من النفقة الواجبة للأب على الابن وإن كانت زوجة الأب ليست من أقارب الابن لكن صلة الأبوة تفرض على الابن نفقة أبيه وزوجته معه . والله أعلم .

المسألة الثانية : نفقة زوجة الابن :

إذا كان الابن غير قادر على الكسب لصغر أو لزمانة فقد اختلعت أراء المذاهب في وجوب نفقة زوجة الابن على الأب إلى قولين :
فقد قال الحنفية والمالكية وفي الأصح عند الشافعية بأنه لا تجب نفقة زوجة الابن على الأب^(١) ، لأنه لا يلزم الأب إعفاف الابن ، ولأن نفقة الابن تسقط بالبلوغ وإن فرض كونه بلغ زماناً فالزمانة مظنة عدم الحاجة للزوجة .

وقال الحنابلة والشافعية في قول يلزم نفقة زوجة الابن على الأب وذلك لأن كل من لزمه إعفائه لزمته نفقة زوجته لأنه لا يتمكن من الإعفاف إلا بها^(٢) .
وأرى وجوب نفقة زوجة الابن على أبيه إذا كان في حاجة إليها لأنه من غير المعقول أن يترك الأب ابنه الزمن أو الصغير مثلاً وزوجته من غير نفقة فهو أقرب الناس وأشفقهم وأعطفهم عليه فوجبت النفقة عليه . والله أعلم .

- المبحث الثالث -

* حكم إعفاف الأب والابن *

في هذا المبحث مسألتان :

الأولى : في حكم إعفاف الأب .

والثانية : في حكم إعفاف الابن .

(١) حاشية ابن عابد بن : ٦١٧ / ٣ ، مواهب الجليل : ٢١٠ / ٤ ، روضة الطالبين : ٨٦ / ٩ .

(٢) مغنى المحتاج : ٢١١ / ٣ ، المهذب : ١٦٧ / ٢ ، شرح منتهى الرادات : ٢٥٧ / ٣ ،

الفقه الاسلامي - الزحيلي - : ٧٧٧ / ٧ ، الأحوال الشخصية - أستاذنا عبد العزيز

المسألة الأولى : حكم إعفاف الأب :

اتفقت أراء الفقهاء على أنه يجب على الابن أن يزوج أباه إذا احتاج إلى الزواج وفيما يلي أقوالهم في ذلك :

- قال الحنفية : " وعليه نفقة زوجة أبيه وأم ولده بل وتزويجه (١) .
 وقال المالكية : " ويجب على الولد المؤسر إعفاف الأب (٢) .
 وقال الشافعية : " أن الابن يلزمه إعفاف أبيه على المشهور (٣) .
 وقال الحنابلة : " ويجب إعفاف من تجب له النفقة من عمودي ونسبه وغيره (٤) .
 فيلاحظ إذا إ اتفاق الفقهاء على وجوب إعفاف الأب بزوجة واستدلوا لذلك بقولهم :
 أن الزواج ما تدعو حاجة الأب إليه ويستضر بفقده فلزم على من تلزمه نفقته .
 ولأن الزواج هو من وجوب الحاجات المهمة كالنفقة والسكنى ولثلا يعرضه للزنا
 المفضي إلى الهلاك وهو لا يلقى بحرمة الأبوة ، وليس من المصاحبة بالمعروف المأسور
 بها ورغم هذا الاتفاق فهناك وجه عند الحنفية وآخر عند الشافعية يقول بعدم وجوب
 إعفاف الأب لأنه يستحق النفقة فلا يستحق الإعفاف وهذا ظاهر الضعف لأن الزواج
 من النفقة ، ولأن حرمة الأبوة تدعو إلى إعفاف الأب فوجب ذلك . والله أعلم .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣ / ٦١٧ .

(٢) حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٦٥ .

(٣) روضة الطالبين : ٩ / ٨٦ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٥٧ .

(٥) انظر المراجع الآتية :

حاشية ابن عابدين : ٣ / ٦١٧ ، حاشية الدسوقي : ٢ / ٤٦٥ ، المذهب :
 ٢ / ١٢٩ ، كشف القناع : ٥ / ٤٨٦ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٥٧ ،
 المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٦٢ ، الفقه الإسلامي - للزحيلي - :
 ٧ / ٧٧٦ .

فرع : في عدد الزوجات التي يعف بها الأب :

قال الحنفية : * وإن كان للأب أكثر من زوجة لم يلزم الابن إلا نفقة واحدة يوزعها الأب عليهن ^(١).

وقال المالكية : * وإعفاه بزوجة واحدة ^(٢).

وقال الشافعية : * ولو كان تحت الأب زوجتان فأكثر لم يلزمه إلا نفقة واحدة ^(٣).

وقال الحنابلة : * ويكتفي بالإعفاء بواحدة ^(٤).

ويظهر من عبارات الفقهاء أن الإعفاء يكون بزوجة واحدة وذلك لاندفاع الحاجة بزوجة واحدة . والله أعلم .

المسألة الثانية : حكم إعفاء الابن :

بالرغم من أن الفقهاء قد اختلفوا على وجوب إعفاء الأب إلا أنهم اختلفوا فـى وجوب إعفاء الابن على الأب فقد قال بعض العلماء بأنه لا يجب على الأب أن يزوج ابنته ^(٥).

وقال الحنابلة وبعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية بوجوب إعفاء الابن إذا كانت عليه نفقته وكان في حاجة إلى الزواج واستدلوا بقولهم أنه ما دام تلزمه نفقته فيلزمه إعفائه عند الحاجة إليه وقالوا بأن ذلك لا يشبه الحلوى فإنه لا يستضر بتركها ،

(١) مجمع الأنهر : ١ / ٥٠١ .

(٢) مواهب الجليل : ٤ / ٢١٠ .

(٣) روضة الطالبين : ٩ / ٨٦ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٥٧ .

(٥) انظر : روضة الطالبين : ٩ / ٨٦ ، مواهب الجليل : ٤ / ٢١٠ ، روضة

الطالبين : ٩ / ٨٦ .

(٦) المغني والشرح الكبير : ٩ / ٢٦٤ .

وكذلك لأنه كما يلزم الولد إعفاف أبيه فكذلك الأب يلزم إعفاف ابنه ،

ولأن الابن أحوج إلى الزوجة من الأب (١) .

وأرى بأنه يجب على الأب أن يعف ابنه إذا كان الولد في حاجة إلى الزواج ولا يملك نفقاته خاصة إذا علم بأن نفقات الزواج لا يقدر عليها الولد وهو في بدايته حياته فالمسهور غالبية والأشياء التي لها علاقة بالزواج والسكن وغيرها أسعارها مرتفعة ، لهذا أرى على الأب أن يساعد ابنه ويزوجه كي يعفه ويحفظه وخاصة وهو يعيش ظروفًا صعبة جدًا والفتن منتشرة فليأمن على ابنه من عدم الوقوع في المفاسد والرذائل . كان هذا الرأي الذي أرجحه ولا أعلم أحدا ممن يعاصر مشاكل الزواج يعارض في هذا . وخاصة إذا كان الابن طالب علم ، أولتوه منتهي من الدراسة وذلك لأن الاشتغال بطلب العلم يشغله عن التكسب ولو كان قادرًا على العمل ولأن طلب العلم من فروع الكفايات وقد يصل إلى الوجوب إذا كانت الأمة في حاجة إلى علماء ، لهذا عند طلب العلم من أنواع العجز الذي تجب معه النفقة ومن أجل النفقات نفقة التزويج فكانت على الأب . والله تعالى أعلم .

(١) مواهب الجليل : ٤ / ٢١٠ ، روضة الطالبين : ٩ / ٨٦ ، كشاف القناع :

٥ / ٤٨٦ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٥٧ ، المغني والشرح الكبير :

٩ / ٢٦٤ .

الباب الرابع

أحكام الأب في الجنایات والموارث

- الفصل الأول -

* في الحدود والقصاص والتعزير *

في الفصل الأول من الباب الأخير تناول المباحث الأربعة الآتية :

الأول : في قذف الأب ولده .

والثاني : في سرقة الأب من مال ولده .

والثالث : في قتل الوالد ولده .

أما الرابع : ففي تعزير الأب ولده .

- المبحث الأول -

(*)

* قذف الأب ولده *

يرى الفقهاء بأنه إذا قذف الأب ولده لا يحد لذلك ، وفيما يلي

بعضاً من أقوالهم في ذلك :

قال الحنفية : " وأن لا يكون القاذف أب المقدوف فإن كان ل أحد عليه " (١)

وقال المالكية : " أما لو كان التصريح من الأب لولده فإنه لا يحد لبعده عن

التهمة في ولده ولا يؤدب أيضاً ، وأما لو صرح لولده الحد ، هكذا مفاد كلام خليل ،

وقال بعض شراحه المعتمد خلافه وأنه لا حد على الأب يرمى ولده ولو صرح بقذفه " (٢)

وقال الشافعية : " ولا يحد الأصل بقذف الولد " (٣)

وقال الحنابلة : " فلا يجب حد قذف على أبوين وإن علوا لولد وإن سفل " (٤)

(١) بدائع الصنائع : ٢ / ٤٢ .

(٢) الفواكه الدواني : ٢ / ٢٨٧ و ٢٨٨ .

(٣) مغني المحتاج : ٤ / ١٥٦ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٣٥٠ .

(*) القذف : هو الرمي بالزنا (المغني : ١٠ / ٢٠١) .

فجمهور العلماء يقولون بأنه لا حد على الأب إن قذف ابنه ، لا تعريضا ولا تصريحاً .
 لكن هناك رأى غير معتمد عن المالكية وهو مذهب المدونة مفاده : أنه يحسد
 الأب إذا قذف ابنه تصريحاً لكن يكره على الابن المطالبة به فإن حقق المطالبة كان
 له ذلك (١) ، وقال بهذا الرأى ابن المنذر (٢) .
 ولقد استدل الجمهور على قولهم (٣) :

- ١- بقوله تعالى : * فلا تقل لهما أف (٤) فالنهي عن التأنيف نهى عن الإيذاء
 دلالة والحد فيه إيذاء شديد فأولى أن لا يكون الولد سبباً فيه .
 - ٢- ولقوله تعالى : * والولدین إحساناً (٥) *
 وليس من الإحسان المطالبة بحد القذف ، فكان منغياً بالنص .
 - ٣- ولأن الأب لا يعاقب بسبب ابنه حتى سقط القصاص عنه فالحد أولى - وهذا
 على رأي من يقول بسقوط القصاص عن الأب .
 - ٤- ولأن توقير الأب واحترامه واجب شرعاً وعقلاً والمطالبة بالقذف للحد ترك
 للتعظيم والاحترام فكان حراماً .
- واستدل القائلون بوجوب الحد على الأب إذا قذف ابنه بما يلي (٦) :

- (١) انظر: مواهب الجليل : ٦ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، الخرشي : ٨ / ٩٠ ، الفواكه
 الدواني : ٢ / ٢٨٢ ، الاشراف : ٢ / ٢٢٥ .
- (٢) روضة الطالبين : ١٠ / ١٠٦ ، والمغني والشرح الكبير : ١٠ / ٢٠٨ .
- (٣) انظر: بدائع الصنائع : ٧ / ٤٢ ، تبیین الحقائق : ٣ / ٢٠٣ ، مغنى
 المحتاج : ٤ / ١٥٦ ، حاشية قليوبي وعيبره : ٤ / ١٨٤ ، شرح منتهى
 الارادات : ٣ / ٣٥٠ ، علاقة الأبناء بالأبناء : ص ٢٣٠ .
- (٤) سورة الاسراء ، الآية ٢٣ .
- (٥) سورة البقرة ، الآية : ٨٣ .
- (٦) الاشراف : ٢ / ٢٢٥ ، المغني والشرح الكبير : ١٠ / ٢٠٨ ، علاقة
 الأبناء بالأبناء : ص ٢٣١ .

١- لقوله تعالى : * والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ^(١) فهذا النص عام ينطبق على الأب وغيره .

٢- ولأنه قاذف للمحصن بالزنا فلزمه الحد .

٣- وقاسوا حد القذف على حد الزنا .

ويرد على هذا الرأي : بأن الحدود تدرك بالشبكات والأبوة شبهة يدرك بها الحد .

وكما لا يقتض من الأب ولا يقطع إذا سرق من مال ابنه فكذلك لا يحد لقذفه .

وكذلك فإن عموم الآية مخصوص بالأدلة الدالة على منع إيداء الأب .

وأما قياسهم حد القذف على حد الزنى فهو قياس مع الفارق إذ أن حد الزنى حق خالص لله تعالى ، وأما حد القذف فهو حق للآدمي .

فيكون رأي الجمهور هو الراجح . والله أعلم .

فسرع : إذا لم يقيم الحد على الأب في قذف ابنه هل يجب عليه التعزير :

قال الحنفية والشافعية ^(٢) : بأن الأب يعزر إذا قذف أو شتم ابنه فلما اقتصر

على نفي الحد يقتضى أنه يعزر وهو المنصوص للإيداء ، ولأن التعزير يكون على كل جريمة سقط الحد فيها لشبهة أو غير ذلك .

وتعزيره ليس لحق الولد وإنما هو لحق السلطنة .

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

(٢) انظر: بدر الطنقى فى شرح الطنقى : ١ / ٦٠٦ ، الأشباه والنظائر - لابن نجيم - : ص ٢١٨ ، مغنى المحتاج : ٤ / ١٥٦ ، حاشية قليوبى وعميره - : ٤ / ١٨٤ .

فرع : قذف الولد أباه وسببه :

قال أهل العلم : أن الرجل إذا قذف أباه بالزنى وجب عليه الحد لأنه ليس هناك مسقط له^(١) ، لعموم الآية * والذين يرمون المحصنت * .
ولأنه كما يقاد الابن بأبيه فكذلك إذا قذفه .

وكذلك إذا سب وشتم وسفه الابن أباه واعتدى عليه فإنه يجب أن يعاقب عقوبة بليغة تردعه وأمثاله ، بل وأبلغ من ذلك فقد ثبت عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من الكبائر أن يسب الرجل والديه " . قالوا : وكيف يسب الرجل والديه ؟ قال : " يسب أبا الرجل ، فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه^(٢) ، فإذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جعل من الكبائر أن يسب الرجل أباه غيره لثلاث يسب أباه فكيف إذا سب هو أباه مباشرة ، فهذا يستحق العقوبة التي تمنعه عن حقوق الوالدين اللذين قرن الله حقهما بحقه حيث قال : " أن أشكر لي ولولديك^(٣) " .

وقال سبحانه : " * وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ، وبالوالدين إحسانا ، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما^(٤) * " .
فالتأفيف محرم فكيف بالسب والشتم والتسفيه .

- المبحث الثاني -

* سرقة الأب من مال ولده والعكس *

سأتناول في هذا المبحث مسألتين :

(١) الميسوط : ١٢٣ / ٩ ، الفتاوى الهندية : ١٦٥ / ٢ ، كشف القناع : ١٠٦ / ٦ ،
مجموع فتاوى الاسلام : ٢٢٦ / ٣٤ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم : ٦٧ / ٢ .

(٢) رواء البخارى (أدب : لا يسب الرجل والديه) ٥٩٧٣ ، ٤٠٣ / ١٠ .

ومسلم (ايمان : بيان الكبائر وأكبرها) ٩٠ ، ٩٢ / ١ .

(٣) سورة لقمان ، الآية ١٤ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية ٢٣ .

الأولى : في سرقة الأب من مال ولده .

والثانية : في سرقة الولد من مال أبيه .

المسألة الأولى : سرقة الأب من مال ولده :

أجمعت آراء الفقهاء الأربعة على أن الأب لا يقطع إذا سرق من مال ابنه — وفيما يلي أقوالهم :

قال الحنفية : " ومن سرق من أبيه أو ولده أو نفي رحم محرم منه لم يقطع " (١) .

وقال المالكية : " فلا يقطع على أصل سرق مال فرعه " (٢) .

وقال الشافعية : " فلا يقطع بسرقة مال أصل للسارق وإن علا وفرع له وإن سفل " (٣) .

وقال الحنابلة : " فلا يقطع بسرقة مال ولده وإن سفل " (٤) .

فلقد أجمعت آراء المذاهب الأربعة على أن الأب لا يثبت عليه الحد وهو — القطع إذا سرق من مال ولده والدليل على ذلك (٥) الشبهة ، فلا يقطع مع وجود الشبهة ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " ادروا الحدود بالشبهات " (٦) والشبهة ظاهرة

(١) اللباب : ٣ / ٢٠٥ .

(٢) جواهر الاكليل : ٢ / ٢٩٢ .

(٣) مغني المحتاج : ٤ / ١٦٣ .

(٤) كشف القناع : ٦ / ١٤١ .

(٥) تبين الحقائق : ٣ / ٢٢٠ ، مجمع الأنهر : ١ / ٦٢٠ ، التاج والاكلي : ٦ / ٣٠٨ ،

الخرشي : ٣ / ٢٢٠ ، المهذب : ٢ / ٢٩٥ ، الروضة : ١٠ / ١٢٠ ، مغني المحتاج :

٤ / ١٦٣ ، شرح منتهى الارادات : ٣ / ٣٧١ ، كشف القناع : ٦ / ١٤١ ،

المبدع : ٩ / ١٣٣ ، بداية المجتهد : ٢ / ٣٣٨ ، أحكام السرقة في الشريعة

الاسلامية والقانون : ص ٢٢٩ .

(٦) حديث ادروا الحدود بالشبهات :

رواه الترمذي : (الحدود : ما جاء في درء الحدود) ١٤٢٤ ، ٤ / ٣٣ عن

عائشة بلفظ : " ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا

سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة " .

وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي وهو ضعيف قال فيه البخاري منكر الحديث ، = = =

في أخذ الأب من مال ولده لشبهة تلك ماله لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " أنت ومالك لأبيك " .^(١)

٢- ولجريان النفقة بين الأب وابنه .
(*)

وقد جرت البسطة في الانتفاع بمال الفروع فقد قال - صلى الله عليه وسلم - :
" إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم " .^(٢)

٣- ولما بينهما من الاتحاد ، ولأن مال الولد مرصود لحاجة الأب .

٤- فضلا على أنه لو أوجبنا القطع على الأب فإنه يفضي إلى قطع الرحم وذلك حرام .

٥- ولأن السرقة حينئذ سرقة من غير حرز لا تنقاضه بالإذن الضمني لأن الأصول يدخلون على الفروع دون استئذان .

المسألة الثانية : سرقة الابن من مال أبيه :

اختلفت آراء الفقهاء في هذه المسألة فالجمهور يرى بأن الابن لا يقطع إذا سرق من مال أبيه ،

وقال المالكية : بأن الابن إذا سرق من مال أبيه يقطع ، وفيما يلي أقوالهم في ذلك :
قال الحنفية : ومن سرق من أبيه أو ولده أو ذي رحم محرم منه لم يقطع .^(٣)

=== وقال النسائي : متروك .

ورواه وكيع عنه . موقوفا وهو أصح قاله الترمذي ، قال : وقد روى عن غير واحد من الصحابة أنهم قالوا ذلك .
(تلخيص الحبير : ٤ / ٥٦) .

(١) سبق تخريج الحديث ٢٥٠

(*) البسطة : هي السعة والوسع (المصباح المنير : ١ / ٤٨ - ٤٩) .

(٢) سبق تخريج الحديث في الصفحة ١٩١

(٣) الباب : ٣ / ٢٥ .

وقال الشافعية : * الثالث : عدم شبهته فيه : فلاقطع بسرقة مال أصل وفرع ^(١) .

وقال الحنابلة : * فلايقطع سارق بالمسقة من مال أبيه ^(٢) .

وقال المالكية : * وإن سرق الابن من مال أبيه قطع ^(٣) .

فالجهمور يلحق الابن بالأب ولا يوجب عليه الحد وإن سرق من مال الأب .

أما المالكية فيقولون بأن لايقطع الأب فيما سرق من مال الابن فقط ويقطع الولد

إذا سرق من مال والده خلافا للجهمور .

ولقد استدل الجهمور على قولهم بما يلي : ^(٤)

١- لا اتحاد الأب والابن ولما بينهم من قرابة الولادة ولجريان الإنساض بينهم

بالانتفاع في المال والدخول في الحرز .

٢- ولأن الابن يستحق النقطة بالعضية على المسروق منه حفظا له فلايقطع بسرقة

ماله ولايجوز إتلاف الابن حفظا لمال الأب .

٣- ولأن مال كل منهما مرصود لخدمة وحاجة الآخر .

فلهذه الشبه الظاهرة كلها ندرأ الحد لقوله - صلى الله عليه وسلم - : * ادروا

الحدود بالشبهات ^(٥) .

أما المالكية فلقد استدلوا على قولهم : ^(٦)

(١) شرح المحلى على المنهاج : ٤ / ١٨٨ .

(٢) الروض المربع : ٢ / ٣٥١ .

(٣) التاج والاكمل : ٦ / ٣٠٨ .

(٤) انظر : مجمع الأنهر : ١ / ٦٢٠ ، اللباب : ٣ / ٢٠٥ ، روضة الطالبين :

١٠ / ١٢٠ ، شرح المحلى على المنهاج : ٤ / ١٨٨ ، مغني المحتاج :

٤ / ١٦٣ ، كشاف القناع : ٦ / ١٤١ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٣٧١ ،

البدع : ٩ / ١٣٣ .

(٥) سبق تخريج الحديث ص ٢٦٦

(٦) الاشراف : ٢ / ٢٧٤ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٤ / ٣٣٧ .

١- بأن الابن لا شبهة له في مال أبيه حتى ندراً عنه الحد ، بدليل أنه لو زنى بأخته لحد فكان كالأخ .

٢- ولأن عموم قوله تعالى : * والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلاً من الله * (١)

خصص بالسنة * أنت ومالك لأبيك * هذا بالنسبة للأب وبقي الحكم بالنسبة للأبناء على عمومه .

ويرد عليهم بأن الزنا بأمة الأب ليس له فيها شبهة بخلاف المال فله شبهة ملك ولا يجب الحد مع الشبهة فافتراقاً (٢) ، وهذا فيه نظر لأن الأمة فيها شبهة باعتبار أنها تورث فكانت كالمال .

إبان القول بأن عموم الآية خص بالآيات والأحاديث التي توجب النفقة للأولاد على الأب ولجريان الانتفاع بين الأب وأولاده كل بمال الآخر ، فذلك فيه نظر لأن الولد إذا كبر استقل عن أبيه - كما بينا ذلك في مسائل الحضانة - وأصبح في غنى عن والده فيصير بالنسبة لأبيه كالأجنبي مما يرجح قول المالكية . والله أعلم .

- المبحث الثالث -

* قتل الأب ولده *

إذا قتل الأب ابنه متعمداً كان يحذفه بسيف أو يضربه بحجر فيموت ففي هذه الحالة اتفق العلماء على أن الأب لا يقتص منه لأنه لم يقصد إزهاق روح ابنه - على رأي المالكية - ولأن الأب لا يقاد بولده على رأي الجمهور.

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

(٢) أحكام السرقة ، ص ٢٣٢ .

أما إذا قصد وتعبد الأب قتل ابنه كأن أضجمه وذبحه ففي هذه الحالة اختلفت
أراء المذاهب في ذلك فالجمهور يرى عدم القصاص والمالكية يرون القصاص وفيما يلي
أقوالهم في ذلك :

قال الحنفية : * لو قتل الأب ولده لا قصاص عليه ^(١) .

وقال الشافعية : * ولا قصاص بقتل ولد القاتل ^(٢) .

وقال الحنابلة : * فلا يقتل والد أباً كان أو أما وابن علا بولده وابن سفل ^(٣) .

وقال المالكية : * إذا تعمد الأب قتل ابنه قتل به ^(٤) .

فالجمهور يقولون بأن الأب لو قتل ابنه لا يقاد به ،

أما المالكية فقد فصلوا في رأيهم ووضعوا الضابط التالي :

* إذا لم يقصد الأب إزهاق روح ابنه لا يقتل به ، أما إذا قصد إزهاق روحه ابنه

بأن أضجمه وذبحه ففي هذه الحالة يقتل منه ^(٥) .

ولقد استدلل الجمهور على قولهم بالأدلة التالية : ^(٦)

(١) بدائع الصنائع : ٢ / ٢٣٥ .

(٢) مغني المحتاج : ٤ / ١٨ .

(٣) كشف القناع : ٥ / ٥٢٧ .

(٤) الاشراف : ٢ / ١٨٠ .

(٥) انظر: الخرشي : ٨ / ٣١ ، تبصرة الحكام : ٢ / ١٥٨ .

(٦) بدائع الصنائع ٢ / ٢٣٥ ، مجمع الأشهر ٢ / ٦١٩ ، تبين الحقائق ٦ / ١٥٠ ، تكملة

فتح القدير : ١٠ / ٢٢٠ ، المهذب : ٢ / ١٨٦ ، مغني المحتاج : ٤ / ١٨ ،

شرح المحلى للمنهاج : ٤ / ١٠٧ ، شرح منتهى الإرادات : ٣ / ٢٨٠ ،

كشف القناع : ٥ / ٥٢٨ ، بداية المجتهد : ٢ / ٣٠٠ ، القصاص فسي

النفوس : ص ٧٧ وما بعدها ، علاقة الأبناء بالأبناء : ص ٢٥١ وما بعدها .

١- أولا بما روى عمر - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " لا يقاتل والد بولده " (١) ، وله طرق أخرى ، فالحديث يدل دلالة على عدم وجوب القصاص على الوالد إذا قتل ولده .

٢- وقال - صلى الله عليه وسلم - : " أنت وبالك لأبيك " (٢) .

ومقتضى هذه الإضافة تمكينه إياه ، فإذا لم تثبت حقيقة الملكية ثبتت للإضافة بشبهة في إسقاط القصاص والقصاص ما يدرك بالشبهات .

(١) رواه الترمذى (ديات : ماجاء في الرجل يقتل ابنه يقال منه أم لا) ١٤٠٠ / ٤ ، ١٨ ، وابن ماجه (ديات : لا يقتل الوالد بولده) ٢٦٦١ و ٢٦٦٢ ، ٨٨٨ / ٢ ، وأحمد : ١ / ١٦٠ .
الحديث له عدة طرق فقد رواه الترمذى عن عمرو بن إسناد ، الحجاج بن أرطاة ، وله طريق أخرى عند أحمد ، وأخرى عند الدارقطني والبيهقي أصح منها ، وفيه قصة ، وصحح البيهقي سنده لأن رواه ثقات ، ورواه الترمذى أيضا من حديث سراقه قال حضرت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه وإسناده ضعيف وفيه اضطراب واختلاف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فقبل عن عمرو وقيل عن سراقه وقيل بلا واسطة وهي عند أحمد ، وفيها ابن لهيعة ، ورواه الترمذى أيضا وابن ماجه من حديث ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا تنقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد " ، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف لكن تابعه الحسن بن عبيد الله العنبري ، عن عمرو بن دينار قاله البيهقي ، وقال عبد الحق : هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء ، وقال الشافعي : حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد ، وبذلك أقول : قال البيهقي : طرق هذا الحديث منقطعة وأكد الشافعي بأن عددا من أهل العلم يقولون به .

(تلخيص الحبير : ٤ / ١٦-١٧ ، نصب الرأية : ٤ / ٣٤٦-٣٤٠) .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ٢٥

٣- ولأن القصاص شرع لتحقيق حكمة الحياة بالزجر والردع ، والحاجة إلى الزجر في جانب الولد لا في جانب الوالد لأن الوالد يحب ولده لولده لالنفسه لوصول النفع إليه من جهته أو يحبه لحياة الذكر لما يحيى به ذكره ، فلا يتصور قتله .

٤- وكذلك لأن في الأب زيادة شفقة تنعنه عن قتله .

٥- ولرعاية حرمة ، لأنه كان سببا في وجوده فلا يكون سببا في عدمه ، لهذا لو وجدته في صف الأعداء لا يقتله .

واستدل المالكية على رأيهم بما يلي :^(١)

عموم الآيات والأحاديث التي جاءت في القصاص : كقوله تعالى : * يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص * إلى قوله تعالى : * ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون *^(٢) ، وقوله : * وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس .^(٣) *
فإن الله تعالى أمر بأن تقتل النفس بالنفس وعموم ذلك يدل على أن الأب يقتل إذا قتل ابنه .

ولقوله - صلى الله عليه وسلم - * العمد قود والخطأ دية^(٤) .

(١) انظر المراجع الآتية :

المدونة : ١٠٧/٦ ، الخرشي : ٣١/٨ ، فواكه الدواني : ٢٥٩/٢ ، الاشراف
١٨٠/٢ ، بداية المجتهد : ٣٠٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - :
٢٤٩/٢ ، أحكام القرآن - ابن العربي - : ٦٤-٦٥ ، فقه عربن الخطاب :
٢٠٢/٢ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة ، الآيات ١٧٨ و ١٧٩ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

(٤) روى من حديث ابن عباس ومن حديث عمرو بن حزم . فحديث ابن عباس رواه

ابن أبي شيبة وأسحق بن راهويه في مسنديهما ،

ورواه الدارقطني في سننه لفظ ابن أبي شيبة .

وأخرجه أبو داود (الديات : من قتل في عمياء بين قوم) ٤٥٣٩ ، ٦٧٦/٤ ،

وابن ماجه (الديات : من حال بين ولي المقتول وبين القود) ٢٦٣٥ ، ٨٨٠/٢ ،

والنسائي (الديات : من قتل بحجر أو سوط) ٣٩ / ٨

فعموم هذا الحديث يدل على أن الأب إذا تعمد قتل ولده يقتص منه .
ولقطه - صلى الله عليه وسلم - عن ابن عباس - رضي الله عنه - : " المسلمون تتكافأ
دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم (١) .
والابن تكافئ لدم الأب ، فكل شخصين تكافأت دماؤهما فالقصاص جار بينهما
كالأجنب .

٣- ولأن كلا من الأب والابن شخصان متساويان في الحرية والدين فكان القصاص
جاريا بينهما كالأجنبي .

٤- ولأن القصاص حق من حقوق الأدميين فجاز أن يثبت للابن على الأب كسائر
الحقوق .

=== عن سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال قال
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من قتل في عياء أو رياء أو رياء
بينهم بحجارة أو بالسياط أو ضرب بعضا فهو خطأ وعقله عقل الخطأ ومن
قتل عددا فهو قود . . . "

ورواه الشافعي واختلف في وصله وإرساله وصحح الدارقطني في العلل
الإرسال .

ورواه الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه
عن جده مرفوعا وفي أسناده ضعف .

(نصب الراية : ٤ / ٣٢٧-٣٢٨ ، تلخيص الحبير : ٤ / ٢١) .

(١) رواه النسائي (قسامة : القود بين الأحرار والماليك في النفس) ٤٧٣٤ ، ٨ / ١٩

وأبو داود (الديات : أيقاد المسلم بالكافر) ٤٥٣٠ ، ٤ / ٦٦٦ ،

وابن ماجة (الديات : المسلمون تتكافأ دماؤهم) ٢٦٨٣ ، ٢ / ٨٩٠ ،

ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر مطولا ورواه الحاكم عن أبي هريرة
مختصرا : المسلمون تتكافأ دماؤهم .

(تلخيص الحبير : ٤ / ١١٨)

هـ - ولأن قتل الأب ابنه بالصفة المتقدمة يعتبر عمدا لا شبهة فيه ولا تأويل بسبل جناية الأب أعظم لأن فيه قطع الرحم فصار كمن زنى بابنته حيث يحد كمن زنى بالأجنبية .

أما إن ثبت أنه لم يقصد إزهاق روحه كأن يحدفه بسيف أو عصا فقتله لم يقتل به في هذه الحال لعدم تعمده قتله .

مناقشة أدلة الجمهور:

أولا : إن تلك الأحاديث التي استدلو بها بمختلف طرقها مضطربة كما عرفنا ذلك ^(١) في الهامش - ، قال ابن العربي في حديث " لا يقتل والد بولده " هو حديث باطل ^(٢) .

فلا تقوى إذا على تخصيص عموم الآيات والأحاديث التي جاءت في القصاص بيمين عموم المسلمين دون تفريق بين الأب وغيره ، ثم إن قولهم إن الأب كان سببا في وجود الابن فكيف يكون هو سببا في عدمه بأن هذا يبطل بما إذا زنى بابنته فإنه يرجم حتى الموت ، مع أنه كان سبب وجودها وكانت هي سبب عدمه فبطل استدلالهم ^(٣) .

(١) انظر هامش الصفحة ٢٤١ من البحث .

(٢) أحكام القرآن - لابن العربي : ٦٥ / ١ ، سبل السلام : ٣ / ١١٨٣ .

(٣) مسألة حكم ما إذا زنى الأب بابنته ؟

قال جمهور العلماء إذا وطئ الأب من تحرم عليه سواء كان عن طريق - نكاح لأنه باطل - أو زنا فإنه يحد في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وجابر بن زيد ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وإسحاق وأبو أيوب وابن أبي خيثمة ، ووجب الحد عليه لأنه وطئ صانف مخللا لملك له فيه ولا شبهة ملك وهو مقطوع بتحريمه فتعلق به الحد وقال أبو حنيفة لا حد عليه لأنه وطئ تكنت الشبهة منه فلم يوجب الحد

(انظر التاج والاكلیل : ٢٩٢ / ٦ ، روضة الطالبين : ٩٤ / ١٠ ، المغنني :

ونوقشت أدلة المالكية :

بأن الآيات والأحاديث العامة في القصص خصصت بالأحاديث التي اشتهرت والواردة بمنع قود الأب بابنه والخاص مقدم على العام .
وقالوا عن الأحاديث وإن كان في إسناد بعضها مقال إلا أن بعضها يعضد البعض الآخر، ولقد تلقتها الأمة بالقبول ، وشهرة العمل بها توكي صحتها ، حتى قال ابن عبد البر المالكي بأن حديث " لا يقتل الوالد بولده " حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق يستغني بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد حتى يكون الإسناد في مثله مع شهرته تكلفاً (١) .

أما قياسهم الأب على غيره من الأجانب فقياس مع الفارق فلا يكون صحيحاً لأن عاطفة الأبوة تمنعه من الإقدام على قتل ولده وهذا المعنى ليس بوجوداً بالنسبة للأجنبي .
وأرى أن قول ابن عبد البر في الحديث هو حديث مشهور . . الخ بأنه لا يرفع من درجة الحديث حتى يحتج به في تخصيص عموم الآيات والأحاديث الواردة في القصص اللهم إلا على مذهب الحنفية الذين يجعلون الحديث المشهور ماثلاً للمتواتر فسي تخصيص العام .

وسبب اختلاف الرأيين (٢) هو (٢) ما روى عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب : أن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابناً له بالسيف فأصاب ساقه فنزى جرحه فمات ، فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له ، فقال له عمر :

(١) انظر: كشف القناع : ٥٢٨/٥ ، المغني والشرح الكبير : ٣٥٩ / ٩ .

(٢) انظر بداية المجتهد : ٣٠٠ / ٢ ، والأم : ٢٩ / ٦ .

اعدد على ماء قديداً (*) عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك ، فلما قدم عليه عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حققة (**) وثلاثين جدعة (***) وأربعين خلفه (****) ثم قال أين أخو المقتول ، فقال : هاأنذا ، قال : خذها ، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " ليس لقاتل شيء (١) " .

فالجسمور حملوا الحديث على ظاهره من أنه عمد لإجماعهم أن من حذف آخر بسيف فقتله فهو عمد .

أما المالكية فقد حملوا الحديث على أنه لم يكن عمداً محضاً لما للأب من التسلط على تأديب ابنه ومن المحبة له ما يحمل القتل الذي يكون في أمثال هذه الأحوال على أنه ليس بعمد .

وإن أدلة الجسمور كلها لا تقوى على تخصيص عموم القصاص ويبقى فقط أثر عمر بن الخطاب مع المدلجي مدار الخلاف ، كما ذكره ابن رشد .

وسا يقوى رأي المالكية أن عبد الرزاق روى عن أبي قلابة ، وعن قتادة أنهما قالوا : اسم الرجل الذي قتل عرفة ، فقال عمر : لا أقيد منه ، فقال سراق بن جعشم ، يا أمير المؤمنين قد قتله ، وإني لأحب إليه من بصره ولكنه كانت عنده عصابة (****) فقتله وهو لا يريد قتله ، فأمر بجميع ماله ثم غلظ عليه العقول ، قالوا : فمن يرثه يا أمير المؤمنين ؟ قال : في عرفة التراب فورثه أنه وأخاه (٢) .

(*) قديد : موضع بين مكة والمدينة (المنتقى : ١٠٦ / ٧) .

(**) حقة : هي التي دخلت في سن الرابعة (الموطأ : ٨٦٧ / ٢) .

(***) جدعة : هي التي دخلت في الخامسة (الموطأ : ٨٦٧ / ٢) .

(****) خلفه : فهي الحامل من الابل التي في بطونها أولاً (المنتقى : ١١٠٦ / ٧) .

(١) رواه مالك في الموطأ : ٨٦٧ / ٢ ، وعبد الرزاق : ٤٠٣ / ٩ .

(٢) مصنف عبد الرزاق : ٤٠١ / ٩ .

(****) قال المحقق : ولعل الصواب " ولكنه كانت عنده عصابة " أو " كانت عند

غضبه منه " . (انظر تحقيق مصنف عبد الرزاق : ٤٠١ / ٩) .

وروى عبد الرزاق أيضا من طريق أخرى عن ابن جريج قال : حدثت أن عمر بن الخطاب قال : لأقتلنه قال سارقة : ليس ذلك لك حضرت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه .^(١)

فالأثران دلا على أن عمر - رضي الله عنه - هم بقتل من حذف ابنه بالسيف فقطله لظهور العمدية في ذلك ، لكن عمر لم يقتله به لأن قرائن أخرى أظهرت لعمر ابن الخطاب أنه لم يقصد قتل ولده مثل شهادة سارقة وسط جماعة من الناس أن قتادة لم يكن يقصد قتل ولده ولم يقتص منه لأن القتل كان شبه عمد .^(٢)

لهذا نخلص إلى أن مذهب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن الوالد يقتل بابنه إذا تعدد القتل وقد ذكر هذا ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين .^(٣)

ولو كان عمر بن الخطاب يعلم بأن الوالد لا يقاد بولده لما قال " لأقتلنه به " . وقد قال بالقصاص أيضا ابن المنذر فقال ، وبهذا نقول لظاهر الكتاب والسنة ، وقال به أيضا عثمان البتي .^(٤)

وهذا ما أميل إليه للعموم الأدلة في ذلك ولأن أدلة الجمهور لا تقوى على تخصيص العموم الوارد في القود . وحتى لا نفتح الباب للأباء في قتل أولادهم إذا علموا أن لا زاجر يجرهم ولا عقاب يردعهم .

خاصة ونحن في زمن كثر فيه عقوق الأبناء وتسلط الأباء ما ولد الضغينة والحقد وجميع أسباب القتل فمن أجل ذلك كله تبقى الأدلة على عمومها ويبقى الحكم جاسرا على الجميع في القصاص بين أي قاتل سواء كان الأب أم غيره وفي ذلك حكم كشميرة ،

(١) مصنف عبد الرزاق : ٩ / ٤٠٥ .

(٢) فقه عمر بن الخطاب : ٢ / ١٩ وما بعدها .

(٣) إعلام الموقعين : ٣ / ٣٩ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ٢ / ٢٥٠ ، الاشراف على مذاهب أهل العلم :

وقد يكون رأى المالكية - والذي أرجحه - في تطبيقه العدل والإنصاف وأشقى لغيظ القلوب المؤنة ، وأردع لهذا الأب الآثم ومن على شاكلته خاصة إذا قتل الأب ولده انتقاما لنفسه ، أو كيدا لأمه ، أو ليدفع عن نفسه نفقته كأن تطالب الأم الأب بنفقة الولد ، فيقتله تخلصا من النفقة وللعناد الآثم^(١) فيكون القول بالقصاص هو الراجح ، والله أعلم وأحكم .

فرع : ما يجب في قتل الأب ابنه عند الجمهور:^(٢)

بناء على رأي الجمهور الذين يقولون بأن الأب لا يقاد بولده ، فإنهم يرون أنه تجب عليه الدية في ماله فقط لأنه قتل عمد ولا تجب على العاقلة لأنها لا تعقل القتل العمد ولأن بدل المتلف يجب على المتلف وإرش الجناية على الجاني ولا يشبه شبهه العمد لأن القاتل فيه معذور لكونه لم يقصد القتل لهذا تحمله العاقلة ، أما العمد كما هنا فلا عذر له فلا يستحق التخفيف فيحمله الجاني كسائر المتلفات .

كما استدلووا على أخذ الدية من الأب بحديث عمر - رضي الله عنه - السابق حيث أخذ من المدلجي دية ابنه ، فيكون على الأب ثلاثون جذعة وثلاثون حققة وأربعون خلفه في بطونها وأولادها .

فرع : ما يجب في قتل الابن أباه :

أما إذا قتل الابن أباه فيجب في حقه القصاص ، بإجماع الفقهاء^(٣) بدليل النصوص العامة التي جاءت في وجوب القصاص .

(١) المعقوبة - أبوزهرة : ص ٤٥٩ .

(٢) انظر: اللباب : ١٦١ / ٣ ، مجمع الأنهر : ٦١٩ / ٢ ، حاشية تبين الحقائق :

١٠٥ / ٦ ، الفتاوى الهندية : ٤ / ٦ ، الفواكه الدواني : ٢٥٨ / ٢ ، المنتقى : ١٠٥ / ٢

مغني المحتاج : ٥٣ / ٤ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٨٠ / ٣ ، كشف القناع :

٥٢٨ / ٥ ، المغني والشرح الكبير : ٩ / ٤٨٨ - ٤٩٠ .

(٣) اللباب : ٣ / ١٤٤ ، بدائع الصنائع : ٢٣٥ / ٢ ، المبسوط : ٩٢ / ٢٦ ، روضة

القضاة : ٣ / ١١٤٨ ، الجاسع لأحكام القرآن - القرطبي - : ٢ / ٢٥١ ، ===

ولأن الحديث المخصص للعموم - عند من يقول به - لم يأت إلا في الأب فبقى الابن تحت العموم ، فلا سقط إذا - هذا على رأى من يقول بأن لاقصاص على الأب إذا قتل ابنه - ولا يمكننا قياس الابن على الأب لأنه إذا كان الأب يحب ولده لولده لنفسه فإن الابن يحب والده لنفسه لوالده ، لهذا كان الزجر والردع في حق الابن أشهر منه في حق الأب ، وكذلك لتأكد حرمة الأب .

ولأنه إذا قتل الابن بالأجنبي فبأبيه أولى .

ولأنه يحد بقذفه فيقتل به كالأجنبي .

ورويت رواية غريبة عن الإمام أحمد^(١) أنه لا يقتل الولد بقتل أبيه لأنه يجب التساوى في المعاملة فكما لا يقتل الوالد بولده لا يقتل الولد بوالده ولأنه ولي دمه وهو أولى الناس بالمطالبة ، ولأن حق النسب الذي أسقط القود في الولد بولده هو الذي يربط الولد بأبيه فيثبت في اعتداء الثاني ما أثبتته في اعتداء الأول ولكن مذهب الحنابلة غير هذا كما سبق بيان موقف الفقهاء .

- المبحث الرابع -

(*)

* تعزيز الأب ولده *

اتفقت آراء الفقهاء على أن للأب تعزيز ولده الصغير إذا حصل منه ما يستوجب تمزيقه مثل تأديبه على تعلم الصلاة ونهيه عن الخلق المشين وغير ذلك .

=== روضة الطالبين : ١٥٢ / ٩ ، مغني المحتاج : ١٨ / ٤ ، الأم : ٢٩ / ٦ ،
كشف القناع : ٥٢٩ / ٥ ، الروض المربع : ٣٣٣ / ٢ ، الاشراف
على مذاهب أهل العلم : ١٠٠ / ٢ ، المغني والشرح الكبير :
٢٦٥ / ٩

(١) المغني والشرح الكبير : ٣٦٥ / ٩ ، العقوبة - أبوزهرة - : ص ٤٥٩ .

(*) التعزير : هو التأديب دون الحد (المصباح المنير : ٢ / ٤٠٧) .

وفيما يلي أمثلة من نصوص المذاهب

قال الحنفية : " والأب يعزر الابن على ترك الصلاة ومثلها الصوم ^(١) .

وقال المالكية : " وأمر الصبي بها - أي بالصلاة - لسبع وضرب لعشر ^(٢) .

وقال الشافعية : " ولأب تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب ^(٣) .

وقال الحنابلة : " ويضرب - الولي - المميز ولو رقيقا على ترك الصلاة لعشر وجوبا للخبر ^(٤) .

فيلاحظ اتفاق آراء المذاهب الأربعة على مشروعية تعزير الأب ولده لتعليمه وتربيته وتأديبه على العبادات والأخلاق الإسلامية .
ولقد استدلوا لهذا ^(٥) بالحديث :

" علموا أولادكم الصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع ^(٦) .

فقلوه - صلى الله عليه وسلم - : " أضرههم " دل على إباحة الضرب - وهو نوع من التعزير - .

ولأن الولد قد لا ينزجر ولا يتأدب إلا بالضرب فكان جائزا .

(١) حاشية ابن عابدين : ٤ / ٧٨ .

(٢) مواهب الجليل : ١ / ٤١٢ .

(٣) نهاية المحتاج : ٨ / ٢٢ .

(٤) كشف القناع : ١ / ٢٢٥ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع : ٧ / ٦٤ ، حاشية ابن عابدين : ٤ / ٧٨ ، مواهب

الجليل وحاشية المواق : ١ / ٤١٢ ، حاشية قليوبي وعميرة : ٤ / ٢٠٥ ،

مفني المحتاج : ٤ / ١٩٩ ، كشف القناع : ١ / ٢٢٥ و ٢٢٦ ، شرح

منتهى الإرادات : ١ / ١٢ ، الفقه الإسلامي : ٦ / ٢١١ ، الولاية على

النفس - أبوزهرة - : ص ٢٦ .

(٦) سبق تخريج الحديث في الصفحة ٣٦

ومعنى الفقهاء جعل الضرب واجبا على الآباء لتعليم أولادهم سائر الوظائف الدينية مثل الطهارة والصلاة والصيام وتربيتهم على الأخلاق الحسنة كالصدق والأمانة وغيرها وكفهم عن المغاسد لينشأ الأولاد على الكمال .

وتعزير الأب أولاده ليس بطريق العقوبة لأنها تستدعي الجناية وفعل الصبي لا يوصف بكونه جنائية لهذا كان تعزير الأب أولاده هو من طريق التهذيب والتأديب ليس إلا .

ومن الفقهاء من قال : (١) بأن لفظ التعزير لا يطلق على تأديب الأب أولاده لأن هذا اللفظ - التعزير - يختص بالإمام أو نائبه ، وضرب الأب والمعلم يسمى تأديبا لا تعزيرا .

والحقيقة أنه لا مشاحة في الاصطلاح فالمعنى اللغوي لمصطلح التعزير هو التأديب فكان جائزا إطلاق مصطلح التعزير على تأديب الأب ولده ، والله أعلم .

فسرع : طلب تعزير الابن أباه :

الابن لا يمكن أن يتجراً ويعزر أباه بنفسه ، وذلك لمانع الأبوة وصلة الرحم ، لكن هل يملك الولد طلب تعزير أبيه من الحاكم أو القاضي .

قال فقهاء المذاهب الأربعة بأن الابن ليس له طلب تعزير ضد والديه ، وذلك لصلة الرحم (٢) .

ولأنه كما لا يحد بقذفه فلا يعزر بحق الفرع .

فعلى هذا الأساس لو تشاتم وتواثب والد مع ولده وكانا خصمان أمام القاضي سقط تعزير الأب في حق الولد ولم يسقط تعزير الولد في حق الأب .

(١) مغني المحتاج : ٤ / ١٩٩ و ٢٠٠ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤ / ٧٨ ، تهذيب الفرق : ٤ / ٢٠٥ و ٢٠٦ ، الأشباه والنظائر - للسيوطي - : ص ٥١٧ ، تكملة المجموع : ٢٠ / ١٢٤ ، الأحكام السلطانية - الماوردى - : ص ٢٣٨ ، كشاف القناع : ٦ / ١٢٢ ، الأحكام السلطانية : - لأبى يعلى - : ص ٢٨٢ .

فرع :

ذكر ابن عابدين فائدة كبيرة في هذا المجال حيث قال : " إذا رأى الابن منكراً من والديه يأمرهما مرة ، فإن قبلوا وإن كرهما سكت عنهما واشتغل بالدعاء لهما فان الله يكفيه ما أهما من أمرهما^(١) .

فللأمن إذا رأى من أبويه ما يستوجب تعزيرهم ليس له الحق في المطالبة بتعزيرهم إنما يدعو الله لهم أن يجنبهم ذلك وهذا ما جاء في القرآن الكريم لقوله تعالى على لسان إبراهيم : ﴿ لا أستغفرن لك ﴾^(٢) فهذا الحال مع الوالدين الكفار فكيف إذا كان مع المسلمين .

(١) حاشية ابن عابدين : ٤ / ٧٨ .

(٢) سورة الممتحنة ، الآية ٤ .

- الفصل الثانى -

* فى الاثبات والقضاء *

أتناول أحكام الأب فى هذا الفصل فى ثلاثة مباحث :
 البحث الأول : فى شهادة الأب لابنه وشهادة الابن لأبيه .
 والبحث الثانى : فى إقرار الأب على ابنه .
 أما البحث الثالث والأخير : فهو فى قضاء الأب لابنه وقضاء الابن لأبيه .

- البحث الأول -

* شهادة الأب لابنه وشهادة الابن لأبيه *

أجمعت آراء الفقهاء على عدم جواز شهادة الأب لابنه ولا شهادة الابن لأبيه—
 وقبل أن أورد أدلتهم فيما يلى أذكر أقوالهم فى هذا :
 قال الحنفية : " ولا تقبل شهادة الوالد لولده ولا شهادة الولد لأبيه (١) .
 وقال المالكية : " لا يشهد لأصله - أى لأبيه - وولد وإن سفل لينت وابن (٢) .
 وقال الشافعية : " فلا تقبل شهادة أصل ولا فرع (٣) .
 وقال الحنابلة : " فلا تقبل شهادة عمودى النسب وهم الأباء وإن علوا ، والأولاد
 وإن سفلوا بعضهم لبعض كشهادة الأب لابنه وعكسه (٤) .
 يلاحظ إذا إجماع المذاهب الأربعة على عدم جواز قبول شهادة الأب لابنه—
 والابن لأبيه .

(١) فتح القدير : ٤٠٤ / ٧ .

(٢) الشرح الكبير : ١٤٩ / ٤ .

(٣) روضة الطالبين : ٢٣٦ / ١١ .

(٤) الروض المربع : ٣٧٥ / ٢ ، وكشاف القناع : ٤٢٨ / ٥ .

ولقد استدلووا على هذا الإجماع بالأدلة الآتية ^(١) :

١- بما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنه - صلى الله عليه وسلم - قال :
 " لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته
 ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الأجير لمن استأجره ^(٢) .
 ظاهر من الحديث منع شهادة الولد لوالده والعكس .

٢- وعن عائشة قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " لا تجوز شهادة خائن
 ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا مجلوبة ولا ذي غمر ^(*) لأخيه ولا مجرب شهادة ولا القانع أهل
 البيت لهم ولا ظنين في ولا ^(٣) ولا قرابة ^(٤) .

(١) انظر المراجع الآتية :

فتح القدير : ٧ / ٤٠٤ ، تبیین الحقائق : ٢١٩ / ٤ ، مجمع الأنهر : ١٩٧ / ٢ ،
 اللباب : ٤ / ٦٠ ، روضة القضاة : ٢٣٨ / ١ و ٢٣٩ ، الخرشي : ١٧٩ / ٧ ،
 الاشراف : ١٧٨ / ١ ، تبصرة الحكام : ١٧٨ / ١ ، مغني المحتاج : ٤٠ / ٤٣٤ ،
 شرح المنهاج للمحلي : ٤ / ٣٢٢ ، روضة الطالبين : ١١ / ٢٣٧ ، وسائل الاثبات
 في الفقه الاسلامي - محمد بن معجوز - : ص ١٢٧ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٢٨ ،
 المغني والشرح الكبير : ١٢ / ٦٥ .

(٢) غريب ، وهو في مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من قول شريح .

ورواه الخفاف بإسناده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

(نصب الراية : ٤ / ٨٢ و ٨٣) .

(٣) رواه الترمذي (شهادات : ما جاء فيمن لا تجوز شهادته) ٢٢٩٩ ، ٤ / ٥٤٥ ،

وقال حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي وهو يضعف

في الحديث ولا يصح هذا من قبل إسناده .

ورواه الدارقطني في سننه ، وأبو عبيد بن سلام في كتاب غريب الحديث .

(نصب الراية : ٤ / ٨٣ و ٨٤) .

(*) غمر : وهو الحقد والشحناء (سبل السلام : ٤ / ١٤٧٧) .

(* *) القانع : هو الخادم لأهل البيت والمنقطع اليهم للخدمة وقضاء الحوائج .

(سبل السلام : ٤ / ١٤٧٧) .

فالقربة بين الأب وابنه موجودة والظنين : المتهم والأب والابن متهمان لأن كل واحد منهما يميل للآخر.

٣- واستدلوا أيضا بقولهم للمتهمه فإن كلا من الوالد والأولاد متهم في حق صاحبه وذلك لقوة القربة وتأكد ها .

٤- ولأنه معلوم من طباع الناس أن الأب يحب النفع لولده وكذلك الولد لأبيه، وكل يميل إلى الآخر .

٥- ولأن الولد بضعة من أبيه بدليل قوله - عليه الصلاة والسلام - عن ابنته فاطمة - رضي الله عنها - : "فاطمة بضعة مني يريني ما أراها" (١) بحكم الأبوة والشفقة إذا يميل الأب لابنه والابن لأبيه .

٦- ولأن المنافع بينهما على وجه الاتصال بدليل أنه لا يجوز أداء بعضهم الزكاة إلى بعض .

٧- ولأنه إذا شهد أحد للآخر كانت كأنها شهادة لنفسه فلا تقبل إذا . وتجدر الإشارة إلى أن الظاهرية والمزني وأبا ثور من أصحاب الشافعي وعمر بن الخطاب وشريح وعمر بن عبد العزيز (٢) .

قالوا بجواز شهادة الأب لابنه والابن لأبيه :

ووجه هذا الرأي أن الله تعالى يقول : * واستشهدوا شهيدين من رجالكم * (٣) فعم ولم يخص الأب أو الابن .

(١) رواه مسلم (فضائل الصحابة : فضائل فاطمة بنت النبي - صلى الله عليه وسلم) :

٢٤٤٩ ، ٤ / ١٩٠٢ .

والبخاري (فضائل الصحابة : مناقب قرابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم) :

٣٧١٤ ، ٧٨ / ٧٠ .

(٢) المغني والشرح الكبير : ٦٥ / ١٢ ، المحلى : ٤١٥ / ٩ ، المهذب : ٣٤٧ / ٢ ،

روضة الطالبين : ٢٥٦ / ١ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ .

ولأن الأب والابن كغيرهم في العدالة فكانوا كغيرهم في الشهادة وما ذكر فسي
استدلال الجمهور يخص الآية .

أما قياسهم على غيرهم فهو قياس مع الفارق ، ويبطل بنفسه فإنه كغيره في العدالة
ثم لا تقبل شهادته لنفسه .

فيبقى رأي الجمهور هو الراجح لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة . والله أعلم .

فسرع : شهادة الأب على ابنه وشهادة الابن على أبيه :

قال جمهور الفقهاء بأن شهادة الأب على ابنه وشهادة الابن على أبيه تقبل .
واستدلوا بقوله تعالى : * كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم
أو الوالدين والأقربين * . (٢)

فأمر بالشهادة عليهم ولو لم تقبل لما أمر بها .

ولأن شهادته على أبيه أو على ابنه لا تهمة فيها وهي أبلغ في الصدق كشهادته
على نفسه .

وقال بعض الشافعية لا تقبل شهادة الوالد على والده في إيجاب القصاص وحسد
القذف لأنه لا يلزمه القصاص بقتله ولا حد القذف لقذفه .

وقال النووي والصحيح هو الأول وهو قبول الشهادة عليه (٢)

لأنه يثبت له ولا يثبت عليهم فشهادته عليه أبلغ في الصدق كإقراره على نفسه ،
وهو ما أرجحه والله أعلم .

(١) مجمع الأنهر : ٢ / ١٩٧ ، روضة القضاة : ١ / ٢٥٦ ، مغنى المحتاج :

٤ / ٤٣٤ ، شرح المحلى للمنهاج : ٤ / ٣٢٢ ، كشاف القناع : ٥ / ٤٢٨ ،

المغنى والشرح الكبير : ١٢ / ٦٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٣٥ .

(٣) روضة الطالبين : ١١ / ٢٣٧ ، المغنى والشرح الكبير : ١٢ / ٦٦ .

- البحث الثانى -

* إقرار الأب على ابنه *

هذا الموضوع له شعبتان :

الأولى : إقرار الأب على ابنه الذى فى حجره باعتباره وليا عليه وسبب تصرف يملكه الأب كعقد صادر منه كالبيع بمساغ شرعى فادعى المشتري دعوى بشأن ذلك فأقر الأب بدعواه صح الإقرار عند الحنابلة ، وذلك لأن هذا تصرف يملكه الأب لولايته على ابنه . (١)

وقال الحنفية والشافعية أن ولي الصبي إذا أقر عن الصبي بدين أو غيره لم يصح لأن الإقرار حجة قاصرة . (٢)

وبالنظر فى القولين واستدلوا به يلاحظ أن قول الحنابلة هو بالاعتبار أولى ، لأن الأب قد يضطر نتيجة لتصرفه فى أموال أولاده إلى الإقرار عليهم . والله أعلم . أما الشعبة الثانية : فهي فى إقرار الأب على ابنه الكبير الذى ارتفعت ولايته عنه وقد أجمع الفقهاء على أن هذا الإقرار لا يصح وذلك لإجماعهم على أن الإقرار حجة قاصرة ولأنه حجة فى حق نفس المقر ولا يتعدى إلى غيره وذلك لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه ، بخلاف البينة فإنها حجة بالقضاء وللقضاء ولاية عامة فتتعدى إلى الكل ، أما الإقرار فلا يفتقر إلى القضاء فينفذ فى حق المقر وحده لهذا كان الإقرار على النفس حجة وينفذ ، أما إقراره على غيره سواء أكان أجنبيا أو ابنا كبيرا فهو كالأجنبي - فهو ليس بحجة ولا ينفذ . (٣)

(١) الانصاف : ١٢ / ١٢٦ .

(٢) در الحکام شرح مجلة الأحكام : ٤ / ٧٤ ، الأشباه والنظائر - للسيوطى - : ص ٤٩٣ .

(٣) انظر : تبیین الحقائق : ٥ / ٣ ، تكملة فتح القدير : ٨ / ٣٢١ ، المبسوط : ١٧ / ١٨٤ ،

بدائع الصنائع : ٧ / ٢٢٨ ، الأشباه والنظائر - ابن نجيم - : ص ٣٠٢ ، البهجة

فى شرح التحفة : ٢ / ٣١٧ ، تهذيب الفرق : ٤ / ٧٦ ، المذهب : ٢ / ٣٤٣ ،

مغنى المحتاج : ٢ / ٢٣٩ ، الأشباه والنظائر - للسيوطى - : ص ٤٩٣ ، وسائل

الإثبات : ص ٢٥٥ ، نظام القضاء فى الشريعة الإسلامية : ص ١٥٨ ، الأصول

القضائية فى المرافعات القضائية : ص ٦٧ .

وبناء عليه إذا أقر الأب بحق في جسمه أو ماله لزمه ما أقربه ، وأما إذا أقر على ابنه الكبير - فلا عبرة لإقراره ولا قيمة له في الإثبات والقضاء ، كما أنه إذا أقر بحق عليه وعلى ابنه - الكبير - صح ما أقربه على نفسه وبطل الثاني - والله أعلم - .

- المبحث الثالث -

* قضاء الأب لابنه وقضاء الابن لأبيه *

إذا كان الأب قاضيا فلا يجوز له أن يحكم لابنه في رأى الجمهور وفي رأى آخر عند بعض المالكية وبعض الشافعية بجواز ذلك ، وكذلك الحكم فيما إذا كان الابن هو القاضي .

وفيا يلي أقوال المذاهب في هذا :

قال الحنفية : " ولا يجوز قضاؤه لنفسه وللمن لا تقبل شهادته له ^(١) .

وقالوا أيضا : " وحكم الحاكم لأبويه وولده باطل ^(٢) .

وقال المالكية : " ولا يحكم لمن لا يشهد له كأبيه وابنه ^(٣) .

وقال الشافعية : " وكذا أصله وفرعه لا ينفذ حكمه لكل منهم على الصحيح ^(٤) .

وقال الحنابلة : " ولا ينفذ حكمه لنفسه وللمن لا تقبل شهادته له كوالده وولده ^(٥) .

فالجمهور يرون عدم جواز القضاء للأب وللابن .

أما على غير المشهور عند المالكية وغير الصحيح عند الشافعية فقالوا بجواز ذلك ^(٦) .

(١) مغني الحكام : ص ٣٥ .

(٢) اللباب : ٩٠ / ٤ .

(٣) حاشية الدسوقي : ١٣٥ / ٤ .

(٤) مغني المحتاج : ٣٩٣ / ٤ .

(٥) الروض المربع : ٣٦٨ / ٢ ، وكشاف القناع : ٣٢٠ / ٦ .

(٦) الشرح الكبير : ١٣٥ / ٤ ، تبصرة الحكام : ٦٥ / ١ ، مغني المحتاج :

ولقد استدل الجمهور على منعه من قضاء الأب لابنه وقضاء الابن لأبيه بالأدلة الآتية (١) :

لوجود التهمة وقد تلحقه في ذلك فمنع من القضاء لهم ابتعادا عن موطنها ودفعاً للظن في حكمه .

وكما لا يصح أن يشهد لهم فلا يصح أن يكون قاضيا لهم أيضا لكان التهمة . وهذا واضح إذا كان يحتاج لإقامة بينة لأنه ربما تساهل في قبولها فيتهم على أنه يقبل شهادة من لا تصح شهادته له ، فيتهم بجلب النفع والانحياز . أما القائلون بجواز ذلك فلقد استدلوا لرأيهم بما يلي (٢) :

١- أن الأب - القاضي - قد يحكم للخليفة وهو فيه أقوى تهمة من تهمة من لا يشهد له - كأبيه وابنه - وذلك لأن الخليفة هو الذي يوليه القضاء .
٢- ولأن القضاء يكون بأسباب معلومة ، فالقاضي أسير البينة فلا تظهر منه تهمة . ويمكن الرد عليهم بأن القاضي مضطر إلى الحكم للخليفة ، أما على ابنه ، فقد يوجد غيره ليحكم في قضية ابنه ، أما أن القضاء يكون بأسباب معلومة فإن التهمة قد لا تكون هنا وسهما حكم الأب بتلك الأسباب المعلومة فإن غيره يتهمه بالميل إلى ابنه فدفعاً لهذه التهمة ، يبقى رأي الجمهور هو الراجح والله أعلم .

(١) انظر: معين الحكم : ص ٣٥ ، روضة القضاة : ١ / ٣٢٧ ، الخرشي : ٧ / ١٦٢ ، الشرح الكبير : ٤ / ١٣٥ ، مغني المحتاج : ٤ / ٣٩٣ ، الأحكام السلطانية - لأبي يعلى - : ص ٧٣ .

(٢) انظر : بداية المجتهد : ٢ / ٣٥٣ ، تبصرة الحكم : ١ / ٦٥ ، الشرح الكبير : ٤ / ١٣٥ ، مغني المحتاج : ٤ / ٣٩٣ .

فرع : قضاء الأب على الابن وقضاء الابن على الأب :

قال الفقهاء بجواز ذلك لانتفاء التهمة ^(١) ، ولقوله تعالى : * يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ * ^(٢)
ولأنه لو يشهد عليهم جاز فكذلك القضاء .

(١) معين الأحكام : ص ٣٥ ، مغنى المحتاج : ٤ / ٣٩٣ ، الأحكام السلطانية

- لأبي يعلى - : ص ٧٣ ، كشف القناع : ٦ / ٣٢٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٣٥ .

- الفصل الثالث -

* الميراث ومتعلقاته *

في هذا الفصل الأخير من هذه الرسالة أتناول المباحث الثلاثة الآتية :-

الأول : في أحوال الأب في الميراث .

والثاني : في قضاء ديون الأب .

أما الثالث والأخير : ففي أحكام الوصية .

- البحث الأول -

* أحوال الأب في الميراث *

أجمع الفقهاء على أن للأب ثلاثة أحوال في الميراث وفيما يلي أمثلة لما قاله الفقهاء في هذا :

قال الحنفية : * فأما الأب فله في الميراث ثلاثة أحوال فرض وعصوبة وكلاهما^(١) .

وقال المالكية : * وأما الأب فله ثلاث حالات حالة يرث فيها بالفرض فقط ، وحالة بالتعصيب فقط وحالة يجمع بينهما^(٢) .

وقال الشافعية : * الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن ، ويتعصيب إذا لم يكن ولد ولا ولد ابن ، وبهما إذا كان بنت أو بنت ابن له السدس فرضاً والباقي بعد فرضهما بالعصوبة^(٣) .

وقال الحنابلة : * ولأب ثلاثة أحوال : حال يرث فيها السدس بالفرض وهي مع ذكور الولد أو ولد الابن ، وحال يرث فيها بالتعصيب وهي مع عدم الولد وولد الابن ، وحال يجتمع له الفرض والتعصيب^(٤) .

(١) المبسوط : ٢٩ / ١٤٤ .

(٢) مواهب الجليل : ٦ / ٤١٢ .

(٣) متن المنهاج مع المفتي المحتاج : ٣ / ١٤ و ١٥ .

(٤) المدع : ٦ / ١١٨ .

فلقد أجمعت آراء الفقهاء على أن للأب ثلاثة أحوال في الميراث وفيما يلي
تفصيل لهذه الحالات (١) :

الحالة الأولى : الفرض المطلق :

وهو أن يكون الأب صاحب فرض ، وذلك عند وجود الفرع الوارث الذكر - ابن
أو ابن ابن وان نزل - فيأخذ الأب فرضه وهو السدس وللفرع الذكر الباقي تمصيا .
والأب يرث السدس فرضا سواء كان الفرع الوارث الذكر واحدا أو متعددا
وسواء كان هناك أصحاب فروض أم لا ، والدليل على هذه الحالة الأولى :

قوله تعالى : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ (٢)
فالآية صريحة في أن نصيب الأب السدس من تركه ابنه وإن كان للمتوفى ولد ،
والآية إنما حددت نصيب الأب ولم تبين نصيب الابن ومن في حكمه من أبناء
الأبناء لأنهم عصبة يأخذون الباقي بعد أصحاب الفروض . (٣)

(١) في هذه الأحوال وأدلتها انظر المراجع الآتية :-

المبسوط : ١٤٤/٢٩ ، مجمع الأنهر : ٧٤٧/٢ ، اللباب : ٤ / ١٩٠ و ١٩٣ ،
الفتاوى الهندية : ٤٤٨ / ٦ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٤ / ٤٤١ و
٤١٤ و ٤١٦ ، مواهب الجليل : ٤١٦ / ٦ ، قوانين الأحكام الشرعية :
ص ٤٢٣ ، الكافي : ٢ / ١٠٥٤ ، شرح المحلى على المنهاج : ٣ / ١٤٣ ،
مغنى المحتاج : ٣ / ١٤ و ١٥ ، نهاية المحتاج : ٦ / ١٩ ، روضة الطالبين :
٦ / ١٢ ، كشف القناع : ٤ / ٤٠٧ و ٤١٥ ، المبدع : ٦ / ١١٨ ، بداية
المجتهد : ٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، المغني والشرح الكبير : ٧ / ١٧-١٨ ، الموارث
في الشريعة الإسلامية : ص ٧٠ و ٧٢ ، أحكام التركات والموارث في الشريعة
الإسلامية والقانون : ص ١٢١-١٢٥ ، التركة والسيرات في الإسلام : ص ٢٠٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١١ .

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - : ٥ / ٧١ .

الحالة الثانية : الفرض مع التعصيب :

حيث يكون الأب في هذه الحالة صاحب فرض وعصبة بنفسه معا وذلك لوجود

الفرع الوارث المؤنث - كالبنث و بنت الابن - .

فيأخذ الأب فرضه السدس أولا ثم يقف عاصبا بعد أن تأخذ البنث نصيبها وهو

النصف - فيأخذ الباقي وهو ثلث التركة تعصيا .

والدليل على هذه الحالة : أنه إذا كان للميت فرع مؤنث كالبنث مثلا أو بنث

الابن وابن سفلت تكون البنث صاحبة فرض هو النصف فتأخذ فرضها ، والأب صاحب

فرض كذلك وهو السدس فيأخذ فرضه ، وما بقي من التركة يأخذه أقرب العصبات

إلى المتوفى وهو الأب في هذه الحالة لقوله - صلى الله عليه وسلم - عن ابن عباس :

« ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر^(١) .

فألحقنا الفروض في الأول للأب ثم البنث والباقي أخذه أقرب أو أولى فرع وارث

وهو الأب لأن الأصول يأتون في التعصيب بالدرجة الثانية بعد الفروع وأولهم الأب ،

لأن كل من يكون عصبة منهم يكون كذلك من طريقه .

الحالة الثالثة : التعصيب المحض :

ويكون الأب عصبة بنفسه عند عدم الفرع الوارث ذكرًا كان أو أنثى .

فيأخذ التركة كلها إن انفرد : كمن مات وترك أبا لا غير .

ويأخذ الباقي من التركة بعد ذوي الفروض إن كان معه ذو فرض : كمن مات وترك

زوجة وأبا فللزوجة الربع فرضا ويأخذ الأب الباقي تعصيا .

(١) رواه البخارى : (فرائض : ميراث الولد من أبيه وأمه) ٦٧٣٢ ، ١١/١٢ ،

ومسلم : (فرائض : ألحقوا الفرائض بأهلها) : ١٦١٥ ، ١٢٣٣/٣ .

والدليل على هذه الحالة الثالثة هو: مفهوم قوله تعالى : * فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأب الثالث (١) .

فذكر نصيب الأم في الآية صراحة أن ميراثها هو الثلث إن لم يكن معها ولد للمتوفى ، فيكون الباقي وهو الثلثان ميراث الأب باعتباره عاصبا ولا يوجد معه عاصب آخر من جهة البنوة وذلك بدلالة اقتضاء ظاهر اللفظ . (٢)

وهذا لأن الأصل أن المال متى أضيف إلى اثنين ويُن نصيب أحدهما منه كان ذلك بيانا لنصيب الآخر وأنه الباقي ، فكان في الآية الكريمة تخصيص على أن الأب يكون عصبه حال عدم الولد . والله أعلم .

فسرر هامة حول ارث الأب :

يلاحظ من أحوال لمرث الأب الفروع التالية :

- ١- أن الأب هو أحد الأفراد الخمسة الذين لا يحجبون عن الميراث بغيرهم بحال .
- ٢- الأب لا يحجب فرع الميت ذكرا أو أنثى وإن نزل ، ولا يحجب الأم وإن علت ، ولا يحجب الزوج ولا الزوجة ، ويحجب من عدا هؤلاء .
- فيحجب الجد لأنه يدلي به إلى الميت ، ويحجب الأخوة والأخوات أيا كان نوعهم كما يحجب الجدة الأبوية لأنها تنتسب للمتوفى به .
- ٣- والأب قد يحجب الأم حجب نقصان من ثلث التركة إلى ثلث الباقي وذلك إذا كان مع الأب ومع الأم أحد الزوجين .
- فكانت في صورتين : الأولى الأب والأم والزوج ، والثانية : الأب والأم والزوجة .
- وقد قضى بذلك عربن الخطاب واشتهر قضاؤه في هذه المسألة حتى عرفت المسألان باسمه - العمريتين - وكما قضى بهذا الرأي زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود

(١) سورة النساء، الآية ١١ .

(٢) انظر : الجامع الأحكام القرآن - للقرطبي - : ٥ / ٧١ - ٨٢ ، أحكام

القرآن - للجصاص - : ٢ / ٨٢ .

وغيرهم من جمهور الصحابة وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة^(١) :
 وإنما قضى عرب ذلك لأنه لو قيل أن الأم تأخذ ثلث التركة كلها في هذه
 القضية لقاربت الأم الأب أو كانت أحسن حالا منه لأنه لو قلنا أن للزوج النصف
 وللأم الثلث لكانت الأم ضعف الأب وإن الباقي للأب تعصيا هو السدس فقط .
 ولو قلنا للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي للأب لكانت الأم مقاربة للأب والأصل
 العام في الميراث أن الرجل يفضل الأنثى .

وقال ابن عباس والقاضي شريح وداود وابن سيرين^(٢) :

أن للأم الثلث فرضها وللأب الباقي فقط لأنه عاصب في كلتا صورتين وعدتهم
 أن الأم ذات فرض مسمى والأب عاصب والعاصب ليس له فرض محدود — مع ذى
 الفروض بل يقل ويكثر .

ورأى الجمهور هو الراجح لقوة تعليله وظهوره ولعمل جمهور الصحابة والأئمة
 به ولأنه أعدل والله تعالى أعلم

٤ - يلاحظ أن الأساس الذى ينبني عليه ميراث الأب هو وجود الفرع الوارث
 للميت مثل الابن وابن الابن وإن نزل ، والبنت وبنت الابن وإن نزل أبوها ، أما الفرع
 غير الوارث لا بفرض ولا تعصيب كابن البنت وبنت البنت فلا تأثير لهما على ميراث الأب
 لأنهما من ذوى الأرحام^(٣) .

(١) اللباب : ٤ / ١٩٠ ، مجمع الأنهر : ٢ / ٧٥١ حاشية الدسوقي
 والشرح الكبير : ٤ / ٤١٠ و ٤١١ ، مغنى المحتاج : ٣ / ١٥ ، كشاف
 القناع : ٤ / ٤١٦ .

(٢) المغنى والشرح الكبير : ٧ / ٢٠ - ٢١ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٥٧ ،
 الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - : ٥ / ٥٧ ، موسوعة فقه عبد الله بن
 عباس : ١ / ١٣٣ .

(٣) أحكام التركات والميراث في الشريعة الإسلامية والقانون : ص ١٢٣ .

- المبحث الثاني -

* قضاء ديون الأب الميت *

إذا كان على الأب المتوفى ديون وجب إخراجها وسدادها قبل إنفاذ وصيته وقبل توزيع التركة على الورثة وقد أجمع الفقهاء على هذا وفيما يلي أقوال العلماء فسي ذلك .

قال الحنفية : " . . . ثم بعد الكفن يقدم الدين على الوصية والميراث (١) .

وعند المالكية قال ابن عرفة : " يبدأ من مال الميت بحنوطه وكفنه ومواراته بالمعروف ثم تقضى ديونه ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم الباقي لورثته (٢) .

وقال الشافعية : " يبدأ وجوبا من تركة الميت بمؤنة تجهيزه بالمعروف ثم تقضى ديونه المتعلقة بذمته ثم تنفذ وصاياه (٣) .

وقال الحنابلة : " وإذا مات ميت بدئ من تركته : بكفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه بالمعروف وما بقي بعد ذلك أي بعد مؤنة تجهيزه بالمعروف يقضى منه ديونه (٤) .

وقد قال الفقهاء على أنه إذا مات الأب فبدأ من تركته بحنوطه وكفنه ومؤنة تجهيزه وقبره بالمعروف ، ثم تقضى ديونه سواء وصى بقضائها أم لا (٥) .

(١) المبسوط : ٢٦ / ١٣٧ .

(٢) التاج والاكلیل : ٦ / ٤٠٥ .

(٣) مغني المحتاج : ٣ / ٤٠٣ .

(٤) كشف القناع : ٤ / ٤٠٤ .

(٥) انظر المراجع الآتية :

المبسوط : ٢٩ / ١٣٧ ، مجمع الأنهر : ٢ / ٧٤٦ ، حاشية الدسوقي

والشرح الكبير : ٤ / ٤٠٧ و ٤٠٨ ، مواهب الجليل وحاشية المواق : ٦ / ٤٠٥ و

٤٠٦ ، نهاية المحتاج : ٦ / ٤ - ٨ ، مغني المحتاج : ٣ / ٣ - ٤ ، شرح

منتهى الإرادات : ٢ / ٥٨٠ ، كشف القناع : ٤ / ٤٠٤ ، نيل الأوطار :

٦ / ١٥٩ - ١٦٧ ، سبل السلام : ٣ / ٩٧٠ ، الجامع لأحكام القرآن - القرطبي -

٥ / ٦٥ - ٧٤ ، أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية : ص ٢٣ .

ولقد استدلووا على ذلك بقوله تعالى في آيات المواريث : * من بعد وصية يوصى بها أو دين ^(١) والآية ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن المواريث وإنسا تقع بعد قضا الدين وإنفاذ الوصية والنص القرآني قدم الوصية على الدين للمعنى وأسباب اقتضت الاهتمام بها لأن معظم الناس يتهاونون في أدائها .

واستدلوا أيضا بحديث على - رضي الله عنه - قال : إنكم تقرّون الوصية قبل الدين وقد شهدت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بدأ بالدين قبل الوصية ^(٢) .
وقيل لابن عباس - رضي الله عنه - إنك تأمر بالعمرة قبل الحج وقد بدأ الله تعالى بالحج فقال : * وأتموا الحج والعمرة لله ^(٣) فقال : كيف تقرّون آية الدين ، فقالوا : * من بعد وصية يوصى بها أو دين ^(٤) فقال : بأي يبدأ ، فقالوا : بالدين قال : هو ذلك ^(٥) .

وعن سعد الأطول أن أخاه مات وترك ثلثائة درهم وترك عيالا قال فأردت أن أنفقها على عياله فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : " إن أخاك محتبس بدنيته

(١) سورة النساء ، الآية ١١ .

(٢) رواه الترمذي (وصايا : ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية) ٢١٢٢ ، ٤ / ٤٣٥ ،

وابن ماجه (وصايا : باب الدين قبل الوصية) ٢٧١٥ ، ٢ / ٩٠٦ ،

وأحمد : ٧٩ / ١ .

قال الألباني عن الحديث بأنه حسن .

وقد سكت عنه الترمذي والذهبي ، وأما الحاكم فقال : هذا حديث رواه الناس

عن أبي إسحاق والحارث بن عبد الله على الطريق لذلك لم يخرجهم الشيخان ،

(إرواء الغليل : ٦ / ١٠٨) .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٩٦ .

(٤) سورة النساء ، الآية ١١ .

(٥) موسوعة فقه عبد الله بن عباس : ١ / ٣٦٣ .

فاقض عنه . * فقال : يا رسول الله قد أديت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس
لها بينة قال : * فاعطها فإنها محقة ^(١) .

قال الشوكاني وفيه دليل على تقديم إخراج الدين على ما يحتاج إليه من نفقة أولاد
الميت ونحوها ^(٢) .

وروى عن عمر بن الخطاب أنه في مرض موته قال لابنه : يا عبد الله بن عمر
انظر ما علي من الدين فحسبوه فوجدوه ستة وثانين ألفا ونحوه .

قال : إن وفي له مال آل عرفاء من أموالهم وألا فسل في بني عدي بن كعب
فإن لم تنف أموالهم فسل في قريش ولا تعد هم إلى غيرهم ^(٣) .

ففي هذا الأثر دليل على الاهتمام بقضاء الدين وأنه أولى من غيره من الوصية
والميراث .

ولأن قضاء الدين من أصول حوائجه فإنه يفك به رهانه وتنفيذ الوصية ليس من
أصول حوائجه ، وقضاء الدين مستحق عليه والوصية لم تكن مستحقة عليه .

ولأن صاحب الدين ليس يملك ما يأخذ عليه ابتداءً ولكن في الحكم يأخذ ما كان
له ابتداءً ولهذا ينفرد به إذا ظفر بجنس حقه بخلاف الموصى له فإنه يملك ابتداءً
بطريق التبرع .

كما استدلوا أيضا بالإجماع فلقد أجمع العلماء على تقديم الديون على الوصية
والميراث ^(٤) .

(١) رواه ابن ماجه (صدقات : أراء الدين عن الميت) ٢٤٣٣ ، ٢ / ٨١٣ ،

واسناده صحيح فيه عبد الملك أبو جعفر ذكره ابن حبان في الثقات وياقسي
رجال الإسناد رجال الصحيح .

نيل الأوطار : ٦ / ٥٩ .

(٢) نيل الأوطار : ٦ / ٦٠ .

(٣) نيل الأوطار : ٦ / ٥٧ .

(٤) سبل السلام : ٣ / ٩٢٠ .

وقال الشوكاني : * ولا أعلم في ذلك خلافا وهكذا يقدم الدين على الوصية^(١) .
وكذلك اشتهر بين العلماء تقديم الدين على الوصية والميراث حتى أصبحت قاعدة
فقهية معروفة وهي :

لا تركه إلا بعد سداد الديون^(٢) .

والأقرب إلى الميت - وهم الأولاد بالنسبة للأب المتوفى أو الأب بالنسبة للوليد
المتوفى - هو المكلف بأداء هذه الديون ، كما عرفنا أن عمر بن الخطاب طلب من
ابنه تسديد ديونه ، فالذي يخلف الميت في ماله هو الذي يسدد الديون ويكسبون
عليه تخليصها وذلك يفك رهان الأب وهذا من صلة الرحم المطلوبة^(٣) .

والديون التي تؤدي عن الأب الميت أنواع فمنها ما يكون لله تعالى : كالزكاة
والكفارات والحج الواجب .
ومنها ما يكون للعباد .

فأما الديون التي هي من حقوق الله تعالى ، فقد قال الجمهور إنها واجبة
الأداء سواء أوصى بها أو لم يوص .

أما الحنفية والرأي الراجح عند المالكية فيقولون إنها غير واجبة الأداء تسقط
بالوفاة إلا إذا أوصى بها فيجب تنفيذ وصيته .

أما الديون التي هي من حقوق العباد فيجب إخراجها من التركة وعلى الورثة
تنفيذ ذلك حتى تبرأ ذمة المتوفى ويفك رهنه .

وأرى أن جميع الديون التي هل على الأب سواء كانت من حقوق العباد أو من
حقوق الله واجبة الأداء إلا إذا تراحت الحقوق فتقدم الديون التي هي

(١) نيل الأوطار : ٦ / ٦٠ .

(٢) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية : ص ٢٣ .

(٣) أحكام التركات والموارث : ص ٦٠ .

للعباد لأن حقوق الله مبنية على المسامحة وحقوق العباد مبنية على المشاحة
والله أعلم. (١)

- المبحث الثالث -

* وصايا الأب *

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب تنفيذ ما يوصي به الأب بعد أدائه الديون
التي كانت عليه ويأتي تنفيذ الوصية قبل أخذ الورثة أنصباؤهم من الإرث .
ولقد اتفقت آراء الفقهاء في وجوب التقيد بما أوصى به الأب والعمل به فإن
أوصى الأب بأداء دين أو نذر أو حج أو إعطاء فقير أو جهة معينة كالفقراء أو طلبية
العلم من وقف دار أو مكتبة على فقراء أو طلبية العلم ، فمثل هذه الوصايا يجب
تنفيذها والتقيد بها لأن تنفيذ الوصية من حوائج الميت . (٢)

على أن لا تتعدى الوصية ثلث ما تبقى من التركة فلقد جاء في حديث سعد بن أبي
وقاص - رضي الله عنه - ، قال : جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودني مسن
وجع اشتد بي ، فقلت : يا رسول الله تدب لي فيه الوجع ماترى وأنا ذو مال ولا يرثني
إلا ابنة لي أفأصدق بثلثي مالي قال : " لا " ، قلت : فالشطر يا رسول الله ، قال :
" لا " ، قلت : فالثلث ، قال : " الثلث والثلث كثير " إنك إن تذر ورثتك أغنياء
خير لك من أن تدعهم غالة يتكفون الناس . (٣)

(١) انظر في هذا - الباب : ١٧٧/٤ ، مواهب الجليل : ٦ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ،
نهاية المحتاج : ٦ / ٨٧ ، مغني المحتاج : ٣ / ٣ - ٤ ، كشاف القناع :

٤ / ٤٠٤ .

(٢) انظر : المبسوط : ١٣٨ / ٢٩ ، مجمع الأنهر : ٢ / ٦٩٢ ، حاشية الدسوقي

والشرح الكبير : ٤ / ٤٠٨ ، مغني المحتاج : ٦ / ٨٧ ، نهاية المحتاج :

٣ / ٤ ، كشاف القناع : ٤ / ٤٠٤ .

(٣) رواه البخاري (جنائز : رضى النبي - صلى الله عليه وسلم - سعد بن خولة) ١٢٩٥ ،

٣ / ١٦٤ . مسلم (وصية : الوصية بالثلث) : ١٦٢٨ ، ٣ / ١٢٥٠ .

فالحديث يدل دلالة واضحة في أن الوصية لا تتعدى الثلث ، وقد علل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا الحكم بقوله خير للرجل أن يترك أولاده أغنياء من أن يتركهم غالة على الناس يسألونهم إلحاحا بسبب الوصية التي منعتهم حقهم .

وقال - صلى الله عليه وسلم - : " إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم زيادة فسي أعمالكم فضعوها حيث شئتم أو قال : حيث أحببتكم ^(١) .

والحديث يدل على أن للرجل التصديق بثلاث ماله .

وعن ابن عباس قال : قال - صلى الله عليه وسلم - : " الحيف في الوصية من أكبر الكبائر ^(٢) " وفسروا الحيف بالزيادة على الثلث .

مسألة : وصية الأب لأحد أولاده من الورثة :

أجمع الفقهاء على أنه لا تجوز الوصية لوأرت إلا إذا أجازها باقي الورثة فإذا كان للأب ابنان فأوصى لأحدهما بنصيب من ماله ، فلا تصح هذه الوصية حتى يجيزها الابن الآخر .

(١) حديث روي من طرق عديدة عن أبي هريرة ومعان وأبي الدرداء وأبي بكر وخالد بن عبيد .

فحديث أبو هريرة ضعيف ، وحديث معان فيه إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان ، وحديث أبو بكر أخرجه العقيلي في تاريخ الضعفاء من طريق حفص بن عمر بن ميمون وهو متروك وحديث خالد رواه الطبراني في معجمه .

(تلخيص الحبير : ٣ / ٩١ ، نصب الراية : ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠) .

(٢) وهو غريب .

أخرجه الطبري في التفسير من حديث ابن عباس موقوفا ، وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وكذا النسائي والدارقطني والبيهقي وأخرجه الدارقطني والعقيلي والبيهقي مرفوعا وفيه عمر بن المغيرة المصيصي وهو ضعيف .

(نصب الراية : ٤ / ٤٠١ و ٤٠٢ ، الدراية : ٢ / ٢٨٩) .

وقد قال الحنفية في هذا : " . . . ولا لوارثه إلا بإجازة ورثته . (١) "

وقال المالكية : " والحاصل أن الوصية بزائد الثلث أولوارثه صحيحة متوقفة على الإجازة (٢) . "

وقال الشافعية : " وتصح الوصية لوارث في الأظهر إن أجاز باقي الورثة . . (٣) "

وقال الحنابلة : " . . . وتصح هذه الوصية وتقف على إجازة الورثة (٤) . "

فلقد أجمع الفقهاء على عدم جواز وصية الأب لأحد أبنائه الورثة ، قال ابن المنذر وابن عبد البر : (٥) أجمع أهل العلم على هذا وجاءت الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد روى أبو أمامة قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (٦) . "

فالحديث صريح في منع الوصية للوارث .

ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - منع من عطية بعض ولده وتفضيل بعضهم على بعض في حال الصحة ، وما بعد الموت أولى وأحرى .

(١) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٦٥٦ .

(٢) الشرح الكبير : ٤ / ٣٨٠ .

(٣) مغني المحتاج : ٣ / ٤٣ .

(٤) كشف القناع : ٤ / ٣٤٠ .

(٥) المغني والشرح الكبير : ٦ / ٤١٩ .

(٦) رواه أبو داود (وصايا : ما جاء في الوصية لوارث) ٢٨٧٠ ، ٣ / ٢٩٠ ،

وابن ماجه (وصايا : لا وصية لوارث) : ٢٧١٣ ، ٢ / ٩٠٥ ،

والنسائي : (وصايا : ابطال الوصية للوارث) : ٣٦٤١ ، ٦ / ٢٤٧ ،

وأحمد : ٤ / ١٨٦ .

والترمذي (وصايا : ما جاء لا وصية لوارث) : ٢١٢٠ ، ٤ / ٤٣٣ ،

وقال : وهو حسن صحيح .

ولما فيه بعد ذلك من إيقاع العداوة والحسد بينهم وهذا الإجماع من الفقهاء هو فيما إذا لم يجزها باقي الورثة أما إن أجازها باقي الورثة فلقد اختلف الرأي فسي ذلك :

فالجمهور من المذاهب الأربعة يرون صحة الوصية إذا أجازها باقي الورثة كما رأينا في أقوالهم السابقة (١).

وقال بعض الشافعية - وهو رأي مرجوح عند هم والظاهرية بأنه لا تصح الوصية لوارث (٢).

ولقد استدلل الجمهور على قولهم بصحة الوصية لوارث إذا أجازها باقي الورثة بما يلي (٣) :

بقوله - صلى الله عليه وسلم - عن ابن عباس : " لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة " (٤).

(١) حاشية ابن عابدين : ٦ / ٦٥٦ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٤ / ٣٨٠ ،

مغنى المحتاج : ٣ / ٤٣ ، كشف القناع : ٤ / ٣٤٠ .

(٢) المحلى : ٩ / ٣١٦ ، بداية المجتهد : ٢ / ٢٥١ ، روضة الطالبين : ٦ / ١٠٩ .

(٣) انظر : حاشية ابن عابدين : ٦ / ٦٥٦ ، تبين الحقائق : ٦ / ١٨٢ ،

١٨٣ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٤ / ٣٨٠ ، مغنى المحتاج :

٣ / ٤٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٢ / ٥٤١ ، كشف القناع : ٤ / ٣٤٠ .

(٤) رواه الدارقطني عن يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس ، قال

أبوزرعة عن ابن يونس : لا بأس به ، وقال البخاري كان مرجئا ، وكان

الحديث عنده حسن ، وأخرجه الدارقطني أيضا عن عطاء عن ابن عباس

مرفوعا وعطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس قال عبد الحق في أحكامه : وقد

وصله يونس بن راشد .

ورواه أبو داود في المراسيل .

(تلخيص الحبير : ٣ / ٩٢ ، نصب الراية : ٤ / ٤٠٤) .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه - صلى الله عليه وسلم - قال :
 " لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة " (١)

ومعنى الحديثين : أن الوصية للوارث لا تصح مطلقا إلا إذا أجازها باقي الورثة
 لأن الاستثناء من النفي إثبات فيكون ذلك دليلا على صحة الوصية عند الإجازة .
 وحتى لو خلا الحديث عن الاستثناء فمعناه لا وصية نافذة أو لازمة وما أشبه ذلك
 فكان هذان الحديثان مخصصان لما تقدم من العموم بمنع الوصية للوارث .
 واستدلوا كذلك بقولهم أن المنع الوارد في الوصية للوارث إنما هو لعللة الورثة ،
 فإذا رضوا بالوصية كان ذلك منهم إسقاطا لحقهم في الميراث فجازت الوصية حينئذ
 للورثة ، وإلا فلا .

ومن قال بالمنع مطلقا ولو أجازها الورثة فقد قالوا بأن المنع الوارد في الحديث
 " لا وصية لوارث " أن العلة فيه تعبدية ولا تجوز الوصية وإن أجازها باقي الورثة (٢) ،
 لأن المعنى من الحديث غير معقول ، فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطل الله على لسان رسوله .
 ويرد عليهم بأنه جاءت الأحاديث تستثنى من النهي الوارد " لا وصية لوارث " وتجعل
 نفاذ الوصية حقا للورثة .

فيكون رأى الجمهور هو الراجح وهو ما أميل إليه . والله أعلم .

فروع لها صلة بالوصية :

الفرع الأول :

يشترط في أن يكون المجيز من الورثة من أهل التبرع وذلك بأن يكون عاقلا
 بالغاً رشيداً .

(١) رواه الدارقطني وإسناده صحيح - عن سهل بن عمار وسهل كذبه الحاكم .

(تلخيص الحبير : ٣ / ٩٢ ، ونصب الراية : ٤ / ٤٠٤) .

(٢) بداية المجتهد : ٢ / ٢٥١ ، المحلى : ٩ / ٣١٦ .

الفرع الثاني :

مثلا لو كان للأب ثلاثة أبناء فأوصى لواحد منهم بوصية معينة فإن أجازها الولدان نفذت الوصية ، وإن لم يجزها لم تنفذ وأما إن أجازها أحد هم ورد لها الآخر فإن الوصية تجوز على المجيز فقط بقدر حصته .

الفرع الثالث :

العبارة في إجازة باقي الورثة هي بعد وفاة الموصي فلو أجازوها حال حياته ثم ردوها بعد وفاته صح الرد ومطلت الوصية .

الْحَاثِمِ

* الخاتمة *

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال مباحث الرسالة وهي كما يلي :

- ١- تتحقق الأبوة النسبية بأحد ثلاث طرق هي : الفراش والإقرار والبيضة .
- ٢- يحتاج إثبات النسب بالوسائل الطبية الحديثة إلى اجتهاد ، كما يمكن الاستئناس بأعمال القيافة التي تؤخذ دليلا في مسائل النسب .
- ٣- لا يجوز إثارة الأب بماء الوضوء لكرهه الإثارة في القربات .
- ٤- أجمعت آراء الفقهاء على أنه يلزم الأب أمر أولاده بالصلاة والطهارة وجميع أمور دينهم وله في ذلك تأديبهم .
- ٥- قال الجمهور بوجوب زكاة الفطر عن الصغير يخرجها عنه والده إذا لم يكن له مال .
- ٦- أجمعت آراء الفقهاء على عدم جواز دفع الزكاة للأباء وللابناء .
- ٧- المختار أنه لا يصام عن الأب إذا ترك صوما واجبا وإنما يطعم عنه .
- ٨- لا يلزم الأب الحج ببذل الولد للمنة ولعدم الاستطاعة .
- ٩- لا يجوز للابن السفر للجهاد والحج وطلب العلم إلا بإذن الوالد إذا كان ذلك فرض كفاية ، أما إن تعين فلا يحتاج إلى الإذن منه .
- ١٠- المختار أنه لا يجوز للابن المسلم قتل أبيه الكافر في ساحة القتال .
- ١١- الأب مطالب بالعقيقة عن أولاده وما يلحقها من السنن مثل : الأذان في أذن المولود والتحنيك والتسمية وحلق رأسه مع التصديق بزنته ذهابا أو فضة والختان .
- ١٢- يسن أن يضحى الأب عن أولاده .
- ١٣- الولاية نوعان : ولاية على المال ، وولاية على النفس ، والأب هو أولى الأولياء بالولاية المالية ويشترط في الأب حتى تثبت له هذه الولاية شروطا هي : العقل والبلوغ والحرية والإسلام والأمانة والرشد والعدالة .

- ١٤- القاعدة التي تحكم تصرفات الأب في أموال أولاده هي :
أن لا يتصرف إلا بما فيه نظر ومصلحة للولد ، فله مباشرة التصرفات النافعة
أو الدائرة بين النفع والضرر مثل قبول الهبة والوصية وأنواع البيوع من بيع وشراء
وإجارة ومضاربة وغيرها .
أما التصرفات الضارة ضررا محضا - مثل الهبة والصدقة من مال الولد - فهذه
منوع منها الأب .
- ١٥- يجوز للأب إجارة مال ولده وإجارة الولد إذا رأى في ذلك المصلحة .
- ١٦- الأب مؤثر بإحضار مرضعة لولده والأجرة تكون في مال الولد إن كان له
مال وإلا فهي على الأب .
- ١٧- يجب على الأب التسوية بين الأولاد في الهبة كما للأب الرجوع فيما وهبه
لولده .
- ١٨- للأب الحق في التملك من مال ولده عند الحاجة ، فيجوز له الأخذ بقدر
الحاجة .
- ١٩- الأب هو أولى الأقارب الأولياء على أولاده لعظم شفقتهم ولحرصهم على
مصالح أولاده وهو الأولى في ولاية التزويج .
- ٢٠- تقدم الأم على الأب في حضانة الأولاد حتى وقت استغنائهم للحضانة
فيكون للأب حينئذ وإذا كان الولد عند أمه فلا يمنع الأب من رؤيته .
- ٢١- للأب ولاية جبرية في تزويج أولاده الصغار وعلى البكر البالغة أيضا وله
ولاية الاستحباب على البنت الثيب البالغة الرشيدة .
- ٢٢- إن كان للأب الحق في تولي طرفي عقد الزواج ، لكن ليس له تزويج ابنته
من غير كفه .
- ٢٣- للأب ولاية قبض مهر ابنته المجبرة كما له تزويجها بغبن في المهر إن كانت
المصلحة في ذلك .
- ٢٤- يجوز للأب تطليق زوجة ولده الصغير والخلع كذلك .

٢٥- يجب على الرجل نفقة والده وولده وزوجتيهما ، كما يجب عليه إعفافهما .

٢٦- لا يحد الأب إن قذف ابنه ، أما قذف الولد أباه فيجب فيه الحد راجعاً ،

ولا يثبت حد السرقة على الأب إذا سرق من مال ولده للشبهة .

٢٧- اختلف الرأي في وجوب القصاص على الأب إذا قتل ابنه صبراً ، والراجح

وجوبه . والله أعلم .

٢٨- للأب تعزيز ولده ، وليس للابن طلب تعزيز أباه لمانع الأبوة وصلته الرحم .

٢٩- لا تجوز شهادة الأب لابنه وشهادة الابن لأبيه كما لا يجوز وإقرار الأب على

ولده الكبير وكذلك لا يصح قضاء الأب لابنه وقضاء الابن لأبيه .

٣٠- يرث الأب بالفرض أو التعصيب أو بهما .

٣١- يجب على الأولاد قضاء ديون الأب وتنفيذ وصاياه ، كما يجوز للأب الوصية

لأحد أولاده إن أجازها الباقي .

وهناك جملة من النتائج والترجيحات الأخرى موجودة ضمن بحوث الرسالة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الختاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، فهذه أهم النتائج التى

توصلت إليها من خلال مباحث هذه الرسالة والتى كانت فى "أحكام الأب فى الفقه الإسلامى" :

١ - الأب مطالب بالعقيدة عن أولاده وما يلحقها من السنن .

٢ - يسن أن يضحى الأب عن أولاده .

٣ - الأب هو أولى الأولياء بالولاية على أولاده :

والقاعدة التى تحكم تصرفات الأب فى أموال أولاده هي :

أن لا يتصرف إلا بما فيه نظر ومصلحة للولد ، فله مباشرة التصرفات النافعة

أو الدائرة بين النفع والضرر مثل قبول الهبة والوصية وأنواع البيوع من بيع وشراء وإجارة ومضاربة وغيرها .

أما التصرفات الضارة ضررا محضا - مثل الهبة والصدقة من مال الولد - فهذه

منوع منها الأب .

٤ - الأب مأمور بإحضار مربية لولده إذا كان هناك مانع من إرضاع الأم .

٥ - يجب على الرجل نفقة أولاده ووالده وزوجتهم . كما يجب عليه إعفافهم .

٦ - يرث الأب بالفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن ، ويتعصيب إذا لم يكن ولد

ولا ولد ابن ، وبهما - أى بالفرض وبالتعصيب - إذا كانت معه بنت أو بنت ابن .

وهناك جملة من الأحكام الأخرى - يشترك فيها الأب مع غيره من الأولياء

كالجد ، أو يشترك فيها مع الأم - موجودة ضمن بحوث الرسالة لتعلقها بالأب

ولأنه أولى الأولياء بالولاية يرجع إليها فى مظانها من الرسالة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهائم

١- * فهرس الآيات القرآنية *

الآية	(سورة البقرة)	رقمها	الصفحة
—	وَالَّذِينَ إِحْسَانًا	٨٣	٢٣٣
—	إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ	١٥٠	١٤٦
—	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ	١٧٨	٢٤٢
—	فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصِّمْهُ	١٨٥	٤٨
—	وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ	١٩٦	٢٦٧
—	يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ	٢١٥	٢١٩، ١٤٨
—	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ	٢٢٠	١٠٥
—	فَلَا تَعْضَلُوهُمْ أَن يُبْذَلُوا أَنْ يَنْكَحُوا بِأَزْوَاجِهِمْ	٢٣٢	١٧٨
—	وَالْوِلْدَانَ بِأَمْوَاجِهِمْ وَلِلَّذِينَ كَانُوا لِأَبَائِهِمْ	٢٣٣	١٣٤، ١٣٠
—	وَأَنْ أَرْتُمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ	٢٣٣	١٣٠
—	وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ	٢٣٣	٢١٥، ١٣٣
—	وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ	٢٨٢	٢٥٥

(سورة النساء)

—	وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ	٦	٩٦
—	وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ	٦	١٢٢، ١٢٠
—	وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ	٦	١٢٢
—	وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ	١١	٢٦٢
—	فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ	١١	٢٦٤
—	مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ	١١	٢٦٧
—	لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْهَبْلِ	٢٩	٢١١
—	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا	٩٢	١٤٦
—	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ	١٣٥	٢٦٠، ٢٥٦
—	وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا	١٤١	٩٥، ٣١

(سورة المائدة)

—	وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْتَعُوا أَيْدِيَهُمَا	٣٨	٢٣٩
—	وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَقْتُلَ نَفْسًا	٤٥	٢٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة الأنعام)		
—	٧٩	٩١ وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض
—	١٤١	٨٥ كلوا من ثمره إذا أشعر وءاتوا حقه يوم حصاده
—	١٥٢	١٣٦، ٩٦ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن
—	١٦٢	٩١ إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
—	١٦٤	٢١١ ولا تكسب كل نفس إلا عليها
(سورة إبراهيم)		
—	٣٩	١٥٩ الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إستعيل
(سورة النحل)		
—	١٢٣	٨٤ أن اتبع ملة إبراهيم
(سورة الاسراء)		
—	٢٣	٢٣٥، ٢١٩ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسنا
—	٢٣	٢٣٣ فلا تقل لهما أف
—	٣١	٢١٥ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق
(سورة مريم)		
—	٤٦	٦٠ لأرجمنك واهجرني مليا
(سورة طه)		
—	١٣٢	٣٦ وأمر أهلك بالصلوة
(سورة الأنبياء)		
—	٩٠	١٥٩ ووهبنا له يحيى
(سورة النور)		
—	٤	٢٣٤ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
—	٣٢	١٨٧ وأنكحوا الأيملى منكم
—	٦١	١٥٠ ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم
—	٦١	١٢٠ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج
(سورة لقمان)		
—	١٤	١٨ وفصله في عامين

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
— أن اشكر لى ولولدىك	١٤	٢٣٥
— وصاحبهما في الدنيا معروفا	١٥	٢١٩٠١٢٩٥٥٩
(سورة الأحزاب)		
— وما جعل أدعياءكم أبناءكم	٤	١٤
— أدعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله	٥	٨١
(سورة الأحقاق)		
— وحمله وفصله ثلاثون شهرا	١٥	١٨
(سورة النجم)		
— وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٣٩	٤٧
(سورة المجادلة)		
— لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله	٢٢	٦٠
(سورة الممتحنة)		
— لا أستغفرن لك	٤	٢٥٢
(سورة الطلاق)		
— والشيء لم يحضن	٤	١٧٧
— فإن أرضعن لكم فائقهن أجورهن	٦	٢١٥٠١٣١
(سورة التحريم)		
— قوا أنفسكم وأهليكم نارا	٦	٣٦
(سورة عبس)		
— فكفها وأبا	٣١	١٢

* فهرس الأحاديث *

<u>الحدِيث</u>	<u>الصفحة</u>
— ابدأ بنفسك فتصدق عليها	٢١٦
— أترضين أن أزوجه فلانا ؟	١٩١
— اتقوا الله واعدلوا في أولادكم	١٣٨
— الأجدع شيطان	٨٠
— أحب الأساء عبد الله وعبد الرحمن	٧٨
— اخلق رأسه وتصدقني بوزن شعره	٨٢٠
— أحي والدك ؟	٥٦
— اختتن إبراهيم النبي صلى الله عليه وسلم - وهو ابن ثمانين	٨٤
— أدروا الحدود بالشبهات	٢٣٦
— ادوا عن كل صغير وكبير	٤١
— ارجع اليهما فاستأذنهما فإن أذنا لك فجاهد	٥٦
— استأجر النبي - صلى الله عليه وسلم - مرضعة لابنه إبراهيم	١٣١
— أعرستم الليلة	٧٤
— أغبط رجل عند الله يوم القيامة وأخبطه	٧٩
— أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله	٢١٦
— أكل ولدك نحلته مثل هذا	١٣٨
— ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر	٢٦٣
— ألم ترى أن مجزرا المدلجي	٢٦
— أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين سابع المولود تسميته	٧٦
— أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بصدقة الفطر عن الكبير	
والصغير .	٤١
— أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك	٢٢٠
— * أمك * ثم * أمك * ثم * أمك * ثم * أبوك "	٣٢٣
— إن أخاك محتبس بدينه فاقض عنه	٢٦٨
— إن أخى اسم عند الله رجل تسعى ملك الأملاك	٧٩
— إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم	١٢١
— إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه	١٢١
— إن أولادكم هبة الله لكم	١٥٢

الصفحة	الحديث
١٦٢	— أنت أحق به مالم تتكحي
٤٥	— أنت ومالك لأبيك
١٤٩	— إن ساءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا
١٧٧	— أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوج عائشة بنت سبع سنين
	— أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عني عن الحسن والحسين كبشا
٦٧	كبشا .
	— إن عبد الله بن أبي استأذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
٥٩	في قتل أبيه فنهاه
٨٠	— إن عشت إن شاء الله أنهي أمتي أن يسموا نافعاً و . . .
٨٠	— إن عشت إن شاء الله لأنهي أمتي يسموا رباحاً . . .
٧٨	— إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وبأسماء آبائكم
٢٧١	— إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم
٢٧٢	— إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
٣٧	— إن لولدك عليك حقاً
٢٠٥	— إنما الطلاق لمن أخذ بالساق
٧٢	— أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أذن في أذن الحسن بن علي
	— أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "ما سمك" قال حزن قال:
٨١	"أنت سهل"
٧٨	— إنهم كانوا يسمون بأبنائهم والصالحين من قبلهم
٦٤	— إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية فعقوا . . .
١٧٧	— الأيم أحق بنفسها من وليها
٢٠٢	— أيما امرأة نكحت على صداق أو عدة أو حياء قبل عصمة النكاح فبهولها
١٨٧	— أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل . . .
١٥	— أيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه
٧٧	— أين الصبي ؟
٧٨	— تسموا بأسماء الأنبياء
٢٧٠	— الثلث والثلث كثير
٧٥	— ثم حنكه بتمر
٧٤	— ثم حنكه وسماه عبد الله

الصفحة	الحدیث
١٧٧	— الشیب أحق بنفسها من وليها
٢٧١	— الحیف فی الوصیة من أكبر الكبائر
٨٥	— الختان سنة للرجال مکرمة للنساء
٢١٥	— خذی ما یکفیک وولدک بالمعروف
٧٨	— خیر الأسماء ما عُد وحید
١٦٤	— خیر غلاما بین أبویه
٩١	— ذبح رسول الله - صلى الله علیه وسلم - يوم الذبح كبشین أقرنین
٧٢	— رأیت رسول الله - صلى الله علیه وسلم - أذن فی أذن الحسن
١٨٧	— الزانیة تتکح نفسها بغير إذن ولیها
١٤٢	— سوا بین أولادکم فی العطیة
٢٦٧	— شهدت رسول الله - صلى الله علیه وسلم - یبدأ بالدين قبل الوصیة
٥٧	— الصلاة ، ثم الجهاد . . .
٥٧	— الصلاة لمیقاتها وبر الوالدين والجهاد فی سبیل الله
١٤٥	— المعائد فی هبته کالکلب یعود فی قیئه
٣٦	— غموا الصبی الصلاة ابن سبع واضربوه علیها ابن عشر
٦٦	— عن الغلام شاتان متکافئتان وعن الجارية شاة
٢٤٢	— العمد قود والخطأ دية
٨١	— غیر اسم عاصیة وقال : أنت جمیلة
١٣٨	— فأشهد علی هذا غیری
٢٥٥	— فاطمة بضعة منی
١٨٣	— فخیرها النبی - صلى الله علیه وسلم - . .
٧٥	— فدعا بتمره فمضغها ثم تغلفیه فكان أول شیء یدخل جوفه . .
١٨٠	— فرد نکاحها . .
٧٤	— فسماه ابراهیم وحنکه بتمر . .
٨٠	— فسماه النبی - صلى الله علیه وسلم - زینب . .
٨٥	— الفطرة خمس : الختان . . .
٤٨	— فلیطعم عنه ولیه مکان کل يوم مسکینا مداً من حنطة
٢١٦	— کفی بالمرء إنما أن یضیع من یقوت . .
٦٥	— کل غلام رهینة ^{بعتنه} تذبح عنه يوم سابعه
٣٧	— کلکم راع ومسؤول عن رعیتہ

الحدیث	الصفحة
— كل من مال یتیمك غیر مسرف ولا متأنث	١٢٣
— كل نکاح لم یحضره أربعة فهو سفاح	١٩٢
— لأحب العقوق من شاء فلیعق عن الغلام	٦٣ و ٦٢
— لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا مجلودة ولا نذی غیر	٢٥٤
— لا تجوز وصية لوارث إلا أن یشاء الورثة	٢٧٣
— لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها	١٨٧
— لا تسمین غلامك یسارا ولا نجیحا	٧٩
— لا تشهدني علی جور	١٣٨
— لا تقبل شهادة الولد للوالده ولا الوالد لولده	٢٥٤
— لا تعقی ولكن احلقي شعر رأسه . .	٦٥
— لا تنكح الأیم حتی تستأمر	١٨٣
— لا ضرر ولا ضرار	٩٧
— لا طاعة لمخلوق فی معصية الخالق	٥٧
— لا نکاح إلا بولي	١٨٧
— لا وصية لوارث الا أن یجیز الورثة	٢٧٤
— لا ولكن بر أباك وأحسن صحبتہ	٦١
— لا یحل مال امرئ مسلم إلا بطیب نفس	١٤٩
— لا یرجع أحدكم فی هبته إلا الوالد من ولده	١٤٤
— لا یقاد والد بولده	٢٤١
— لو كان علی أمك دین أکنت قاضیه عنها ؟	٤٩
— لیس لأحد أن یعطی عطیه ثم یرجع فیها إلا الوالد	١٤٤
— لیس لقاتل شیء	٢٤٦
— لیس للولي مع الثیب أمر	١٨٥
— لیس منا من لم یرحم صغیرنا	٩٧
— لیس من أولیاءك شاهد ولا غائب یکره ذلك	١٥٩
— ما اسمک ؟	٨١
— مروهم للصلاة لسبع	٣٧
— المسلمون تتکافأ دماؤهم ویسعی بذمتهم أدناهم	٢٤٣
— مع الغلام عقیقه فأهريقوا عنه دما	٦٥

الصفحةالحديث

- من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ١٥
- من الكبائر أن يسب الرجل والديه ٢٣٥
- من مات وعليه صيام صام عنه وليه ٤٩
- من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى ٧٢
- من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل ٦٧
- من ولي يتيما له فليتجر له ولا يتركه ٩٨
- الوالد أوسط أبواب الجنة فحافظ على ذلك الباب ٢٠٨
- الولد للفراش وللعاهر الحجر ١٦
- ولا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر ١٥
- ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم ٧٧
- هل لك أحد باليمن ٥٦
- هل لك من أهل ٢٧
- هو لك يا عبد ، الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة ١٦
- يا أم عطية أخفضي ولا تتكهي ٨٦
- يا عبد الله - ابن عمر - طلق امرأتك ٢٠٧
- يا غلام هذه أمك وهذا أبوك فخذ بيديهما شئت ١٦٤
- يد المعطي العليا وأبدأ بمن تعول ٢١٩
- يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم . ٧٠

٣ - * فهرس الآثار *

الآثار	قائمه	الصفحة
— اتجروا في أموال اليتامى لئلا تأكلها الصدقة	(عمر بن الخطاب)	٩٩
— أبضعت مال محمد بن أبي بكر في البحر	(عائشة)	١٠٥
— أخذ من قتادة المدلجي دية ابنه	(عمر بن الخطاب)	٢٤٦
— اشتهر عنهما العمل بالقيافة	(عمر بن الخطاب وعلی بن أبي طالب)	٢٧
— أعطى مال یتیم مضاربة	(عمر بن الخطاب)	١٠٥
— ألا لا تغالوا في صدقات النساء	(عمر بن الخطاب)	١٩٨
— ألحق لقيط بأبوين	(عمر بن الخطاب)	٢٩
— أما أنها لو خاصمتكم إلى الله لخصمتكم	(ابن عباس)	١٨
— أمره أبوه الصديق بتطليق زوجته	(ابن أبي بكر الصديق)	٢٠٧
— إنما الطلاق بيد الذي يحل له الفرج	(عمر بن الخطاب)	٢٠٦
— إنما لك من ماله ما يكفيك	(أبو بكر الصديق)	١٢٣
— إنما يعني بذلك النفقة	(أبو بكر الصديق)	١٢٣
— إن الناس يعرضون على العقيقة يوم القيامة	(بريدة الأسلمي)	٦٧
— أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم	(ابن عباس)	١٥٠
— تزوج بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة	(قدامة بن مظعون)	١٧٧
— الختان للغلام مابين سبع سنين إلى العشرة	(الليث بن سعد)	٨٨
— زوج ابنته بدرهمين	(سعيد بن المسيب)	١٩٨
— زوج ابنه وهو صغير فاختصموا إلى زيد فأجازاه	(ابن عمرو بن ثابت)	١٧٤
— طلق على ابن له معتوه	(عمر بن الخطاب)	٢٠٦
— العقيقة عن الغلام واجبة يوم سابعه	(الحسن البصري)	٦٧
— فاستدعى لها القافة فألحقوه بهما فعلاهما بالدرة	(عمر بن الخطاب)	٣٠
— فضل عائشة على غيرها من أولاده في العطية	(أبو بكر الصديق)	١٣٩
— فضل عاصم بشي	(عمر بن الخطاب)	١٣٩
— فضل عبد الله بن عمر بعض ولده على بعض	(عبد الله بن عمر)	١٣٩
— قال لأم حكيم بنت قارظ أتجعلين أمرك الي	(عبد الرحمن بن عوف)	١٩١
— قتل أباه يوم أحد	(أبو عبيدة بن الجراح)	٦٠
— قتل أباه حين سمعه يسب النبي - صلى الله عليه وسلم	(أبو عبيدة بن الجراح)	٦١
— قضى أن مال الودد للوالد	(علي بن أبي طالب)	١٥٠

الأثر	قائله	الصفحة
— كان يضحي بالشاة فجاءت ابنته فتقول وعني فيقول وعنيك . .	(أبو هريرة)	٩٢
— كانا ينكحان بناتهن الأبكار ولا يستأمرانهن	(القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله)	١٨٢
— كانت تختن ولدها يوم السابع	(فاطمة)	٨٨
— كانوا يستحبون التسوية بينهم حتى في القبل	(ابراهيم النخعي)	١٣٩
— كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته	(أبو أيوب الأنصاري)	٩٢
— كيف تقرأون آية الدين	(ابن عباس)	٢٦٧
— لأقته منه	(عمر بن الخطاب)	٢٤٦
— لأقطنه	(عمر بن الخطاب)	٢٤٧
— لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم	(عائشة)	٤٩
— لا تشتري من ماله شيئا ولا تستقرض من ماله شيئا	(عبد الله بن مسعود)	١٢٣
— لا حج ولا صلاة لمن لم يختتن ولا تؤكل ذبيحته	(ابن عباس)	٨٦
— لا يرى بأسا أن يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء من غير ضرورة	(عطية)	١٥٠
— لا يصل أحد عن أحد ولا يصم أحد عن أحد	(ابن عباس)	٤٨
— المعتوه إذا عبث بأهله طلق عليه ولية	(عبد الله بن عمرو)	٢٠٦
— من جرت عليه نفقتك نصف صاع برأو صاع من تمر	(علي بن أبي طالب)	٤٣
— من وهب لصله رحم أو على جهة صدقة فانه لا يرجع فيه	(عمر بن الخطاب)	١٤٥
— الوالد يأكل من مال ولده ماشاء والولد لا يأكل من مال والده الا بأذنه	(سعيد بن المسيب)	١٢٢
— وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بزنة ذلك فضة	(فاطمة)	٨٣
— هم يرجعها	(عثمان)	١٧
— يا عبد الله بن عمر انظر ما يلي من الدين	(عمر بن الخطاب)	٢٦٨

٤ - * فهرس وتراجم الأعلام الوارد ذكرهم في صلب البحث *

- الإمام أحمد بن حنبل :
- هو : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الواظلي إمام المذهب الحنبلي (ت : ٢٤١ هـ) ، وهو معروف .^(١)
- الأوزاعي :
- هو : أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي إمام الديار الشامية في الفقه والزهد ولقد كان أفضل أهل زمانه (ت : ١٥٢ هـ) .^(٢)
- أبو بكر الأصب :
- هو : أبو بكر الأصب شيخ المعتزلة وكان دينا وقورا صبورا على الفقر منقبضا عن الدولة وله تفسير ، وكتاب خلق القرآن (ت : ٢٠١ هـ) .^(٣)
- ابن تيمية :
- هو : شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن تيمية الحراني الحنبلي برز في كل العلوم فريد عصره علما ومعرفا وشجاعة وذكاء وكرما ونصحا للأمة وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر (ن ٧٢٨ هـ) .^(٤)
- أبو ثور :
- هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي أبو ثور صاحب الإمام الشافعي وهو الإمام المجتهد كان أحد الأئمة فقها وعلماء وورعا وفضلا صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها (ت : ٢٤٠ هـ) .^(٥)

(١) انظر الترجمة الكاملة في : المنهج الأحمد : ٥١ / ١ .

(٢) انظر تذكرة الحفاظ : ١ / ١٢٩ .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء : ٩ / ٤٠٢ .

(٤) انظر شذرات الذهب : ٦ / ٨٠ .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ : ٢ / ٥١٣ .

الشورى :

هو : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الشورى ، أمير المؤمنين فسي
الحديث قال عنه ابن المبارك : لا أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان (ت ١٦١ هـ)^(١)

الجرجاني :

هو : علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني من كبار العلماء
بالعربية له نحو خمسين مصنفاً منها " التعريفات " (ت ٨١٦ هـ)^(٢)

الحارثي :

هو : الإمام الفقيه الحافظ المتقن سعد الدين أبو محمد مسعود بن أحمد
ابن مسعود بن زيد الحارثي ، كتب الكثير وحصل الأصول وكان عارفاً بمذهبه ،
(ت : ٧١١ هـ)^(٣)

ابن حزم :

هو : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري عالم الأندلس
في عصره ، كانت له كتباً عظيمة لاسيما كتب الحديث والفقه وأهمها " المحلى "
(ت ٤٥٦ هـ)^(٤)

الإمام أبو حنيفة :

هو : النعمان بن ثابت التيمي الكوفي أبو حنيفة إمام المذهب الحنفي
(ت : ١٥٠ هـ) وهو معروف .

داود :

هو : أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الملقب بالظاهري ،
كان إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً وهو أحد الأئمة المجتهدين وإليه نسب مذهب
الظاهرية (ت : ٢٧٠ هـ)^(٥)

(١) انظر: تذكرة الحفاظ : ١ / ٢٠٤ .

(٢) انظر الاعلام : ٥ / ٧ .

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ : ٤ / ١٤٩٥ .

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ : ٤ / ١١٦٤ .

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ : ٢ / ٥٧٣ .

- ابن رشد :

هو : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد من أهل قرطبة وقاضي الجماعة لم يتشأ بالأندلس مثله علما وفضلا له تأليف جليدة الفائدة منها كتاب * بداية المجتهد * (ت : ٥٩٥ هـ)^(١).

- زفر :

هو : زفر بن الهذيل بن قيس من بني العنبر ويكنى أبا الهذيل وكان قد سمع الحديث وغلّب عليه الرأي ومات بالبصرة صاحب أبي حنيفة كان ثقة في الحديث موصوفا بالعبادة (ت : ١٥٨ هـ)^(٢).

- سالم بن عبد الله :

هو : سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أحد فقهاء المدينة السبعة قال عنه الإمام مالك : لم يكن أحد في زمانه أشبه منه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل (ت : ١٠٦ هـ)^(٣).

- سعيد بن المسيب :

هو : أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، قال عنه ابن المديني : لا أعلم في التابعين أوسع علما من سعيد وهو عندى أجل التابعين (ت : ٩٤ هـ)^(٤).

- ابن سيرين :

هو : أبو بكر محمد بن سيرين البصري مولى أنس بن مالك إمام وقته بالبصرة كان فقيها غزير العلم ثقة ثبتا علامة في التعبير رأسا في الورع (ت : ١١٠ هـ)^(٥).

(١) انظر: الديباج : ٢ / ٢٥٨ .

(٢) انظر: شذرات الذهب : ١ / ٢٤٣ .

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ : ٢ / ٨٨ .

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ : ١ / ٥٤ .

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ : ١ / ٧٨١ .

الشافعي :

هو : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي وإليه ينسب المذهب الشافعي (ت : ٢٠٤ هـ) وهو معروف .

ابن شبرمة :

هو : أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة الضبي قاضي الكوفة وفقيه العراق وثقه أحمد وأبو حاتم وكان من أئمة الفروع (ت : ١٤٤ هـ)^(١) .

القاضي شريح :

هو : أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام ولي قضاء الكوفة في زمن عمرو وعثمان وعلي معاوية وكان أعلم الناس بالقضاء وكان شاعرا محسنا واستعفى الحجاج من القضاء فأعفاه ،^(٢) ت (٨٧ هـ) .

الشوكاني :

هو : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن له مائة وأربعة عشر مؤلفا منها نيل الأوطار (ت : ١٢٥٠ هـ)^(٣) .

طاوس :

هو : أبو عبد الرحمن اليماني الجندی كان رأسا في العلم والعمل قال عمرو ابن دينار ما رأيت أحدا مثل طاوس وقال قيس بن سعد كان طاوس فينا مثل ابن سيرين في أهل البصرة (ت : ١٠٦ هـ)^(٤) .

ابن عابدين :

هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره من أهم ما صنف كتابه رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين (ت : ١٢٥٢ هـ)^(٥) .

(١) انظر: شذرات الذهب : ٢١٥ / ١ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٤٧ / ٦ .

(٢) انظر: وفيات الأعيان : ٤٦٠ / ٢ .

(٣) انظر: الأعلام : ٢٩٨ / ٦ .

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ : ٩٠ / ١ .

(٥) انظر: الأعلام : ٤٢ / ٦ .

- ابن عباس :

هو : عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الصحابي الجليل المعروف ،
الإمام البحر عالم عصره (ت : ٦٨ هـ) .^(١)

- ابن عبد البر :

هو : يوسف أبو عمر بن عبد البر بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري
الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته ألف في الموطأ كتب
مفيدة منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ت : ٣٨٠ هـ) .^(٢)

- عثمان البتي :

هو : أبو عمرو عثمان بن مسلم البتي ، فقيه البصرة ، حدث عن أنس بن مالك
والشعبي (ت : ١٤٣ هـ) .^(٣)

- ابن عرفة :

هو : أبو عبدالله محمد بن محمد بن عرفة الورغي التونسي المالكي شيخ
الإسلام بالمغرب برع في الأصول والفروع والعربية والمعاني والفرائض والحساب
وكان رأساً في الزهد والورع والعبادة وكانت الفتوى تأتي إليه من مسافة شهر
له مؤلفات مفيدة منها المبسوط في المذهب المالكي في سبعة أسفار (ت ٨٠٣ هـ)^(٤)

- العز بن عبد السلام :

هو : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي
عز الدين المعروف بسلطان العلماء ، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد ، وإمام
عصره بلامدافعة القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه المظلم
على حقائق الشريعة وغوامضها العارف بمقاصدها (ت : ٦٦٠ هـ) .^(٥)

(١) انظر: ترجمته كاملة في تذكرة الحفاظ : ١ / ٤٠١ .

(٢) انظر: الديباج : ٢ / ٣٦٧ .

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء : ٦ / ١٤٨ .

(٤) انظر: شذرات الذهب : ٧ / ٣٨ .

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى : ٨ / ٢٠٩ .

عطاء :

هو : عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من أجلة الفقهاء ولد باليمن ونشأ بمكة وكان مفتي أهلها ومحدثهم قيل عنه : لم يرمفتيا خيرا من عطاء (ت : ١١ هـ) ^(١)

عمر بن عبد العزيز :

هو : الخليفة الخامس أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم أمير المؤمنين كان إماما فقيها مجتهدا عارفا بالسنن كبير الشأن (ت : ١٠١ هـ) ^(٢)

ابن القاسم :

هو : أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة ، هو أعلم تلاميذ الإمام مالك بعلم مالك وأمنهم عليه ، كان عالما زاهدا شجاعا لا يقبل جوائز السلطان وله سماع من مالك عشرون كتابا (ت : ١٩١ هـ) ^(٣)

القاسم بن محمد :

هو : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أحد الفقهاء السبعة في المدينة وكان صالحا من سادات التابعين قال عنه ابن عيينة : كان القاسم أعظم أهل زمانه (ت : ١٠٧ هـ) ^(٤)

قتادة :

هو : قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري ، وصفه الإمام أحمد بأنه عالم بالتفسير والحفظ والفقه (ت : ١١٨ هـ) ^(٥)

ابن قدامة :

هو : موفق الدين أبو محمد عبدا لله بن أحمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسي الدمشقي الفقيه الزاهد الإمام وهو إمام الحنابلة غزير الفضل نزها ورعا عبدا صنف كتبنا حسانا في الفقه وغيرها أهمها كتابه " المغنسي " (ت : ٦٢٠ هـ) ^(٦)

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٩٨ . (٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ١/١١٨ .

(٣) انظر: الديباج : ١/٤٦٨ .

(٤) انظر : تذكرة الحفاظ : ١/٩٦ .

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ: ١/١٢٢ .

(٦) انظر: طبقات الحنابلة : ٤/١٣٣ .

- القرطبي :

هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله صاحب كتاب التذكرة بأئور الآخرة، والتفسير الجامع لأحكام القرآن كان إماماً^(١) علماً حسن التصنيف جيد النقل (ت : ٦٧١ هـ) .

- ابن القسيم :

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الفقيه الحنبلي المجتهد المفسر النحوي الأصولي المتكلم طعيذ شيخ الإسلام ابن تيمية أهم مصنفاته : اعلام الموقعين وزاد المعاد وغيرها كثير (ت : ٧٥١ هـ) .^(٢)

- الإمام مالك :

هو : أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري إمام دار الهجرة وإليه ينسب المذهب المالكي (ت : ١٧٩ هـ) وهو معروف.^(٣)

- المزني :

هو : أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق المزني كان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا حجاجا قال عنه الشافعي : المزني ناصر مذهبي (ت : ٢٦٤ هـ) .^(٤)

- ابن المنذر :

هو : أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري فقيه مجتهد من الحفاظ هو صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها مثل المبسوط في الفقه والاشراف والاجماع وكان غاية في معرفة الاختلاف والدليل (ت : ٣١٨ هـ) .^(٥)

(١) انظر: شذرات الذهب : ٤ / ٣٣٥ .

(٢) انظر: شذرات الذهب : ٦ / ١٦٨ .

(٣) انظر: ترجمته كاملة في الديباج : ١ / ٨٤ - ٨٦ .

(٤) انظر: طبقات الفقهاء : ص ٩٧ .

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ : ٣ / ٧٨٢ .

- محمد بن الحسن :

هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني صاحب أبي حنيفة
ولي القضاء وكان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل (ت: ١٨٩ هـ).^(١)

- ابن نجيم :

هو: زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد الشهير بابن نجيم كان عمدة
العلماء العاملين وقدوة الفضلاء الماهرين وختام المحققين والمفتين له
تصانيف عديدة منها: الأشباه والنظائر (ت: ٩٧٠ هـ).^(٢)

- النووي :

هو: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحوراني
النووي الشافعي شيخ الإسلام أستاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين
والداعي إلى سبيل السالفين غنن في أصناف العلوم فقها ومتون أحاديث وأسماء
رجال ولغة وغير ذلك من كتبه روضة الطالبين (ت: ٦٧٦ هـ).^(٣)

- القاضي أبو يعلى :

هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء القاضي الكبير
له مصنفات كثيرة أهمها العدة في أصول الفقه والأحكام السلطانية (ت: ٤٥٨ هـ).^(٤)

- أبو يوسف :

هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف
صاحب الإمام أبو حنيفة وتلميذه كان فقيها من حفاظ الحديث ، ولي القضاء أيام
المهدي والهادي والرشيد وهو أول من دعي قاضي القضاة (ت: ١٨٢ هـ).^(٥)

(١) انظر: سير أعلام النبلاء : ٩ / ١٣٦ .

(٢) انظر: شذرات الذهب : ٨ / ٣٥٨ .

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى : ٨ / ٣٩٥ .

(٤) انظر: المنهج الأحمد : ١ / ١٢٨-١٤٢ .

(٥) انظر: أخبار القضاة : ٣ / ٥٤٠٢ .

٥ * فهرس المصطلحات *

<u>الصفحة</u>	<u>المصطلح</u>
١٢	الأب —
١٠٥	إبضاع —
٨٨	أنفـر —
١٢٥	إجارة —
٨٩	أضحية —
٦١	أطم —
١١٠	إعارة —
١٤٣	اعتصار —
٢٢	إقرار —
٢٣٧	البسوطـة —
٧٣	التحنيل —
٢٤٩	تعزير —
٢٤٦	جذعة —
١٧١	الجنين —
١٦١	الحضانة —
٢٤٦	حققة —
٨٣	ختان —
٢٠٩	خلع —
٢٤٦	خلفة —
١٠٢	الربـع —
١١٣	الرهـن —
٦٦	الرهينة —
١١١	الشفعة —
٢٠٤	الطلاق —
١٣١	الظئر —
٦٢	المقـيقة —
٢٥٤	غمـر —
١٦	الفراش —

<u>الصفحة</u>	<u>المصطلح</u>
٢٦	القافة —
٢٥٤	القانع —
٢٣٢	القذف —
١٠٧	القرض —
١٩٣	الكفاءة —
٢٩	اللقيط —
١٠٤	المضاربة —
١١٩	المغازة —
١٩٧	المهر —
٢٠	النكاح الفاسد —
٢١	الوطء بشبهة —
٩٤	الولاية —
١٣٥	الهبة —

٦- * فهرس المراجع *
~~~~~أولا : القرآن والتفسير :

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أحكام القرآن :  
أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ( ٥٤٣ هـ )  
الطبعة الثانية ،  
تحقيق : علي حمد البجاوي  
مطبعة عيسى البابي الحلبي ( ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م ) .
- ٣- أحكام القرآن :  
أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ( ٣٧٠ هـ ) .  
دار الكتاب العربي - لبنان .
- ٤- تفسير أبي السعود :  
أبو السعود محمد بن محمد العمادي ( ٩٥١ هـ ) .  
دار المصحف - القاهرة .
- ٥- تفسير القرآن العظيم :  
الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير ( ٧٧٤ هـ )  
الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ( ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م )
- ٦- التفسير الكبير :  
الامام الفخر الرازي ،  
الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية - طهران .
- ٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن :  
أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ( ٣١٠ هـ ) .  
تحقيق : محمود شاكر ، وأحمد شاكر  
دار المعارف بمصر .
- ٨- الجامع لأحكام القرآن :  
أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي  
الطبعة الموصوفة بأنها الطبعة الثانية .
- ٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني :  
أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ( ١٢٧٠ هـ )  
دار لإحياء التراث العربي - لبنان .

ثانيا : كتب الحديث :

- ١٠- إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل :  
محمد ناصر الدين الألباني .  
الطبعة الأولى ، المكتب الاسلامي ( ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م )
- ١١- تحفة الأئمة :  
أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ( ١٣٥٣هـ )  
الطبعة الثانية .  
مراجعة : عبد الرحمن محمد عثمان  
مكتبة المدني ( ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م )
- ١٢- تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير :  
ابن حجر العسقلاني :  
تصحيح : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني  
دار المعرفة ، لبنان ( ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م )
- ١٣- الجامع الصحيح :  
أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي  
تحقيق : أحمد محمد شاكر  
دار إحياء التراث العربي ، لبنان
- ١٤- الدراية في تخریج أحاديث الهداية :  
ابن حجر العسقلاني ( ٨٥٢هـ )  
تصحيح وتعليق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني  
دار المعرفة ، لبنان .
- ١٥- سبل السلام :  
محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ( ١١٨٢هـ )  
تصحيح وتعليق : محمد عبد العزيز الخولي .  
دار الحديث .
- ١٦- سنن ابن ماجه :  
أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه  
تحقيق : محمود فؤاد عبد الباقي  
دار إحياء التراث العربي .

- ١٧- سنن أبي داود :  
أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي  
تعليق : عزت عبيد الدعاس وعادل السعيد  
نشر : محمد علي السيد ، حمص .
- ١٨- سنن الدارقطني :  
علي بن عمر الدارقطني  
عالم الكتب ، بيروت .
- ١٩- السنن الكبرى :  
أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ،  
الطبعة الأولى ، دار المعارف العثمانية ، الهند .
- ٢٠- سنن النسائي : ( مع شرح السيوطي وحاشية السندی ) :  
رقمه : عبد الفتاح أبو غدة .  
الطبعة الأولى : دار البشائر الإسلامية ، بيروت ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ) .
- ٢١- شرح الزرقاني على الموطأ :  
أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ( ١١٢٢ هـ )  
تحقيق : إبراهيم عطوه عوض  
الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م ) .
- ٢٢- شرح صحيح مسلم :  
الإمام النووي  
الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ( ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م )
- ٢٣- صحيح مسلم :  
أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
دار إحياء التراث العربي ، لبنان
- ٢٤- طرح التثريب :  
زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ( ٨٠٦ هـ )  
دار المعارف ، سوريا .
- ٢٥- عون المعبود :  
أبو عبد الرحمن محمد أشرف مير  
تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان  
الطبعة الثانية ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ( ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ) .

- ٢٦- فتح البسارى : ( ومعه صحيح البخارى ) :  
أحمد بن على بن حجر العسقلانى ( ٨٥٣ هـ )  
تحقيق : عبدالعزيز بن باز  
المكتبة السلفية .
- ٢٧- فيض القدير :  
محمد عبدالرؤوف المناوى  
الطبعة الثانية ، دار الفكر ( ١٣٩١ هـ / ١٩٧٢ م )  
كشف الخفاء :  
إسماعيل بن محمد العجلونى ( ١١٦٢ هـ )  
تصحیح : أحمد القلاش  
الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ( ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م )  
كنز العمال :  
علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى ( ٦٧٥ هـ )  
مكتبة التراث الإسلامى ، حلب .
- ٣٠- مجمع الزوائد :  
نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى ( ٨٠٧ هـ )  
مؤسسة المعارف ، بيروت ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م )  
المسند :  
الإمام أحمد بن حنبل  
المكتب الإسلامى .
- ٣٢- المصنف :  
أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى ( ٢١١ هـ )  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى  
الطبعة الأولى ، المجلس العلمى .
- ٣٣- المقاصد الحسنة :  
شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى ( ٩٠٢ هـ ) ،  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ( ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ) .
- ٣٤- المنقضى :  
أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجى ( ٤٩٤ هـ )  
دار الكتاب العربى ، لبنان ( مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٣٠ )  
بمطبعة السعادة .

- ٣٥- الموطأ :  
الإمام مالك بن أنس  
تعليق وتصحيح : محمد فؤاد عبد الباقي  
دار إحياء التراث العربي .
- ٣٦- نصب الراية :  
جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ( ٧٦٢ هـ )  
الطبعة الأولى ، المجلس العلمي ، دار المأمون ، القاهرة ( ١٣٥٨ هـ )
- ٣٧- نيل الأوطار :  
محمد بن علي الشوكاني ( ١٢٥٥ هـ )  
مطبعة مصطفى البابي وأولاده ، مصر .

### ثالثا : كتب الفقه :

#### الفقه الحنفي :

- ٣٨- الاختيار لتعليل المختار :  
عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ( ٦٨٣ هـ )  
الطبعة الثانية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ( ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ )
- ٣٩- الأشباه والنظائر :  
زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم ( ٦٧٠ هـ )  
تحقيق : محمد مطيع الحافظ  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ( ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ) .
- ٤٠- بدائع الصنائع :  
علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكسائي ( ٥٨٧ هـ )  
الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، لبنان ( ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )
- ٤١- البناية في شرح الهداية :  
أبو محمد محمود بن أحمد العيني  
تصحيح : المولوي محمد عمر الشهير بناصر الإسلام الرامغوري  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ( ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ )
- ٤٢- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق :  
فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي  
الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ( ١٣١٣ هـ )  
( وسهامشه حاشية الشلبي ) .

- ٤٣- تحفة الفقهاء :  
علاء الدين السمرقندي ( ٥٣٩ هـ )  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ( ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ ) .
- ٤٤- جامع أحكام الصفار :  
محمد بن محمود الاسروشنى ( ٦٣٢ هـ )  
تحقيق : عبد الحميد عبد الخالق البيزلى  
الطبعة الأولى ، اللجنة الوطنية في الجمهورية العراقية ( ١٩٨٢ )
- ٤٥- الجوهرة :  
أبو بكر محمد العبادى اليمنى ( ٨٠٠ هـ )  
الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية ( ١٣٢٢ هـ ) .
- ٤٦- حاشية ابن عابدين ( رد المحتار على الدر المختار ) :  
محمد أمين الشهير بابن عابدين ،  
الطبعة الثانية ، دار الفكر ( ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م )
- ٤٧- درر الحكام شرح مجلة الأحكام :  
على حيدر  
مكتبة النهضة ، بيروت .
- ٤٨- درر الحكام في شرح غرر الأحكام :  
القاضى الشهير بمنلا خسرو  
بدون طبعة وبدون تاريخ .
- ٤٩- رسائل ابن عابدين :  
محمد أمين أفندى الشهير بابن عابدين  
بدون معلومات الطبعة .
- ٥٠- روضة القضاة وطريق النجاة :  
أبو القاسم على بن محمد بن أحمد الرحبي السمناني ( ٤٩٩ هـ )  
تحقيق : صلاح الدين الناهي  
الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ( ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م )
- ٥١- شرح كتاب السير الكبير :  
محمد بن الحسن الشيباني  
تحقيق : صلاح الدين المنجد  
نشر : معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

- ٥٢- الفتاوى الهندية:  
الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند  
الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ( ١٣١٠ هـ )
- ٥٣- فتح القدير:  
كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام ( ٦٨١ هـ )  
الطبعة الأولى ، مطبعة بولاق ، مصر ( ١٣١٦ هـ ) .
- ٥٤- الغرة المنيفة في تحقيق الإمام أبي حنيفة:  
سراج الدين أبو حفص العزنى الحنفى ( ٧٧٣ هـ )  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ، لبنان ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م )
- ٥٥- اللباب في شرب الكتاب:  
عبد الغنى العيني الدمشقى الميذاني  
المكتبة العلمية ، لبنان ( ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م )
- ٥٦- المنسوط:  
شمس الدين السرخسى  
الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، لبنان .
- ٥٧- مجمع الأنهر:  
عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان الشهير بداماد افندى  
دار احياء التراث العربى  
( وبهامشه بدر الملقى ) .
- ٥٨- مختصر الطحاوى:  
أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ( ٣٢١ هـ )  
تحقيق : أبو الوفا الأفغانى .  
مطبعة دار الكتاب العربى ، القاهرة ( ١٣٧٠ هـ ) .
- ٥٩- معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام:  
علاء الدين أبو الحسن على بن خليل الطرابلسي  
الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، مصر ،  
( ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ) .
- ٦٠- الهداية شرح بداية المبتدى:  
برهان الدين أبو الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشد  
المرغيناني ،  
الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، مصر



الفقه المالكي :

- ٦١- الإشراف :  
القاضي عبد الوهاب البغدادي ( ٤٢٢ هـ )  
مطبعة الأمانة .
- ٦٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :  
أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القوطي الأندلسي  
الشهير بابن رشد الحفيد ( ٥٢٠ هـ )  
دار الفكر .
- ٦٣- البهجة في شرح التحفة :  
أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي  
دار الفكر ، لبنان
- ٦٤- البيان والتحصيل :  
أبو الوليد بن رشد القرطبي ( ٥٢٠ هـ )  
تحقيق : محمد حجي  
دار الغرب الاسلامي ، لبنان ( ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ) .
- ٦٥- التاج والاكلیل :  
أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير  
بالمواق ( ٨٩٧ هـ ) .  
الطبعة الثانية ، دار الفكر ( ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ) .
- ٦٦- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام :  
برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن فرحون ( ٧٩٩ هـ )  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ( ١٣٠١ هـ ) .
- ٦٧- حاشية الدسوقي :  
شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي .  
دار الفكر .
- ٦٨- الخرشي على خليل :  
دار صادر ، بيروت .

- ٦٩- الذخيرة :  
 شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ( ٦٨٤هـ )  
 الطبعة الثانية ، مطبعة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الإسلامية  
 الكويت ( ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م )
- ٧٠- الشرح الصغير :  
 سيدى أحمد الدردير :  
 تعليق : محمد إبراهيم المبارك  
 مطبعة عيسى البابى الحلبي ، مصر .
- ٧١- الشرح الكبير :  
 سيدى أحمد الدردير  
 دار الفكر .
- ٧٢- الفرق ( وبهامشه تهذيب الفرق ) :  
 شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي القرافي  
 دار المعرفة ، لبنان
- ٧٣- الفواكه الدواني :  
 أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى  
 الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، مصر ، ( ١٣٧٢هـ / ١٩٥٥م )
- ٧٤- قوانين الأحكام الشرعية :  
 محمد بن أحمد بن جزى الغرناطى  
 دار العلم للملايين ، بيروت ( ١٩٧٤م )
- ٧٥- الكافي فى فقه أهل المدينة :  
 أبو عمر ابن عبد البر النمري القرطبي ( ٤٦٣هـ )  
 تحقيق : محمد بن محمد أمين ولد ماديك الموريتانى  
 من نشر المحقق ( ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) .
- ٧٦- الكفاف :  
 محمد مولود بن أحمد خال اليعقوبي الموسوني الموريتانى الملقب  
 " آد " ،  
 تحقيق : محمد عثمان بن محيى الدين  
 الطبعة الأولى ( ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ) .

- ٧٧- المدونة الكبرى :  
الإمام مالك بن أنس  
دار صادر، بيروت ( مصورة عن طبعة ١٣٢٣ هـ )
- ٧٨- منح الجليل :  
الشيخ محمد عيش  
مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا .
- ٧٩- سواهب الجليل :  
أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب ( ٩٥٤ هـ )  
الطبعة الثانية ، دار الفكر ( ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م )

### الفقه الشافعي :

- ٨٠- الأحكام السلطانية والولايات الدينية:  
أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ( ٤٥٠ هـ )  
الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م )
- ٨١- أسنى المطالب شرح روض الطالب:  
أبو يحيى زكريا الأنصاري  
المكتبة الإسلامية .
- ٨٢- الأشباه والنظائر:  
جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ٩١١ هـ )  
الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م )
- ٨٣- الأم :  
الإمام محمد بن إدريس الشافعي ( ٢٠٤ هـ )  
الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، لبنان ( ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م )
- ٨٤- تحفة المحتاج :  
شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي  
دار صادر
- ٨٥- التنبيه:  
أبو إسحاق الفيروز آبادي الشيرازي ( ٤٨٦ هـ )  
الطبعة الأولى ، عالم الكتب ( ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م )

- ٨٦- حاشية قليوبي وعميرة:  
 شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامي القليوبي ( ١٠٦٩ هـ )  
 وشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعمره ( ٩٥٢ هـ )  
 الطبعة الرابعة ، دار الفكر .
- ٨٧- روضة الطالين :  
 الإمام النووي أبو زكريا يحيى بن شرف ( ٦٧٦ هـ )  
 الطبعة الثانية ، المكتب الاسلامي ، بيروت ( ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م )
- ٨٨- غاية المنتهى :  
 مصطفى السيوطي الرحباني  
 الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ( ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م )
- ٨٩- الفقه المنهجي :  
 مصطفى الحسن ومصطفى البغا وعلي الشريجي  
 الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ( ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م )
- ٩٠- المجموع شرح المذهب :  
 أبو زكريا يحيى الدين بن شرف النووي  
 دار الفكر .
- ٩١- مغني المحتاج :  
 محمد الشربيني الخطيب  
 دار إحياء التراث العربي ، لبنان
- ٩٢- المنشور في القواعد :  
 بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ( ٧٩٤ هـ )  
 تحقيق : تيسير فائق أحمد  
 الطبعة الأولى ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت .
- ٩٣- منهاج الطالبين ( مطبوع مع حاشية قليوبي وعميرة بشرح المحلى ) .
- ٩٤- المذهب :  
 أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ٤٧٦ هـ )  
 الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ) .
- ٩٥- نهاية المحتاج :  
 شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه ابن شهاب الدين  
 الرملي ( ١٠٠٤ هـ )  
 الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ( ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م )

الفقه الحنبلي :

- ٩٦- الأحكام السلطانية :  
أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ( ٤٥٨ هـ )  
الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م )
- ٩٧- الاختيارات العلمية :  
شيخ الاسلام ابن تيمية  
مطبعة كردستان العلمية ، مصر ( ١٣٢٩ هـ )
- ٩٨- الانصاف :  
علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي ( ٨٨٥ هـ )  
صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي  
الطبعة الأولى ، ( ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م )
- ٩٩- الروض المربع :  
منصور بن يوسف البهوتي  
الطبعة السادسة ، دار الفكر .
- ١٠٠- شرح منتهى الإرادات :  
منصور بن يوسف بن ادريس البهوتي ( ١٠٥١ هـ )  
دار الفكر .
- ١٠١- فتاوى شيخ الاسلام :  
أحمد بن تيمية .  
جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المعاصمي النجدي .  
الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .
- ١٠٢- الفروع :  
شمس الدين المقدسي أبو عبد الله محمد بن مفلح ( ٧٦٣ هـ )  
الطبعة الثانية ، دار مصر للطباعة ( ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م ) .
- ١٠٣- القواعد :  
أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي  
مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .
- ١٠٤- كشف القناع :  
منصور بن يونس بن ادريس البهوتي  
تعليق : هلال مصيلحي مصطفى هلال  
مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .

١٠٥- المبدع :

أبو إسحق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد  
ابن مفلح ( ٨٨٤ هـ )

المكتب الاسلامي ( ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م )

١٠٦- المفني والشرح الكبير :

موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ،  
وشمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر بن محمد بن أحمد بن  
قدامة المقدسة .

دار الكتاب العربي ، لبنان ( ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م )

١٠٧- المحرر في الفقه :

سجد الدين أبو البركات ( ٦٥٢ هـ )

مطبعة السنة المحمدية ( ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م )

كتب فقه المذاهب الأخرى والفقه العام وأصول الفقه والمعاجم والفهارس الفقهية وغيرها :

١٠٨- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء :

مصطفى سعيد الخن

الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ( ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م )

١٠٩- الإجارة الواردة على عمل الانسان :

شرف بن علي الشريف

الطبعة الأولى ، دار الشروق ( ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م )

١١٠- الإجماع :

أبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر

تحقيق : أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف

الطبعة الأولى ، دار طيبة ، الرياض ( ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م )

١١١- الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية :

زكريا البري

معهد الدراسات الإسلامية بالزمالك

دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة

- ١١٢- أحكام الأسرة في الإسلام :  
محمد سلام مذكور  
الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ( ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ )
- ١١٣- أحكام الأسرة في الإسلام :  
محمد مصطفى شلبي  
الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ( ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ )
- ١١٤- أحكام التركات والموارث في الشريعة الإسلامية والقانون :  
بدران أبو العنين بدران  
مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ( ١٩٨١ م )
- ١١٥- أحكام السرقة في الشريعة الإسلامية والقانون :  
أحمد الكبيسي  
مطبعة الارشاد ، بغداد ( ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م )
- ١١٦- أحكام الصداق في الفقه الإسلامي المقارن :  
يوسف محمد عبد المقصود  
الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية ( ١٣٦٦ هـ - ١٩٧٦ م )
- ١١٧- أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية :  
نبيل كمال الدين طاحون  
مكتبة الخدمات الحديثة ، جدة ( ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م )
- ١١٨- الأحوال الشخصية :  
محمد أبو زهرة  
الطبعة الثالثة ، دار الفكر العربي ( ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٧ م )
- ١١٩- الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية فقها وقضاء  
استاذنا عبد العزيز عامر  
الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ( ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م )
- ١٢٠- الأسرة :  
أحمد حد أحمد  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الكويت ، ( ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٢١- الإشراف على مذاهب أهل العلم :  
محمد بن إبراهيم بن المنذر ( ٣١٨ هـ )  
تحقيق : محمد نجيب سراج الدين  
الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث الإسلامي ، قطر ( ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ )

- ١٢٢- أصول السرخسى :  
أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسى ( ٤٩٠ هـ )  
تحقيق : أبو الوفاء الأصفهاني  
دارقهرمان ، استانبول ( ١٩٨٤ م )
- ١٢٣- الأصول القضائية في المرافعات القضائية  
على قراة  
مطبعة الرغائب ( ١٣٣٩ - ١٩٢١ )
- ١٢٤- أعلام الموقعين :  
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية  
( ٧٥١ هـ )  
تعليق : طه عبد الرؤوف  
دارالجيل ( ١٩٧٣ م )
- ١٢٥- الافصاح :  
عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة ( ٥٦٠ هـ )  
الطبعة الأولى . الناشر : محمد راغب الطبايح
- ١٢٦- بر الوالدين :  
أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف القرشي الطرطوشي ( ٥٢٠ هـ )  
تحقيق : محمد عبد الحكيم القاضي  
الطبعة الأولى .
- ١٢٧- تحفة المودود :  
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية  
تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط  
الطبعة الأولى ، مكتبة دار البيان ، دمشق ( ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م )
- ١٢٨- التركة والميراث في الإسلام :  
محمد يوسف موسى  
الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، القاهرة ( ١٩٦٧ م )
- ١٢٩- التشريع الجنائي :  
عبد القادر عودة  
دار الكتاب العربي ، بيروت



- ١٣٠- توجيهات الإسلام في نطاق الأسرة :  
عبد الله بن عبد المحسن التركي  
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ( ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٣١- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة  
حسن بن محمد المشاط  
تحقيق : عبد الوهاب أبو سليمان  
الطبعة الأولى ، دار الغرب الاسلامي ( ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ١٣٢- حجة الله البالغة :  
أحمد شاه ولي الله عبد الرحيم الدهلوي  
الطبعة الأولى ، دار التراث ، القاهرة ( ١٣٥٥ هـ )
- ١٣٣- حجية الإقرار في الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية  
مجيد حميد السمايكة  
جامعة بغداد .
- ١٣٤- حق الأبناء على الأبناء وحق الأبناء على الأباء :  
طه عبد الله عفيفي  
دار المطبوعات العربية
- ١٣٥- حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية  
سميرة سيد سليمان بيومي  
الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية ( ١٤٠٩ هـ / ١٩٨١ م )
- ١٣٦- حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون :  
بدران أبو العينين بدران  
مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ( ١٩٨١ م )
- ١٣٧- زاد المعاد :  
ابن قيم الجوزية ( ٧٥١ هـ )  
تحقيق : شعيب وعبد القادر الأرناؤوط  
الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ( ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م )
- ١٣٨- سنن الغطرة بين المحدثين والفقهاء  
استاذنا أحمد علي طه ريان  
دار الهدى ( ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )

- ١٣٩- شرح كتاب النفقات :
- كتاب النفقات - للخصاف
- والشرح لشمس الأئمة حسام الدين أبو محمد عمر بن عبد العزيز البخاري
- تحقيق : أبو الوفاء الأصفاني
- الطبعة الثانية ، مجلس إحياء المعارف النعمانية - الهند ،
- ( ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ) .
- ١٤٠- الشريعة الإسلامية ونظرية الملكية والعقود :
- بدران أبو العينين بدران
- مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية .
- ١٤١- ضوابط العقد في الفقه الإسلامي :
- عدنان خالد التركماني
- دار الشروق .
- ١٤٢- الطرق الحكمية :
- ابن قيم الجوزية ( ٧٥١ هـ )
- تحقيق : محمد حامد الفقي
- دار الكتب العلمية ، لبنان
- ١٤٣- الطفل في الشريعة الإسلامية
- محمد بن أحمد الصالح
- الطبعة الثانية ( ١٤٠٣ هـ )
- ١٤٤- الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون :
- محمد فوزي فيض الله
- الطبعة الأولى ، مكتبة المنار ، الكويت ( ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م )
- ١٤٥- عقد الزواج :
- محمد رأفت عثمان
- الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م )
- ١٤٦- العقوبة :
- محمد أبو زهرة
- دار الفكر العربي .
- ١٤٧- علاقة الأبناء بالأبناء في الشريعة الإسلامية :
- سماد إبراهيم صالح
- الطبعة الأولى ، تهامه ، جده ( ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )

- ١٤٨- الفقه الإسلامى :  
وهبة الزحيلي  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ( ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٤٩- فقه عربى الخطاب موازنة بفقه أشهر المجتهدين :  
رويعى بن راجح الرحيلي ،  
الطبعة الأولى ، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة  
أم القرى بمكة المكرمة ( ١٤٠٣ هـ ) .
- ١٥٠- القصاص فى النفس :  
عبد الله العلى الركبان  
الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ( ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م )
- ١٥١- قواعد الأحكام :  
أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى ( ٦٦٠ هـ )  
دار الكتب العلمية ، لبنان .
- ١٥٢- محاضرات فى عقد الزواج :  
محمد أبو زهرة  
دار الفكر العربى
- ١٥٣- المحسلى :  
أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ( ٤٥٦ هـ )  
المكتب التجارى للطباعة ، بيروت .
- ١٥٤- مختصر ابن الحاجب :  
لابن الحاجب .  
مكتبة الكليات الأزهرية ( ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م )
- ١٥٥- المدخل لدراسة الشريعة  
عبد الكريم زيدان .
- ١٥٦- مدى حرية الزوجين فى الطلاق فى الشريعة الإسلامية :  
عبد الرحمن الصابونى  
الطبعة الثانية ، دار الفكر ( ١٩٦٨ م )
- ١٥٧- المعاملات الشرعية المالية :  
أحمد إبراهيم بك  
ضمن سلسلة الأعمال الكاملة للمرحوم أحمد إبراهيم بك ( ١٣٥٥ - ١٩٣٦ )

- ١٥٨ - الملكية في الشريعة الإسلامية :  
عبد السلام داود العبادي  
الطبعة الأولى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ( ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م )
- ١٥٩ - المواريث في الشريعة الإسلامية :  
حسن خالد وعدنان نجا  
الطبعة الثانية ، دار لبنان للطباعة والنشر ، لبنان ( ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م )
- ١٦٠ - موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي :  
للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية  
جمهورية مصر العربية ( ١٣٩٠ هـ )
- ١٦١ - موسوعة الفقه الإسلامي :  
جمعية الدراسات الإسلامية بالقاهرة ( إشراف محمد أبوزهرة )  
( ١٣٨٧ هـ - ١٦٦٧ )
- ١٦٢ - موسوعة فقه أبو بكر الصديق :  
محمد رواس قلعه جي  
الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ( ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٦٣ - موسوعة فقه عبد الله بن عباس :  
محمد رواس قلعه جي  
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ،  
مكة المكرمة ( ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٦٤ - موسوعة فقه عبد الله بن مسعود :  
محمد رواس قلعه جي  
مكتبة الخانجي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،  
جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ١٦٥ - موسوعة فقه عمر بن الخطاب :  
محمد رواس قلعه جي  
الطبعة الأولى ، مكتبة الفلاح ، الكويت ( ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٠ م )
- ١٦٦ - الموسوعة الفقهية :  
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثالثة ،  
( ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٤ م )

- ١٦٧- النسب وآثاره :  
محمد يوسف موسى  
الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، القاهرة ، ( ١٩٦٧ م )
- ١٦٨- نظام الأسرة في الإسلام :  
محمد عقله  
الطبعة الأولى ، مكتبة الرسالة الحديث ، عمان ( ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )
- ١٦٩- نظام الأسرة في الإسلام :  
عبد الحليم عويس  
الشركة السعودية للأبحاث والتسويق .
- ١٧٠- نظام القضاء في الشريعة الإسلامية :  
عبد الكريم زيدان  
الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ( ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٧١- نظام النفقات في الشريعة الإسلامية :  
أحمد إبراهيم إبراهيم  
المطبعة السلفية ، القاهرة ( ١٣٤٩ هـ )
- ١٧٢- نهاية السؤل :  
جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي  
جمعية نشر الكتب العربية ، القاهرة ( ١٣٤٣ هـ ) .
- ١٧٣- وسائل الإشارات في الشريعة الإسلامية :  
محمد مصطفى الزحيلي  
الطبعة الأولى ، مكتبة دار البيان ، دمشق ( ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ١٧٤- وسائل الإشارات في الفقه الإسلامي :  
محمد بن معجوز  
الطبعة الأولى ، دار الحديث الحسنية ( ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٧٥- الولاية على المال والتعامل بالدين في الشريعة الإسلامية  
على حسب الله  
نشر : معهد البحوث والدراسات العربية ( ١٩٦٧ م )
- ١٧٦- الولاية على النفس :  
حسن الشاذلي  
الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ، القاهرة ( ١٣٩٩ هـ -  
١٩٧٩ م ) .

١٧٧- الولاية على النفس:

محمد أبوزهرة

دار الفكر العربي .

رابعاً : كتب اللغة والتعريفات:

١٧٨- أساس البلاغة:

جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري

دار صادر ، بيروت ، ( ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م )

١٧٩- تاج العروس :

محمد موتضى الزبيدي

دار مكتبة الحياة ، لبنان

١٨٠- التعريفات:

الشريف علي بن محمد الجرجاني

الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ( ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م )

١٨١- الصحاح :

إسماعيل حماد الجوهري

الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين - بيروت ( ١٣٦٩ هـ - ١٩٧٩ م )

١٨٢- لسان العرب :

جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ( ٧١١ هـ )

١٨٣- الرصع في الأبناء والأمهات والبنين والبنت والأذوات والذوات :

محيي الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأشير

تحقيق : إبراهيم السامرائي

دار إحياء التراث العربي ( ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م )

١٨٤- المصباح المنير:

أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ( ٧٧٠ هـ )

المكتبة العلمية ، لبنان .

١٨٥- معجم متن اللغة :

أحمد رضا

دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ( ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م )

- ١٨٦- معجم مقاييس اللغة :  
 أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا  
 تحقيق : عبد السلام هارون  
 الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي ( ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م )

خامسا : كتب التراجم والأعلام :

- ١٨٧- أخبار القضاة :  
 محمد بن خلف بن حيان وكيع ( ٣٠٦ هـ )  
 عالم الكتب ، بيروت .
- ١٨٨- الأعلام :  
 خير الدين الزركلي  
 دار العلم للملايين ، بيروت .
- ١٨٩- تذكرة الحفاظ :  
 أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ( ٧٤٨ هـ )  
 دار احياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٩٠- الديباج المذهب :  
 ابن فرحون المالكي ( ٧٩٩ هـ )  
 تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور  
 دار التراث ، القاهرة .
- ١٩١- سير أعلام النبلاء :  
 شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( ٧٤٨ هـ )  
 تحقيق : شعيب الأرنؤوط  
 الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ( ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م )
- ١٩٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب :  
 أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ( ت : ١٠٨٩ هـ )  
 دار الأفاق الجديدة ، بيروت .
- ١٩٣- طبقات الحنابلة :  
 القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى  
 دار المعرفة ، بيروت .

- ١٩٤ - طبقات الشافعية الكبرى :  
 تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ( ٥٧٧١ هـ )  
 تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، وسعيد الطناحي .
- ١٩٥ - طبقات الفقهاء :  
 أبو اسحاق الشيرازي الشافعي ( ٤٧٦ هـ )  
 تحقيق : احسان عباس  
 دار الرائد العربي ، لبنان ( ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م )
- ١٩٦ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد :  
 أبو اليمين مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليبي ( ٩٢٨ هـ )  
 تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد  
 الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ( ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م )
- ١٩٧ - وفيات الأعيان :  
 أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ( ٦٨١ هـ )  
 تحقيق : احسان عباس  
 دار صادر ، بيروت .



٧ - \* فهرس الموضوعات \*

| الموضوع                                          | الصفحة |
|--------------------------------------------------|--------|
| - ملخص الرسالة                                   | ١      |
| - شكر وتقدير                                     | ٣      |
| - المقدمة                                        | ٤      |
| - أسباب اختيار الموضوع                           | ٤      |
| - خطة البحث                                      | ٥      |
| - منهج الرسالة                                   | ١٠     |
| - <u>التشهير</u>                                 | ١٢     |
| - <u>المبحث الأول</u>                            | ١٢     |
| - تعريف الأب                                     | ١٢     |
| - التعريف اللغوي                                 | ١٢     |
| - التعريف الاصطلاحي                              | ١٢     |
| - المناسبة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي | ١٣     |
| - <u>المبحث الثاني :</u>                         | ١٣     |
| - في ما تكون به الأبوة                           | ١٣     |
| - ١- مقدمة                                       | ١٣     |
| - ٢- طرق إثبات الأبوة                            | ١٥     |
| - <u>الطريق الأول : الفراش</u>                   | ١٦     |
| - شروط ثبوت الأبوة النسبية بالفراش               | ١٧     |
| - ثبوت النسب بعد الفقرة من زواج صحيح             | ١٩     |
| - ثبوت الأبوة النسبية في النكاح الفاسد           | ٢٠     |
| - ثبوت الأبوة النسبية في الوطء بشبهة             | ٢١     |
| - <u>الطريق الثاني : الإقرار :</u>               | ٢٢     |
| - الإقرار بالنسب المباشر                         | ٢٢     |
| - الإقرار بالنسب غير المباشر                     | ٢٣     |
| - <u>الطريق الثالث : البينة</u>                  | ٢٤     |
| - ٣- إثبات النسب بالطرق الطبية الحديثة           | ٢٥     |

| الموضوع                                          | الصفحة |
|--------------------------------------------------|--------|
| ٤- إثبات النسب بالقافة                           | ٢٦     |
| مجال العمل بالقافة                               | ٢٨     |
| ٥- إلحاق الولد بأبوين                            | ٢٩     |
| <u>المبحث الثالث :</u>                           | ٣١     |
| اشتراط إسلام الأب حتى تثبت له هذه الأحكام        | ٣١     |
| <u>الباب الأول : أحكام الأب في العبادات</u>      | ٣٢     |
| <u>الفصل الأول : في الصلاة والزكاة :</u>         | ٣٣     |
| <u>المبحث الأول :</u>                            | ٣٣     |
| أولوية الأب بقاء الوضوء من ولده                  | ٣٣     |
| <u>المبحث الثاني :</u>                           | ٣٥     |
| أمر الأب أولاده بالصلاة                          | ٣٥     |
| بم يكون التأديب                                  | ٣٨     |
| <u>المبحث الثالث :</u>                           | ٤٠     |
| الأب وزكاة الفطر عن أولاده                       | ٤٠     |
| <u>المبحث الرابع :</u>                           | ٤٣     |
| دفع الأب الزكاة لأولاده وأخذها منهم              | ٤٣     |
| <u>الفصل الثاني : في الصيام والحج والجهاد :</u>  | ٤٦     |
| <u>المبحث الأول :</u>                            | ٤٦     |
| مدى صحة صوم الولد عن والده                       | ٤٦     |
| الحالة الأولى :                                  | ٤٦     |
| الحالة الثانية :                                 | ٤٧     |
| مسألة : مخالفة فتوى الراوى لما روى               | ٥١     |
| <u>المبحث الثاني :</u>                           | ٥٢     |
| هبة الأب مالا لابنه ليحج به                      | ٥٢     |
| <u>المبحث الثالث :</u>                           | ٥٣     |
| إذن الأب لابنه في الجهاد والحج والسفر لطلب العلم | ٥٣     |

| <u>الصفحة</u> | <u>الموضوع</u>                              |
|---------------|---------------------------------------------|
| ٥٨            | — <u>المبحث الرابع :</u>                    |
| ٥٨            | — قتل الابن أباه الكافر في الحرب            |
| ٦٢            | — <u>الفصل الثالث : في العقيقة والأضحية</u> |
| ٦٢            | — <u>المبحث الأول</u>                       |
| ٦٢            | — الأب والعقيقة عن ولده                     |
| ٦٢            | — ١- تعريف العقيقة                          |
| ٦٣            | — ٢- حكم العقيقة                            |
| ٦٩            | — ٣- <u>فسروع :</u>                         |
| ٦٩            | — الفروع الأول :                            |
| ٦٩            | — الفرع الثاني :                            |
| ٦٩            | — الفرع الثالث :                            |
| ٦٩            | — الفرع الرابع :                            |
| ٧٠            | — الفرع الخامس :                            |
| ٧٠            | — الفرع السادس :                            |
| ٧١            | — <u>المبحث الثاني :</u>                    |
| ٧١            | — السنن التي يطالب بها الأب لمولوده         |
| ٧١            | — أولاً : الأذان                            |
| ٧٣            | — ثانياً : التحنيك                          |
| ٧٥            | — ثالثاً : التسمية                          |
| ٨١            | — من الأحق بالتسمية                         |
| ٨٢            | — رابعاً : حلق الرأس                        |
| ٨٣            | — خامساً : الختان                           |
| ٨٣            | — حكم الختان :                              |
| ٨٧            | — وقت الختان                                |
| ٨٨            | — أجرة الختان                               |
| ٨٨            | — حكمة الختان وفوائده                       |
| ٨٩            | — <u>المبحث الثالث :</u>                    |
| ٨٩            | — الأب والأضحية عن ولده                     |

| <u>الموضوع</u>                                                    | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------------------------------------|---------------|
| الباب الثاني : أحكام الأب في البيوع                               | ٩٣            |
| — تمهيد                                                           | ٩٤            |
| — في الولاية                                                      | ٩٤            |
| — ١- تعريف الولاية                                                | ٩٤            |
| — ٢- أنواع الولاية                                                | ٩٤            |
| — الولاية على المال                                               | ٩٤            |
| — ٣- الولي على مال الصغير                                         | ٩٥            |
| — ٤- الشروط التي يجب توفرها في الأب حتى تثبت له الولاية على المال | ٩٥            |
| — ٥- بداية الولاية المالية للأب على الصغير وانتهاءها              | ٩٦            |
| — ٦- القاعدة العامة في تصرفات الأب في أموال ولده                  | ٩٦            |
| — ٧- أنواع الأباء                                                 | ٩٧            |
| — الفصل الأول : في البيوع                                         | ١٠١           |
| — المبحث الأول :                                                  | ١٠١           |
| — تصرف الأب في مال ولده بأنواع البيوع المختلفة                    | ١٠١           |
| — المسألة الأولى : بيع الأب عقار ولده                             | ١٠١           |
| — المسألة الثانية : تصرف الأب في مال ولده بالمضاربة               | ١٠٤           |
| — فروع : في بعض أحكام مضاربة الأب في مال ولده                     | ١٠٦           |
| — المسألة الثالثة : تصرف الأب في مال ولده بالقرض                  | ١٠٧           |
| — معنى الحظ والمصلحة في قرض مال الصبي                             | ١٠٩           |
| — فروع :                                                          | ١٠٩           |
| — الفرع الأول                                                     | ١٠٩           |
| — الفرع الثاني                                                    | ١١٠           |
| — المسألة الرابعة : تصرف الأب في مال ولده بالإعارة                | ١١٠           |
| — إعارة نفس الصغير                                                | ١١١           |
| — المسألة الخامسة : تصرف الأب في مال ولده بالشفعة                 | ١١١           |
| — المسألة السادسة : تصرف الأب في مال ولده بالرهن                  | ١١٣           |
| — مدى جواز رهن الأب في دين عليه من مال ولده                       | ١١٤           |
| — فروع                                                            | ١١٥           |

| <u>الموضوع</u>                                                  | <u>الصفحة</u> |
|-----------------------------------------------------------------|---------------|
| — <u>المبحث الثاني :</u>                                        | ١١٥           |
| — تولي الأب طرفي عقد البيع                                      | ١١٥           |
| — المسألة الأولى : بيع وشراء الأب مال صغيره لنفسه               | ١١٥           |
| — فرع هـام                                                      | ١١٧           |
| — المسألة الثانية : بيع الأب مال أحد ولديه للآخر                | ١١٨           |
| — <u>المبحث الثالث :</u>                                        | ١١٩           |
| — أكل الأب من مال ولده                                          | ١١٩           |
| — فسرع : ضمان الأب ماأكله من مال ولده                           | ١٢٤           |
| — <u>الفصل الثاني : في أحكام الإجارة</u>                        | ١٢٥           |
| — <u>المبحث الأول :</u>                                         | ١٢٥           |
| — إجارة الأب مال - عقار - الصغير ونفسه                          | ١٢٥           |
| — <u>فروع :</u>                                                 | ١٢٦           |
| — الفرع الأول :                                                 | ١٢٦           |
| — الفرع الثاني :                                                | ١٢٦           |
| — الفرع الثالث :                                                | ١٢٧           |
| — <u>المبحث الثاني :</u>                                        | ١٢٨           |
| — مدى مشروعية استئجار الرجل أباه للخدمة أو العكس                | ١٢٨           |
| — المسألة الأولى : في استئجار الرجل أباه للخدمة                 | ١٢٨           |
| — المسألة الثانية : في استئجار الأب ولده للخدمة                 | ١٢٩           |
| — <u>المبحث الثالث :</u>                                        | ١٣٠           |
| — استئجار الأب مرضعة لولده                                      | ١٣٠           |
| — مقدمة :                                                       | ١٣٠           |
| — المسألة الأولى : في مدى إلزام الأب باستئجار مرضعة لولده ، إذا |               |
| كان هناك مانع من إرضاع الأم                                     | ١٣٠           |
| — المسألة الثانية : من الملزم بأجرة الرضاع ؟                    | ١٣٢           |
| — المسألة الثالثة : المدة التي يجبر فيها الأب بدفع الأجرة       | ١٣٤           |

| <u>الموضوع</u>                                              | <u>الصفحة</u> |
|-------------------------------------------------------------|---------------|
| — <u>الفصل الثالث : في أحكام الهبة</u>                      | ١٣٥           |
| — <u>المبحث الأول :</u>                                     | ١٣٥           |
| — هبة الأب مال ولده                                         | ١٣٥           |
| — هبة الأب مال ولده بعوض                                    | ١٣٦           |
| — <u>المبحث الثاني :</u>                                    | ١٣٧           |
| — هبة الأب لأحد أبنائه من الآخرين                           | ١٣٧           |
| — كيفية التسوية بين الأولاد في الهبة                        | ١٤٢           |
| — تسوية الولد فيما إذا وهب لوالديه                          | ١٤٣           |
| — <u>المبحث الثالث :</u>                                    | ١٤٣           |
| — رجوع الأب فيما وهبه لولده                                 | ١٤٣           |
| — شروط موانع الاعتصار                                       | ١٤٦           |
| — هل يرجع الولد فيما وهبه لأبيه                             | ١٤٧           |
| — <u>المبحث الرابع :</u>                                    | ١٤٨           |
| — مدى أحقية الأب في التملك من مال ولده                      | ١٤٨           |
| — شروط تملك الأب مال ولده                                   | ١٥٣           |
| — <u>الباب الثالث : أحكام الأب في النكاح :</u>              | ١٥٥           |
| — تمهيد : في الولاية على النفس                              | ١٥٦           |
| — ١- تعريف الولاية على النفس                                | ١٥٦           |
| — ٢- الحكمة من هذه الولاية                                  | ١٥٦           |
| — ٣- بداية الولاية على النفس وانتهائها                      | ١٥٧           |
| — ٤- لمن تثبت ولاية النفس                                   | ١٥٧           |
| — ٥- الشروط التي يجب توفرها في الأب حتى يكون وليا على النفس | ١٥٧           |
| — ٦- الأحق بولاية التزويج الأب أم الابن .                   | ١٥٨           |
| — <u>الفصل الأول : في الحضانة</u>                           | ١٦١           |
| — تمهيد : طبيعة الحضانة بالنسبة للأب                        | ١٦١           |
| — <u>المبحث الأول : متى يستحق الأب حضانة أولاده</u>         | ١٦٢           |

| <u>الموضوع</u>                                                                 | <u>الصفحة</u> |
|--------------------------------------------------------------------------------|---------------|
| — ضم الولد لأبيه                                                               | ١٦٤           |
| — أولا : ضم الابن لأبيه                                                        | ١٦٤           |
| — ثانيا : ضم البنت لأبيها                                                      | ١٦٥           |
| — فرع : شروط استحقاق الأب للحضانة                                              | ١٦٦           |
| — أولا : أن يكون الأب عاقلا بالغاً حراً                                        | ١٦٦           |
| — ثانيا : القدرة على الحضانة                                                   | ١٦٦           |
| — ثالثا : اتحاد الدين                                                          | ١٦٧           |
| — رابعا : الأمانة والعدالة                                                     | ١٦٧           |
| — خامسا : السلامة من الأمراض المعدية                                           | ١٦٧           |
| — <u>المبحث الثاني</u> : رؤية الولد                                            | ١٦٨           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : أجره الحضانة                                          | ١٧٠           |
| — <u>المبحث الرابع</u> : ولاية الأب على الجنين                                 | ١٧١           |
| <u>الفصل الثاني : في الزواج</u>                                                | ١٧٢           |
| — <u>المبحث الأول</u> : ولاية الأب في تزويج أولاده ومدى جواز إجبارهم على ذلك : | ١٧٢           |
| — المسألة الأولى : ولاية الأب في تزويج ابنه الصغير                             | ١٧٣           |
| — <u>فروع</u> :                                                                | ١٧٥           |
| — الفرع الأول :                                                                | ١٧٥           |
| — الفرع الثاني :                                                               | ١٧٥           |
| — المسألة الثانية : ولاية الأب في تزويج ابنته البكر الصغيرة                    | ١٧٦           |
| — المسألة الثالثة : ولاية الأب في تزويج ابنته الشيب الصغيرة                    | ١٧٨           |
| — المسألة الرابعة : ولاية الأب في تزويج ابنه البالغ الكبير                     | ١٨٠           |
| — المسألة الخامسة : ولاية الأب في تزويج ابنته البكر البالغة                    | ١٨١           |
| — المسألة السادسة : ولاية الأب في تزويج ابنته الشيب الكبيرة                    | ١٨٤           |
| — فرع : مدى جواز استقلال البنت الشيب الكبيرة بقعد زواجها دون حضور الأب         | ١٨٦           |
| — خلاصة المبحث                                                                 | ١٨٩           |

| <u>الموضوع</u>                                                  | <u>الصفحة</u> |
|-----------------------------------------------------------------|---------------|
| — <u>المبحث الثاني</u> : تولي الأب طرفي عقد الزواج              | ١٩٠           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : تزويج الأب ابنته من غير كف             | ١٩٣           |
| — فرع : تزويج ابنه من زوجة ليست بكفوة له                        | ١٩٦           |
| — <u>المبحث الرابع</u> : في المهر                               | ١٩٦           |
| — المسألة الأولى : تزويج الأب ابنته بغبن في المهر               | ١٩٧           |
| — المسألة الثانية : ولاية قبض المهر                             | ١٩٩           |
| — المسألة الثالثة : اشتراط الأب جزءاً من المهر لنفسه            | ٢٠٠           |
| — فرع : مدى جواز إبراء الأب زوجة ابنه من المهر على أن يظلمها    | ٢٠٢           |
| <u>الفصل الثالث : في الطلاق والخلع</u>                          | ٢٠٤           |
| — <u>المبحث الأول</u> : طلاق الأب عن ابنته الصغير               | ٢٠٤           |
| — <u>المبحث الثاني</u> : أمر الأب ابنه بتطليق زوجته             | ٢٠٦           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : مخالعة الأب عن أولاده                  | ٢٠٩           |
| — <u>فروع</u> :                                                 | ٢١٢           |
| — الفرع الأول : مخالعة الأب عن ابنته الرشيدة                    | ٢١٢           |
| — الفرع الثاني : مخالعة الأب عن ابنه الصغير                     | ٢١٢           |
| <u>الفصل الرابع : في النفقة</u>                                 | ٢١٤           |
| — <u>المبحث الأول</u> : نفقة الأب والابن                        | ٢١٤           |
| — المسألة الأولى : الأب ونفقة ابنه                              | ٢١٤           |
| — شروط وجوب نفقة الأولاد على الأب .                             | ٢١٦           |
| — المسألة الثانية : الابن ونفقة الأب                            | ٢١٨           |
| — شروط وجوب نفقة الأب على الولد                                 | ٢٢٠           |
| — <u>فروع</u> :                                                 | ٢٢١           |
| — الفرع الأول : كيفية توزيع النفقة الواجبة للأب على أولاده      | ٢٢١           |
| — الفرع الثاني : عند اجتماع الأب مع الابن على شخص واحد فمن يقدم |               |
| في النفقة                                                       | ٢٢٢           |



| <u>الموضوع</u>                                                | <u>الصفحة</u> |
|---------------------------------------------------------------|---------------|
| — الفرع الثالث : في مقدار النفقة                              | ٢٢٤           |
| — الفرع الرابع : انتهاء النفقة                                | ٢٢٥           |
| — <u>المبحث الثاني</u> : نفقة زوجة الأب ونفقة زوجة الابن      | ٢٢٥           |
| — المسألة الأولى : نفقة زوجة الأب                             | ٢٢٦           |
| — المسألة الثانية : نفقة زوجة الابن                           | ٢٢٧           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : حكم إعفاف الأب والابن                | ٢٢٧           |
| — المسألة الأولى : حكم إعفاف الأب                             | ٢٢٨           |
| — فرع : في عدد الزوجات التي يعف بها الأب                      | ٢٢٩           |
| — المسألة الثانية : حكم إعفاف الابن                           | ٢٢٩           |
| — <u>الباب الرابع : أحكام الأب في الجنايات والموارث :</u>     | ٢٣١           |
| — <u>الفصل الأول : في الحدود والقصاص والتعزير</u>             | ٢٣٢           |
| — <u>المبحث الأول</u> : قذف الأب ولده                         | ٢٣٢           |
| — فرع : اذا سقط الحد عن الأب في قذف ابنه هل يجب عليه التعزير؟ | ٢٣٤           |
| — فرع : قذف الولد أباه وسبه                                   | ٢٣٥           |
| — <u>المبحث الثاني</u> : سرقة الأب من مال ولده والعكس         | ٢٣٥           |
| — المسألة الأولى : سرقة الأب من مال ولده                      | ٢٣٦           |
| — المسألة الثانية : سرقة الابن من أبيه                        | ٢٣٧           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : قتل الأب ولده                        | ٢٣٩           |
| — مسألة : حكم ما إذا زنى الأب بابنته ؟                        | ٢٤٤           |
| — فرع : ما يجب في قتل الأب ابنه عند الجمهور                   | ٢٤٨           |
| — فرع : قتل الابن أباه                                        | ٢٤٨           |
| — <u>المبحث الرابع</u> : تعزير الأب ولده                      | ٢٤٩           |
| — فرع : تعزير الابن أباه                                      | ٢٥١           |
| — <u>الفصل الثاني : في الإثبات والقضاء</u>                    | ٢٥٣           |
| — <u>المبحث الأول</u> : شهادة الأب لابنه وشهادة الابن لأبيه   | ٢٥٣           |

| <u>الموضوع</u>                                             | <u>الصفحة</u> |
|------------------------------------------------------------|---------------|
| — فرع : شهادة الأب على ابنه وشهادة الابن على أبيه          | ٢٥٦           |
| — <u>المبحث الثاني</u> : إقرار الأب على ابنه               | ٢٥٧           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : قضاء الأب لابنه وقضاء الابن لأبيه | ٢٥٨           |
| — فرع : قضاء الأب على الابن وقضاء الابن على أبيه           | ٢٦٠           |
| — <u>الفصل الثالث : الميراث ومتعلقاته</u>                  | ٢٦١           |
| — <u>المبحث الأول</u> : أحوال الأب في الميراث              | ٢٦١           |
| — الحالة الأولى : الفرض المطلق                             | ٢٦٢           |
| — الحالة الثانية : الفرض مع التعصيب                        | ٢٦٣           |
| — الحالة الثالثة : التعصيب المحض                           | ٢٦٣           |
| — <u>فروع هامة حول وارث الأب :</u>                         | ٢٦٤           |
| — الفرع الأول                                              | ٢٦٤           |
| — الفرع الثاني                                             | ٢٦٤           |
| — الفرع الثالث                                             | ٢٦٤           |
| — الفرع الرابع                                             | ٢٦٥           |
| — <u>المبحث الثاني</u> : في الدين : قضاء ديون الأب الميت   | ٢٦٦           |
| — <u>المبحث الثالث</u> : في الوصية : وصايا الأب            | ٢٧٠           |
| — مسألة : وصية الأب لأحد أولاده من الورثة                  | ٢٧١           |
| — <u>فروع لها صلة بالوصية :</u>                            | ٢٧٤           |
| — الفرع الأول :                                            | ٢٧٤           |
| — الفرع الثاني :                                           | ٢٧٥           |
| — الفرع الثالث :                                           | ٢٧٥           |
| — الخاتمة                                                  | ٢٧٦           |
| — <u>الفهارس</u>                                           | ٢٨٠           |
| — فهرس الآيات القرآنية                                     | ٢٨١           |
| — فهرس الأحاديث النبوية                                    | ٢٨٤           |
| — فهرس الآثار                                              | ٢٨٩           |
| — فهرس وتراجم الأعلام                                      | ٢٩١           |
| — فهرس المصطلحات                                           | ٢٩٩           |
| — فهرس المراجع                                             | ٣٠١           |
| — فهرس الموضوعات                                           | ٣٢٤           |